تاريخ الاقتصاد العالمي

جان مارك دانيال

ترجمة
جلال بدلة

دار الساقي

تاريخ الاقتصاد العالمي

جان مارك دانيال

ترجمة
جلال بدلة

دار الساقي

تاريخ الاقتصاد العالمي

جان مارك دانيال

تاريخ الاقتصاد العالمي

ترجمة

جلال بدلة

دار الساقي

هذا الكتاب مُجاز لمتعتك الشخصية فقط. لا يمكن إعادة بيعه أو إعطاؤه لأشخاص آخرين. إذا كنت مهتمّاً بمشاركة هذا الكتاب مع شخصٍ آخر، الرجاء شراء نسخة إضافيّة لكل شخص. وإذا كنتَ تقرأ هذا الكتاب ولم تشتره، أو إذا لم تشتره لاستخدامك الشخصي، الرجاء شراء نسختك الخاصّة. شكراً لاحترامك عمل المؤلّف الشاق.

Jean-Marc Daniel, *HISTOIRE DE L'ÉCONOMIE MONDIALE*, Tallandier, 2021
© Éditions Tallandier, 2021

"This edition is published by arrangement with Éditions Tallandier in conjunction with its duly appointed agents Books And More Agency #BAM, Paris, France. All rights reserved."

Cet ouvrage a bénéficié des Programmes d'aide à la publication de l'Institut Français.

الطبعة العربية

©دار الساقي

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الورقية، 2023

الطبعة الإلكترونية، 2024

ISBN-978-614-03-0316-4

Published 2023 by Dar Al Saqi

Dar Al Saqi

Gable House, 18-24 Turnham Green Terrace, London W4 1QP

T: +44 (0) 20 7221 9347

e-mail: info@daralsaqi.com

يمكنكم شراء كتبنا عبر موقعنا الإلكتروني

www.daralsaqi.com

www.saqibooks.com

@DarAlSaqi دار الساقي Dar Al Saqi Dar Al Saqi

المقدمة

التاريخ الاقتصادي ثريّ بالظواهر التي نادراً ما تكون متوقّعة. عندما تطرأ الأزمات تبدو لنا دائماً غير مسبوقة، مثل الأزمة الصحية التي بدأت في عام 2020، أو الأزمة المالية في 2008–2009، وأزمات أخرى. ثمّة خاصيّتان تطغيان على العصر الحالي توحيان أن تحليل الماضي أمر تضليلي، وهما: عولمة الاقتصادات، والتأثير المتعاظم للتكنولوجيات الجديدة.

غير أني لا أعتقد بذلك، بل بخلافه. فتطور الاقتصاد العالمي منذ إرهاصاته الأولى قد يكون مصدر إلهام في مواجهة المشكلات الحالية، ولا سيما أن الأزمات كانت دائماً فرصة لإعادة التفكير في السياسات المرسومة والمؤسسات. نشأت أوروبا الاقتصادية والسياسة غداة الحرب العالمية الثانية، وولد مصرف فرنسا غداة انقلاب نابليون بونابرت Napoleon Bonaparte في 18 برومير (9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1799). إن من شأن تحليل هذه التحوّلات التاريخية تسليحنا على نحو أفضل لمواجهة تحديات المستقبل.

رغم أنّ الاقتصاد في حالة تكيّف دائمة، تغلب على تاريخه سمة دائمة لا تتغير بتغيّر الظروف والمكان، وهي المواجهة بين عالم العمل وخلق الثروات من جهة، وعالم النهب البيروقراطي لهذه الثروات من جهة أخرى.

وكان فولتير Voltaire (1694–1778) قد رصد ذلك في قصته المعنونة [الرجل ذو الأربعين ريالاً] L'Homme aux 40 écus [1]، المنشورة في عام 1768، والتي يصم فيها ناهبي ذلك الوقت – رجال الدين – ويتهمهم بالتطفل:

1 نعثر على هذا النص في معظم مجموعات قصص فولتير. نخصّ بالذكر:

Romans et contes (Paris, "Le Livre de poche", 1994), L'homme aux 40 écus, Candide, Micromégas, Zadig, L'Ingénu.

> لماذا سادت النزعة المَلكية؟ لأن الحكومة كانت بغيضة وعبثية في كل مكان تقريباً منذ قسطنطين Constantin، لكثرة الرهبان على حساب الجنود في الإمبراطورية الرومانية، لأن قادة الأمم البربرية الذين دمّروا الإمبراطورية، بعد أن أصبحوا مسيحيين ليحكموا المسيحيين، مارسوا أبشع أشكال الطغيان، لأن الناس ألقوا بأنفسهم أفواجاً في الأديرة هرباً من بطش هؤلاء الطغاة، فانغمسوا في عبودية لتفادي أخرى، لأن الباباوات، إذ أنشؤوا

> العديد من مختلف الرتب للتنابل المقدسين، حوّلوا أنفسهم إلى رعايا في دول أخرى، لأن الفلاح يؤثر أن نناديه الأب الموقر، ويُعطي التبريكات، على أن يمشي وراء المحراث، لأنه لا يعلم أن المحراث أنبل من الجُبّة، لأنه يؤثر العيش على حساب الحمقى على أن يظلّ صاحب عمل شريف. وفي الختام، لأنه لا يعلم الأيام البائسة المجعولة من ملل وتوبة، التي تنتظره عندما يُصبح راهباً.

يرى فولتير أن الكنيسة التي ترمز إليها الجُبّة تتجاهل المحراث والعمل، وتريد العيش من الريع، أي من إمكان مؤسسي للحصول على دخل يفوق إسهامها في خلق الثروات. ويرى فضلاً عن ذلك أن هذا الريع ليس سوى احتيال، على اعتبار أنه استغلال للحمق.

لا يعيب الارتياب في المشروعية الاقتصادية لفولتير سداد تحليله، كما يوضّح أدولف بلانكي Adolphe Blanqui (1798–1854)، صديق وتلميذ الاقتصادي المرموق جان باتيست ساي Jean-Baptiste Say (1767–1832)، صاحب كتاب بعنوان *Histoire de l'économie politique depuis les Anciens jusqu'à nos jours* [2] [تاريخ الاقتصاد السياسي من القدماء حتى اليوم] (1837). لا يعرض هذا الكتاب تاريخ الأفكار الاقتصادية، بل يتناول تاريخ الحوادث الاقتصادية. جاء في مقدمته:

2 نجد هذا النص على موقع Gallica BnF.

> في الثورات كافة، لم يكن ثمة سوى حزبين متعارضين: حزب الذين يريدون العيش من عملهم، وحزب الذين يريدون العيش من عمل الآخرين. وكل التزاحم على السلطة والأوسمة ليس إلا من أجل الخلود في هذه المنطقة من النعيم.

يحذو كتابي الذي أضعه بين أيدي القارئ حذو أعمال بلانكي، ويريد أن يكون الوريث المتواضع لفولتير، ليحكي حكاية المعركة الدائمة بين الجبّة والمحراث، أي بين مَن يريد العيش من عمله ومَن يريد العيش من عمل الآخرين، أي: بين العمل ونهبه البيروقراطي.

سوف نحلل الأماكن والأزمنة التي رسخت في العقول، وأدت دوراً مهماً في التاريخ الاقتصادي، بهدف رصد هذه المعركة في تسلسل الحوادث. وملهمنا في ذلك هو فولتير، مرة أخرى. ففي مقدمة كتابه الموسوم *Le Siècle de Louis XIV* [3] [قرن لويس الرابع عشر]، أشار إلى أن كتابة التاريخ لا يمكن أن تلبي متطلب الشمولية، وليس للأماكن والأزمنة النتائج نفسها على مصير

البشرية الطويل. ويرى أن أربعة أماكن وأربعة أزمنة هيمنت على تاريخ أوروبا: أثينا في زمن بريكليس Périclès، وروما في زمن أغسطس Auguste، وفلورنسا في زمن ميديشي Médicis، وباريس في عهد لويس الرابع عشر Louis XIV. قد يقودنا التطبيق الصارم لهذا المبدأ على التاريخ الاقتصادي إلى الاهتمام بلندن فقط في ظل حكم الملكة فكتوريا Victoria. والواقع أن هذه الحقبة اتسمت بالانتعاش الاقتصادي لأوروبا، الذي جسّدته المملكة المتحدة على نحو خاص...

3 Voltaire, *Le Siècle de Louis XIV*, Paris, Gallimard, "Folio", 2015.

الثورات الضريبية و"الهرب الكبير"

إن التميّز الذي وسم بعض نواحي حقبة الملكة فكتوريا كان على درجة كبيرة من الوضوح إلى الحدّ الذي، على الرغم من استثنائيته، غالباً ما استخلصنا منه نتائج نهائية ومغلوطة في آن. على سبيل المثال، يَذكُر جميعنا بدايات نص *Manifeste du parti communiste* [**بيان الحزب الشيوعي**] لكارل ماركس Karl Marx (1818–1883) وفريدرك أنغلز Friedrich Engels (1829–1895)، ويَذكُر الجملة الأولى الشهيرة من الفصل الأول: "إن تاريخ أي مجتمع إلى يومنا هذا لم يكن إلا تاريخ الصراع الطبقي".

كان سبيل ماركس وأنغلز للوصول إلى هذا الإقرار الذي ألهم الكثير من التحليلات النظرية والبرامج السياسية، هو الاكتفاء بتعميم أفكار بلانكي – التي كانا من قرّائها – على ما شهداه من حوادث في الواقع الإنكليزي في أربعينيات القرن التاسع عشر. والواقع، إذا ما استثنينا القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فإن تاريخ المجتمعات لم يكن تاريخ الصراعات الاجتماعية، بل تاريخ الصراعات الضريبية.

اتسمت الحياة الاقتصادية حتى منتصف القرن الثامن عشر بالنقص والندرة، فانتشر العوز بل المجاعات في كل بقعة من بقع الأرض. وفي كل مرة اعتقدت البشرية أنها تستطيع إطعام نفسها والعيش على نحو أفضل، ازدادت الولادات، وازداد عدد الأفواه التي يجب إطعامها، فحصل النقص. في هذا الخصوص، يتحدّث الاقتصادي الإنكليزي أنغوس ديتون Angus Deaton – الحائز جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2015 – عن "فخّ التغذية" في معرض وصفه الاقتصاد حتى نهاية القرن الثامن عشر: ففي حين قد يُظن بأن الزيادة في عدد السكان، وتالياً الزيادة المتوافرة في مخزون الأيدي العاملة، وفي كمية العمل المحتملة، يجب أن تصبّ في مصلحة الإنتاج، غالباً ما

تُرجم هذا الازدياد السكاني على أرض الواقع في التاريخ بنقص في الغذاء. ذلك أن واحدة من التبعات غير المباشرة لهذه الزيادة هي الضعف البدني للأفراد، وتالياً تناقص القدرة على العمل. ومن هذه التبعات أيضاً أن المنتجين يسعون ما أمكن من أجل الاحتفاظ لأنفسهم بثمار عملهم، واحتواء الاقتطاعات التي فرضتها الأرستوقراطيات ورجال الدين. تَمثّل الفارق بين ما قبل القرن الثامن عشر وبعده في تحسّن التقنيات الزراعية الذي ظهرت أول ملامحه منذ عام 1760. وانطلاقاً مما سُيطلق عليه "الثورة الصناعية" – وهو تعبير صاغه أدولف بلانكي، وربما كانت هذه الثورة ثورة زراعية في المقام الأول – لم يعد كل فرد جديد فماً إضافياً يتعين إطعامه، وتحكم عليه الطبيعة بالألم والمعاناة. لقد أصبح دماغاً قادراً على فهم هذه الطبيعة، وتالياً على التحكم بها، أو يداً ماهرة قادرة بعملها على الاستزادة من مواردها. في هذه الفترة، لم تعد الحياة على الأرض انتظاراً لعالم أفضل، بل بات يُنظر إليها بصفتها غايةً بنفسها، وفي مقدورنا تحسينها على الصعيد المادي. فمنذ بداية حقبتنا حتى عام 1700، كان نمو الإنتاج العالمي للفرد صفراً. ثم من 1700 إلى 1820، أصبح 0.1 في المئة سنوياً. وبعد ذلك، بين عامي 1820 و1912، انطلق بمتوسط نمو سنوي بلغ 0.9 في المئة، و1.6 في المئة بين عامي 1913 و2012 [4].

4 نجد هذه الأرقام في كتاب توماس بيكيتي:

Thomas Piketty, *Le Capital au xxie siècle*, Paris, Seuil, "Points histoire", 2013. Chap. ii, "La croissance: illusions et réalités".

يسمي أنغوس ديتون هذا التحوّل الذي طرأ على مصير البشرية – بدأ في ستينيات القرن الثامن عشر في مانشستير بإنكلترا قبل أن ينتشر على مدى قرنين ونصف القرن على كامل سطح البسيطة – "الهرب الكبير" (بالإنكليزية *Great Escape*، وهو عنوان الكتاب الذي صنع له الشهرة)[5]. يرى ديتون أن إنكلترا القرن التاسع عشر أول مكان اقتنعت فيه البشرية أنه من الممكن تقديم إجابة موثوقة ومفعمة بالأمل عن المشكلات الثلاث التي تواجهها البشرية، وهي: الموت، والمعاناة الناجمة عن المرض والقلق المرتبط بالفقر، وعدم الاستقرار.

5 Angus Deaton, *La Grande Évasion*, Paris, PUF, "Quadrige", 2019.

وهو في الأصل عنوان لفيلم يُصوّر قصة سجناء أميركيين في معسكر ألماني خلال الحرب العالمية الثانية، حاولوا الهرب باستخدام وسائل بسيطة حفروا بها نفقاً. يستوحي المؤلف من هذا الفيلم عنوان كتابه الذي يروي قصة التقدّم التقني والنفسي، وكيف ساعد هذا التقدّم البشر في سياقات صعبة، وأعانهم على الهروب من سجن الفقر واعتلال الصحة. (المترجم)

والحال أن هذا الانطلاق الاقتصادي – هذا "الهرب الكبير" – تزامن مع القدرة الجديدة للبشرية – ولأوروبا خاصة – على تحقيق التقدم التقني. في هذا الخصوص، أعاد الاقتصادي الإنكليزي

أنغوس ماديسون Angus Maddison (1926–2010)[6] بناء حسابات الاقتصادات الرئيسية منذ ولادة المسيح، وكتب في مقالة له[7] نشرت عام 1992 يوجز فيها بحوثه: "لقد كان التقدم التقني محركاً جوهرياً للنمو الاقتصادي. ولو لم يكن موجوداً، لكانت جملة سيرورة تراكم رأس المال أكثر تواضعاً". إن هذا التقدم التقني هو المكوّن الأساسي لما يُطلِق عليه الاقتصاديون وعامة الناس اسم "الابتكار"[8] (innovation). أخذ دانتون الخلاصات التي انتهى إليها ماديسون، وأوضح أن من بين مزايا "الهرب الكبير"، هناك أيضاً الحل المؤقت المقدّم لمشكلة النهب الضريبي. والواقع أنه كلما كان "المكسب المتقاسم" بين الذين ينتحون والذين يقتطعون أكبر، كان التقاسم أسهل.

6 انظر في هذا الخصوص المسرد التعريفي، ص. 313.

7 Angus Maddison, "La croissance économique mondiale. Les leçons du long term", *Population*, 47/6, 1992.

8 انظر المسرد التعريفي، ص. 316.

قبل "الهرب الكبير"، اصطدمت الدول الباحثة عن تمويل بمقاومة من عالم العمل والإنتاج بصورة منتظمة. ففي فرنسا، تطول قائمة الثورات ضد الضرائب التي طالبت بها دول معدمة دائماً، وتمتد من أرباب الدبابيس[9] (maillotins) في القرن الرابع عشر، إلى الطاقيات الحمراء (Bonnets rouges) في القرن الثامن عشر، مروراً بالجاكية (Les Jacques)، والبيتودس (Pitauds)، والكروكانس (croquants)، وغيرها. كما يجب ألا ننسى أن ثورتي 1776 في أميركا و1789 في فرنسا، وُلدتا أيضاً من تبرّم ضريبي.

9 سمّوا كذلك لأنهم كانوا يضربون جامعي الضرائب بدبابيس من الرّصاص. (م.)

الكشف عن مسار إرشادي

يفترض القيام بسرد تاريخي للكشف عن مسار إرشادي في ما وراء تسلسل الوقائع. وعليه، فإن العامل المحدِّد في مقاربتنا هو واقع أن الحياة الاقتصادية العالمية، ما خلا القرن التاسع عشر الإنكليزي، خضعت لإيقاع الثورات الضريبية التي كانت عبارة عن تجسيدات سياسية عنيفة لمقاومة المحراثِ مزاعمَ الجُبّة.

سرعان ما أدركت الدول في مواجهتها هذه الثورات أن أمامها خيارين للحصول على الموارد. الأول هو اللجوء إلى الإكراه، مع ما يكفي من العنف لحمل الناس على الاستسلام والاقتناع بأن الدفع هو خيارهم الوحيد. فإمّا أن يكون هذا العنف مادياً، عندما تُنفّذه بيروقراطية حكومية عسكرية،

وإمّا أن يكون رمزياً، عندما يُهَدّد رجل الدين المُنصَّب من يرفض الدفع بعذاب شديد على يد قوى خارقة للطبيعة وباطنية إلى هذا الحد أو ذاك، وفي جميع الأحوال غامضة. وكلما كان السكان الذين يذوقون هذا العنف غريبين عن الدولة التي تمارسه، كان العنف مشروعاً وسهل الممارسة. لذا غالباً ما كانت أولى عمليات النهب الضريبية إغارات على مجموعات أجنبية، وكانت أول موارد الدول عمليات سلب منظَّمة إلى هذا الحد أو ذاك. الخيار الثاني هو استدرار رضا السكان، أو حتى موافقتهم المبدئية. وفي هذه الحالة تغدو الضريبة "مساهمة" تستند مشروعيتها واستمراريتها إلى افتراض تقديم الدولة خدمات مقابلاً لتسديدها.

ظهر علم الاقتصاد بالمعنى الحديث للكلمة في القرن الثامن عشر، عندما بدأ يتضح النمو، وتغلب فكرة ضرورة وجود رضا في تسديد الضريبة. "الاقتصاد السياسي" الناشئ في القرن السابع عشر هو تفكير في المالية العمومية، سرعان ما أصبح في القرن الثامن عشر تفكيراً في زيادة الثروة المحدثة، وتالياً زيادة القاعدة الضريبية المتاحة أمام نهب الدولة، الأمر الذي يشرحه أحد أوائل الاقتصاديين في التاريخ – وهو الفرنسي فرانسوا كيسناي (1694–1774) François Quesnay – بعبارة ظلت مشهورة، لخص فيها أفكاره بالقول: "فلاحون فقراء، مملكة فقيرة. مملكة فقيرة، ملك فقير". يعني ذلك ببساطة أن الدولة تجد صعوبة في تحصيل الضرائب، وإذ ذلك في الوجود، إن لم ينتج عن المكوس (accise) الجغرافية ثروة كافية.

إذا استند التراضي على الضريبة إلى قاعدة ضريبية كبيرة بما يكفي بفعل الديناميكية الاقتصادية، بهدف عدم النظر إلى الضريبة على أنها مصادرة، فإن هذا التراضي يستلزم من جهة الدولة سلوكاً من شأنه أن يُثبت فكرة أن الدولة تقدم خدمات إلى السكان الذين تفرض عليهم الضرائب لقاء المبالغ المحصّلة. يظهر هذا الملمح الثاني من شروط التراضي على الضريبة في التعريف الذي تقدمه في شأن الضريبة موسوعة دالمبرت (1717–1783) d'Alembert وديدرو (1713– Diderot 1784):

> هي مساهمة من المفترض على الأفراد دفعها إلى الدولة من أجل المحافظة على حياتهم وممتلكاتهم. وهذه المساهمة ضرورية للحفاظ على الحكومة والحاكم، إذ لا يمكن للحاكم ضمان الهدوء للمواطنين إلا عن طريق الإعانات المالية. لذا لا يمكن للأفراد رفض السداد المعقول من دون خيانة مصالحهم الخاصة.

أولى هذه الخدمات التي تختصّ بها الدولة على نحو شبه حصري، هي الأمن. ومع فكرة "المحافظة على الحياة والممتلكات"، يتضمّن تعريف هذه الخدمة بصورة مضمرة الدفاعَ عن حق الملكية. لكنّ تقديم هذه الخدمة ليس أمراً بديهياً. يُبدي مؤلّف مقالة "الاقتصاد السياسي" في الموسوعة بعض الشكوك في هذا الموضوع:

> إن نحن تفحّصنا كيف تنمو احتياجات الدولة، لرأينا أن ذلك يحدث في الغالب بالصورة التي تحدث لدى الأفراد، أي، لا لضرورة حقّة بمقدار ما بسبب ازدياد الرغبات غير المجدية، وغالباً يتضخّم الإنفاق ليس لشيء إلا للحصول على ذريعة لزيادة الإيرادات. لذا قد تربح الدولة في بعض الأحيان عندما تستغني عن صيت الدولة الغنية، إذ يُكلّفها هذا الصيت في العمق أكثر مما قد يكلفها الفقر عينه. قد يأتيك من يأمل أملاً صادقاً بأن الدولة بذلك تجعل الشعوب مرتبطة بها في حالة اعتماد وثيق، فتمنحهم بيد ما أخذته منهم باليد الأخرى. لكن هذه المغالطة العبثية تؤدي إلى الفتك بالدولة، ولا سيما أن المال لا يعود إلى الأيدي التي أتى منها، وأن مَن تزداد ثروته مع مثل هذه المسلمات ليسوا سوى التنابل الذين يجردون الرجال النافعين.

إن ما يُعطي هذا الاتهام العنيف جدارته هو كتابته على يد مؤلّف لا يُعقل اتهامه بمناصرة المقتدرين والمستفيدين، وهو جان جاك روسو (1712–1778) Jean–Jacques Rousseau. فالضراوة التي يبديها روسو لها مسوغاتها التاريخية، وكما ذكرنا سابقاً، فإن التاريخ العالمي ينتظم على إيقاع الثورات الضريبية. يُذكّر روسو في هذا النص نفسه بأن الكلمتين "impôt" (الضريبة) و"imposteur" (المحتال) الفرنسيتين يشتركان في الجذر نفسه، وليست مَدّة التشكيل فوق حرف o في الكلمة الدالة على الضريبة إلا بديل حرف s في الكلمة الدالة على المحتال، ما يعني أن "المحتال" في الأصل كلمة تشير إلى من يحصّل الضريبة، لكن الحكمة الشعبية شاءت أن تكون مرادفاً لـ"الكذّاب". كان روسو متمسكاً بهذه الفكرة إلى الحد الذي فصّل فيها مرة أخرى في *Lettre à d'Alembert* [رسالة إلى دالمبير] الشهيرة[10].

10 Paris, Garnier–Flammarion, 2003.

إدارة القاعدين عن العمل والطلب

إذاً، "الهرب الكبير" هو الزيادة الكبيرة في الإنتاج بفضل التقدم التقني، وإنشاء البنى البرلمانية المستوحاة من الممارسات الإنكليزية التي كان الغرض منها السماح – بمصطلح روسو – "للرجال المفيدين" بتأطير نفقات "التنابل". كان من شأن بدايات هذا الهرب أن أُبعدت الثورات الضريبية إلى الخلف، وأعطيت الحجة لتقديرات ماركس وأنغلز. كانت ثورة 1789 ضريبية، في حين كانت ثورات 1848 اجتماعية. ومع ذلك، ومنذ سبعينيات القرن التاسع عشر، طعن بعض الاقتصاديين الألمان في المنظور الماركسي، وأعلنوا أن الزيادة في القاعدة الضريبية المرتبطة بالازدهار الاقتصادي لم تكف الدول، بل جعلتها تُظهر شجعاً متزايداً.

وسّع هؤلاء الاقتصاديون – المعروفون أيضاً باسم "اشتراكيو المنبر" – الدور الاقتصادي للدولة باسم الأمن، بالنظر إلى أنه المجال الطبيعي لتدخّلها. ورأوا أن الأمن الاقتصادي يقتضي أن تضمن الدولة توافر أسواق للشركات. يجب أن تُعدّ الدولة "مستهلك الملاذ الأخير" على نحو مباشر أو غير مباشر، والقادر على توفير الطلب الذي من شأنه أن يستوعب العرض، وإذا لزم الأمر عن طريق زيادة نفقاتها. ولدت الدولة أساساً من أجل ضمان الأمن البدني لرعاياها، والمحافظة على حق الملكية، كما كان لها دور اقتصادي واجتماعي يتعدّى مجرّد تنظيم الطلب. والواقع أنها يجب أن تُعدّ أيضاً "مديرة القعود عن العمل". ففي مقابل الرؤية التهكمية التي أبداها روسو في شأن القعود عن العمل بوصفه مجرّد تطفل من "تنابل"، دافع "اشتراكيو المنبر" عن رؤية تقول بالحق في القعود عن العمل، الذي يمنحه المجتمع لجزء من السكان بسبب تقدّمهم بالسن أو وضعهم الصحي، منظّرين بذلك لإنشاء "دولة الرفاهية". أدى هذا الدور المزدوج للدولة – مستهلك الملاذ الأخير ومدير القعود عن العمل – إلى صياغة "قانون فاغنر"، الذي سميّ على اسم واضعه أدولف فاغنر Adolf Wagner (1835–1917). فاغنر قائد من الصف الأول في اشتراكية المنبر، وقدّم أفكاره في كتاب بعنوان *Fondements de l'économie politique* [أسس الاقتصاد السياسي]، الصادر في عام 1876، والذي يظهر فيه القانون بالصيغة الآتية: "كلمّا أصبح المجتمع أكثر تحضراً، غدت الدولة أشد إنفاقاً".

يتألف استدلال فاغنر من مرحلتين. في المرحلة الأولى، تزوّد الفعالية الاقتصادية المتنامية المزيد من السلع التي لا تتناسب مع احتياجات السكان المحدودة. ذلك أن المنافسة بين العاملين بأجر تُبقي دخلهم بمستويات منخفضة نسبياً. وموارد جزء كبير من هؤلاء السكان لا تنمو بسرعة الإنتاج المحتمل. هكذا يتهدد المركّب المؤلّف من قوة شرائية موزّعة على نحو غير عادل، وعادات استهلاك خاملة، اقتصادَ كلّ بلد بفيض الإنتاج. لتفادي هذا التهديد، على الدولة أن تكفل إعادة توزيع

منتظمة للمداخيل عبر تعيين موظفين عموميين (بما في ذلك رجال الدين). إضافة إلى ذلك، يُحوّل المجتمع جزءاً من تنامي فعاليته الاقتصادية إلى وقت فراغ. وعلى الدولة أن تتولى جزئياً إدراة هذا الوقت. النتيجة المباشرة لذلك كله: ليس أمام الإنفاق العام، وتالياً الضرائب، إلا الازدياد.

جوزيف ألوس شومبيتر (1883–1950) Joseph Aloïs Schumpeter اقتصادي نمساوي معارض لاشتراكية المنبر، وعلى الرغم من ذلك، يصف اقتصاد بدايات القرن العشرين بأنه مواجهة بين رائد الأعمال (entrepreneur) والمخطِّط (planificateur) – والمخطِّط مصطلح يُشير إلى المجال العمومي البعيد كل البعد عن الزوال أو التناقص. رائد الأعمال في نظرية شومبيتر هو وريث الفلاح في نظرية كيسناي، ويرى نفسه في اصطدام دائم بعديد من العوائق، منها أو أكثرها عسراً إرادة قوة المخطّط، والحسد الذي تسهم في دوامه بمهارةٍ تكويناتٌ أيديولوجية خاطئة أساساً. أي يجب على رائد الأعمال أن يخوض مواجهة دائمة مع عالم البيروقراطية المدعوم مِمّن يدعوهم شومبيتر "المثقفون غير المصنفين طبقياً"، والذين يقدّمون خطاباً معادياً لرائد الأعمال، وتعليلاً أخلاقياً وسياسياً من شأنه أن يخدم أفعال البيروقراطية التي تنحو بدورها نحواً هدّاماً إلى هذا الحد أو ذاك.

لا شك في أن القرن العشرين والسنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين قدمت تأكيداً هائلاً على قانون فاغنر وتوقعات شومبيتر المقلقة. تأتي في هذا السياق أعمال السكان المقاوِمة التي أَطلقت من جديدة شرارة الثورات الضريبية، وحفّزت الفوز الانتخابي لقادة مؤيدين للتخفيضات الضريبية، مثل ترامب Trump، أو التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي الذي اكتسب شرعيته من خلال رفض الدفع من أجل بروكسل.

ينبني التاريخ الاقتصادي على المواجهة بين المحراث والجُبّة بهدف تقاسم الثروة المنتَجة. من البديهي أن تكون هذه المواجهة مشروطة – ولا سيما في عنفها – بمقدار هذه الثروة، وتالياً بقدرة المجتمع على زيادة فعاليته الاقتصادية بفضل التقدّم التقني. لا شك في أن المستقبل سيبعث هذه المواجهة من جديد. إلا أن السؤال المطروح هو: هل سيمنح الأولية لأصحاب الجُبب، "القاعدين عن العمل" اليوم، الذين ما عادوا رهبان فولتير، وإنما هم البيروقراطيون وأصحاب الدخل من السندات، الحريصون على إغراق البلد بالديون، وغير الواعين لما تحمله الأيام؟ أم، خلافاً لذلك، سيفهم العالم أن من مصلحته أن يمنح الأولوية لرواد الأعمال وفرقهم، ولمن يجرّ المحاريث، هؤلاء هم الخالقون الحقيقيون للثروة العينية وغير الافتراضية، وكذلك للعلماء وغيرهم من المهندسين الذين توفّر اكتشافاتهم لرواد الأعمال الأدوات اللازمة للنمو؟

إنّ التاريخ الاقتصادي للعالم الذي ننخرط فيه غنيّ بالمفاتيح من أجل الإجابة عن هذه الأسئلة، ورسمِ مستقبل مستحب.

الفصل الأول

من الصياد جامع الثمار
إلى فلاح العصور القديمة

أول رائدٍ للأعمال، أو على الأقل أولُ منتج في التاريخ، وأول من أنجز ما يمكن اعتباره عملاً، هو الذي يُشير إليه العرف الحالي باسم "الصياد جامع الثمار". بدأ الإنسان العاقل (homo sapiens) مسيرته التاريخية الطويلة بحثاً عن الرفاهية من خلال التوسّع باتجاه الريف للحصول على قوت يومه، والذي عثر عليه بسهولة في الطبيعة. يرجع بقاء هذه المجموعة المكوّنة بالكاد من عشرة آلاف فرد في العصر القديم، ثم تكاثر ذريتها، في جزءٍ منه إلى معجزة، فقد كان من الممكن أن تتسبب قلة عدد هذه القوة العاملة بهلاكها، لكن ما حدث هو أنها عادت عليها بالنفع: إذ وجد الجميع في محيطه ما يحتاج إليه وبوفرة.

الصيادون جامعو الثمار "الرحّل" والفلاحون "القارّون"

ربما كان "الصياد جامع الثمار" قمَّاماً أكثر منه صيّاداً حقيقياً. في تلك الأوقات المظلمة من بدايات المغامرة البشرية، تركّزت التقنيات التي يمكن وصفها بالإنتاجية في تقطيع الأحجار، الأمر الذي يُفسّر تسميةَ "العصر الباليوليتي" ("paléolithique") أو "عصر الحجر المقطوع" التي أطلقها المؤرخون على الفترة التي يعود تاريخها إلى ما قبل ثلاثة ملايين سنة. ثمّ تسمية "الميزوليتي" ("mésolithique") أو "العصر الحجري الأوسط"، وتليها تسمية "النيوليتي" ("néolithique") أو "عصر الحجر المصقول"[11]. خلال تلك الفترات الطويلة التي يحاول علم الأحافير وصفها بدقة كبيرة، فقد طوّعت النار في نحو 550.000 قبل الميلاد. وأمكن بوجود النار تسخين التراب الذي سرعان ما سيوفر المعادن، وتسخين الحجارة لقطعها على نحو أفضل، وتسخين الطعام لهضم أفضل، وتدفئة الأجساد لشغلٍ أفضل للمكان. حدثت جميع هذه التحولات على امتداد فترات طويلة جداً، إذ اخترع الإنسان العاقل الذي خطّ الرسوم في لاسكو، الفنّ نحو 10.000 قبل الميلاد، وابتكر في الوقت نفسه القوس. وفي عام 5000 قبل الميلاد، اكتشف العجلة، أو ربما بعد

ذلك بألف عام. لم تتقاسم البشريةُ جمعاء هذا الاكتشاف، إذ لم يعرف الهنود الحمر الذين واجهوا الغزاة الإسبان في القرن السادس عشر هذه العجلة. ثم ظهرت الزراعة نحو 3000 قبل الميلاد. وهنا ندخل إلى ما تم الإجماع الآن على تسميته "العصور القديمة"، وإلى ضرب من التنظيم الاجتماعي يمكن نعته بـ"الحضارة".

11 جدير بالذكر أنّ lithos باليونانية تشير إلى الحجر.

اليوم، يُغذي الصياد جامع الثمار أدباً يتسمّ بشيء من الحنين إلى الماضي، ويوجّه أصابع الاتهام إلى التقدّم التقني المحتوم المتمثّل بالزراعة، ناسباً إليها الويلات التي أصابت البشرية. وعلى غرار أسطورة "المتوحّش الطيب" التي أسندت إليها في القرن الثامن عشر وظيفة البرهنة على أنّ المجتمع القائم على المساواة هو مجتمع أكثر إنصافاً وممكنٌ، أصبح الصياد جامع الثمار بالصورة التي راحت تقدّمها أحدث الاكتشافات على يد الحفريات مرجعاً مثاليّاً لبعض المدافعين عن إيكولوجيا راديكالية مناهضة للرأسمالية. لكن لا بد من الإشارة إلى النقص الحاصل في الإحصائيات، الذي يحول دون الوصف الدقيق للعصر النيوليتي ولحياة الصياد جامع الثمار، وتالياً لتحليل أفراح وأتراح الانتقال إلى الزراعة والتحولات التي ميّزت ذلك العصر. كان عدم اليقين هذا وراء تخمينات عدة وضعها الكثير من المؤلفين. وأكثر هذه التخمينات قرباً من الحقيقة تلك التي أوجزها أوزوالد شبنغلر Oswald Spengler (1880–1936) في كتابه *L'Homme et la Technique* [الإنسان والتقنية]. يقرن المؤلف بداية المغامرة التكنولوجية بعنصرين: الوعي الحاصل بقدرات اليد الذي من شأنه السماح باستخدام الأدوات، وتطوّر اللغة الذي من شأنه السماح بإبلاغ التعليمات حول طريقة استخدام الآلات، الأمر الذي مهّد الطريق أمام نشوء التسلسل الهرمي. يرى شبنغلر أن الانتقال من منطق الأداة إلى منطق الآلة طرأ عندما انتقل الإنسان العاقل من الاستخدام الفردي للأداة إلى تنظيم جماعي قائم على تسلسل هرمي للمهارات والمعارف.

أمّا أنغوس ديتون Angus Deaton فيرى أن مجيء الزراعة لم تعقبه إلا نتائج تقنية إيجابية. فالبدايات الزراعية لـ"الهرب الكبير" ترافقت مع تراجع الأداء البشري على الصعيد البدني. والواقع أن الصيّد يقتضي الركض، وتالياً مجهوداً جسدياً منتظماً ومتواصلاً، أي أنه شكل رياضي تجهله الزراعة. والأهم من ذلك كلّه أن الزراعة إذ تزيد الإنتاجية[12] على نحو كبير في إنتاج الغذاء، فإنها تفعل ذلك بما يكفي لإطعام وكفاف عدد كبير من القاعدين عن العمل. لقد حسّنت الزراعة مصير البشر، بلا شك، لكنها أيضاً سمحت بظهور مجموعات اجتماعية لا تسهم على نحو مباشر في إنتاج

السلع المادية، وهم البيروقراطيون والدينيون والمحاربون. فقد تراجع العوز بفضل الزراعة، وفي الوقت نفسه أصبح عدم الإسهام في العمل بصورة مباشرة ممكناً، وراحت شرائح معينة من السكان تستفيد من هذا الوضع وتغالي في استغلاله. تلك هي حال رجال الدين الذين من المفترض أن تلبي رسالتهم في الأصل حاجة الفلاحين الملحّة إلى الأمان.

12 في ما يخص مفهوم الإنتاجية، راجع مسرد المصطلحات، ص. 310.

نشر اليوناني هيزيود Hésiode، المعاصر لهوميروس Homère في القرن الثامن، قصيدة بعنوان Les Travaux et les Jours [الأعمال والأيام[13]]، وصف فيها حياة الفلاح في عصره. وكتب مخاطباً شقيقه:

13 Edition bilingue, Paris, “Belles lettres”, 2018.

> ليس أمامك سوى العمل إن أنت أردت ألا ينقضّ الجوع عليك، وأن تأتي الجليلة ديميتر Déméter صاحبة التاج الجميل مفعمةً تجاهك بالمحبة، وتملأ مخازنك بالمحاصيل. الحقيقة أن المجاعة رفيقة دائمة للرجل الكسول. حتى إن الآلهة والبشر يمقتون من يعيش بلا عمل، شأنه في رغباته شأن الدبابير المفتقرة إلى الإبر، وتعيش هانئة تلتهم وتأكل عمل النحل. اذهب وامنح نفسك متعة الصنائع المفيدة، لتمتلئ مخازنك بالفاكهة المجموعة في الموسم الميمون. فالعمل وحده هو الذي يضاعف القطعان ويجعلك تعيش في بحبوحة. وبعملك أنت، يُحبك البشر والآلهة. والقاعدون عن العمل ممقوتون من كليهما. ليس العار في العمل، إنّما في القعود عنه.

يواصل الشاعر اليوناني تحذير أخيه قائلاً:

> اعمل وسيحسدك الكسالى وهم يرونك تغتني، فالفضيلة والمجد يلازمان الغنى. اعمل ففي العمل تشبّه بالألوهة. أفضل لك أن تعمل، من أن تحسد الآخرين حسداً كبيراً على ثروتهم، وأشغل نفسك بما يضمن لك الكفاف. تلك هي نصيحتي لك. الخزي السيئ هو تقاسم العوَز. والخزي قد يكون نافعاً جدّاً للبشر أو مضرّاً جدّاً بهم. إنه يقود إلى الفقر، والثقة وحدها تقود إلى الغنى.

لكن هيزيود يُصر على أن الوصول إلى هذا الهدف ليس غاية تسوغها الوسيلة:

ليس بالعنف يتحصّل الثراء، بل بالخيرات التي منحتها الآلهة والتي هي أفضل وأبقى. ومَن يستولي على كنوز عدة بقوة يديه أو يغتصبها بحذاقة لسانه (كما يحدث غالباً عندما يغوي حُب الربح ألباب البشر، وتطرد الوقاحة كلّ خفر)، سرعان ما تودي به الآلهة إلى هلاكه، وبأسرته إلى فنائها، ولن يهنأ بثروته إلا قليلاً. وذنبه ذنب من ينهر السائل والضيف، ومن يقوم سراً على فراش أخيه فيدنس امرأته بعناق غير شرعي، ومن يأكل مال اليتيم بحيلة خسيسة، أو مَن يهين أباً وصل إلى عتبة الشيخوخة الحزينة بأقوال مهينة. إن جوبيتر يمقت هذا الرجل ويرسل إليه عقاباً مخيفاً لقاء آثامه. لكن أنت، فلتمتنع روحك الحمقاء عن مثل هذه الجرائم الشنعاء.

وإذ يمتدح هيزيود العمل، فإنه على قناعة بأن لا نفع يرتجى منه ما لم تشمله برحمتها إلهة الزراعة ديميتر. ولكي يضمن الفلاح حسنات هذه الأخيرة، عليه أن يمدّ الكهنة الذين يرعون عبادته بقوت يومهم. يقوم رجال الدين بدور الوسيط الشفيع بين الآلهة والفلاحين، لذا هم على يقين بأنهم يقدمون خدمات من شأنها أن تسوّغ تلقيهم الأجر. لكن الأمر خلاف ذلك في الحياة العملية، إذ غالباً ما توجّه إليهم أصابع الاتهام لعجزهم عن جلب الأمطار في الوقت المناسب، وتجنب الأوبئة، وإحباط الغارات المميتة التي تشنها الشعوب المعادية. أمام هذه الانتقادات ومن أجل الاستمرار في الوجود، يبحث العالَم الديني عن وسيلة يستجيب بها لمخاوف السكان، فيعطي رسالته محتوى بعيداً كل البعد عن مشكلات الحياة اليومية، قلّما يقبل التحقق منه. فضمان الخلاص الأبدي أقل عرضة للاحتجاج من ضمان المطر والحصاد الجيد...

تجدر الإشارة في الختام إلى أن الصيادين جامعي الثمار كانوا، بحكم التعريف، من الرحّل. أمّا الاستقرار فقد بدأ مع ظهور الزراعة. هذا التجسيد المبكّر للروح المترحلة، والمتنقلة، هو أحد أهم أسباب الاهتمام الجديد الذي يخص به البعضُ الصيّادَ جامع الثمار. أمّا الفلاح الذي ارتكز عليه العالم الذي رأى النور في العصور القديمة، فقد كان قارّاً، وثابتاً في مكان ما[14].

14 انظر في المسرد التعريفي المدخلين اللذين يخصان بيار نويل جيرو Pierre–Noel Giraud، وديفيد غودهارت David Goodhart في ما يتعلق بالتمييز بين الرُحل والقارين من جهة، وبين المتنقلين والثابتين من جهة أخرى.

الشرخ التكنولوجي

ولدت الدولة المهيكلة التي نشأت من إقامة الزراعة في أماكن محددة جداً. نُحصي من هذه الأماكن أربعة على وجه الخصوص: مصر (أي وادي النيل)، وبلاد ما بين النهرين (التي يُشير اسمها[15] إلى الدور الحاسم للنهرين، دجلة والفرات)، ووادي السند، وفي الصين في نهر هوانغ هو Huang Ho (أو النهر الأصفر). نرى الدور الجوهري الذي يؤديه النهر في نشوء هذه الدول؛ فهو يزوّد بالماء الذي يروي العطش، ويمكن استخدامه في الاغتسال، ويخصّب الأرض – يشتهر فيضان النيل لأثره في هذا الشأن – ويتيح التنقل فيصل بين مناطق بعيدة إلى حدّ كبير أو صغير، فضلاً عن الربط بين سكانها.

15 الجدير بالذكر أن potamos باليونانية تعني "النهر".

سكن المزارعون وكذلك الحرفيون هذه المناطق في تلك المراحل المبكّرة من الحضارة، وتخصصوا أساساً في تدبير النار. فهؤلاء الحرفيون هم في الواقع خزّافون، يستخدمون النار لتشكيل التراب، وهم أيضاً حدّادون يستخدمونها في صنع الأغراض المعدنية، ويعيشون جنباً إلى جنب مع الكهنة الذين يحاولون إعطاء معنى لمصائب الحياة ونهايتها، ومع موظفين وجنود تقع مهمة إطعامهم على عاتق الفلاحين، وتجهيزهم على الحرفيين، ودعمهم على الكهنة. على أرض الواقع، يحتاج الموظفون والكهنة في وجودهم ومن أجل استمراراهم إلى اللغة لكي يؤدوا رسالتهم، إلى جانب حاجتهم إلى وسيلة تمكّنهم من إرسال هذه الرسالة عبر الزمن. أي أنهم في حاجة إلى الكتابة التي تتيح الحفاظ على أثرٍ للحوادث وتتبعٍ لنشاط الحسابات. ظهرت الكتابة نحو 3200 قبل الميلاد في بلاد ما بين النهرين. وأحرزت تقدّماً معتبراً نحو 1750 قبل الميلاد، عندما استبدل الفينيقيون الذين أقاموا في لبنان الحالي، بالألفي حرف المستخدمة ككلمات، اثنين وعشرين رمزاً صوتياً يتيح الجمعُ بينها تكوينَ المقاطع ثم الكلمات والجمل. اجتمع الحرفيون والكهنة والموظفون في مكان واحد، فظهرت المدن الأولى. مينيس Ménés هو أول ملوك مصر، وإذ ذلك كان شخصية تختلط بالأسطورة، ومن المفترض أنه بنى أول عاصمة للبلاد – ممفيس – في عام 3100 قبل الميلاد.

استند المؤرخ جورج دوميزيل Georges Dumézil (1898–1986) إلى هذا المجتمع الزراعي، الذي كان في طريقه لأن يُصبح مجتمعاً حضرياً، في تأويله الذي استمدّ منه نظريته عن الأنساق الثلاثة. يرى دوميزيل أن المجتمعات القديمة توحّد بين الذين يصلّون، والذين يشنون الحرب، والذين يعملون. خير مثال على ذلك روما التي نجد فيها الخطباء الذين يصلّون، والمحاربين الذين يقاتلون، والعاملين الذين يعملون ويُحضرون الإنتاج يوماً بعد يوم. ويدعم دوميزيل نظريته

بالتجسيد الذي يراه لكل مجموعة من هذه المجموعات الثلاث في ملك من ملوك روما الأوائل. فالملك الأول، رومولوس Romulus، يجسد روما بوصفها كياناً سياسياً مطلقاً. يليه الملك الديني (نوما بومبيليوس Numa Pompilius)، ثم الملك المحارب (توليوس هوستيليوس Tullius Hostilius). أمّا الرابع، أنكوس ماركيوس Ancus Marcius، فهو يمثّل عالم العمل والإنتاج. ما السبب الذي دفع دوميزيل لأن يجعل من الملك ماركيوس رمزاً للعمل، وأكثر من ذلك، للنشاط الاقتصادي؟ يرجع ذلك إلى أنه هو من أنشأ السجن في روما! في عالم يغلب عليه النمو الاقتصادي والاعتراف بالعمل المنجَز، تُستبدَل بقانون تاليون Talion الخاص بالمحاربين، وبعنفهم في الانتقام، قواعد اللعبة والقانون والمعاقبة الاجتماعية المتجسّدة في السجن. لذا فإن أحد رهانات إنشاء القواعد القانونية الواضحة هو ضمان دوام الملكية. إضافة إلى أن القانون الذي فُرض في روما لا يؤطّر جغرافيا الإنتاج فحسب من خلال الدفاع عن الملكية، بل يؤطِّر أيضاً علاقتها بالوقت. إنّ أحد المبادئ الأساسية لروما هو الحكم بالإعدام على الحارث الذي يأكل ثوره، وذلك لحثّ الفلاح على ضمان المستقبل من دون تدمير أداة الإنتاج الخاصة به، الأمر الذي يُمثّل تصوّراً مسبقاً للادخار والاستثمار في عملية النمو.

غير أن النشاط الاقتصادي يأتي بعد المحارب والديني في التقليد الروماني. وليس النمو الاقتصادي هو هدف المجتمع القديم الذي يرفض أساساً التقدّم التقني. يحكي بترونيوس Pétrone (27–66) في نص له بعنوان "Satyricon" كيف أعدم الإمبراطور تيبيريوس Tibère (42 قبل الميلاد – 37 بعد الميلاد) مخترع الزجاج غير القابل للكسر، لأن اختراعه هذا أخلّ بوضع أدوات المائدة المعدنية الثمينة، وقوّض قطاع التعدين بأكمله[16]. في كتابه الموسوم *Vies des douze Césars* [حيوات القياصرة الاثني عشر]، ينقل سوتونيوس Suétone في معرض حديثه عن الإمبراطور فيسباسيان Vespasien، أحد خلفاء تيبيريوس، حكاية طريفة مماثلة تروي أن الإمبراطور، في زيارة ميدانية إلى أحد المواقع في روما، لاحظ أن مهندساً استحدث آلة تحلّ محل اليد العاملة البشرية في نقل الحجارة، وتخفف من عبء هذه المهمة. استدعى فيسباسيان المسؤولَ عن الموقع، وطلب منه التوقف فوراً عن استخدام هذه الآلة، معتبراً أن من شأن القضاء على الوظائف، مهما كانت وضيعة، أن يُهدّد بتدمير النظام الاجتماعي[17]. ففي رأي تيبيريوس وفيسباسيان، شأنهما شأن الكثرة الكاثرة من مواطني العصور القديمة، لم يكن للمجتمع معنى ما لم يمتثل للجمود الاقتصادي. لا يجب أن يضللنا استخدام اللاتينية تعبيرَ Homo economicus

(الإنسان الاقتصادي) لوصف الإنسان الحديث. فالروماني وفق التعبير الإغريقي الذي وضعه أرسطو Aristote، هو في المقام الأول حيوان سياسي (zoon politikon باليونانية، animal civile باللاتينية).

16 في ما يأتي النص المقتبس من Satyricon: "غير أنه وبمرور الوقت، وجد أحد العمال طريقة لصنع إناء زجاجي غير قابل للكسر، وحين حظي بالقبول للوقوف أمام قيصر وتقديمه له هدية، استرده منه وألقى به على البلاط. إذ لم يكن في وسع الإمبراطور إلا أن يستشعر قلقاً بالغ الشدة حيال الهدية التي تلقاها. لكن الآخر التقط الإناء الذي تصدّع قليلاً. ثم سحب مطرقة صغيرة من حزامه، وأصلحه بهدوء، كما لو كان مصنوعاً من النحاس. بعد هذه التحفة الرائعة، اعتقدَ أن الأوليمب سينفتح أمامه، حين قال له قيصر: "أيعرف أحدٌ غيرك بوصفة هذا الزجاج؟ فكِّر مليّاً في إجابتك! – لا أحد، أجاب الحرفي". فما كان من قيصر إلا أن أمر بقطع رأسه في الحال، خوفاً من أن يجعل انكشاف سرِّه من الذهب معدناً بخساً":

Paris, Garnier–Flammarion, 2008.

17 بالنظر إلى أهمية كتابه، إليكم نص سوتونيوس Suétone في إصداره الأصلي:

"Mechanico quoque, grandis columnas exigua impensa perducturum in Capitolium pollicenti, praemium pro commento non mediocre optulit, operam remisit, praefatus sineret se plebiculam pascere"

"تعهّد مهندس بنقل أعمدة ضخمة إلى مبنى الكابيتول بتكلفة زهيدة، فجعله فيسباسيان يدفع مبلغاً باهظاً لمشروعه، لكنه أرجأ تنفيذه قائلاً: 'اسمحوا لي بإطعام الفقراء'":

Paris, Gallimard, "Folio", 2008.

تُشدّد هذه الروايات على علاقة مقلقة أو حتى سلبية صريحة بتطوّر التقدّم التقني. يرى القدماء في هذا التقدم شكلاً من أشكال التحدي الموجّه للآلهة، وقد يتسبب بإثارة غضبها. هذه العلاقة السلبية بالتكنولوجيا متكررة وراهنة. يتوزّع نقد التقدّم التقني الذي – كما رأينا – يضرب بجذوره وصولاً إلى العصور القديمة، على مسارين. يأخذنا المسار الأول إلى الأضرار التي يلحقها هذا التقدّم بالطبيعة، وإذ ذلك على نحو مضمر بالآلهة التي ستنتقم عاجلاً أم آجلاً. ويسلط المسار الثاني الضوء على البلبلة التي يحدثها في تنظيم العمل، والتي من شأنها أن تؤدي إلى إلغاء الوظائف، وإيقاف تشغيل قسم من السكان، وإفقاره. والواقع أنّ التقدم التقني يزيد من كفاءة العمل المقدَّم وجودته[18]، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل عدد ساعات العمل اللازمة في المدى القصير، وفي حالة الإنتاج المستمر. يسمح الوقت الذي توفّره هذه التقنية إمّا بزيادة الكميات المنتجة، من خلال تنويع الإنتاج على نحو خاص، أو بزيادة القعود عن العمل. وقد يأخذ هذا القعود عن العمل بدوره ثلاثة أشكال: فإمّا أن يكتسي شكل انشغال طفيلي، أي غير منتج، أو أن يتوفّر على شكل وقتٍ متاح لكل فرد يفعل به ما يشاء؛ وأخيراً قد يأخذ شكل زيادة في البطالة، أي ذاك القعود الذي يكابده الفرد، ويقع ضحيته، ويحول بينه وبين كسب عيشه.

18 في هذا الصدد، انظر المداخل الخاصة بالإنتاجية في المسرد.

يرى الاقتصاديون أنه من الممكن دائماً تعبئة الساعات التي فرّغها التقدم التقني على نحو مفيد وفق الخيار الأول، أي يجب أن تُستخدم لإنشاء قطاعات جديدة من النشاط، وزيادة الإنتاج الكلي. صاغ هذه الفكرة الاقتصادي والديموغرافي الفرنسي ألفريد سوفي Alfred Sauvy (1898– 1990) من خلال ما أسماه "قانون تصريف الفائض"، القاضي بـ"ضخّ" العمال الذين جعلهم التقدّم التقني عالة في قطاعات جديدة. فالصيادون جامعو الثمار، بعد أن أصبحوا مزارعين، أنتجوا قدرا كبيراً من الغذاء إلى درجة أتاحت لبعض الأفراد تكريس أنفسهم لفاعليات جديدة، ما أفسح المجال أمام ولادة الحرف اليدوية، وزيادة الناتج الاقتصادي الإجمالي. في المقابل، يرى السياسيون أن التصريف يبلغ من العشوائية والضعف حدّاً لا يمكن معه ترك تطوّر التقدم التقني من دون ضبط. ويتمثّل الخطر، المحدِق في نظرهم، بظهور حشود عاطلة عن العمل قد تثور في تمرّدات عنيفة. كانت هذه وجهة نظر فيسباسيان الذي حذا حذوه الكثير من أقرانه في هذا الخصوص. والحقيقة أن فكرة فيسباسيان ليست سوى متابعة لفكرة طرحها قبله كاتو الأكبر Caton l'Ancien (234 قبل الميلاد – 149 قبل الميلاد)، ومفادها أن "المعدة الخاوية صمّاء"، أي، عندما يُضيّق البؤس الخناق على البشر، فإنهم يتحولون إلى العنف. ولكي تتجنب روما أن تصبح المعدات خاوية جداً، طوّرت أنظمة للمساعدة الاجتماعية منذ العصر الجمهوري. هكذا أصبح التوزيع المجاني للقمح منتظماً منذ عام 120 قبل الميلاد. كذلك عمّم الإمبراطوران أوغسطس Auguste ونيرفا Nerva هذا الإجراء حتى امتد إلى إيطاليا برمتها. أضف إلى ذلك أن إعادة التوزيع الاجتماعي في روما لم تقتصر على الدولة أو المؤسسات الدينية، بل كانت في جزء منها خصوصية. وتكفّل أغنياء روما بالسلّة الصغيرة لشبكات كاملة ممن كانوا يُدعون بـ"نزلائهم"، والسلة هي عبارة عن قفّة تحتوي على وجبات مجانية، ما لبثت أن تحولت مع مرور الوقت إلى مدفوعات مالية.

تُظهر الإجراءات الوقائية التي اتخذها كلّ من تيبيريوس وفيسباسيان تجاه الابتكارات، أن الدولة يمكنها بالتأكيد تعزيز التقدم التقني ونشره من خلال التكفّل بمصير العلماء، وإنشاء الأنظمة التربوية، لكنها تستطيع أيضاً أن تعدّ أنّ من واجبها كبحَ جماح هذا التقدّم، مستجيبة بذلك إلى مخاوف السكان في مواجهة المستجدات. حينئذ تكشف الدولة عن وجه المدير القلق فيها، والمحافظ الحريص على القعود عن العمل، والذي يجد صعوبة في الاقتناع بأن الحل يمكن أن يأتي من تصريف الفائض. غير أن الذاكرة الجمعية تحفظ من العصور القديمة ذكرى علماء وفلاسفة يونانيين ورومانيين ذوي معرفة موسوعية كانوا وراء قفزات هائلة أُنجزت في ميدان العلم. من هؤلاء النابغة أرخميدس Archimède (287 قبل الميلاد – 212 قبل الميلاد) الذي كان في آن فيزيائياً اكتشف

قانون "دافعة أرخميدس" الشهير، ورياضياً وضع تصوراً للثابت الرياضي π وأعطاه قيمة أولية مقبولة (7/22)، ومهندساً طوّر تجهيزاً بصرياً قادراً على إشعال النار في السفن الرومانية التي تحاصر مدينته سيراكيوز Syracuse من خلال تركيز أشعة الشمس على أشرعتها. ومنهم أيضاً طاليس الملطي Thalès de Milet (625 قبل الميلاد – 546 قبل الميلاد)، وهو عالم رياضيات يُعدّ من بين حكماء اليونان السبعة، والذي ما زالت نظريته تغذي تعليم الهندسة. أو فيثاغورس Pythagore (580 قبل الميلاد – 495 قبل الميلاد)، أحد المعاصرين لكونفوشيوس Confucius، الذي تشتهر نظريته شهرةَ نظرية طاليس. أو إقليدس Euclide (نحو 300 قبل الميلاد)، الذي كان أيضاً رياضياً ذائع الصيت، أو هيرون السكندري Héron d'Alexandrie (10–70)، المهندس صاحب الآلات الأسطورية، وفيتروفيوس Vitruve (90 قبل الميلاد – 15 قبل الميلاد)، المهندس المعماري الذي يرمز إلى مواهب البنائين الرومانيين.

من هؤلاء أيضاً عالمان ومهندسان من العصور القديمة اقترن اسماهما على نحو خاص بالابتكارات التي غيّرت تغييراً ملحوظاً شروط العمل، وزادت الإنتاجية زيادة كبيرة. يأتي أولاً اليوناني أرخيتاس التارينتي Archytas de Tarente (428 قبل الميلاد – 347 قبل الميلاد)، وهو قاضي تارانتو Tarente، المدينة التي حكمها بحكمة واسعة – وفق كتّاب سيرته الذاتية – ومخترع البكرة والطارة، وهما التقنيتان الحاسمتان للبناء. يليه الصيني كو يو Ko Yo الذي من المفترض أنه اخترع عربة اليد في القرن الأول، وهي الأداة التي تتيح مكاسب إنتاجية هائلة في نقل المواد عبر مسافات قصيرة. وإذا ما قارنّا بين الرجلين، ومِن ورائهما، بين الحضارتين، نلحظ أن اليونانيين استخدموا البكرة على نحو منتظم، في حين ظلّت عربة اليد مدعاة لفضول الصينيين لفترة طويلة.

مع ذلك، ظلّت العصور القديمة الغربية التي شيّدت أهراماتٍ وقنوات مقنطرة، وحسّنت من أداء مصاهر الحديد باختراعها المنفاخ، وشهدت ولادة بضع مدن كبرى مثل روما التي جمعت في عهد تيبيريوس مليون نسمة، مجتمعاً ريفياً على غرار العصور القديمة في الشرق الأقصى، ويعتمد اقتصادها على العمل في الأرض على يد رجال يفتقرون إلى المعدّات.

رجال من أجل الإنتاج؛ تنظيم العمل

بلغ عدد السكان في الإمبراطورية الرومانية في عهد تيبيريوس 56 مليون نسمة، من بينهم 4.25 مليون مواطن روماني، أي من الرجال الأحرار الذين تمتعوا بميّزات مالية وسياسية – من حيث

المشاركة في الانتخابات – واقتصادية – يمكنهم أن يصبحوا مالكين بسهولة أكبر. وروما بعدد سكانها البالغ مليون نسمة، هي أكبر مدينة في العالم. تليها الإسكندرية، ثاني مدن الإمبراطورية، بعدد سكانها الذي بلغ 500.000 نسمة. كان عدد سكان العالم آنذاك 250 مليون نسمة. والأقطاب السكانية الأخرى في بدايات العصر المسيحي هي الهند (46 مليون نسمة)، والصين (70 مليون نسمة)[19]. وُحّدت الصين منذ عام 221 قبل الميلاد على يد أول إمبراطور صيني في التاريخ، وهو الإمبراطور الأسطوري تشين شي هوانغ Qin Shi Huang، الذي ندين له بسور الصين العظيم، وأصبح قبره المحاط بجيش من جنود الطين معروفاً للعالم أجمع. هذه الأقطاب السكانية هي أيضاً الأقطاب الاقتصادية الرئيسية.

19 أثارت تقديرات أعداد السكان عدداً من النقاشات. نعتمد هنا تلك الصادرة عن "المركز الوطني للدراسات السكانية"، والواردة على وجه الخصوص في نشرة "السكان والمجتمع"، *394*، أكتوبر 2003.

قدّر الخبير الاقتصادي الإنكليزي أنغوس ماديسون الناتج المحلي الإجمالي العالمي السنوي في عهد تيبيريوس بـ110 مليار دولار بحسب قيم نهاية القرن العشرين. أي إن دخل الفرد السنوي بلغ 440 دولاراً[20]. إذا حدّثنا هذا الرقم بقيمة دولار عام 2020، يكون دخل الفرد السنوي 570 دولاراً. أنتجت ثلاث دول أو ثلاثة كيانات سياسية مركزية نسبياً وحدها 80 في المئة من الناتج في ذلك الوقت، وهي: الهند (33 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي)، والصين (26 في المئة)، والإمبراطورية الرومانية (22 في المئة). كان الفلاح، المساهم الرئيسي في هذا الناتج المحلي الإجمالي، يعمل في شروط قاسية. كانت بين يديه أدوات بدائية، كالمعول الذي استخدمه على نطاق واسع (باستثناء أميركا إذ تُزرع البذور بحفرٍ في الأرض باستخدام العصي المشطوفة)، والحيوانات المدجّنة في الحراثة. دُجّن الحصان الذي أدى دوراً أساسياً في تاريخ البشرية، في آسيا الوسطى نحو 3500 قبل الميلاد. ولا ننسى أخيراً أن الفلاح رهين تقلبات الطقس، وأدنى عاصفة أو جفاف يضعه في مأزق صعب.

20 وفقاً لتقديرات المصرف الدولي، بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي عام 2017 مبلغ 18000 دولار، ما يعني أنّ دخل الفرد اليوم يقارب نحو ثلاثين ضعفاً ما كان عليه دخل نظيره القديم. هذه الأرقام مصطنعة إلى حدّ كبير، لأنّ الظروف المعيشية لكلا العصرين تتباين جذريّاً. أفقر دولة اليوم هي جمهورية أفريقيا الوسطى، إذ يقتصر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على 680 دولاراً وفقاً لتقديرات "صندوق النقد الدولي"، وعلى 870 دولاراً وفق تقديرات "المصرف الدولي". ومع أن هذه المبالغ قريبة نسبيّاً من قيم الـ440 و570 دولاراً المسجلة في العصور القديمة، غير أن أنماط الحياة تختلف تماماً لدرجة أنها غير قابلة للمقارنة في ما بينها.

في القرن الرابع الميلادي، طلب الإمبراطور جوليان Julien، المعروف برغبته في القضاء على المسيحية واستعادة العبادات الوثنية، من أوريليوس فيكتور Aurelius Victor كتابة تاريخ روما

منذ جذورها الأولى بهدف إثبات أن المدينة وتاريخها لا علاقة لهما بالرسالة المسيحية. يعود أوريليوس فيكتور من أجل ذلك إلى الحادثة عندما ناشدت روما في عام 458 قبل الميلاد، بعد تهديدات من جيرانها، سينسيناتوس Cincinnatus لتولي قيادة الجيش بصفة دكتاتور. يكتب أوريليوس فيكتور:

> وجده مبعوثو مجلس الشيوخ عارياً يحرث وراء نهر التيبر: ما لبث أن أخذ شارات منصبه البارز، وصرف القنصل المفوّض. ثمّ أعطاه مينوسيوس Minucius وجحافله تاجاً ذهبياً وتاج العشب الحِصاري. دحر سينسيناتوس الأعداء، وحصل على طاعة قائدهم الذي جعله يسير أمام عربته يوم انتصاره. تخلى عن الدكتاتورية بعد ستة عشر يوماً من قبولها، ثم عاد إلى زراعة حقله.

وبالفعل فإن سينسيناتوس يرى أنه لا يستطيع التغيّب عن مزرعته أكثر من ستة عشر يوماً. أخذت حياته معنى الصمود أكثر من الرخاء، على الرغم من كونه من طبقة الأشراف، أي من عائلة مرتبطة بتأسيس المدينة. أحد الأسباب التي جعلت سينسيناتوس يعاني من صعوبات مالية هو الدمار الذي لحق به على أثر دعوى قضائية. ذلك أن روما أدت الدور التقليدي الذي كانت تؤديه الدول كافة في ذلك الوقت، أي، دور مدير القاعدين عن العمل، لكن أيضاً لها دور واضع المعيار القانوني. يعود وجود معيار قانوني مستقر تقليدياً إلى شريعة حمورابي، التي نُشرت نحو 2000 قبل الميلاد في بابل. تجمع هذه الشريعة 282 مادة تحكم مقوّمات الحياة اليومية، بما في ذلك بعدها الاقتصادي. تحدّد المادة 274 على وجه الخصوص جدول أجور الفاعليات الحرفية في ذلك الوقت. لكل مدينة قديمة شريعتها المرجعية، ما يضمن الشهرة – الأسطورية أحياناً – للمشرعين اليونانيين العظماء مثل ليكرغوس Lycurgue في إسبرطة (800 قبل الميلاد)، وصولون Solon (640 قبل الميلاد – 558 قبل الميلاد) في أثينا.

القانون الأساسي في روما هو قانون الألواح الاثني عشر الذي منحه الأشراف في عام 449 قبل الميلاد للحصول على دعم العموم. وإذا ما اختص اللوحان الأول والثاني بنظام الدعاوى، فإن تناول المشكلات الاقتصادية يبدأ منذ اللوح الثالث. يحكم هذا اللوح مشكلات الديون الخاصة، وهو موضوع عالجته على نطاق واسع شريعة حمورابي. ينص القانون الروماني على أن المستدين غير القادر على السداد يتحمل مخاطر كبيرة: "يُعاقب بالإعدام أو ببيعه في الخارج في ما وراء نهر

التيبر". أما بالنسبة إلى اللوح السادس، فهو يكرّس حق الملكية في صيغة قوية: "لا يجب لأحد أن يفصل العوارض الخشبية لمباني الآخرين أو كرومهم".

لكن دعونا نعود إلى اللوح الثالث الذي يسلط الضوء أيضاً على إحدى الخصائص الأساسية للاقتصاد القديم، والتي ستستمر حتى العصور الحديثة، وهي ممارسة العبودية. خمسة أسباب توجب أن يصبح العبد مُلكاً لرجل آخر يجبره على العمل لمنفعته. أولى هذه الأسباب هي الهزيمةُ العسكرية، وفي هذه الحالة، تعدّ العبودية وفق التقاليد القديمة شرعية لأنها بديل عن الموت. في روما، الجندي الروماني الذي يؤسر ويُعتقل يُعدّ ميتاً، وإحدى النتائج العملية لذلك هي إعلان زوجته أرملة. السبب الثاني هو الاختطاف المرتبط بعمليات القرصنة. والثالث هو بيع الأبناء على يد آباء مقتنعين بأنهم لا يستطيعون إطعامهم. والرابع هو أن يكون المرء ابناً أو ابنة لعبيد. أما السبب الخامس والأخير فهو المنصوص عليه في اللوح الثالث من القوانين الرومانية الاثني عشر، وهو عدم القدرة على سداد الديون. في هذه الحالة، يعدّ العمل القسري للمستدين الذي أصبح عبداً بمنزلة السداد العيني للمبالغ المستحقة. غالباً ما تتسبب هذه الحالة بسخط الناس، وفي حين تخطط روما لاستعباد المستدين المفلس، أنهى صولون Solon، المشرع الأثيني العظيم، عبودية الدَّين في أثينا في عام 594 قبل الميلاد.

غالباً ما يُهمل المصدر الثاني لتطور العبودية، وهو الاختطاف الذي أدى دوراً رئيسياً في العبودية الإفريقية في القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر، ولكنه كان موجوداً مسبقاً في العصور القديمة. أدى أيضاً الذعر الذي بثّه القراصنة المبحرون في البحر الأبيض المتوسط وشمال المحيط الأطلسي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إلى ظهور ممارسة تجارية مبتكرة أسسها القرطاجيون. فقد كانوا يعرضون منتجاتهم للبيع على الشواطئ، ثم يرجعون إلى قواربهم في عرض البحر. يأتي العملاء لأخذ احتياجاتهم بأنفسهم، ويتركون في المقابل المنتجات التي من المحتمل أن تثير اهتمام القرطاجيين. لم تكن هذه الممارسة، المكناة بـ"المقايضة الصامتة"، تحدث من دون نقود فحسب، ولكن أيضاً من دون مفاوضات شفهية، وبلا أي احتكاك جسدي.

مهما كان أصل العبودية، فقد أدت دوراً جوهرياً في الاقتصاد القديم، إذ زوّدت بجزءٍ مهمٍّ من القوة العاملة. كان لدى تيبيريوس نحو عشرين ألفاً من العبيد الشخصيين بصفته إمبراطوراً رومانياً. أدخلت الدولة العبوديةَ شرطاً في تنظيم التوظيف والعمل. إلى جانب قانون فاغنر الذي يفسر نشوء البيروقراطية الدينية والإدارية والقضائية، تدخلت الدولة الرومانية في مجال الإنتاج من خلال

إدخال قوة عاملة مستعبدة وفيرة بفضل انتصاراتها العسكرية. إلا أن هذه القوة العاملة لم تكن منتجة. فقد كانت تنظّم حركات تمرّد، وبعنف في بعض الأحيان، مثل سبارتاكوس Spartacus في القرن الأول قبل الميلاد. حتى اخترعت الإضراب في مصر عام 1185 قبل الميلاد، عندما توقف العبيد والحرفيون الأحرار الذين كانوا يشتغلون على القبر المستقبلي للفرعون رمسيس الثالث Ramsès III عن العمل للحصول على نصيب أكبر من الغذاء. وبمفردات أعم، فإن القوة العاملة المستعبدة تسعى إلى مقاومة مصيرها بقليل من الحماسة. إلى جانب ما ذكره الكاتب المسرحي اللاتيني بلوتوس Plaute (254 قبل الميلاد – 184 قبل الميلاد):

> حالما تسنح لهم الفرصة، [العبيد] يسلبون، ويسرقون، ويختبئون، ويختطفون، ويشربون، ويأكلون، ويفرّون. هذه هي الخدمات التي يقدمونها. لذا من الأفضل لك أن تترك الذئاب حرّاساً في حظيرة الغنم على أن تترك هؤلاء الأفراد في المنزل! ومع ذلك، انظر إلى وجوههم، فهي لا تبدو سيئة؛ لكنهم في عملهم يخدعونك!

حافظت العصور القديمة على العبودية على الرغم من عدم فعاليتها النسبية. ذلك أن الهدف من العبودية كان سياسياً بالدرجة الأولى، وليس اقتصادياً. العبودية وسيلة للعقاب، وهي موت مدني يقع على المهزوم في ساحة المعركة، والمهزوم في النشاط الاقتصادي، أي، المستدين غير القادر على سداد ديونه. في هذا السياق العام المركب من تقدم تقني ملجوم وعمل عبدي قليل الحماسة، بنى العالم القديم نموه على حجم هذه اليد العاملة، أي على نحو إجمالي على الزيادة في عدد السكان، ما يسوّغ ويفسر تكوّن الإمبراطوريات الكبيرة. إن من شأن توسع هذه الإمبراطوريات الذي يقلل من عدد الدول، أن يسمح للطبقة الحاكمة التي تتحكم بها أن تبني دخولها على قاعدة ضريبية موسعة، وأن تزيد من عدد العبيد، أو على الأقل تحافظ عليه.

الضرائب وبداية النقد

إذا عدنا إلى البدايات الأولى، نجد أن مفردة "الضريبة" تدل على "النهب" الذي يقع السكان المجاورون ضحيةً له. فالدول الأولى كانت تحصل على الموارد عن طريق سرقة موارد الدول الأخرى. ثم أدركت الدول أن أسهل المجموعات السكانية التي يمكن التزوّد منها هي سكانها أنفسهم. نبدأ بسلب العمل منها، ثم سرعان ما تتوطّد آلية السخرة التي ولئن لم تكن مطابقة للعبودية، ولم

تصل إلى الدرجة عينها من القسر الذي في العبودية، إلا أنها تحمل في جوهرها طبيعتها ذاتها. إنها فعلياً عمل منتزَع. والنتيجة أنها كانت قليلة الإنتاجية، على غرار العبودية. علاوة على ذلك، استأثرت السخرة بوقت القوة العاملة، الأمر الذي أدى إلى منافسة الإنتاج العادي، وانتهى بتقليص حجمه. سرعان ما فهمت الدول حدود السخرة. على سبيل المثال، في القرن الرابع قبل الميلاد، أوصي مينسيوس Mencius الذي يُمثّل – مع كونفوشيوس Confucius – المرجع الأعلى للفلسفة الصينية، بالاعتدال في استخدام السخرة:

> إذا لم يشغل الأمير وقت الحرّاث في فترات العمل في الحقول، فلن تضطر عائلة مكونة من أشخاص عدّة لديها مئة أربانت (arpents) [أو ما يعادل اليوم أكثر بقليل من هكتار واحد] إلى المعاناة من الجوع.

كان معلوماً منذ ذلك الحين أن "كثيراً من الضرائب يقتل الضرائب"، بحسب القول المأثور المعروف! تتطلب الحياة الكريمة للفلاح تواضع مطالب الدولة. لذا ستبحث الدول عن بديل للسخرة، فتنشئ بذلك النقد الذي سمح باستحداث مدفوعات الضرائب. فلا تستمر السخرة – أو تعاود الظهور – إلا عندما يكون النقد شحيحاً. ومع ذلك، فإن الأصول التاريخية للنقد ما زالت محل نقاش.

تتعارض أطروحتان في هذا الصدد.

بالنسبة إلى أنصار الاقتصاد السياسي الكلاسيكي الذي يدور في فلك كتابات الفيلسوف والاقتصادي الإسكتلندي آدم سميث Adam Smith (1723–1790)، فقد مرّ المجتمع بثلاث مراحل في تنظيم التبادلات وفي علاقته بالنقد. تقوم المرحلة الأولى على المقايضة. وفي المرحلة الثانية، تُستخدم سلعة من بين سلع أخرى في عملية التبادل – القمح، والماشية، وأخيراً المعادن – والسلعة التي انتهى بها الأمر بفرض نفسها هي الذهب. أما في المرحلة الثالثة، فلا يعود النقد مادياً، وإن استمر أحياناً في الإشارة إلى سلعة مادية. هذا هو الحال، على سبيل المثال، عندما يقال إن هذا النقد أو ذاك جيد مثل الذهب، وآمن مثل الذهب. هذا التقليد هو في الواقع سابق على آدم سميث، ومستوحى خاصة من أرسطو، ووجد أول صياغة له في *Traité des monnaies* [معاهدة النقود] التي كتبها الفرنسيسكان نيكولا أوريسم Nicolas Oresme (1320–1382)، أسقف ليزيو، وذو الشخصيّة الساحرة، والمستشار الاقتصادي للملك تشارلز الخامس. يقوم هذا التقليد على منطق فكري مفاده أن النقد بناء سعى إليه التجار لتسهيل تدفق إنتاجهم.

على المقلب الآخر، يعتقد ورثة أفلاطون المتأخرون أن النقد لم يأتِ من حاجة التجار، وإنما هو نمّيّة (numisma)، أي ثمرة من ثمار القانون (نوموس، nomos)[21]. يرى مؤيدو هذه المقاربة أن النقد يدين بوجوده إلى واقع أنه يأتي استجابةً تاريخية للحاجة إلى إيجاد طريقةٍ عملية لدفع الضرائب. هذه هي على وجه الخصوص أطروحة الاقتصاديين الألمان أتباع المدرسة التاريخية التي يُعدّ فاغنر Wagner أحد مفكريها الرئيسيين. وهي خاصة أطروحة جورج فريدريش كناب Georg Friedrich Knapp (1842–1926) الذي يرتبط اسمه بنظرية النقود التي أنشئت من أجل الدولة وبوساطتها. كناب هو اليوم مصدر إلهام مدرسة اقتصادية جمعت أطروحاتها تحت اسم "الميثاقية"[22] (chartalisme). ترى هذه النظرية أن النقد يخدم في المقام الأول احتياجات الدولة، لذا من حق هذه الأخيرة التلاعب به وفقاً لرؤيتها، ولا سيما بالنظر إلى وضع ميزانيتها.

21 احتفظ الفرنسيون من هذا التقليد بالتسمية التي يطلقونها على هواة جمع النقود: "جامع النميّات" (numismate).

22 تعني هذه المفردة أنّ الاقتصاد، بما في ذلك كمية النقود المتداولة، يقوم على قرارات تتولى الدولة إبلاغ السكان بها من خلال نصوص قانونية تحدد إطار الحياة في المجتمع، ويجري تعيينها على أنها مواثيق.

يقال: إن طاغية سيراكيوز، ديونيسيوس الأول Denys le premier (405 قبل الميلاد –367 قبل الميلاد)، هو أول من أقدم على استرجاع مخزون النقود المعدنية المتداولة من أجل صنع مزيد منها بالكمية نفسها من المعدن. فكان بذلك أول من مارس التضخم وسيلةً لحل مشكلة الدين العمومي.

مهما كان أصل النقد، لا شك في أن وجوده قد سهل عمل الدول. ومن المفارقات أن هذا الشيء الاقتصادي على أهميته البالغة الوضوح ليس له تعريف فعلي. لتوضيح ماهيته، يلجأ الاقتصاديون إلى تحديد وظائفه التي يبلغ عددها ثلاثاً. فأولاً، على النقد أن يتيح التبادل بطريقة عملية، وذلك عندما تكون المقايضة غير مؤاتية. كما أنها تُستخدم للربط بين السعر والسلعة. أخيراً، عليها أن تحافظ على القوة الشرائية أو التعبير عن القيمة عبر الوقت. غير أن انتقال القيمة عبر الوقت هو أيضاً وظيفة الادخار. للتمييز بين النقد والادخار، نقول إن النقد يُتداول، في حين يبقى الادخار ثابتاً. يُعرَّف النقد بالتنقّل بين الأيادي. يُعرَّف الادخار بالثبات. وتُحدَّد مدّة الثبات بالاتفاق. ليست هذه الوظائف محل خلاف بين الاقتصاديين. وذلك لسبب وجيه: وضع هذا التصنيف أرسطو نفسه، الأمر الذي يقيه أيّ تشكيك...

تستحق قصة تاريخ النقد كتاباً أو أكثر، لا لشيء إلا للغوص في مسلسل اكتشاف مناجم الذهب الطويل، واقتياد العبيد إليها، وحياة الجحيم التي عاشوها، والكنوز المستولى عليها وتلك المفقودة منها، والمصرفيين المتخيَّلين إلى هذا الحد أو ذاك[23]. ببساطة أكثر، تأتي المفردة الدالة على النقد في

الفرنسية "مونيه" (monnaie) من الإلهة الرومانية جونو مونيتا Junon Moneta. مونيتا هي زوجة جوبيتر Jupiter ملك الآلهة، وتمتلك القدرة على رؤية المستقبل، الأمر الذي يُدعى باللاتينية مونيتا (moneta) (التي تأتي منها أيضاً المفردة الفرنسية الدالة على التنبؤ، وهي: prémonitoire). ما حدث هو أن السلطات القديمة خزّنت المعادن النفيسة في المعابد، بحيث تضمن أن تثير سرقتها انتقاماً مزدوجاً، من البشر والآلهة. لذا وضع القادة الرومانيون مشغل صناعة النقود في معبد جونو. وبالنظر إلى المواهب التي تتمتع بها جونو، أُلحق بصناعة النقد وصف "مونيتيير" (monétaire)، ودلّ على "النقدي". لذا فإن المفردة تُشير في الأصل إلى مكان وليس إلى الطبيعة عينها للأشياء. كانت هذه الأشياء في البدء من المعادن على نحو رئيسي، وخاصة المعادن اللامعة مثل الذهب أو الفضة.

23 المخترع الأسطوري للنقد هو جيغس Gygès، أحد ملوك ليديا Lydie، والذي استبدل سنة 687 قبل الميلاد بقضبان الذهب قطعاً من الإلكتروم electrum (سبيكة طبيعية من الذهب والفضة) أعطيت شكلاً ووزناً ثابتَين. وليديا هي إحدى ممالك آسيا الصغرى، وتقع أراضيها اليوم في تركيا. عاصمتها ساردس Sardes. يرجع امتلاك ملك ليديا كثيراً من المعادن الثمينة إلى أن النهر الذي يعبر ساردس يفيض بها. يُسمى هذا النهر الباكتول Pactole... سُيعطي اسمه إلى أي كنز كبير إلى حدّ ما. لذلك يُعدّ باكتول اسم عَلَم، حتى إن الكتّاب كانوا حتى مطلع القرن العشرين يرسمون المفردة بحرف كبير. ووفقاً للأساطير اليونانية، يرجع الفضل في وجود الكثير من الذهب في باكتول إلى ديونيسوس Dionysos، إله النبيذ باليونانية (واسمه باخوس Bacchus في روما). جاء اهتمام ديونيسوس بالباكتول بتأثير ميداس Midas، ملك فريجيا Phrygie، إحدى ممالك آسيا الصغرى، وتقع على مقربة من ليديا. قدم ميداس خدمة لديونيسوس فكافأه بأن منحه أمنية. فطلب الملك أن يتحول كل ما يلمسه إلى ذهب. وإذ وجد نفسه بذلك غير قادر على تناول الطعام والشراب، فقد طلب من ديونيسوس أن يستردّ هديته. نصحه ديونيسوس أن يغسل يديه في مياه الباكتول الذي تستحيل رماله ذهباً. ومن هنا تأتي وفرة الذهب في مياه الباكتول! في القرن السادس قبل الميلاد، كان سليل جيغس يحمل اسم كروسوس Crésus. قام هذا الأخير بترشيد صناعة القطع النقدية، فحظي في نظر البعض بامتياز على اعتباره المخترع الحقيقي للنقود. كما أنه أذهلَ مخيّلة معاصريه الذين سرعان ما وصلوا إلى قناعة مفادها أن كروسوس فاحش الثراء. وبقيت هذه السمعة ملازمة لاسمه عبر الزمن.

ضرائب وسخرة، نعم، لكن ذلك كلّه غير نافع إذا كانت الدولة لا تعرف كيف تضبط نفسها، فتنتهي غالباً مشلولة بالديون، الأمر الذي يدفعها إلى تجسيد آلية عملاقة من استمالة النقود وإعادة توزيعها من خلال فرض الضرائب والاستدانة في آن. الدين العمومي هو، لأول وهلة، تيسير: فمن يدفع الضريبة يفعل ذلك مجبراً، في حين أن من يُقرض الدولة يفعل ذلك بحرية تامة. لكن قد يتحوّل الدَّين إلى تهديد يُصبح واقعياً عندما تعجز الدولة عن السداد. يظهر هذا العجز الذي يتخلل تاريخ المالية العمومية في وقت مبكر جداً في الكتابات القديمة. وأول ما نعثر عليه في *Histoires* [**تاريخ هيرودوت**]. يُقارن هذا الكتاب الذي يُعدّ الأول من نوعه، وإذ ذلك منح اسمه إلى التخصص المعرفي المقابل له، المصير المشترك بين الإغريق والفرس قبل المواجهة التي جمعتهما في الحروب الميدية في القرن الخامس قبل الميلاد. وبما أن الفرس ضموا مصر إليهم، خاض هيرودوت في تاريخ هذا البلد، واصفاً ما يُرجَّح أنه أول تجربة اقتصادية كينزية رُصدت على الإطلاق، وهي بناء الأهرامات

على يد الفراعنة. يُفسّر هيرودوت هذا البناء الكبير بإرادة الحكام المصريين ليس الحصولَ على مقابر رائعة فحسب، ولكن أيضاً توفير العمل للعدد المتزايد من السكان. ينقل هيرودوت أن هذه الأعمال وللأسف ألحقت بالمالية العمومية ضرراً سرعان ما وضع الفراعنة في عجزٍ عن سداد ديونهم، الأمر الذي حمل الفرعون على دفع ابنته إلى ممارسة الدعارة للحصول على إيرادات جديدة... لا نتكلّم هنا على أي فرعون، بل على خوفو Khéops [24]، أشهر الفراعنة. أي أن خوفو نفسه هبط من علو إلى مستوى كثير من المستدينين القدامى غير القادرين على الوفاء بالتزاماتهم، والذين أجبروا – كما رأينا سابقاً – على بيع أسرهم عبيداً.

24 تقول عبارة هيرودوت: "خوفو، وقد أثقلته النفقات، وصل من الخزي حدّ دفع ابنته إلى ممارسة الدعارة في أحد بيوت البغاء، وأمرها بسحب مبلغ معين من المال من خُلانها"

(Histoires, l. II, chap. cxxvi).

سولدوس قسطنطين

توفي هيرودوت عام 426 قبل الميلاد، لذا لن يتمكن من الكلام على الإفلاس الكبير لأثينا عام 354 قبل الميلاد، وهو أول تخلف عن سداد دين عمومي أعلنت عنه الدولة رسمياً، واعترفت بمسؤوليتها عنه.

يؤكد الأنثروبولوجي ديفيد جريبر David Graeber (1961–2020) ذو النزعة الميثاقية، في كتابه *Dette, 5000 ans d'histoire* [الدَّين: تاريخ يمتد إلى خمسة آلاف عام][25]، أن تاريخ الاقتصاد العالمي مرّ بثلاث مراحل. في العصور القديمة، سادت المرحلة "العبودية العسكرية للنقد"، وتمثَّلت في البحث عن النقود على شكل معادن ثمينة. في العصور الوسطى، سادت المرحلة الدينية غير النقدية، إذ كَفِل الشرف والائتمان المرتكز على التعهدات المبرمة بالكلام، تمويلَ المشاريع طويلة الأجل. وبعد عصر النهضة، كانت المرحلة الثالثة، إذ لعبت الرأسمالية على جانبي الذهب والائتمان، ومنها انبثق الانجذاب نحو الربح. قد يوضّح الإصلاح الذي حدث على يد قسطنطين Constantin (272–337) وجهة نظر ديفيد جريبر على نحو أفضل. تمثّل هذا الإصلاح في صهر السياسة والمجتمع الروماني في بوتقة واحدة، الأمر الذي مهّد للمرور من العصور القديمة إلى العصور الوسطى. في عام 313، دارت حرب أهلية شهدت ما لا يقل عن سبعة متنافسين على منصب الإمبراطور، لم يبقَ منهم إلا اثنان، قسطنطين وليسينيوس Licinius (263–325). التقى الأخيران في ميلانو Milan، مكان إقامة قسطنطين، وكان ليسينيوس يُقيم في

نيقوميديا Nicomédie – اليوم إزميد Izmit في تركيا. حكم قسطنطين الجزء الغربي من الإمبراطورية، وليسينيوس الجزء الشرقي. نصّ اتفاقهما على نشر مرسوم التسامح الديني، الذي سيسري في جميع أرجاء الإمبراطورية في 13 حزيران/ يونيو 313 [26].

25 Paris, Les Liens qui libèrent, 2013.

26 إليكم مطلع هذا المرسوم: "أنا، قسطنطين الجليل، وكذلك أنا، ليسينيوس الجليل، نجتمع بكل سرور في ميلانو لمناقشة جميع القضايا المتعلّقة بالأمن والصالح العام، ارتأينا أن من الضرورة بمكان البدء في المقام الأول بتسوية لإحدى المسائل التي يرتكز عليها احترام الألوهية، من بين أحكام أخرى عدة يمكنها في رأينا أن تكفل مصلحة الأغلبية؛ ألا وهي إعطاء المسيحيين أسوة بغيرهم حرية وإمكانية اتباع الدين الذي اختاروه لأنفسهم، حتى يكون كل ما هو إلهي في المسكن السماوي رحيماً ومؤاتياً لنا ولكل أولئك الذين يقعون تحت سلطتنا. ولذلك فلقد ارتأينا، ولغرضٍ صائب ومفيد تماماً، أن نتخّذ قراراً بعدم رفض هذا الإمكان لأيّ كان، سواء أكانت روحه عالقة بدين المسيحيين أو بأي دين آخر أكثر ملاءمة له، حتى يمكن للإله الأعلى الذي نقدم له طواعية أسمى الإجلال أن يُظهر لنا في كل مجال، فضلَه ورحمته المعهودَين".

إن أردنا أن نفهم فعل قسطنطين، فلا بد لنا من عودةٍ إلى الوراء، إلى القرن الثالث. كانت الإمبراطورية الرومانية تمرّ حينها بفترة حساسة من الممكن أن تجلب لها الدمار. جرّ الأباطرة الذين توالوا على الإمبراطورية وتفاوتوا في شجاعتهم وبعد نظرهم، أذيال الخيبة السياسية والاقتصادية والعسكرية، إلى أن أصبح دقلديانوس Dioclétien (244–312) إمبراطوراً في عام 284، وكان من بين أكثر الأباطرة قوة، فقام بإصلاحات مهمة لوقف التدهور. لا شك في أنه مهّد الطريق أمام قسطنطين، لكن سياساتهما تعارضت على المستويين الاقتصادي والديني، من دون نفي الاستمرارية الجزئية داخل هذه التعارضات. على المستوى الديني، دقلديانوس هو آخر إمبراطور اضطهد المسيحيين بانتظام، وذلك من أجل الانطلاق من الأديان المتعددة الآلهة لإعادة تأسيس شكل من أشكال التماسك الاجتماعي على أساس مرجعيات تُحيل على تاريخ روما الطويل. على المستوى الاقتصادي، ثبت أن الخيار النقدي الذي اتخذه دقلديانوس كان كارثياً. اعتُمدت عملة الأوريوس (aureus) التي وُضعت تحت حكم أغسطس Auguste قطعة نقدية مرجعية. في زمن هذا الأخير كانت هذه القطعة تحتوي على 8 غرامات من الذهب. تميزت هذه الفترة التي بلغت فيها الفتوحات الرومانية ذروة معينة، بوفرة المعدن بسبب نهب حوض البحر الأبيض المتوسط، الأمر الذي أكسب الرومان صيتَ جشعٍ يُصوّره لنا مصير كراسوس Crassus (114 قبل الميلاد –53 قبل الميلاد). دخل كراسوس، الذي هزم سبارتاكوس، التاريخَ بوصفه أغنى روماني في الفترة القديمة كلها. حصل على ثروته من خلال مضاربات عقارية حاذقة مرتبطة بعمليات الحظر والتجريد من الممتلكات الناجمة عن اضطرابات سياسية تمر بها الجمهورية الرومانية المحتضرة. وبعد أن كان قنصلاً، سُمي بروقنصلاً على سوريا. رغب كراسوس في تعزيز وضعه الاجتماعي من خلال المجد

العسكري، فقرّر شن حملة ضد البارثيين. لكنه هُزم وأسر في معركة كاراهاي في حزيران/ يونيو من عام 53 قبل الميلاد. قُتل كراسوس على يد الجنرال البارثي سورنا Suréna (84 قبل الميلاد – 52 قبل الميلاد) بسكبه الذهب المصهور في حلقه. وفي أثناء فعله ذلك، نادى قائلاً: "فلتشبع حد التخمة من هذا المعدن الذي طمعت به"[27]. كانت النتيجة المباشرة لهذه الوفرة النقدية خفض أسعار الفائدة. فاستقر المعدل المتوسط تحت حكم أغسطس على 4 في المئة سنوياً، في حين كانت القاعدة المقبولة هي معدل 1 في المئة شهرياً. وأدى هذا الرخاء المالي إلى تقليص دخل المقرضين.

27 تحضر شخصية سورينا كبطل في آخر مسرحية لبيار كورنيل Pierre Corneille. وترمز في آن إلى الصدق والتفاني. غالباً ما يُقتبس بيتان قالهما سورينا لمعارضته كراسوس: "إن فزت بقلبي وذراعي/ لما وفّر ميثريدس Mithridate وكراسوس شيئاً".

لكن في عام 33، شهدت روما أول أزمة للنظام المالي في التاريخ. قررت الدولة التكفّل بالتزامات المستدينين المتعثرين، على أن تحلّ في مقابل ذلك محل الدائنين إزاء المستدينين، أي يصبح على المستدينين الآن سداد ديونهم للخزينة العمومية. تتسم هذه القروض الجديدة بطول الأجل، والخلوّ من الفوائد، ما يحول دون إفلاس الدائنين الذين يستردون من الخزينة ما هو مستحق لهم، والمستدينين الذين استمرت التزاماتهم لكن على نحو منخفض. كلّفت هذه الخطة التي هدفت إلى تعزيز ما سيطلق عليه لاحقاً اسم النظام المصرفي، الدولةَ 0.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في ذلك الوقت.

في وقت لاحق، تسارع انخفاض قيمة العملة المتفشي في البداية مع اعتلاء الإمبراطور جالينوس Gallien (218–268) العرش سنة 260. بين عامي 260 و300، بلغ متوسط التضخم 10 في المئة سنوياً. وفي نهاية القرن الثالث، عندما وصل دقلديانوس إلى السلطة، لم يكن هناك سوى 5.4 غرام من الذهب في الأوريوس الواحد، وتآكلت الثقة في النقود حتى إن المقايضة أخذت مكاناً متزايداً. ما عاد لدى معظم دافعي الضرائب ما يكفي من النقود لدفع التزاماتهم، الأمر الذي أدى إلى عجزٍ أصاب الدولة على نحو منتظم. قرر دقلديانوس سك النقود البرونزية والنحاسية لتمويل هذا العجز، فشهد الاقتصاد، الذي ظل نقدياً، بدوره تسارعاً في التضخم. في عام 301، حاول دقلديانوس كبح هذا التضخم بإصدار "مرسوم الحد الأقصى"، الذي فرض تجميداً على الأسعار والأجور. كان هذا أول إجراء من نوعه يتحدد بوضوح. جاءت النتيجة التي ستتأكد لاحقاً وباستمرار، مخيبة للآمال إن لم نقل كارثية. انتشرت السوق السوداء على نطاق واسع، وبات الاقتصاد غير منظّم، فراحت السلطة تبحث عن الجناة لمعاقبتهم، ما أسفر عن موجة من الاضطهادات نالت من المسيحيين المتهمين، من بين أمور أخرى، برفع الأسعار بانتظام. ترك دقلديانوس السلطة في 305، ولئن نجح

في تمويل عجز الميزانية عن طريق إنشاء النقود، فإنه ترك اقتصاداً مريضاً يسود فيه التضخم وانعدام الثقة.

خلَفه قسطنطين على نحو غير مباشر، ووطد غزوه على تبني دين جديد – المسيحية – واستراتيجية اقتصادية مختلفة. أصبحت مسيحية قسطنطين واقعاً في معركة جسر ميلفيان التي وضعته في مواجهة مع أحد منافسيه، ماكسينتيوس Maxence، في تشرين الأول/ أكتوبر 312. عشية المعركة، رأى قسطنطين صليباً في السماء تعلوه عبارة: "In hoc signo vinces" (بهذه العلامة سوف يُكتب لك النصر)، ثم أصبح مسيحياً. انطلق قسطنطين من الدين الجديد لتقديم إجابة عن هذا المكوّن المحدِّد للقعود عن العمل، أي البطالة. لم تكن الأفكار التي يحملها في شأن هذا الموضوع متطوّرة كثيراً عن أفكار فيسباسيان، ويمكن وصفها بـ"المالتوسية"، مع ما في هذا الوصف من مفارقة تاريخية. كان قسطنطين مقتنعاً بأن روما تعاني من نقص دائم وهيكلي في الوظائف. لمواجهة هذا النقص، لجأ إلى حيلة غالباً ما ستستخدم لاحقاً، عن غير حق للأسف. الحيلة هي تقليل وقت العمل. باسم الدين، فرض قسطنطين يوم راحة أسبوعيّاً. ولكن للتأكد من أن الإمبراطورية كلها ستتقيّد بهذا اليوم، لعب على غموض الإله الذي يجب تكريمه. في القرن الرابع، كان شعب روما أشدّ حساسية لخطاب يدعو إلى العودة إلى منابعه الدينية عن طريق عبادة الشمس. أكثرَ أنصار هذه العبادة من التذكير بأن الشمس منبع الحرارة والعامل الحاسم في تطوير الزراعة. ولتكريم إلههم كل أسبوع، اختاروا اليوم التالي ليوم السبت اليهودي والمسيحي للتمايز عنه. وكان هذا اليوم التالي عند الرومانيين هو "يوم الشمس"، وهي التسمية التي حافظت عليها بعض اللغات مثل اللغة الإنجليزية لوصف يوم الأحد (Sunday). في 3 تموز/ يوليو 321، جعل قسطنطين من "يوم الشمس" هذا عطلةً رسمية، ودعا المسيحيين إلى جعله يوم الاحتفال بالقدّاس لإثبات وتأكيد بعدهم عن جذورهم اليهودية. في هذه الفترة التي اكتسبت فيها المسيحية مكانة الديانة المهيمنة، نشأت فيها تيارات متعددة، وكلّ قرار يخصّها كان يفضي إلى مواجهات محتدمة غالباً وإشكالية دائماً. لذلك وجب الانتظار حتى عام 364 وقيام مجمع لاودكية حتى يصبح ارتباط يوم الأحد بممارسة الديانة المسيحية سارياً. أكمل قسطنطين هذه السياسة المتمثلة في تقليل وقت العمل من خلال إجراء يميل إلى تقليل عدد السكان. كان قسطنطين مقتنعاً بأن العاطلين عن العمل الهائمين في المدن هم علامة على الزيادة السكانية – وهي نظرية أخرى سيوافق عليها مالتوس Malthus – لذلك ألغى تخفيف عبء ضريبة الرأس، وهي إحدى الضرائب الرئيسية في ذلك الوقت، التي كان يستفيد منها آباء العائلات الكبيرة.

شكّل التدخل النقدي لقسطنطين ملمحاً آخر هيكلياً لسياسته الاقتصادية. قطع الأخير مع إرث دقلديانوس، فاختار قطعة نقدية مستقرة أطلق عليها اسم سولِدوس (Solidus)، ودعمها بسياسة مالية قائمة على العودة إلى التوازن. كانت البداية بتخفيض قيمة السولدوس ما دام لا يحتوي إلا على 5,4 غرام من الذهب. من ذلك أراد قسطنطين العودة إلى الدراخما الأثينية الخاصة بالزمان الألق للمدينة القديمة. كانت هذه العملة النقدية عملة الإسكندر الأكبر، وكانت تعادل أيضاً 3,4 غراماً من الذهب. وقد تعهّد قسطنطين الذي ينتمي إلى منطق استمرارية نقدية طويل، أن يحافظ على وزن الذهب في السولدوس، وأن يتخلّص من التضخم. لن يحصد قسطنطين نتيجة عمله مباشرة، فكان لا بد من الانتظار حتى قرابة عام 380 لكي تستقر الأسعار. في عام 318 أنشأ أول منصب متفرّغ لوزير المالية في التاريخ، وسمّاه "مفوّض النعم المقدّسة"، بهدف تحقيق العودة إلى التوازن في المالية العمومية. استند قسطنطين إلى قرارات متخذة في عهد دقلديانوس ليُركّز في أيدي هذا الموظف الرفيع جميع سلطات المالية. وفرض على جميع المدن والمناطق والأجزاء المختلفة من الإمبراطورية أن تكفّ عن فرض الضرائب، منتهزاً الفرصة لزيادة العبء الضريبي. ورث من دقلديانوس الاقتطاعات المرتكزة على ضريبة الرأس وضريبة الأرض. غير أنه أضاف إليها رسماً على رقم الأعمال، بما في ذلك رقم الأعمال الذي تُحققه المشتغلات بالدعارة، واستفاد في هذا الموضوع من الحجج المسيحية التي حشدها لهذا الغرض، مذكّراً بأن مريم المجدلية أظهرت حجم الظلم في إقصائهن من المجتمع والتزاماته. ولمّا كانت الميزانية مبرمجة على خمس عشرة سنة، فإن هذه الضريبة تُستَحق كل خمس سنوات، ويجب تأديتها إمّا ذهباً أو فضة – الأمر الذي يُفسر التسمية التي أعطيت لها، أي: chrysargyre، وهي مفردة تُشير باليونانية إلى المعدنين – من أجل حث الناس على التخلي عن عملتي النحاس والبرونز، وتالياً خفض الكتلة النقدية وتقليص التضخم. أعطى قسطنطين الأولوية في استخدام عملة السولدوس الجديدة لدفع رواتب جنوده، مؤكدّا بذلك الدور الأساسي الذي يؤديه الجيش في الفعل الاقتصادي للرومان (وهو ما يقابل المرحلة "العسكرية العبودية للنقد" التي تكلم عليها ديفيد جريبر). من ناحية أخرى، تُفسّر هذه الممارسة اشتقاق الكلمة التي تُشير إلى الجندي، أي: (سولدا)، ذلك أن الـ"سولدا" هو مَن يُدفع له السولدوس. تلقى كل جندي في عهد قسطنطين سولدوساً واحداً في الشهر، أو ما يعادل دخلاً سنوياً قدره 3000 دولار، أو خمسة أضعاف متوسط دخل الفرد في الإمبراطورية.

كان اقتران موجة الزيادات الضريبية بتبني الدين الجديد وثيقاً إلى الحدّ الذي رافق فيه قرار الإمبراطور جوليان Julien في عام 362، والمتمثّل في العودة إلى الوراء واستعادة الوثنية،

انخفاضاً كبيراً للعبء الضريبي. إلا أنه لم يكتب لفعله النجاح على المستوى الديني والمستوى الضريبي. فإسهام التبني النهائي للمسيحية في الإنعاش المالي لم يكن عن طريق تعزيز الضرائب فحسب، بل أيضاً من خلال ترشيد الإنفاق. وفي الواقع، إن الإله الواحد، مقارنة مع الآلهة المتعددة، يسمح بتقليص عدد رجال الدين وأماكن العبادة. وهذا ما حدث بالفعل، إذ أُغلق عدد من المعابد الوثنية، وصُودرت بهذه المناسبة المعادن النفيسة والذهب الموجودة فيها.

في هذا السياق جاء تعليق واحد من أعظم الفلاسفة الوثنيين في ذلك الوقت، وهو ليبانيوس Libanius (314 – 393) الذي كان يُعبر عن امتعاضه من الدين الجديد من أنطاكية: "جرى تبني إله واحد لا لشيء إلا لنهب الآلهة الآخرين". ثم جاء الإمبراطور المسيحي الورع غراتيان Gratien في عام 382، ومضى بهذا الإجراء المتمثّل في خفض التكاليف إلى نهايته، فألغى رواتب جميع الكهنة الوثنيين إلى جانب رواتب رجال الدين من الجماعات المسيحية الهرطقية التي حدّدها كذلك مجمع نيقية عام 325. أخيراً، وفي ما يخص إجراء تجميد الأسعار الذي نفّذه دقلديانوس، فقد كان قسطنطين في حيرة من أمره، إذ أبقى هذا المبدأ في روما، لكنه منح الحرية الكاملة في هذا الخصوص لتجارة الحبوب في العاصمة الجديدة – القسطنطينية – التي افتتِحت في أيار/ مايو 330. أتت المنافسة أكلها، وسجّلت الإحصائيات البيزنطية سعراً شبه ثابت للخبز في القسطنطينية من عام 380 حتّى القرن الحادي عشر.

الفصل الثاني

العصور الوسطى،
أولى الموازنات، أولى الضرائب

أعلن قسطنطين بداية عهد جديد عندما نقل عاصمته إلى المدينة التي تحمل اسمه: القسطنطينية. راحت الإمبراطوريات تزيد من مساحة سطحها، وعدد سكانها، وإذ ذلك من قاعدتها الضريبية ومواردها العمومية. غير أنها اصطدمت بقانون تناقص العائدات. إذ كانت تكلفة الغزو ترتفع مع كل غزو جديد، سواء لجهة الضم أو لجهة المحافظة على الأراضي الجديدة في الإمبراطورية بسبب بعدها. فإذا بهذا القانون يتغلب على الإمبراطوريات جميعها.

تراجع النشاط الاقتصادي والحنين "الروماني"

في القرن الثالث، تفككت الإمبراطورية الهندية المعروفة باسم الإمبراطورية الكوشانية. ثمّ جاء دور الإمبراطورية الرومانية في آب/ أغسطس عام 476. كان أودواكر (433–493) Odoacre أحد قادة القبائل البربرية الذين اجتاحوا هذه الإمبراطورية، وعزل رومولوس أوغستول Romulus Augustule، الإمبراطور الأخير الذي كان مراهقاً لا يتمتع بأي سلطة فعلية – ولد عام 461 – واكتسب شهرة تاريخية ليس جديراً بها. إلا أن أودواكر تصرّف إزاءه بغرابة – بالنظر إلى الأعراف السائدة في ذلك العصر – فتخلّص منه من دون قتله، ووافق أن يُرسل إليه معاشاً سنوياً قدره 6000 سولدوس[28]. هكذا آل الأمر بأوروبا الغربية إلى الانقسام إلى إمارات صغيرة، الحياة فيها نجاة أكثر من أي شيء آخر.

28 أي ما يعادل، بناءً على متوسط سعر الذهب في عام 2019، دخلاً سنوياً قدره 1.5 مليون يورو. في زمن ألق روما، كان الإمبراطور أو عضو مجلس الشيوخ يكسب نحو 70 مليون يورو سنوياً.

كانت العصور الوسطى العليا موعد تباطؤ الاقتصاد، إذ ما عاد عدد الرجال كافياً لزراعة جميع الأراضي. ورث الفلاحون من العصر الروماني عادة التمييز بين أجير (Ager) – أي الأرض المزروعة – والسالتوس (saltus) أو الأراضي الشاسعة غير المزروعة والمكوّنة من الغابات

والمروج والمستنقعات، وإليها تساق القطعان، وفيها الاصطياد، وإليها يلجأ السكان المهمشون الفارون من القضاء. ثم إنّ عدد سكان ما كان يُعرف بالإمبراطورية الرومانية أخذ في الانخفاض. فعلى أراضي فرنسا الحالية، أحصي 12 مليون نسمة عام 400، ثم انخفض في عام 850 ليبلغ 6 ملايين فقط. كذلك، في عام 1000، بلغ الناتج الإجمالي العالمي وفق حسابات ماديسون 120 مليار دولار (من أوائل التسعينيات) لسكان العالم البالغ عددهم نحو 300 مليون نسمة. متوسط الدخل البشري – دائماً وفق حسابات ماديسون – هو 400 دولار للفرد، أو 520 دولاراً في عام 2020. وهو أقل بنسبة 10 في المئة عن الفترة التي كانا يعيش فيها المسيح. في تلك الفترة، حافظت القوتان الاقتصاديتان الرائدتان في عام 1000 – وهما الصين والهند – على مستوى الدخل نفسه. أمّا القوة الاقتصادية الثالثة لعام 1000، فتألفت من الخلافة الإسلامية التي حقّقت 20 في المئة من الإنتاج العالمي. أدى الخلفاء الدور الذي أدته روما في ما مضى، في الفترة الممتدة من 750 – عندما انتهى الفتح العربي – إلى 1258 وهو العام الذي استولى فيه المغول على بغداد.

شاءت الظروف أن تتلاشى الإمبراطورية الرومانية في عام 1000، ولم يبق من مدينة روما سوى شبحها. في عام 410، تعرضت للنهب على يد القوطي الغربي ألاريك Alaric. كان عدد سكانها آنذاك مليون نسمة، ما يعادل عدد سكانها في زمن تيبيريوس. عندما تنازل رومولوس أوغستولوس عن العرش، كان عدد السكان لا يزال 650 ألفاً، في حين لم يبقَ منهم في عام 1000 سوى 30.000 نسمة. القسطنطينية هي الآن روما الجديدة، وحاملة شعلة الحضارة الرومانية. وستبقى تحملها حتى 29 أيار 1453، تاريخ استيلاء القوات العثمانية على المدينة. سيحمل هذا التاريخ رمزية مهمة تميّزه من غيره، إذ سيسم في نهاية العصور الوسطى، على الرغم من القول الدارج إن اكتشاف كريستوفر كولومبوس Christophe Colomb قارة أميركا كان التغير التاريخي الحقيقي الذي وسم مثل هذه القطيعة. والواقع أن هذا التعديل في تسلسل التاريخ قد اكتسب قوته مؤخراً بسبب الدور الذي تؤديه أميركا، بعد أن صارت الإمبراطورية الأولى. لكن روما هي التي أدت هذا الدور لزمن طويل، ومن الطبيعي القول بأن العصور الوسطى بدأت مع سقوط روما الغربية، أي روما المدينة الأصل. وانتهى سقوط روما الجديدة، أي روما الشرقية التي كرّسها قسطنطين عام 330 على موقع بيزنطة القديمة، ولم يبقَ شيءٌ من ألق ماضيها في 29 أيار 1453.

في هذا التاريخ، جمعت المدينة 40.000 نسمة يتحدثون اليونانية، ولكنهم يدعون بعضهم ”οι ρομαιοι“، أي ”الرومان“، على الرغم من التقليد الذي شاع بتسميتهم ”البيزنطيين“، وتسمية الدولة التي حكمت المدينة من 330 إلى 1453 ”الإمبراطورية البيزنطية“، وكأنهم بذلك محرومون

من حق الإشارة في تسميتهم إلى المدينة الأبدية. هل الكلام عن إمبراطورية ممكن عام 1453؟ لم يكن لِقسطنطين الحادي عشر، المسؤول عمّا تبقّى من الدولة البيزنطية، سلطة على أرض الواقع سوى على منطقة لا تزيد عن عشرة أميال حول المدينة. في الإجابة عن هذا السؤال، لم يكن يخامر قسطنطين الحادي عشر الشك في هذا الشأن. فقد كان يرى نفسه خلفاً سائراً على هدى قسطنطين المؤسس وجستنيان Justinien الذي استعاد روما الغربية في القرن السادس، وباسيل الثاني Basile II إمبراطور عام 1000. في هذا العام بالتحديد، آوت القسطنطينية عدد سكان مماثلاً لعدد سكان روما في زمن ألقها، أي ما يقارب مليون نسمة. وعلى الرغم من أن الأراضي البيزنطية آنذاك لم تكن تقارن مع إمبراطورية أغسطس أو إمبراطورية جستنيان، كانت إمبراطورية باسيل الثاني القوة السياسية والاقتصادية لعالم البحر الأبيض المتوسط، ومثّلت 11 في المئة من الإنتاج العالمي. إلا أن الأمر مختلف بما لا يقاس في عام 1453، وهو العام الذي بلغت فيه العصور الوسطى نهايتها. اقتحم الأتراك العثمانيون القسطنطينية، واستولوا عليها بجيش ضم بين صفوفه 150.000 جندي، في حين بلغ جيش قسطنطين الحادي عشر 7000 جندي فقط. لم يخامر أحداً الشكُّ في نتيجة هذه المعركة. أخذ الأتراك المنتصرون ينهبون المدينة قبل الاستيلاء عليها وجعلها عاصمتهم. وهي بلا ريب ليست بالمدينة العادية. إنها المدينة. في القرن الخامس عشر، عندما ذهب السكان المحليون إليها، قالوا في لغتهم اليونانية: "εισ την πολιν"، ما يعني: "إني ذاهب إلى المدينة"، و"المدينة" في هذه العبارة تُنطق "إستينبول" Istinpol. أغار الأتراك على هذا التعبير الذي حُرّف في لسانهم وصار "إسطنبول".

البيزنط الذهبي

كثيراً ما تجسّد الإرث الروماني لبيزنطة في نقدها. ظلّ بيزنط (Besant) القسطنطينية العملة العالمية الأولى في العصور الوسطى. يرى ديفيد غريبر David Graeber أن البقاء لم يكتب للإمبراطورية الرومانية في المشروع البيزنطي إلا بفضل استمرار المرجعية إلى الذهب، بغض النظر عن الصعوبات السياسية والاقتصادية التي مرّت بها الإمبراطورية. البيزنط هو الوريث وإعادة إنتاج لسولدوس قسطنطين، والعملة الدولية في العصور الوسطى العليا، بما في ذلك في البلدان الأبعد عن القسطنطينية.

أظهر الصينيون ولعاً خاصاً بالبيزنط، فراحوا يحصلون عليه من خلال توليد فائض تجاري في الإمبراطورية الرومانية التي كانت في طريقها لأن تصبح الإمبراطورية البيزنطية. تولّد هذا الفائض بفضل بيع الحرير الذي تطوّرت تقنيته فعلياً مع ظهور أسرة هان Hans في عام 206 قبل الميلاد، بزيان في غرب الصين حالياً. انتشرت أقمشة الحرير بدايةً في الصين، ثم شيئاً فشيئاً في جميع أنحاء آسيا وأوروبا. تُعرف الصين بالحرير إلى درجة أن اسمها في اللاتينية هو سيريكا Serica، أي "بلد الحرير". كان الحرير يصل في العصور القديمة عبر طريق الحرير الشهير الذي يمتد من زيان إلى أنطاكية – المدينة التركية اليوم والتي كانت آنذاك إحدى المدن الرئيسية للإمبراطورية الرومانية الشرقية. والواقع أن هذا القماش النفيس وصل إلى الشواطئ البيزنطية بشق الأنفس، في وقت لم يكن أحد فيه يتكلّم على طريق الحرير – العبارة التي سينحتها الجغرافيون الألمان في القرن التاسع عشر. لم يكن الصينيون الذين كانوا يحسبون أنهم يعيشون في وسط العالم (من هنا تسمية "إمبراطورية الوسط") يعلمون الكثير عن عملائهم، وكان البيزنطيون على معرفة شحيحة بمورّديهم. زاد الأمر تعقيداً توسّط بلاد فارس بين الصين والإمبراطورية الرومانية الشرقية. راحت بلاد فارس تتلقى رسوماً ضخمة على استخدام الطرق، ما ترتب عليه زيادة كبيرة في السعر الذي تعيّن على البيزنطيين دفعه. قرابة القرن السادس، اشترى البيزنطيون كميات كبيرة من الحرير، ودفعوا مبالغ طائلة لقاء حقوق المرور الفارسية، إلى الحدّ الذي كانت فيه الإمبراطورية البيزنطية تفرغ جعبتها من النقود. وهو الأمر الذي حمل القادة في القسطنطينية على التدخل، وعدم انتظار أي شيء من الفرس، وتالياً السعي إلى التواصل المباشر مع الصينيين.

كان جستنيان (485–565) الإمبراطور البيزنطي آنذاك، وهو الإمبراطور الذي أعاد روما التاريخية إلى كنف الإمبراطورية، وشكّل مع الإمبراطورة ثيودورا (500–548) Théodora – التي يُمثّل رسمها الفسيفسائي في كاتدرائية رافينا بإيطاليا إحدى مفاخر الفن في العصور الوسطى العليا – زوجين أسطوريين. لم يكن حكمه مفخرةً على الصعيد الاقتصادي: ركود في الإنتاج، وضرائب أوهنت عزيمة السكان الذين أهلكهم أيضاً أحد أكثر أوبئة الطاعون فتكاً في التاريخ، فتقلص عددهم من 500.000 إلى 150.000 نسمة. المفارقة أن هذه الحلقة وسمت أيضاً نهاية الوثنية: تعقبّت السلطات الكهنة الوثنيين إلى آخر واحد فيهم بسبب عجزهم عن السيطرة على الطبيعة التي تزوّد أساسيات آلهتهم، فاقتصر وجودهم على المناطق الريفية النائية في الإمبراطورية[29]. في المقابل، فلتت المسيحية وفلت الإسلام لاحقاً من هذا الانتقاد: فهما بنقلهما

الوعود إلى العالم الماورائي، أعفيا نفسيهما منه، حتى وإن دفعت آمال السكان رجال الدين إلى الإكثار من المواكب ونداءات الرحمة الإلهية. لم يتردد المؤرخ الإنكليزي كايل هاربر Kyle Harper في التأكيد في كتابه الذي ربط فيه سقوط الإمبراطورية الرومانية بالظواهر الطبيعية – ولا سيما الأوبئة – أن الطاعون الذي أصاب إمبراطورية جستنيان هو "أكثر حدث كارثية في تاريخ البشرية حتى يومنا هذا"[30].

29 الجدير بالذكر أن كلمة "وثني" (paiën) تعني في الأصل "فلاح" (paysan).

30 Kyle Harper, *Comment l'Empire romain s'est effondré*, Paris, La Découverte, 2019.

بغض النظر عن المأساة الصحية، فقد وجد الاقتصاد البيزنطي صعوبات في الانطلاق بعد التكاليف الباهظة للغزوات في غرب البحر الأبيض المتوسط التي لم تجلب في النهاية سوى القليل جداً من الموارد. عانى الميزان التجاري للإمبراطورية إثر ذلك من عجز كبير وهيكلي، وخاصة بسبب واردات الحرير. لإصلاح هذا الوضع التجاري للإمبراطورية، نوشدت سلطة أسقف القسطنطينية والبابا، كما هو معهود في مجتمع شديد التديّن. أكّد الأخير أن من شأن التواضع الطبيعي للمسيحي أن يؤدي إلى عدم ارتداء الملابس الفاخرة، وإذ ذلك الحد من استعمال الحرير.

بالتوازي، حدث اللقاء الأول بين البيزنطيين والصينيين في سيلان Ceylan. وعلى الرغم من أن وصف هذا اللقاء ينتمي على الأرجح إلى الفضاء الأسطوري، فإنه مفيد في الحالات النفسية الانفعالية التي يشي بها. فعندما انعقد اللقاء، أبدى الصينيون انفتاحاً على كل ما يمكن أن يعرضه البيزنطيون للبيع لهم. قدّم لهم البيزنطيون زيت الزيتون الذي أغرى الصينيين المهتمين بكل ما يتعلق بالابتكارات الذوقية. فاقترحوا أن يبيعهم البيزنطيون نباتات الزيتون فقط حتى يتمكنوا من صنع الزيتون بأنفسهم (نرى كيف أن الصين في القرن السادس تتصرف مسبقاً بوصفها مقلّداً، على غرار الصين في أواخر القرن العشرين!). أثار الأمر استياء جستنيان، فأرسل حملة تجسس صناعية في عام 552 للاستيلاء على تقنيات إنتاج الحرير. وهدف الإمبراطور من ذلك إلى عدم الاضطرار إلى التزوّد منها من إمبراطورية الوسط، وحماية زراعة شجرة الزيتون في الإمبراطورية البيزنطية. غادر الفريق الذي أرسل إلى الصين ومعه أدوات تليق بأفضل حلقات جيمس بوند. ترأس هذا الفريقَ أسقفٌ يحمل صولجاناً مجوّفاً مصنوعاً من الخيزران. وبذلك سيكون قادراً على إخفاء ديدان القز التي سيسرقها البيزنطيون بمجرد وصولهم إلى هناك. ارتابت الشرطة والجمارك الصينية من أمرهم، فأوقفتهم ما يقارب الشهر على الحدود، من دون أن يخطر في بالهم البحث عن الديدان المسروقة داخل صولجان الأسقف. وهكذا بدأت زراعة الحرير في أوروبا: في

القسطنطينية أولاً، ثم في بيلوبونيز التي سميّت في العصور الوسطى موريا Morée لأنها منطقة مغطاة بأشجار التوت.

كميّة العمل وجودته

لفّ الغموض مكانة الرجال في هذه العصور الوسطى الطويلة، إذ الثروات آخذة بالتدهور. كان يجب إطعامهم، فتحولوا بذلك إلى عبء. لكن بالتوازي مع ذلك، وفي ظلّ غياب ابتكارات حقيقية، اعتمدت زيادة الإنتاج على عددهم. وكان من شأن التغذية السيئة – التي قلّصت من فعالية الرجال – والطاعون – الذي ما يزال مستوطناً ويقتل العديد منهم – أن قلّل من كميّة العمل المقدّم. تمثّل المخرج الوحيد لدعم النمو في زيادة الإنتاجية عبر تحسين مستوى المهارة، وإذ ذلك تحسن أداء كلّ فرد.

أتت "النهضة الكارولنجية" تلبيةً لهذا المطلب. والواقع أن شارلمان Charlemagne (742–814) أبدى رغبة جلية في إحياء منظومة التدريب، أملاً منه في تعزيزٍ غير مباشر لملمحٍ من ملامح النمو الاقتصادي عبر عودة ظهور مهارات معيّنة. أسهمت هذه الرغبة في تحسين تدريب الرجال في تشكيل أسطورة شارلمان بوصفه مؤسس المنظومة المدرسية. قوام هذه الأسطورة مرسوم أصدره شارلمان في 23 آذار/ مارس 789، وعُرِف تاريخياً باسم Admonitio generalis (الإبلاغ العام). يحتوي المرسوم على 82 مادة يُفترض أنها تحكم حياة الرعايا في الأراضي الشاسعة الواقعة تحت سيطرة شارلمان، والذي سيُصبح إمبراطوراً عليها عام 800. أول هدف من هذا الإجراء هو ضمان ترسيخ متين للمسيحية عبر القضاء على فلول الوثنية. اتخذت إجراءات عدة لهذا الغرض. أوصى النص بتثبيت الصلبان في الأماكن التي لا يزال يؤمها المؤمنون لعبادة آلهتهم القديمة، واقتضى من الكهنة أن يكونوا عبرة لغيرهم. لكن أكثر إجراء لفتاً كان إنشاء شبكة من المدارس بمؤسسة واحدة على الأقل لكلّ أسقفية. لم يكن الغرض منها رفع المستوى الثقافي للسكان فحسب، بل أيضاً الاستفادة من الإتقان المشترك للغة من أجل تعزيز العلاقات المتبادلة، بما في ذلك العلاقات الاقتصادية. على المدارس المنشأة أن تضمن إتقان "الأطفال المتحدرين من وضع عبودي وأطفال الرجال الأحرار" القراءة والحساب. يقتصر هذا الأخير على فهم عمليات الجمع، وكان يُطلق عليه آنذاك comput (المفردة التي أعادت إليها علوم الكومبيوتر المعبَّر عنها بالإنكليزية كامل جلالتها). كذلك ينص المرسوم على توحيد الكتب المستخدمة، إذ وفقاً للمرسوم، إذا

كان لا بد أن يكون أسلوب التعليم حراً، وأن يتكيّف كل معلمٍ مع تلامذته، على المحتوى أن يكون واحداً، لأن "أولئك الذين يرغبون في الصلاة إلى الله، يسيئون الصلاة بسبب كتب غير مصحَّحة في أغلب الأحيان".

لم ترق نتائج الإبلاغ العام إلى مستوى آمال الرجل العظيم، وخاصة في ما يخص تطوير إنتاجية الاقتصاد الذي ظلّ ريفياً في أساسه. وهو إخفاق يتقاسمه مع نظيره البيزنطي ليو السادس Léon VI (866–912)، المُلقَّب بالحكيم لمحاولته إعادة تأسيس تعليم الرياضيات. ولا شكّ في إدراك الأجيال اللاحقة سدادة نهجهم، بما في ذلك انطلاقاً من استدلالات اقتصادية. فهي أكثرت في مديح شارلمان لدوره في إرساء سيرورة طويلة أفضت إلى منظومتنا التربوية، وإذ ذلك عززت رأس المال البشري. أمّا ليو السادس، فاسمه مقترن أيضاً بنشر *Livre de l'éparque* [كتاب المدبِّر] عام 911 (يؤدي المدبِّر البيزنطي في القسطنطينية دور رئيس شرطة باريس حديثاً). يتألف النص من تجميع لقواعد والتزامات على اللاعبين الاقتصاديين احترامها في القسطنطينية. ويُشدّد على الدور الأساسي لكاتب العدل، ويدعوه المُجدول (tabulaire)، بوصفه حارس حقوق الملكية. يقول النص إن على المُجدول أن يحوز:

> معرفة تامة بالقوانين، وأن يبرع في الكتابة، وألا يكون مهذاراً أو وقحاً أو متهتكاً، بل حريٌّ به أن يكون محترم السلوك، وسليم الحكم، وجزل المنطق، وذكياً، وماهراً في الكلام بأسلوب حنيف، وألا يكون سهل التضليل ويرتكب الأخطاء في الإملاء وعلامات الترقيم.

في هذه الأوقات العصيبة، تظلّ أهمية حق الملكية من الأمور المتفق عليها. انعكس انخفاض الفعالية الاقتصادية في العصور الوسطى العليا في نقص متكرر وقلة في الغذاء من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع في معدلات التضخم. كان ردّ شارلمان على التضخم شبيهاً بردّ الرومان سابقاً، فحاول تنظيم توزيع القمح بأسعار مخفّضة للأشد فقراً عن طريق الكنيسة، وأصدر مرسوماً يقضي بتثبيت الأسعار في عام 793.

وتظلّ اليد العليا من نصيب الابتكار

كانت الابتكارات آنذاك نادرة، ومع ذلك فقد كان لبعضها نتائج معتبرة، من مثل اكتشاف العالَم الكارولنجي (751–987) فوائد حدوة الحصان التي انتشرت على نطاق واسع وحوّلت الحّداد إلى

بَيطار[31]. نحو عام 1000، تطوّرت تقنيتان جديدتان في مجال الزراعة: طوق الكتف الذي وضع على الحصان وسمح بالحصول على قوة أكبر أتاحت جرّ المحاريث خاصة، ما سمح بنبش أعمق للأرض، وإذ ذلك بغلّة أكبر. ثمّ الانتقال من دورة زراعية بسنتين إلى دورة زراعية بثلاث سنوات، ما كفل نمواً كبيراً إلى حد ما في الإنتاج الزراعي انطلاقاً من القرن الحادي عشر. حتى القرن العاشر، كانت الأراضي تترك في إراحة لمدة عامين لكي تستعيد خصوبتها. وانطلاقاً من القرن الحادي عشر، صارت تترك عاماً واحداً من أصل ثلاثة أعوام من دون إنتاج. ففي العام الأول يُزرع القمح أو الجاودار، ثم في العام الثاني الشعير أو الشوفان، ثم تُترك الأرض لتستعيد عافيتها في العام الثالث. إضافة إلى الانتشار الواسع لإزالة الغابات، إذ ازدادت المساحة المزروعة بالقرب من المناطق السكنية بنسبة 50 في المئة.

31 الجدير بالذكر تذكر أن كلمة "مارشال" (maréchal) من الناحية الاشتقاقية، أتت من اللغة الألمانية، وتعني الشخص الذي يعتني بالخيول. هذا يعني أن البيطار (maréchal–ferrant) ولد في عهد الكارولنجيين، في وقت كان فيه المكون الجرماني لأوروبا الغربية قوياً.

لم يُبد أصحاب تجارة الحرير ابتكارية فعلية في هذه الأزمنة المظلمة التي احتفظوا فيها بنوع من التفوق على الرغم من الانهيار البيزنطي، فكانت حصة الصين في زمن سلالة تانغ Tangs من الابتكارات محدودة. وأكثرها إبهاراً هو اختراع البارود في القرن العاشر، والذي ستُكتب له ديمومة أكبر من اختراع القاذوف الصيني في القرن الرابع قبل الميلاد، لأنه سيسجل كفاءة أقل من كفاءة القوس في المدى الطويل.

اكتسبت إحدى المواد الأولية الرئيسية زخماً قوياً في الثروة المستقبلية بسبب استخدام صيني انتشر في ذلك الوقت. في سبعينيات القرن التاسع عشر، زار الفينيسي ماركو بولو Marco Polo الصين في عصر سيطرة المغول، واستُقبل في البلاط الإمبراطوري. كان الإمبراطور آنذاك حفيد جنكيز خان Gengis Khan، كوبلاي خان Kubilai Khan (1215–1294). لدى عودته إلى الغرب، روى ماركو بولو رحلتَه في كتاب قُدِّر له أن يصبح من أكثر الكتب مبيعاً في العالم. إنه *Le devisement du monde* : *Le livre des merveilles* [**رحلات ماركو بولو**] الذي ما زالت تُنشر له إصدارات جديدة بانتظام حتى اليوم. نعثر في هذا الكتاب على المقطع الآتي:

> في جميع أنحاء مقاطعة كاثاي[32]، تُجلب الحجارة السوداء من الجبال، ثم تضرم فيها النار كما الخشب، وما إن تشتعل، فإنها تحتفظ بالنار لبعض الوقت. فإذا أشعلناها في المساء مثلاً،

فإنها تظلّ كذلك حتى اليوم التالي. تُستخدم هذه الحجارة بكثرة، وخاصة في الأماكن التي يندر فيها الخشب.

32 كاثاي Cathay هي الصين.

من المعلوم أن المقصود هنا هو الاستخدام المنتظم والقديم للفحم في الصين، في حين لم يكن معروفاً كثيراً في أوروبا. الفحم هو مصدر الطاقة التي غذت النمو الأوروبي، وخاصة النمو الإنكليزي في القرن التاسع عشر، إلى درجة تحدّثنا فيها لوصف هذه المرحلة عن "الرأسمالية الفحمية". خلف النفطُ الفخمَ في القرن العشرين في أوروبا، وأميركا خاصة. إلا أن هذا النفط لم نلقه في الصين، وإنما لدى جهة أخرى من الجهات الفاعلة في تجارة الحرير، أي، الإمبراطورية البيزنطية.

والحقيقة أن البيزنطيين عملوا على تعزيز الإرث القديم أكثر مما عملوا على الابتكار. لكن ثبت أن أحد ابتكاراتهم كان حاسماً عسكرياً بعد أن جنبهم اكتساح الجيوش العربية لهم في القرن السابع. في عام 672، وفي حين كانت الإمبراطورية البيزنطية تصمد بصعوبة أمام هذه الجيوش، طوّر مهندس جاء من لبنان الحالي يُدعى كالينيكوس Callinicus، سلاحاً هائلاً قادراً على إضرام النار في البحر، أي الإبقاء على حريق قاتل على سطحه من شأنه أن يدمّر أسطول الخصم. أدرك الأباطرة البيزنطيون أنهم يحوزون ميّزة أكيدة مع هذا الاختراع، فمنعوا إفشاء سر تصنيعه. كان التركيب الفعلي للمادة المشتعلة التي ألقتها السفن البيزنطية على سفن أعدائها موضوع العديد من النظريات، مع أن اسم هذا السلاح يشي جزئياً بمضمونه. يرى المؤرخون الغربيون أن هذه النار هي "نار الإغريق"، في حين دُعيت في القسطنطينية "النار الميدية". تشتق التسمية الأخيرة على نحو غير مباشر من أحد مركبات المادة، أي النفط القادم من بلاد فارس، ما يفسر عادة الإغريق تسمية الفرس بالميديين في أغلب الأوقات. هكذا، إضافة إلى أن النار الإغريقية هي أول ظهور مهيكل للنفط، ويُثبت اسمها البيزنطي أن إيران الحالية كانت معروفة مسبقاً باحتياطاتها النفطية.

مثّل الإرث القديم منهلاً للعالم الإسلامي أيضاً الذي سيطر على جنوب البحر الأبيض المتوسط الروماني سابقاً، وغزا بلاد فارس، ممتداً إلى حدود الصين. أحرق العرب مكتبة الإسكندرية عام 640، ثم ما لبثوا أن أدركوا خطأ فعلتهم، وفهموا الفوائد التي يمكن أن يجنوها من إتقان علوم الإغريق والرومان، إلى جانب معارف الفرس والهنود. ظهرت في القرن الثامن عشر مغامرات السندباد البحّار التي صنع منها أنطوان غالاند Antoine Galland (1646–1715) في بداية

القرن الثامن عشر الليالي من 69 إلى 90 من **ألف ليلة وليلة.** يرى كثيرون أن شخصية سندباد، هذا البحّار الجريء والتاجر القادم من البصرة، والذي يتحدّى الأقوياء والبيروقراطية، هي أول شخصية يمكن مقارنتها مع رائد الأعمال المعاصر الذي نَظّر له شومبيتر.

التحكّم بالطاقة والشركة المساهِمة!

أعادت العصور الوسطى العربية المسلمة إحياء التجارة، في حين اخترعت العصور الوسطى الغربية فكرة المشروع. وبذلك شهدت ولادة شكل من أشكال الصناعة الأولية مرتكز على تحكّم متجدد بالطاقة. ليست هذه الطاقة الجديدة التي دخلت حيز التنفيذ بشرية أو حيوانية، بل تزوّد بها الريح والأنهار. من الناحية التكنولوجية، يُتحصَّل على هذه الطاقة عن طريق طواحين شبيهة بطواحين الرومان. إلا أن تطوير الطواحين المائية سيؤدي دوراً هائلاً في تاريخ ظهور الرأسمالية. ذلك أن هذا التطوّر سيُفضي إلى إقامة روابط تجارية جديدة ستكون في أصل ظهور المشروع بالصورة التي نفهم فيها فكرته. بدأ كل شيء في عام 1070 على ضفاف نهر غارون في تولوز، وعلى نحو أدق في بازكل bazacle – مفردة تعني تباطؤ في مجرى النهر من شأنه أن يتيح استخدام قوته. في هذا القرن الحادي عشر، قررت عدّة عائلات تدريجياً توحيد جهودها لبناء مطاحن بهدف تحويل القمح إلى دقيق. كانت الحاجة في البداية إلى بناء هذه المطاحن ناتجة عن تغيير في نوع القمح المحصود. ظهر آنذاك القمح القاسي الذي وإن كان محصوله أعلى من القمح اللين، إلا أنه يتطلّب طاقة أكبر لطحنه. والحال، اعتمد أهالي تولوز نهجاً مبتكراً لتشييد هذه المباني الجديدة. وبدلاً من اعتبار كل مطحنة ملكاً لهذه العائلة أو تلك، تشاركوا وعقدوا بذلك رابطةً وثيقة بينهم. وبذلك يكون مديرو مطاحن بازكل هم مَن اخترعوا أول شركة مساهمة، وإذ ذلك، وبحكم الواقع، اخترعوا الرأسمالية. طلبت شركة مطاحن بازكل من أعضائها أموالاً نقدية، وكافأتهم في المقابل بتوزيع أنصبة على شكل أرباح نقدية أيضاً. ومن ثم فإن منطقهم لا يتمثّل في الإسهام في الجهد المشترك من خلال العمل، أو حتى الآلات، بل من خلال رأسمال مالي. وهذا مماثل تماماً لما قامت به الدولة، والمتمثِّل بالاستبدال التدريجي للسخرة بالمدفوعات النقدية.

الدول الأوروبية تنظّم نفسها رغم أنف الكنيسة، بل ضدها

25 كانون الثاني/ يناير 1077، هو التاريخ الذي وقعت فيه واحدة من التحوّلات التي أسيء فهمها في العصور الوسطى الطويلة هذه. المكان هو كانوسا Canossa، على قمة جبل صخرية في شمال وسط إيطاليا، إذ تنتصب قلعة هي اليوم في حالة خراب. كانت ملكية هذه القلعة في العام 1077 تعود إلى الكونتيسة ماتيلدا من توسكانا Mathilde de Toscane. ولدت ماتيلدا من توسكانا عام 1845، وصارت جزءاً من طبقة النبلاء الرفيعة للإمبراطورية الرومانية المقدسة للأمة الجرمانية. رأت هذه الهيكلية السياسية النور في عيد الميلاد 800، عندما نال شارلمان لقب إمبراطور الرومان. ثم اختفت رسمياً عام 1806، في نهاية قصة مليئة بالتعرجّات. بعد القضاء على الكارولنجيين، نشطت هذه الهيكلية إثر تتويج السكسوني أوتو الأول Saxon Otton I[er] في شباط/ فبراير 962. في القرن الحادي عشر، استفادت الإمبراطورية المقدّسة من انتكاسات وريث روما التاريخي، أي الإمبراطورية البيزنطية. في عام 1054، فقدت هذه الهيكلية ميلها إلى العالمية إثر الانقسام بين الكاثوليك والأرثوذكس. وبدأت هزيمة جيشها، في مواجهة الأتراك في منزيكرت Manzikert بشرق الأناضول بتاريخ 26 آب/ أغسطس 1071، تأخذ منعطفاً لا رجعة فيه انتهى باحتلال العثمانيين للقسطنطينية عام 1453. بذلك تحرّر أباطرة الغرب من دعوى الشرعية التي رفعتها القسطنطينية، إلا أنهم وجدوا أمامهم خصماً جديداً، وهو البابا. كان البابا عام 1077 هو غريغوروس السابع (1015–1085) Grégoire VII الذي انتخِب قبل ذلك بأربع سنوات، ويُعدّ الآن أحد أكثر البابوات أهمية في التاريخ. تمثّل ما يسمّى بـ"الإصلاح الغريغوري" في الاستعادة النشطة للسيطرة على الكنيسة، والتي نستطيع التأكيد أنها كانت استعادة ناجعة. كان إلزام الكهنة بالعزوبة أحد أكثر الإجراءات إثارة. لكن الإجراء الذي استدعى ردة فعل فورية كان رغبته في ضمان احتكار تعيين الأساقفة. وهو الإجراء الذي لاقى معارضة السلطة الإمبريالية منذ البداية.

أقدم الإمبراطور هنري الرابع Henri IV في عام 1075 على تعيين أساقفة فيرمو Fermo وسبوليتو Spolète وتثبيتهم. كان هذا أول فصل من نزاع التنصيبات الذي استمر حتى عام 1122، واستخدم فيه كل طرف أسلحة محدَّدة: استخدم الإمبراطور القوة العسكرية، والبابا القوة الرمزية والدسائس. ردّ غريغوروس السابع على تعيينات هنري الرابع بحرمانه في عام 1076. فوجئ هذا الأخير بهذا الإجراء فأراد لقاء البابا الذي كان قد وجد ملاذاً له في قلعة كانوسا التي يتعذر الوصول إليها. استقبلت الكونتيسة ماتيلدا هنري الرابع في 25 كانون الثاني/ يناير 1077. اقترب الإمبراطور من باب القلعة مرتدياً زيّ التائب وحافي القدمين يمشي على الثلج. لم يوافق البابا على استقباله ورفع

الحرمان الكنسي إلا في 28 كانون الثاني/ يناير. ألحق هذا الأمر بالإمبراطور هزيمة داخلية وجرحاً معنوياً، فلملم شتات نفسه وقرر الانتقام. هكذا استولى على روما في عام 1084. فرّ غريغوروس إلى ساليرنو Salerne حيث وافته المنية في عام 1085. وليس بلا كرامة، فقد كانت كلماته الأخيرة: "أموت في المنفى لأنني أحببت العدالة وكرهت الظلم".

إن نزاع التنصيبات رمزٌ للتنافس بين البيروقراطية الكنسية والأرستقراطية الإقطاعية، وأحد تجليات المواجهة بين هاتين الهيكليتين حول إدارة الريع والقعود عن العمل. يرى اشتراكيو المنبر – الاقتصاديون الألمان في سبعينيات القرن التاسع عشر الذين قدّروا أن ضمان منافذ للمشروعات هو من مهمات الدولة – أن إحدى نقاط قوة الكنيسة قدرتها على تكييف تنظيمها مع هذه الإدارة للريع والقعود عن العمل. هكذا أعلت من شأن جماعات الصدقة مثل الفرانسيسكان في الفترات التي ولّدت فيها زيادة الإنتاجية شكوكاً حول احتياجات القوى العاملة والتوظيف. في المقابل، أعلت من شأن البينديكتين Bénédictins – الذين يصلون ويعملون – في فترات التباطؤ الاقتصادي التي تطلّب تعبئة قصوى للقوى العاملة، طالبةً منهم أن يصلوا أقل ويستصلحوا أكبر قدرٍ من الأراضي الجديدة.

أدت هزيمة مانزكيرت البيزنطية وإهانة الإمبراطور الروماني المقدّس للأمة الجرمانية في كانوسا إلى طي صفحة الحنين إلى السلام الروماني pax romana، ومهدّت الطريق أمام دول جديدة. ماذا تفعل هذه الدول لجعل وجودها ملموساً؟ جهّزت نفسها بميزانية وإجراءات خاصة بالميزانية بهدف ترسيخ نهبها ترسيخاً أفضل. الحامل الرمزي لهذا الإصلاح واحد من أكثر الشخصيات المكروهة في التاريخ. إنه ملك إنكلترا، جان سانتير Jean sans Terre (1166–1216)، ابن هنري الثاني بلانتاجانت Henri II Plantagenêt (1133–1189) وإليانور من آكيتين Aliénor d'Aquitaine (1122–1204)، وشقيق ريتشارد قلب الأسد Richard Coeur de lion (1157–1199). وكان ملك إنكلترا من 1199 إلى 1216. اتهمه الأدب بأنه منبع الحقارات كافة، وخاصة في كتب تروي مغامرات روبن هود Robin des Bois وإيفانهو Ivanhoé[33]. ومع ذلك، نحن مدينون له بإجراء الميزانية الحالية وبدايات البحث عن التراضي الضريبي، أي بحقيقة أنه لا ينبغي تحصيل الضريبة إلا إذا صوت ممثلو دافعيها على المبلغ. تميّز حكمه بحرب شبه دائمة مع فرنسا آنذاك، أي فرنسا فيليب أوغست Philippe Auguste (1165–1223) الذي كان ملكاً مصلحاً وقام بدوره بتنظيم الإدارة المالية الفرنسية الحديثة. كذلك ندين له بالفصل بين الحسابات الخاصة للملك وتلك الخاصة بالمَلكية بوصفها مؤسسة.

33 Walter Scott, *Ivanhoé*, Paris, Gallimard, "Folio", 1998

كُتبت الرواية في القرن التاسع عشر، وعدت إحدى روائع الأدب الإنكليزي المعروف والمعترف به محلياً وعالمياً.

استعدّ جان سانتير للحرب عبر استثارة شعور وطني قوي في البلاد. وبداية طلب في عام 1203 أن تبني الأبرشيات – المقاطعات أو كل الأراضي القريبة من البحر – قوارب بهدف ضمان ارتباط آمن وأكيد بين إنكلترا والمناطق التي تسيطر عليها في فرنسا، مثل أكيتين أو نورماندي. ساوى المؤرخون هذا العمل بميلاد البحرية الملكية التي سيسم مصيرها تاريخ العالم. إلا أن جان سانتير سيتلقى على الرغم من ذلك الهزائم الواحدة تلو الأخرى، وسيخسر أخيراً نورماندي، المهد التاريخي لسلالته. قوّضت هذه الإخفاقات المتكررة سلطته وأوهنتها، حتى إنه عندما طلب إعانات جديدة لإعادة إطلاق الغزوات ضد الفرنسيين، لم ينصع له النبلاء الذين قاموا بما يشبه الانقلاب، واستولوا على السلطة في لندن عام 1214. في 15 حزيران/ يونيو 1215، استقبل جون وفداً من لندن في رونيميد، الواقعة في ساري حيث وجد له ملجأ، واضطر لكي يحتفظ بسلطته، وبإمكان استعادة عاصمته للتنازل له عن "الميثاق العظيم" (Magna carta) الذي يكفل بموجبه لشعبه حقوقاً معينة[34]، وخاصة حق دافعي الضرائب في اختيار ممثليهم الموكلين بإبلاغ الحكومة المَلكية بما يستطيعون دفعه على أساس الحصاد المجني. وفي ما يأتي الصيغة التي تعكس التنازلات المقدّمة من طرف جان سانتير على المستوى الضريبي:

34 إلى جانب المبادئ الضريبية، يؤسس هذا النص "أمر المثول أمام القضاء"، الذي يظل حتى يومنا هذا أحد العناصر الرئيسية في الحفاظ على الحريات في المملكة المتحدة.

> لن تفرض أي ضريبة في مملكتنا من دون موافقة المجلس المشترك للمملكة، وتُستثنى من ذلك الضريبة من أجل فدية شخصنا، أو من أجل تنصيب ابننا الأكبر فارساً، أو من أجل زواج ابنتنا الكبرى ولمرة واحدة فقط.[35]

35 سيصبح هذا الابن هنري الثالث بلانتاجانت، وستتزوج هذه الابنة، جان Jeanne، بملك اسكتلندا.

ومع ذلك، أمِلَ جان أن يستطيع الاستمرار بالعيش على عائدات المُلكية المَلكية، وألا يتحوّل إلى رعاياه إلا في ظروف استثنائية، أي في حالة الحرب فحسب. لا بد من القول إن إدارة الضرائب في البلاد كانت لا تزال في طور النشوء. تتوفر المملكة على وزير للخزانة منذ عام 1107 (يُدعى حرفياً chancelier de l'Échiquier [مستشار رقعة الشطرنج]، وهو الاسم الذي ما زال يحتفظ به حتى اليوم). في أصل هذه المؤسسة شقيق وخليفة ويليام الفاتح Guillaume le conquérant (1027–1087) الذي كان، من عام 1066 حتى وفاته، أول ملك نورماندي على إنكلترا. هذا الشقيق هو هنري الأول، الذي كانت تسميته لوزير الخزانة في إنكلترا مجرّد توسيع لمؤسسة

نورماندية. وتعبير "رقعة الشطرنج" الوارد في الأصل الإنكليزي المقابل لـ"وزير الخزانة" يُحيل على الرقعة الموجودة على أرضية القاعة التي يجتمع فيها النبلاء لمناقشة سياسة دوقية نورماندي. الأمر الوحيد الذي لم ينجح التاريخ في تحديده هو هل هذه القاعة موجودة في روان Rouen أو في ألونسون Alençon. كان وزير الخزانة في العصور الوسطى ملاحِظاً (superintendant) للمُلكية المَلكية. كانت الضرائب منخفضة، لأسباب ليس أقلها شح النقود الإنكليزية. هذه العملة هي الجنيه الذي أُنشئ عام 871، وسميّ بالإسترليني "sterling" في عهد هنري الأول. لم يكن أمام المملكة للاستزادة من المعادن النفيسة وسكّ عملتها المعدنية سوى الاعتماد على الصادرات التي تقتصر أساسا على مبيعات الصوف إلى فلاندرز. أضف إلى ذلك أن الهدف من الضريبة من منظور جان سانتير هو تمويل الحرب في المقام الأول، لذا فمن يدفعُ "ضريبة الدم" يُعفى منها.

وضع هذا الإعفاء هنري الأول في ميثاق من 14 نقطة نشره عام 1100، ويُعدّ السلف الطبيعي لميثاق عام 1215. وفي ما يأتي النقطة 11 التي تنص على:

> إلى الفرسان الذين يدينون بالخدمة العسكرية مقابل أراضيهم، أوافق عفو الخاطر على إعفاء أراضي ممتلكاتهم المحروثة من جميع المدفوعات والسخرة، وأنا بذلك أحررهم من عبء ثقيل حتى يتمكنوا من تجهيز أنفسهم بالخيول والأسلحة، ومن الاستعداد استعداداً تاماً لخدمتي والدفاع عن مملكتي.

في النهاية، استعاد جان سانتير 60.000 جنيه إسترليني بفضل "الميثاق العظيم"، أي ما يعادل 3000 أوقية من الذهب، أو نحو 5.4 مليون دولار بسعر الذهب في نهاية عام 2019، وهو يُعدّ مقداراً منخفضاً حتى في ذلك الوقت. أضف إلى ذلك أن القديس توما الأكويني Thomas d'Aquin (1225–1276) وضع نظرية مفادها أن للملك مجالاً عقارياً من أجل تلبية احتياجاته اليومية، ونبلاء يصطفّون إلى جانبه ويدفعون ضريبة الدم في حالة الحرب. أراد القديس توما، في عصر اتسم بندرة المعادن النفيسة والنقود، أن يخصص الضريبة المالية للعشور التي أُنشئت في عهد شارلمان، لمصلحة الكنيسة وأعمالها الخيرية (العشور، كما يُشير اسمها، تمثل 10 في المئة من الحصاد).

مثّل الميثاق الذي وافق عليه جان سانتير تنازلاً وتقييداً واضحاً لسلطة الملك، حتى إن جان نفسه سيعترض عليه بمجرّد نجاحه في الاستقرار من جديد في لندن، وسينال دعم البابا إنوسنت الثالث

Innocent III في التراجع عن كلمته. غير أن ابنه هنري الثالث سيُضطر إلى إعادة سنّ هذا الميثاق مرة أخرى في عام 1225، الأمر الذي لن يُطمئن الطبقة الحاكمة الإنكليزية التي ستتردد أيضاً في تقديم الإعانات. وأمام هذه التحفظات التي واجهتها، سعت الإدارة الإنكليزية إلى استرضاء ممثلي دافعي الضرائب عبر تزويدهم بأوضح عرض ممكن يشرح حالة الميزانية (bourse) الملكية. ولما كانت مفردة (bourse) في الفرنسية القديمة التي يتحدث بها مسؤولو أكيتين وأنجيفين المحيطون بملوك بلانتاجانت، تقال (bougette)، تحولت هذه المفردة في لفظها الإنكليزي وصارت "budget" ("ميزانية").

اعتدال وإفراط في الميزانية

بعد جان سانتير وفيليب أوغست، أدى تنامي تدخل الدول في النشاط الاقتصادي إلى تكاثر الضرائب والاقتطاعات بجميع أنواعها. تمظهر قانون فاغنر – لنتذكر مفاده: "كلمّا أصبح المجتمع أكثر تحضراً، غدت الدولة أشد إنفاقاً" – منذ العصور الوسطى، مع أن الإنتاج كان في حالة ركود. ازداد إنفاق الدولة في مجتمع يتحضّر بخطوات بطيئة، الأمر الذي دفع حفيد فيليب أوغست – لويس التاسع Louis IX وسانت لويس Saint Louis المستقبلي – إلى تحديد كيف يجب استخدام الضريبة، ولأي غرض. أصبح لويس التاسع ملكاً في سن الثانية عشرة عام 1226. كان لدى فرنسا منذ عهد فيليب أوغست خزانة عامة محدَّدة، لكنها واجهت صعوبات جمة في ملئها. في عام 1247، أطلق لويس التاسع مسحاً واسعاً من أجل فهم أفضل لواقع مملكته. لقد أراد من هذا المسح التحقق من فعالية الإدارة الناشئة وتقويم الحالة المعنوية والنفسية لرعاياه، إلى جانب قياس قدرتهم على دفع الضرائب. تبيّن من هذا المسح أن عدد سكان فرنسا يبلغ 17 مليون نسمة، ما يجعلها واحدة من أكثر البلدان اكتظاظاً في العالم. علّمت هذه التجربة لويس التاسع قناعة مفادها أن التراضي على الضرائب يعتمد على تقييد الإنفاق من جانب السلطات القائمة على الميزانية أكثر مما يعتمد على إجراء ديموقراطي يتيح لممثلي دافعي الضرائب التحقق من استخدام الأموال. وعندما توفي في عام 1270، ترك وصية لابنه فيليب الثالث Philippe III أوصاه فيها:

ابني العزيز

أعلّمك أن يكون لديك نية راسخة في أن تُنفِق الأموال في مكانها الصحيح، وأن تجمعها جمعاً عادلاً. إنه معنى أودّ أن تمتلكه، أي عليك أن تتجنّب النفقات الطائشة، والجبايات

الظالمة، وأن تجمع أموالك على نحو عادل، وتستخدمها استخداماً صحيحاً. إنه المعنى نفسه الذي يُعلّمه لك ربنا مع المعاني الأخرى المفيدة والمناسبة لك.

تميّزت نهاية العصور الوسطى بتنافس فرنسي إنكليزي انسحب على النظرة إلى دور الميزانية، فتنافست أيضاً في هذا الصدد مدرستان. بحثت المدرسة الإنكليزية عن التراضي على الضريبة عبر الاستشارة المنتظمة للسكان، في حين بحثت عنه المدرسة الفرنسية في احترام قواعد واضحة، وفي استخدام معتدل للأموال العمومية. لم يكن هذا الاعتدال في تحديد مقدار النفقات من رأي المقرّبين من لويس الرابع عشر. خير مثال على ذلك شقيقه تشارلز أنجو Charles d'Anjou (1227– 1285) الذي نال من البابا لقب ملك نابولي عام 1266، وانهمكت إدارته في إفراط ضريبي دفع أهل صقيلية إلى ثورة 31 آذار/ مارس 1282 التي دخلت إلى التاريخ باسم "صلاة الغروب الصقلية". تألفت صيحة التحشيد التي أطلقها المتمردون من الكلمات: !Morte Alla Francia Italia aviva! [الموت لفرنسا! الحياة لإيطاليا!] وهي الصيحة التي وضعت اللبنة الأولى في إنشاء منظمة في نابولي، ضد كل دولة مفرطة، ومهمتها جمع الأموال وإعادة توزيعها، آخذة الأحرف الأولى من هذه الصيحة اسماً لها: Mafia [مافيا]. أكدت هذه المافيا التاريخية أن أفعالها تحتكم لقواعد شرف صارمة، وأرادت أن تكون رداً على العدوان الضريبي الذي ارتكبته الدولة الأجنبية: الدولة الأنجوفية في الأمس، والدولة التي أنشأها ملوك سردينيا في القرن التاسع عشر اليوم. ظلّت "صلاة الغروب الصقيلية" حاضرة بوضوح في اللاوعي الجمعي الإيطالي، إلى الحد الذي دفع فيردي Verdi إلى أن يصنع منها أوبرا في عام 1855.

مثلما أوجدت الضرائب الشعور القومي الصقلي، خلقت أيضاً شعوراً قومياً في فلاندرز، وإذ ذلك وعلى نحو غير مباشر في بلجيكا. ففي 18 أيار/ مايو 1302، اندلعت الثورة المكناة "صلاة الفجر البورجية"، التي سميّت كذلك تيمّناً بثورة صلاة الغروب الصقلية. في 18 أيار/ مايو 1302 في بروج، أقدم السكان على ذبح حامية فرنسية، للسبب نفسه المتمثّل في التخلّص من مطالب سلطات الضرائب. بدأت القصة في العام السابق، عندما سجن ملك فرنسا فيليب الرابع لو بيل Philippe IV le Bel (1268–1314) [36] كونت فلاندرز، وقرر ضم ملكيته بالمُلكية المَلكية. وحجته في ذلك رغبة الكونت في التقرب من إنكلترا. وقد كانت فلاندرز وإنكلترا تتكاملان بالفعل على نحو متزايد على الصعيد الاقتصادي، إذ عَبَرَ الصوف الإنكليزي البحر ليصبح ملابس وبطانيات في مصانع غنت وبروج. ثم إن هذه التبادلات التجارية اقترنت بتبادلات مالية، وها هي بروج في طريقها لأن

تصبح مركزاً للتمويل الأوروبي. زد على ذلك أن مصطلح "البورصة" (bourse) ظهر في بروج عام 1309، وكان يُشير إلى مكان يلتقي فيه مالكو السندات المالية لبيعها وشرائها. ويعود أصل هذا المصطلح إلى أن العمليات التي غدت مهمة جداً في فلاندرز، جرت في بورج من عام 1257 إلى 1457 في نزل عائلة فان دير بورس Van der Burse أخذ الاجتماع المنظّم للمشغلين الماليين طابعاً مؤسسياً لأول مرة في أنتويرب عام 1485، تحت اسم "بورصة أنتويرب". وهكذا، أكدت فلاندرز نفسها في نهاية العصور الوسطى بوصفها واحدة من الأماكن المميزة للتبادل ومنطق السوق، ممهدة بذلك للثروة المستقبلية للمقاطعات المتحدة Provinces–Unies (هولندا اليوم).

36 حفيد لويس التاسع.

أمّا فيليب لو بيل، فظلّ في حالة بحث دائمة عن الأموال. وجاء وصفه على يد دانتي Dante في [الكوميديا الإلهية] *Divine comédie* بمصطلح المزوّر، وأعطاه لقب "بيلاطس" Pilate. ضاعف فيليب الحيل، ومارس شتى أشكال العنف لتصحيح وضع الميزانية. ذهب شخصياً إلى فلاندرز ليؤكّد أن ضمّها لا غرض له غير إعادة الفخر لها. أقام بهذه المناسبة حفلات فخمة، ما أثار إعجاب السكان بروعة سيدهم الجديد، وأبدوا في البداية شيئاً من الرضا، حتى وقعوا على جاك دي شاتيلون Jacques de Châtillon الذي جاء برفقة فيليب لو بيل. غادر الملك فلاندرز فأخبرهم المرافق خبر ارتفاع الضرائب، وما زاد الطين بلّة أنه فرض ضريبة إضافية استثنائية لدفع فاتورة الحفلة الفخمة التي أقيمت تكريماً لفيليب لو بيل، الذي كان سخاؤه في واقع الأمر ديناً يتعين تسديده. لم تتأخر نتيجة كل ما تقدّم. ففي 18 أيار/ مايو، في الصباح الباكر، ذبحت بروج الجنود الفرنسيين في أثناء نومهم. أتى رد الفعل الفرنسي سريعاً، إلا أن القوة الاستكشافية المرسلة لقمع التمرد تلقت هزيمة نكراء بعد شهرين من إرسالها على يد ميليشيات بروج. إلى جانب تصاريف التاريخ، لن تستعيد فرنسا ما يُعرف الآن ببلجيكا[37].

37 شاءت سخرية الأقدار أن يغزو الشعب الفرنسي بلجيكا مرة أخرى اليوم، لا بوصفهم وكلاء الضرائب، بل كانوا فارين منها.

كان المصير المأسوي الذي لقيه أنغيران دو ماريني Enguerrand de Marigny أحد العواقب التي ترتبت على المشكلات المالية لفيليب لو بيل. شُنق أنغيران وتُرك على مشنقة مونتفوكون[38] في 30 نيسان/ أبريل 1315. وُلد أنغيران النورماندي نحو عام 1260 لعائلة من النبلاء الصغار، وارتقى في مراتب السلطة ليصل إلى منصب المستشار الرئيسي لفيليب لو بيل في عام 1302، والمنصب المعادل لوزير المالية في عام 1309. أيّد أنغيران جميع الانتهاكات التي أرادها فيليب لو

بيل بهدف ملء الخزائن الملكية: عام 1303، خُفضّت قيمة العملية عن طريق تقليل كمية المعدن الموجودة في كل قطعة؛ عام 1305، هوجم فرسان المعبد. عام 1306، طُرد اليهود وصودرت ممتلكاتهم. عام 1314، جُمع مجلس طبقات الأمة لحمله على إقرار زيادة ضريبية قابلة للتطبيق – لأول مرة في التاريخ – على المملكة بأكملها. مات فيليب لو بيل وكرهه يملأ الصدور في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1314. سرعان ما انقلب هذا الكره إلى غليان لم يجد ابنه ووريثه الذي أصبح ملكاً تحت اسم لويس العاشر، سبيلاً لتهدئته سوى شنق أنغيران الذي مثّل الشمّاعة عند الشعب كما عند الإقطاعيين الكبار بقيادة تشارلز دي فالوا Charles de Valois، شقيق فيليب لو بيل وعم لويس العاشر. وستُمثّل محاكمة أنغيران المنحوس وإعدامه أنموذجاً لمحاكمات سياسية مفتعلة من انتقادات لا مسوّغ لها. لا شك في أن محاكمات موسكو هي ما نقصده بذلك. لكن النظام الملكي الفرنسي لم يغرّد خارج السرب. إذ غالباً ما استخدم وزراء ماليته كبش فداء في صراعه الضريبي ضد شعبه نتيجة حالة الإفلاس الدائمة التي كان فيها، وذلك من أجل تنفيس الغضب الشعبي وحرف بوصلته. هكذا ضُحي على مشنقة مونتفوكون وزراء مالية فيليب الخامس، وتشارلز الرابع، وتشارلز السادس، ولويس الحادي عشر، وفرانسيس الأول.

38 غالباً ما يتساءل المارة الذين يتجولون في شارع Grange–aux–Belles في الدائرة العاشرة بباريس، ما الذي تُشير كلمة "Belles". في الواقع، الشارع طريق قديم كانت تقع فيه حظيرة تستخدم لتخزين المعاول: pelles. ترجع شهرتها التاريخية إلى عنصر آخر. فعلى علو المستوى رقم 53، ثبّتت إدارة فيليب الرابع، المعروف باسم فيليب لو بيل، في بداية القرن الرابع عشر، في مكان كان وقتها خارج باريس مباشرة، مشنقةً دخلت في التاريخ – إن لم نقل الأسطورة – باسم "مشنقة مونتفوكون". المشنقة هي المكان الذي تُعرض فيه جثة شخص محكوم عليه بالإعدام لفترات طويلة بشكل عام، بهدف إحداث وقع في نفوس السكان، ولكن أيضاً، في بعض الحالات، للسماح لهم بالقدوم وإشفاء غليلهم.

لم تكن هذه الممارسة المتمثّلة في رمي "المحتالين جامعي الضراب" – الذين تحدث عنهم روسو – طعماً تنهش فيه كراهية السكّان، احتكاراً اختص فيه ملوك فرنسا. يروي ماركو بولو الفرحة التي غمرت الشارع الصيني في عام 1282 عندما نشر خبر اغتيال أحمد فناكاتي Ahmad Fanakati، وزير المالية في عهد الإمبراطور قوبلاي خان Kubilai Khan. وعلى الرغم من الحكم على القتلة بالإعدام، أمر الإمبراطور برمي جثة أحمد فناكاتي إلى الكلاب.

تشارلز السابع وإعادة تنظيم المالية العمومية

بالعودة إلى فرنسا، فإن خير من جسد فيها لاحقاً نهجاً منطقياً ومعقولاً في الميزانية كان تشارلز السابع. قصته قصة انتعاش مذهلة. كان في التاسعة عشرة من عمره عندما توفي والده تشارلز

السادس في تشرين الأول/ أكتوبر 1422، وأعلن نفسه ملكاً على فرنسا. بدا الأمر جريئاً وعبثياً في آن، وخاصةً بعد مرور سبع سنوات على كارثة أزينكور الفرنسية، وسنتين على توقيع معاهدة تروا التي تمنح تاج فرنسا لملك إنكلترا هنري الخامس. فمَن يراهن على مستقبل تشارلز السابع الشاب، المطارد من بورجيه إلى شينون؛ ملكٌ بلا تاج أو سلطة على مملكة مزّقتها الحرب الأهلية بين البورغنديين والأرماجناك، والحرب مع الإنكليز؟ في الواقع، ستراهن عليه امرأة معروفة للعالم أجمع، لأنها جان دراك Jeanne d'Arc. بدأت معها ملحمة الاستعادة التي قادت تشارلز السابع إلى ريمس، حيث توّج عام 1429، ثمّ إلى باريس عام 1436 التي استقرّ فيها، وأصبح الملك المحرِّر.

تنتظره الآن مهمة جسيمة، وهي إعادة بناء بلد ليس خالياً خلّواً تاماً من الوجود الأجنبي، ومدمّراً بفعل حروب دامت مئات السنين. بدأ بالتصالح مع العالم الفكري الممثَّل آنذاك في رجال الدين، فأصدر عام 1438 "مرسوم بورجيه العملي" الذي أعطى الشرارة الأولى لانطلاقة الغاليكانية، أي إلى شكل معين من أشكال استقلال الكنيسة الفرنسية تجاه الفاتيكان. ثمّ التفت إلى إنعاش مالية المملكة، فوضع أول هدف له تصميم نظام ضريبي بسيط ومفهوم للجميع، وقبل كل شيء، متوقَّع. كان من بين مستشاريه المقربين جاك كور Jacques Coeur، وهو رجل أعمال لامع وحازم انتظره مصير مليء بالعقبات، إذ انتهى به الأمر في السجن عام 1451 لارتكابه جريمة إهانة الذات الملكية قبل أن يهرب إلى روما ويموت في المشرق. ففي عام 1439، كان قد تقرّب من الملك وأدى دور وزير المالية، فنصح تشارلز السابع بإعادة تنظيمٍ للمالية العمومية يأخذ في الحسبان ما قدَّر أنه التوقّع الرئيسي للسكان، أي معرفة المبلغ الذي عليه دفعه، والتأكد من أن المبلغ المحدد لن تتم مراجعته على نحو اعتباطي وفقاً لأهواء الملك أو جشع محصلي الضرائب. استخدم جول ميشليه Jules Michelet في معرض كلامه على عهد تشارلز السابع في كتابه المشهور *Histoire de France* [تاريخ فرنسا] مفردة "التعافي"، مشدِّداً على "ابتكار شيء غير مسبوق في المالية، وهو: العدالة". تمثّل الهدف الثاني للإصلاح في إضفاء الشرعية على الضريبة من خلال محتوى النفقات المستخدَمة في تمويلها. لذا قدّم تشارلز السابع في آن إصلاحه الضريبي، ومشروعاً لإعادة هيكلة الجيش، تفادياً لكوارث عسكرية جديدة من منوال كارثة أزينكور.

هذه الضرائب الجديدة مركزية، فمعتمدون من الملك هم من يحصّلون الضرائب المستحقة للملك، وليس كل من هب ودب من الهرم الإقطاعي. أعيد تنظيم الضرائب في صنفين رئيسَيْن. أولاً، الضرائب غير المباشرة المرتكزة على بعض السلع الاستهلاكية اليومية. أطلِق عليها اسم المساهمات غير المباشرة. أهم هذه الضرائب غير المباشرة ضريبة الملح، وهي السلعة التي ستغدو

مع الوقت موضوع تهريب لا يُصدق. ثانياً، الضريبة المباشرة، وهي أشبه بضريبة على الدخل، أو على المحاصيل. وحّد تشارلز السابع من خلال هذه الضريبة التكليفات الضريبية المتفاوتة إلى هذا الحد أو ذاك، والموجودة مسبقاً في بعض المناطق، ثمّ وسّعها فشمل بها البلد بأكمله. هذه الضريبة الجديدة هي التاي taille، وتعود هذه التسمية إلى قطعة الخشب التي يُحصل عليها عند الدفع وتزوّد الدليل على الإيفاء بالالتزامات في حالة التفتيش. قد يقول قائل لماذا لم يُعتمد الإيصال المكتوب بدلاً من قطعة الخشب! لا ننسى أننا في بلد لا تعرف أكثريته الكاثرة القراءة أو الكتابة، وأن مثل هذه الممارسة لن تكون إذ ذلك محلّ ثقة.

ما إن انتهى الملك من إصلاحه حتى عرضه على مجلس طبقات الأمة للحصول على موافقته، معززاً بذلك إجراءً سبق لفيليب لو بيل استعماله في بداية القرن الرابع عشر. بذلك، وبعد حصوله على الموافقة، يستطيع الملك الإجهاز على تمرّد النبلاء الذين شعروا بأنهم جرِّدوا من سلطتهم الضريبية من ناحية، ومن امتيازاتهم العسكرية من خلال إعادة تنظيم الجيش من ناحية أخرى. أطلق على هذا التمرّد ودخل إلى التاريخ باسم "البراغية الكبرى"، نسبةً إلى الثورات المعاصرة في براغ، ولتمييزها عن ثورات الفلاحين المدعوة "الجاكية" (jacqueries). واشترك فيها ابن شارل السابع، لويس الحادي عشر، الذي كره والده وأسهم فيها إسهاماً نشطاً. إلا أن هذه الثورات أخفقت إذ لم تجد حاضنة شعبية لها. أكمل تشارلز السابع عمله المالي بمرسوم عام 1443 الذي سهّل عرض الميزانية، وألزم الموظفين المسؤولين عن تحصيل الضرائب أو إنفاقها على القيام بحسابات مفصّلة تخضع للتدقيق والتحقيق من غرفة الحسابات التي أنشأها فيليب لو بيل. نجمت عن جميع هذه الإجراءات معرفة جيدة بالوضع المالي، الأمر الذي أتاح لتشارلز السابع أن يأذن لممثليه المحليين بإنفاق جزء من الضرائب المحصّلة على الفور، شريطة أن يكون هذا الإنفاق في سبيل تحقيق استثمارات عامة. هذا ما سمح لناربون Narbonne باقتراح خطة لإعادة بناء جسورة فوق إقليم أود، والحصول على موافقة الملك بتخصيص ضريبة الملح المستوفاة على أراضي أسقفيته.

أثمرت هذه الإصلاحات على المستوى الاقتصادي – عاود النمو الظهور انطلاقاً من عام 1445 فتبوأت فرنسا الصدارة في أوروبا – والسياسي في آن، ما سمح لتشارلز السابع بالتوقف عن عقد اجتماعات مجلس طبقات الأمة، مسوّغاً ذلك بالقول إنه "ما من حاجة لجمع الطبقات الثلاث لإنفاق الضرائب المباشرة، فلن يزيد ذلك إلا العبء والنفقات على الفقراء الذين دفعوا تكاليف الحاضرين". الفكرة من ذلك أنه بمجرّد استتباب القوانين، من الخطر جمع ممثلي دافعي الضرائب لِما في ذلك من خطر إدامة تقلقُل قانوني مؤذٍ.

اخترعت الصين سياسة مواجهة التقلبات الدورية في القرن الثالث عشر. كما أشار الاقتصادي الأميركي سيمون كوزنتس Simon Kuznets (1901–1985)[39]، فإن النمو قصير/متوسط المدى دوري: ذو منشأ داخلي في الاقتصادات الحديثة لأنه يتأتى من أداء هذه الاقتصادات، وخارجي في اقتصادات العصور الوسطى إذ يتحدد بأحداث خارجية. ثمة، أولاً، الدورة الطبيعية، أي دورة الحصاد السنوية، التي يكون فيها الإنتاج صيفاً أكثر منه شتاءً. تُفسّر هذه الدورة اعتماد كلّ من جان سانتير وهنري الثالث بلانتاجانت Henri III Plantagenêt السنةَ مرجعيةً لإجراء الميزانية الإنكليزية. ثمّ هناك تقلبات الطقس، والمحاصيل الرديئة التي تتكرر ولو على نحو غير منتظم. يصف ماركو بولو رد فعل السلطات الصينية على هذا الوضع كالآتي:

39 انظر المسرد التعريفي، ص. 313.

> اعتاد الخان العظيم Grand Khan كل عام إرسال مبعوثين إلى مقاطعات مختلفة من إمبراطوريته، من أجل الاستفسار هل تسبَّب الجراد والحشرات بتلف القمح، أو هل هنالك إصابات خطِرة تهدد خصوبة التربة. وعندما يعلم أن بعض المقاطعات تعرّضت لأضرار جسيمة، يُعيد إليها الجزية التي دُفعت له في العام نفسه، ويرسل قمحاً من مخازن الحبوب الخاصة به لإطعام الشعب وزرع الأرض. فالملك يشتري كمية كبية من الحنطة في أوقات الوفرة، لإعانة المقاطعات التي لم تجنِ المحصول المعتاد، فيبيعها القمح بسعر يقل عن سعر التجّار بأربع مرّات. كذلك، عندما أهلك الطاعون الماشية، أعاد جزية تلك السنة، وباعهم الماشية بثمن بخس. زد على ذلك أنه غرس أشجاراً في أماكن عدة كي لا يضيع المسافرون أو المبعوثون، ويعرفوا الطريق الموسوم بالأشجار فلا يخطئون. من المدهش كم عدد الفقراء الذين يطعمهم الملك على مدار السنة، وكم من القمح يوزعه من مخازنه لإعاشتهم.

نجد في هذا المقطع وصفاً لما يسميه الاقتصاديون الحديثون إجراء المثبّتات التلقائية: يجب أن تترافق كل فترة تتسم بالتباطؤ الاقتصادي بتخفيض في الضرائب من شأنه أن يحافظ على القوة الشرائية للمستهلكين والشركات – هنا الفلاحون – ما يُسهم في امتصاص الصدمة. المهم في هذه المقاربة أن سياسة الميزانية تتولى تقلبات الوضع الاقتصادي بدلاً من الدين الخصوصي. فالفلاح الذي كان يعاني من حصاد سيئ في العصور القديمة ينتهي الأمر به إلى الاستدانة، وفي أشدّ الحالات مأسوية، إلى العبودية.

هيكلة النقد

في ما يخص استخدام النقود الورقية، نجد من جديد ماركو بولو الذي يُخبرنا عن هذا الابتكار الرئيسي:

> ليست عملة الخان العظيم من الذهب أو الفضة أو أي معدن آخر، وإنما يُستخدم في صنعها اللحاء الداخلي (le liber) لشجرة تسمّى التوت، وهي الشجرة التي تأكل أوراقها الديدان الصانعة للحرير. رقة هذا اللحاء برقّة الورق، يُزال ثمّ يُقطّع إلى أجزاء بأحجام مختلفة توضع عليها علامة الأمير، وتختلف قيمتها التي تتراوح من مقدار صغير حتى تبلغ أكبر قطعة ذهبية. سكّ الإمبراطور هذه العملة الذهبية في مدينة كمبالو Cambalu[40]، ومنها انتشرت في جميع أنحاء الإمبراطورية. كان يُعاقب بالموت من يزوّرها، أو حتى من يرفض التعامل بها، وكذلك من يضع النقود المزورة في أسواق الممالك كافة والأراضي الخاضعة لرعايته. أيضاً، لا يجوز لأحد قادم من مملكة أخرى وليس من رعايا الخان العظيم، أن يجلب معه عملة أخرى إلى إمبراطوريته. لذا غالباً ما يحمل القادمون إلى كمبالو من بلاد بعيدة الذهب والفضة واللؤلؤ والأحجار الكريمة، فيقايضونها مع هذه العملة الإمبراطورية. ولما كانت هذه العملة غير موجودة في بلدانهم، فإنهم يشترون بها البضائع التي يجلبونها معهم عند عودتهم إلى ديارهم.

40 بكين العاصمة اليوم.

اختُرِعت النقود الورقية في الصين، وجرى تداولها منذ عام 1024. وأمسك بوساطتها القادة الصينيون بزمام كمية المال المتداولة. كانت سلالة سونغ التي حكمت البلاد من 960 حتى الغزو المغولي – الذي بدأ عام 1205 وانتهى عام 1279 – هي المسؤولة عن إدخالها. اتسمت فترة سونغ بثلاثة ميكانيزمات رئيسية. تمثّلت الأولى في ظهور أرستقراطية بيروقراطية مؤسَّسة على معرفة أكاديمية، وليس على جدارة عسكرية. تُعيّن هذه المناصب العليا في الخدمة العمومية على أساس مسابقات تغلب فيها المرجعيات الأدبية. وتقسّم إلى ثلاثة مرافق. يختص الأول بالقضاء والشؤون الداخلية، والثاني بالعلاقات السياسية والعسكرية، والثالث بالمالية. ما كان لهذا النظام أن يكون ممكناً لولا الطفرة الثانية التي عرفتها الصين في فترة سلالة سونغ، والمتمثلة في التمكّن من تقنيات الطباعة الأولية. يُعتقد أن أول نقش مطبوع يعود إلى 642. إلا أن المستندات المطبوعة لم تدخل في

التداول والانتشار بين أيدي شريحة كبيرة نسبياً إلا في القرن التاسع. وفّرت المطبعة رواج الآثار الأدبية، فسمحت بتطوير التعليم، وإذ ذلك إقامة مسابقات حقيقية مفتوحة أمام مرشّحين عدّة. في القرن الحادي عشر، أخذت هيكلية نظام المسابقات بالتبلور، فتقدّم 30.000 مرشح إليها، وبلغ العدد 400.000 مرشح في الفترة التي طاف فيها ماركو بولو البلاد. وفي حين عرف شارلمان إخفاقاً نسبياً في تأكيد نيّاته المدرسية، نجحت الصين لأنها توفّرت على الأداة التقنية التي تضمن انتشار المعرفة. تتلخص المشكلة في أن هذه البيروقراطية ما لبثت تضخمت وأثارت عداوة عالم الفلاحين. ها هو قانون فاغنر يطل برأسه حتى في الصين، وتجد الدولة صعوبة في تفادي أن يُفضي فعلها إلى الريع. يتمثّل العنصر الثالث في الزيادة السريعة في عدد السكان، والتي تخفي جزئياً زيادة في ثقل ريع الخدمة العمومية التي ارتفعت من 50 مليوناً في 960 إلى 100 مليون في 1100. يستجيب الاقتصاد لهذا النمو السكاني بزيادة الإنتاج الزراعي ثلاث مرات، عبر زيادة الغلات والمساحات المزروعة. ولكي يكون هذا الإنتاج المتزايد قابلاً للاستبدال، يجب أن تتناسب معه كمية المال. كان النقد المعدني لعصر ما قبل سونغ – عملة تانغ Tang – عملة نحاسية، وعلى الرغم من زيادة إنتاج هذا المعدن، لم يتمكن من اللحاق بالتوسع الاقتصادي للبلاد. لقد أدى وجود بيروقراطية مالية مختصّة، وتقنيات طباعية تتيح الطباعة الآمنة للأوراق النقدية، والحاجة إلى ابتكار نقدي مستدام لتجنب الانكماش؛ إلى تبني رؤية ذات نزعة وثائقية للنقود تجسّدت في النقود الورقية. ولمّا تمثّل سعي هؤلاء القادة في الحفاظ على القيمة الخارجية لنقودهم – أي ترسيخ أسعار السلع المصدَّرة – فقد عزلوا أنفسهم على المستوى النقدي عن البلدان الأخرى. يُعبّر عمّا تقدّم في اللغة الحديثة بالقول إنّ نظرية عدم التوافقات التي طرحها روبرت موندیل (Robert Mundell (1932–2021[41] تفرض عليهم الحفاظ على ضبط صارم في الصرف. ثمّ إن أحد أسباب هذه النزعة الانعزالية النقدية هو أن الصين، مقارنة مع زمن جستنيان، وجدت صعوبة في توليد فوائض خارجية. فتجارة الحرير انحسرت مع تطوّر الإنتاج في اليونان وإيطاليا، ولم يكن لديها إلا القليل الذي يمكن أن يثير اهتمام العملاء الأجانب. في المقابل، من المفارقات أن الإمبراطورية البيزنطية العجوز، والمريضة بشدّة، كانت تحتفظ باحتياطات ذهب كبيرة، على الأقل حتى استيلاء الصليبيين بقيادة البنادقة على القسطنطينية، ونهبهم لها في 12 نيسان/ أبريل 1204. فبعد هذا الغزو، تدفق ذهب بيزنطة كلّه إلى أوروبا الغربية التي كادت أن تنسى النقود المعدنية. في عام 1252، أطلقت فلورنسا – التي كانت مدينة رحّل بامتياز – في أوروبا القرن الثالث عشر التي كانت ما تزال فلاحية وقارّة، نقوداً معدنية

تحولت إلى رمزٍ لدخول الغرب في الحداثة الاقتصادية. منحت المفردة اللاتينية فلورينوس (florenus) (منها تحدّرت الفرنسية فلورين florin والإيطالية فيورينو fiorino) اسمها للنقود الجديدة. تعني المفردة زهرة الزنبق التي حُفرت على القطع المعدنية لأنها جزء من أسلحة فلورنسا (بالإضافة إلى أسلحة الملكية الفرنسية). المهم في قرار فلورنسا هو إعادته الذهب والفضة إلى قلب النشاط الاقتصادي. إن من شأن هذا الدوّر المميّز لفلورنسا في الواقع الاقتصادي في القرن الثالث عشر أن يشير إلى بروز فاعلين جدد، وهم المصرفيون.

41 يجب على مدير السياسة النقدية أن يأخذ في الحسبان كميات الأموال التي يديرها وأسعارها. هذا المدير هو اليوم المصرف المركزي. أمّا الكميات فهي رؤوس الأموال التي تدخل الإقليم أو تغادره. وسعر العملة الذي يُديره المصرف المركزي هو في الواقع سعران. هناك السعر الداخلي، وهو السعر الذي يفرضه على المصارف من الدرجة الثانية، والسعر الخارجي، وهو السعر الذي يفرضه على الأجانب الذين يرغبون في الحصول على عملته. يدير المصرف المركزي العملة في سوقين: السوق الداخلية، وهي سوق المال، والسوق الخارجية، وهي سوق الصرف الأجنبي. لذلك يتعين على المصرف المركزي أن يفحص سعرين وكمية. هناك خياران لكلّ من هذه العناصر الثلاثة. فإما أن يتصرف المصرف المركزي بحرية كاملة، أو أن يدير قيوداً. جرى تمثيل هذين الخيارين في مثلث يدعى "مثلث موندیل". في أعلى المثلث، نفحص مشكلة تحركات رأس المال (حرية التداول أو التحكم في أسعار الصرف) على أساس مشكلة السعرين. يفرض المصرف المركزي قيوداً على الكميات عن طريق الحد من تحركاتها، وذلك بفضل التحكم بأسعار الصرف. فهو يفرض قيوداً على سعر الصرف، أي على السعر الخارجي، عن طريق تثبيت سعر الصرف وفرضه في السوق. خلاف ذلك، نتحدث عن أسعار صرف عائمة، ويكون المصرف المركزي في هذه الحالة غير قادر على التنبؤ بها. القيد على السعر المحلي هو عدم القدرة على تحديد معدل التدخل بحرية. أمثل وضع بالنسبة إلى المصرف المركزي هو التمتع بالحريات الثلاث. ولكن وفقاً لمبدأ عدم التوافق الذي وضعه موندیل، فإنه من المستحيل الحصول على الحريات الثلاث معاً في وقت واحد. يمكن الحصول على اثنتين فقط.

بعد فلورنسا، جاء دور زهرة الزنبق الفرنسية لترسيخ دور المصرف. في عامَي 1263 و1266، رصد لويس التاسع تدفق المعادن النفيسة، فأعاد تقويم العملة عن طريق زيادة وزن العملات الذهبية، الأمر الذي أعاد إليها مصداقيتها، وجعلها تحظى بشعبية كبيرة، ولا سيما في عالم المدن الكبرى. أضاف لويس التاسع ميزة أخرى إلى صورته: فقد قرر تمويل الحروب الصليبية – السابعة والثامنة وفق تصنيف التاريخ – عن طريق الاقتراض لا الضرائب. كان المقرضون يأملون بأن يُعوَّضوا بفضل نهب البلدان المحتلة، وليس عن طريق الضرائب المفروضة على رعايا الملك لاحقاً. المقرضون هم مصرفيون إيطاليون أساساً، ومعظمهم من جنوة. إنهم أول من قام بهذه المهنة مقارنةً مع نسختها الحديثة. المصرف المرجعي هو مصرف ليكاكورفو (Leccacorvo) الذي يعود إلى عائلة ليكاكورفو الثرية من جنوة، وانطلق عام 1244، وسرعان ما أصبح أبرز مؤسسة مصرفية في القرن الثالث عشر. كانت استراتيجية هذه العائلة بسيطة: فهي تعوّض الودائع بنسبة 10 في المئة، وتقرِض بنسبة 20 في المئة. قليلة هي الكيانات الاقتصادية التي يمكنها التعامل مع مثل هذه المعدلات ما لم تحظَ بنجاح مالي كبير. وحده ملك فرنسا من يمكنه تحقيق هذا النجاح على نطاق واسع، شريطة أن يتيح له نصر عسكري كبير بإلزام المهزومين بالفدية (وفق شعار "الويل

للمهزومين" (Vae victis)). لا شك في أن الاستثمار في القدرات العسكرية للأمراء محفوف بالمخاطر، وستذوق عائلة ليكاكورفو خسارة مريرة، وستمنى بالإفلاس عام 1259. وتظل الحقيقة أنهم كانوا في أصل نشأة المصارف الحديثة.

أثار وجود المصرفي في الحياة الاقتصادية ردة فعل قانونية من طرف الدول. فالمصرفي الذي يتلاعب بالذهب والفضة، عندما لا يتمكن من الوفاء بالتزاماته، تمنعه السلطة الحكومية من مزاولة أي نشاط. في البندقية، كان يُشار إلى هذا الحظر بقيام موظف حكومي بكسر الطاولة التي يُجري عليها المصرفي معاملاته. يُشار في الإيطالية إلى هذا الفعل بتعبير "الطاولة المكسورة" (banca rotta)، وهو ما أعطى تعبير "الإفلاس" (banqueroute) في الفرنسية. لا تقتصر ردة الفعل على وجود المصرفي على الدولة، إذ يصطدم أيضاً بأحد محرمات الكنيسة، وهو الإقراض الذي تضع الكنيسة الرّبا معادلاً له. كان العجز عن السداد في المجتمعات القديمة مورداً للعبودية، الأمر الذي دفع الفلاسفة اليونانيين الذين صدمهم هذا الأمر – ولا سيما أرسطو – إلى إدانة مبدأ الإقراض بأجرٍ أصبح اسمه الشائع – الربا – مرادفاً للتعسف. أخذت المسيحية من اليونانيين هذا الرأي، وراح المفكرون المسيحيون يدعمونه بالإشارة إلى مقتطف من **إنجيل** القديس لوقا، القائل: "أحبّ أعداءك، وافعل الخير، واقرض، ولا تتوقع شيئاً في المقابل". أمّا القرن الثالث عشر فقد كان غامضاً نسبياً في ما يخص المصرف والقرض اللذين كانا في طور إثبات وجودهما. القديس توما الأكويني من المفكرين المدرسيين الذين دعوا إلى التفريق بين الرّبا – بوصفه مطلباً تعسفياً مرتبطاً بما على المقترض أن يسدده إلى المقرِض – والفائدة التي تقيم شراكة بين المقرِض والمقترِض على أساس الربح المأخوذ من الاستخدام الملائم للوقت. استند هؤلاء إلى مقولة القديس باسيل الذي أكّد في القرن الرابع أن طلب الفائدة على قرض يعني "مضاربة على عوز الجار". لذا فإنّ إقراض شخص ليس في حاجة ماسّة، ولا يمكننا وصفه بالمعدم، بل في سبيل إنشاء مشروع اقتصادي، يصبح أمراً مقبولاً. وعلى الرغم من هذه التفاصيل التي خاض فيها الفكر المدرسي، جدّد البابا كليمنت الخامس – المنتخب في حزيران/ يونيو 1305 – إدانة تعويض القروض[42].

42 انتخب برتران دو غوت Bertrand de Goth، رئيس أساقفة بوردو، في 5 حزيران/ يونيو 1305، وأصبح البابا كليمنت الخامس. توج في ليون، ثم تجول في أنحاء فرنسا قبل أن يستقر في أفينيون عام 1309. وهو الأول من سلسلة الباباوات السبعة الذين أقاموا فيها. عندما توفي في نيسان/ أبريل 1314، كان سجله سيئاً للغاية لدرجة أن دانتي أرسله في الكوميديا الإلهية ليتعفن في الجحيم. يُرسّخ هذه الإدانة واقع أنه تستر بنذالة على إزالة فرسان الهيكل، التي بدأها فيليب لو بيل، للاستيلاء على كنزها المفترض، وأنه قام بترقية عائلته بكثرة (سمى ثمانية من أفرادها كرادلة)، لدرجة أنه كان وراء نحت مفردة "محاباة الأقارب". ومع ذلك فهو يستحق الغفران. لأنه أعاد تهيئة كرم (شاتونوف دو باب Chateâuneuf du pape) بالقرب من أفينيون، والذي يدين باسمه له، وبجانب بوردو، كرم (بيساكPessac)، حيث أصبح مالكاً في عام 1299 لعقار لا يزال ينتج النبيذ باسم Château Pape Clément...

يُعدّ المصرف والقرض بفائدة، إلى جانب بدايات إجراءات الميزانية، من بين أكثر الإنجازات لفتاً في أوروبا القرن الثالث عشر. زد على ذلك أن استعادة المعادن النفيسة حظوتها أدى بالدول الأوروبية إلى إنشاء نظام نقدي منظّم بالتوازي مع إنشاء إجراء معياري للميزانية. هكذا، ولدت العملة الأسطورية الفرنسية – الفرنك – التي ذابت في اليورو في نهاية القرن العشرين، في القرن الرابع عشر، وبالتحديد في 5 كانون الأول/ ديسمبر 1360. قد يُظنّ بأن هذه العملة قد عُمّدت بهذا الاسم إشارةً إلى فرنسا والشعب الفرنكي. لكن في هذا التفسير مغالطة تاريخية لأن العملة في القرن الرابع عشر تُحيل على الملك وليس على البلد. ففي عام 1360، كان الملك هو جان الثاني، المعروف باسم جان لو بون Jean le Bon. وهو نعت لا يُحيل على لطفه وكياسته، بل على شجاعته التي برهن عليها في بواتييه عام 1356 عندما واجه الإنكليز بجيشه، وأعلن بداية المعارك الأولى لحرب المئة عام. انتهت معركة بواتييه بهزيمة الفرنسيين وأسر جان لو بون. ولتحريره من الأسر، كان على ابنه تشارلز الخامس المستقبلي أن يدفع فدية هائلة. استشار تشارلز الخامس الشخصية العظيمة وصاحب الروح العالمية وعالم الرياضيات والموسيقي والخبير الاقتصادي نيكولا أوريسم Nicolas Oresme، الذي كتب *Traité des monnaies* [رسالة في النقود] دافع فيها عن فكرة أرسطو القائلة بأن المال لا يعتمد على قرار الأمير وإنما على حاجات التجار، وأدان التحويرات والاقتطاع من العملات المعدنية، وبصفة عامة كل ما يهدّد القوة الشرائية للوحدة النقدية. والجدير بالذكر أن ميلتون فريدمان Milton Friedman، منظّر النقدانية (monétarisme)، نصّب عدو التضخم هذا أباً للنظرية الاقتصادية. قام تشارلز الخامس وأوريسم بحشد جميع الوسائل الممكنة والمتخيلة لجمع الفدية التي طالب بها الإنكليز، فباعا الأصول العمومية، إلى جانب ابنة جان لو بون وشقيقة تشارلز الخامس التي أُجبرت على الزواج من دوق ميلان الثري غالياس فيسكونتي Galéas Visconti. كما زادا الضرائب، خاصةً الضرائب المفروضة على الملح، والتزما بضمان عدم تعطل عالم الأعمال نتيجة لهذه الزيادة عبر تفاوتات مستمرة في الوزن الذهبي للنقود المعدنية. لذلك سكّا عملة جديدة بمحتوى معدني مكفول كفالة دائمة. أطلِق سراح جان لو بون، ثم أُعلن رسمياً عن سكّها في 5 كانون الأول/ ديسمبر 1360. سميّت العملة الجديدة باسم "فرانك" (franc) [حرّ] لأن ميلادها اقترن باستعادة الملك حرّيته. كان يقال لـ"الحر" في القرن الرابع عشر "فرانك" (وهو المعنى الذي ظلّ قائماً في مفردة affranchi [مُحرَّر]). إلى جانب ذلك، راحت كلمة "فرانك" تأخذ معنى "الصادق"، فأكّد أوريسم، معتمداً التباس المعنى، أن العملة الجديدة لن تكذب، وستحتفظ بقيمتها.

لذلك فإن استخدام كلمة "فرانك" يعني ضمنياً الاندراج في الإرث، والرغبة في تفادي أيّ انزلاق تضخمي. الأمر الذي دعا تشارلز السادس، ابن تشارلز الخامس وخليفته، إلى التخلي عن هذه الكلمة عندما قلّص كمية المعدن المحتوى في النقود الصادرة في عهده.

الفصل الثالث

عصر النهضة، أميركا، الإفلاس

انتهت مع تشارلز السابع فترة تميّزت بصعوبة خاصة بالنسبة إلى فرنسا، لكن أيضاً بالنسبة إلى أوروبا والعالم. ألحقت حرب المئة عام بين الفرنسيين والإنكليز الدمار بأوروبا الغربية من عام 1346 حتى عام 1453، إلى جانب الدمار الذي ألحقه المحارب التركي المغولي تيمورلنك Tamerlan (1336–1405) بآسيا الوسطى. ففي أيلول/ سبتمبر 1398، تسبب بمقتل 100.000 هندي شكّلت رؤوسهم أهرامات عملاقة، وهزم في عام 1402 الجيش العثماني لبايزيد الأول، مانحاً بذلك الإمبراطورية البيزنطية خمسين عاماً من الراحة.

لكّن القاتل الأشرس، وجزّار ذلك الوقت، كان الطاعون الدَبْلِيّ الذي قدم من آسيا الوسطى داخل سفن جنوة من البحر الأسود، وظهر في مسِّينة في أيلول/ سبتمبر 1347، ثم في جنوة ومرسيليا في تشرين الثاني/ نوفمبر، ثم في البندقية في كانون الثاني/ يناير 1348، وكذلك في دمشق والقاهرة. وقد قتل ما مجموعه 45 مليون شخص في أوروبا، و200 مليون في جميع أنحاء العالم. في فرنسا وحدها، انخفض عدد السكان من 17 مليون نسمة في عام 1340 إلى 10 مليون في عام 1440. وفي باريس من 220.000 إلى 100.000. عجزت الدولة عن التصدي لهذا الطاعون الأسود، فسمحت بذلك للكنيسة، ما أعطى زخماً جديداً لجماعات طائفية انضوت تحت اسم "الجلادون"، وقامت بمسيرات يُجلَد فيها الناس أنفسهم عقاباً لهم على خطاياهم، وأملاً بصرف الغضب الإلهي عنهم.

جيهان لو بيل Jehan Le Bel (1290–1370)، من لييج، دخل التاريخ من أوسع أبوابه لكونه مؤرخاً مرجعياً لهذه السنوات القاتمة. يصف جيهان الشطط الذي استسلم السكان له، ولا سيما المذابح التي ارتكبت بحق اليهود واندلعت في جميع أنحاء أوروبا:

> في حين كان هؤلاء الجلادون يمضون في طريقهم، وقع حدث مذهل لا ينبغي نسيانه أبداً. فلما تبيّن أن ما من نهاية لهذا الموت والوباء على الرغم من جميع أعمال الكفارة،

تسللت شائعة تقول بأن مصدر هذا الموت هم اليهود الذين ألقوا السموم في آبار وينابيع العالم كله من أجل تسميم العالم المسيحي برمته، والاستيلاء على السلطة، والتحكّم بالأرض. وكانت هذه الإشاعة كفيلة أن تقلب الجميع ضدهم، القوي والمتواضع على السواء، فتعرّضوا للحرق والقتل على أيدي اللوردات والقضاء المحلي في الأمكنة التي مرّ بها الجلادون.

ثمّ انحسر الوباء، وانتعشت الأعمال، وأخذ الوضع الاقتصادي بالتحسّن. نتحدّث هنا عن "عصر النهضة" الذي كان ثقافياً في المقام الأول، وبدأ في القرن الخامس عشر في إيطاليا. لكنّه كان اقتصادياً أيضاً بفضل التغيير الذي طرأ على العقلية. وخير تعبير وأروعه عن هذا التغيير هو ظهور الإصلاح (الديني).

المطبعة تعزّز الانتشار السريع للبروتستانتية

من فيتنبرغ، المدينة الواقعة على بعد 100 كيلومتر جنوب غرب برلين، نشر مارتن لوثر Martin Luther (1483–1589) نصاً في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1517، غيّر المشهد في أوروبا كلّها. النص استنكار للتجاوزات البابوية. ذكر التاريخ أن مارتن لوثر وضع نسخة على باب الكاتدرائية المحلية لإحداث صدىً لخطوته. وسواء كان الحديث يُساق في شأن فعله الإصلاحي أم البروتستانتية، فإن شكلاً جديداً بالفعل من المسيحية قد وِلد في ذلك اليوم. لا شك في أن لوثر لم يكن أول من تصدى للسلطة البابوية في التاريخ. فتاريخ المسيحية، دين المحبة والسلام، مليء بالحروب، والكراهية، والحرمان، وأحكام الإعدام بحق الزنادقة. في البدايات الأولى، انحصرت الخلافات التي انتشرت من أنطاكية إلى الإسكندرية، ومن روما إلى القسطنطينية في العقيدة، فراح أهلها يتطاحنون ويتنازعون في شأن الطبيعة العميقة للمسيح بوصفه بشراً وإلهاً. ثم التفت المحتجون إلى الكنيسة وقاطنيها الذين كانت حياتهم أبعد ما تكون عن الفقر الذي تُجلّه الأناجيل. أشعل اثنان من الباباوات في القرنين الخامس عشر والسادس عشر فتيل هذا النزاع بفجورهما ومغامراتهما الحربية. الأول هو إسكندر السادس بورجا الذي توفي عام 1503، وصاحب سمعة ليست بحاجة إلى تقديم، والثاني يوليوس الثاني، البابا من 1503 إلى 1513، الذي موّل كنيسة القديس بطرس – وُضع حجر الأساس عام 1506 – بنهب العالم الكاثوليكي.

لاقت أفكار لوثر في استياء السكان تربة خصبة، فنجحت نجاحاً مبهراً. الورقة الرابحة التي أسهمت في هذا النجاح هي أن أفكاره كانت توزّع من قبل مطبعة حديثة العهد ارتبط اختراعها في الغرب باسم غوتنبرغ Gutenberg في عام 1450 في مدينة ماينتس. الاسم الكامل لغوتنبرغ هو يوهانس جينسفلايش تسور لادن زوم غوتنبرغ Johannes Gensfleisch zur Laden zum Gutenberg. لا يعلم أحدٌ عنه شيئاً تقريباً، وتساور بعضهم اليوم الشكوك في كونه المخترع الفعلي للمطبعة. أشاع غوتنبرغ إجراءً أدى إلى إحداث ثورة في فن طباعة النصوص وإعادة إنتاجها، إلا أن اكتشافه لها اتّكأ على عدد من الاختراعات الأخرى، وعدد من المخترعين. استلمت آسيا زمام المبادرة ما دامت – كما قيل سابقاً – هي التي صنعت النقود الورقية، ولا سيما أن استخدام الأحرف القابلة للانفصال كان شائعاً هناك منذ عام 1041، تاريخِ ابتكارها على يد الخطاط الصيني بي شنغ Bi Sheng (990–1051). كانت الأحرف مصنوعة من الفخّار، لذلك كانت هشة. لكن في بداية القرن الرابع عشر، فرض وانغ جين Wang Zhen (1290–1333) استخدام الأحرف الخشبية، الأمر الذي رسّخ بصورة نهائية الطباعة في العالم الآسيوي.

ومع المطبعة ظهر أول نمط عالمي للتواصل، وقليل التكلفة نسبياً. من أولى نتائجه كسر احتكار الكنيسة تداول المعلومة، وإذ ذلك السيطرة على العقول. يرى المؤرخ والاقتصادي البريطاني نيال فيرغسون Niall Ferguson أنّ هذا الاختراع يُمثّل أحد أهم الحوادث في التاريخ الاقتصادي للعالم. يُحلّل في كتابه الموسوم *La Place et la Tour* [**الساحة والبرج**[43]] التاريخ الطويل للبشرية بوصفه تعارضاً بين منطق الشبكات الذي يماهيه مع "الساحة"، ومنطق هرمي يماهيه مع "البرج". يغلب البرج في المجتمعات التي تتحكّم فيها أرستقراطية عسكرية أو دينية على تدفق المعلومة، في حين تتحرر الساحة من سلطة البرج عندما تستطيع الطبقة الفكرية المنتجة للأفكار والمعلومات الضغط على أداة لامركزية لتدفق المعلومات. من هذا المنظور، مثّل الإصلاح البروتستانتي تقدماً للساحة بدعم من ظهور الكتاب. إلى جانب ذلك، يصوّر ظهور الكتاب أفضل تصوير الأثر الذي يُخلّفه التقدم التقني في الأسعار، وإذ ذلك وفي نهاية المطاف، في استهلاك سلعة ما. فسعر كتاب القدّاس – وفق نيال فيرغسون – الذي اشتري في عام 1383 لأسقف وستمنستر Westminster يُمثّل ما يعادل أجر 208 أيام من العمل لحرفي لندني، في حين بيعت في عام 1640 تقويمات من خمسين صفحة للنصائح العملية والأخبار في إنكلترا بما يعادل خمس الأجر

اليومي في إنكلترا. بين عامي 1500 و1600، قُسّم سعر الكتاب في لندن على عشرة، ما أدى إلى انتشار متزايد للقراءة، وإذ ذلك نشر المعلومة والتعليم.

43 Paris, Odile Jacob, 2019

يرى تشارلز جيد (1847–1932) Charles Gide – وهو أول أستاذ للاقتصاد في منظومة الجامعات الفرنسية، على غرار ويليان ناسو سينيور (1790– William Nassau Senior 1864) بعض الشيء في المملكة المتحدة[44] – أن اختراع المطبعة مثالٌ لما نظّر له ألفريد سوفي Alfred Sauvy باسم قانون تصريف الفائض. في كتابه *Principes d'économie politique* [مبادئ الاقتصاد السياسي]، كتب جيد:

44 انظر المسرد التعريفي، ص. 318.

> لا بد لكل اختراع ميكانيكي، لكونه يتسبب بانخفاض الأسعار، من أن يستدعي زيادة مقابلة في الإنتاج، فينتهي به الأمر باستدعاء العمّال الذين طردهم على نحو مؤقت. وبدلاً من أن ينزع منهم العمل، يُحدثه لهم. الأمثلة على ذلك كثيرة. لنأخذ العدد المتزايد من الكتب منذ اختراع المطبعة، أليس عدد العمال المطبعيين أكبر من عدد الناسخين في العصور الوسطى؟

لولا المطبعة، لعرف لوثر مصير جان هوس Jan Hus بكل تأكيد. جان هوس عالم لاهوت تشيكي تعرّض للتعذيب عام 1415، ولم يكن لأفكاره الاحتجاجية أي صدى يُذكر خارج بوهيميا. في المقابل، خطا خطو مارتن لوثر كثير من أقرانه، مثل جان كالفن Jean Calvin، ومع ذلك، لم تختفِ الكاثوليكية الرومانية. بدأت مع لوثر وكالفن سلسلة طويلة من المواجهات بين الكاثوليك والبروتستانت، والتي غالباً ما غادرت الحقل الفكري، وأخذت منعطفاً عنيفاً. خير مثال على ذلك مجزرة عيد القديس بارثولوميو (1572) في فرنسا، أو حرب الثلاثين عاماً المشؤومة (1618– 1648) في موطن لوثر، ألمانيا.

يرى الاقتصاديون أن ترسّخ البروتستانتية يقترن بنظرية حول ظهور الاقتصاد الحديث، وهي نظرية السوسيولوجي ماكس فيبر (1864–1920) Max Weber. نشر في عام 1904 كتاباً يوازي فيه بين الأخلاق البروتستانتية وتطور الرأسمالية. والحال، إذا كان النجاح الاقتصادي للمملكة المتحدة والولايات المتحدة وألمانيا يمكن أن يُسوّغ أطروحاته، فإن دراسة البلدان الأخرى

تحمل على جعل هذه الأطروحات نسبية. هذا هو الحال مع نتائج فرنسا الكاثوليكية وإيطاليا اللتين اصطدمتا بعوائق، وخرجتا منها بنجاح. وهذا هو الحال أيضاً مع بافاريا الكاثوليكية أيضاً التي تفوق اليوم ألمانيا الشمالية المتأخرة. وختاماً، هو حال اليابان التي ليست بروتستانتية ولا كاثوليكية.

الاكتشافات العلمية والبعثات الكبرى في عام 1500

كان الناتج المحلي الإجمالي للكوكب في فجر عصر النهضة وفق ماديسون يُعادل 250 مليار دولار. بلغ عدد سكان العالم 458 مليون نسمة، بمتوسط دخل للفرد يبلغ 550 دولاراً، أو 715 دولاراً لعام 2020، وهو مستوى أعلى بنسبة 35 في المئة من عام 1000، و25 في المئة مقارنةً مع زمن ميلاد المسيح. أتى ربع الإنتاج العالمي من الصين المملوكة من عائلة مينغ، وهي الأسرة الحاكمة التي سادت البلاد من عام 1368 إلى 1644. بلغ عدد سكان الصين 85 مليون نسمة، ما منحها دخلاً للفرد مقداره 735 دولاراً. في أوروبا، ما زالت القسطنطينية هي المهيمنة، ولكن في ظل قوة جديدة تمثّلت في سلطة العثمانيين. مثّلت إمبراطورية العثمانيين – التي يمكن مقارنة حجمها مع إمبراطورية جستنيان – 4.5 من الإنتاج العالمي، وبلغ فيها نصيب الفرد من الدخل 490 دولاراً. كانت أوروبا الغربية ما تزال متخلفة عن الركب، وإن كان العالم على وشك التحوّل إلى الغرب. ذلك أن "التجارة العالمية والسوق العالمية دشّنتا في القرن السادس عشر السيرة الحديثة للرأسمالية" – وفقاً للعبارة الشهيرة لكارل ماركس.

هذا يعني أن التحوّل نحو الغرب الذي سيضمن ما اصطلح على تسميته بالرأسمالية قد بدأ رمزياً مع تطوّر التجارة الدولية التي وِلدت بدورها مع بعثات مكتشِف أميركا في عام 1492، كريستوفر كولومبوس. إلا أن هذا الاكتشاف الذي وصِف بإسهاب في الأدب قد غطّى على اكتشافات بحرية أخرى تضاهيه بدورها الأساسي. فبعثات كريستوفر كولومبوس التي انطلقت باسم إسبانيا، تزامنت مع بعثاتٍ لعديد من الملاحين البرتغاليين. طوّر البرتغاليون منذ القرن الثالث عشر أسطولاً قوياً، وكانوا أول من انتهج استخدام البوصلة التي اخترعها الصينيون في أوروبا. تركّزت مساعيهم على الوصول إلى الهند عن طريق البحر للالتفاف على الرسوم الجمركية المفروضة من الدول الإسلامية، وتالياً التقليل من كلفة البهارات المستوردة من آسيا. وفي عام 1487، عبر بارتولومي دياز Bartolomé Diaz "رأس العواصف" الذي أصبح لاحقاً "رأس الرجاء الصالح". وفي عام 1498، جدد فاسكوا دا غاما Vasco de Gama رحلته، وفتح فتحاً نهائياً الطريق البحري بين

أوروبا وآسيا. وفي عام 1500، رست سفينة ألفاريز كابرال Álvares Cabral في البرازيل. ومن عام 1519 إلى عام 1522، قامت سفن ماجلان Magellan بأول رحلة حول العالم[45].

45 مات ماجلان خلال رحلته في نيسان/ أبريل 1521. ومساعده، خوان سيباستيان إلكانو Juan Sebastián Elcano، هو الذي أتمّ الرحلة.

إن من شأن المقاربة المحض اقتصادية لهذه الاكتشافات الجغرافية أن تجعلها أشبه بالابتكارات. فاكتشاف أميركا بوصفه ابتكاراً جلبَ موادَّ خاماً جديدة (الأراضي الجديدة، والمعادن النفيسة)، وتنظيماً جديداً. ذلك أن الإسبان أدخلوا قوة عاملة وافرة من العبيد من السكان المحتلّين الذين جرى استعبادهم على غرار ما كان يحدث في العصور القديمة. حدث ذلك قبل نشوء التجارة الثلاثية بين أفريقيا وأوروبا وأميركا، والتي عزّزت هذا النمط من التنظيم. جلب أيضاً هذا الاكتشاف منتجات جديدة للأوروبيين ما كانت معروفة لهم حتى ذلك الحين، مثل الذرة والشكولاتة والتبغ والبطاطس أو حتى الطماطم. يمكن القول إن ثلثي المنتجات التي توفّرها الزراعة العالمية اليوم نشأ في أميركا ما قبل كولومبوس، أي أميركا قبل وصول الإسبان والبرتغال. كذلك فتحت هذه الاكتشافات طرقاً تجارية جديدة كانت أشبه بالتقدّم التقني، الأمر الذي أتاح مكاسب إنتاجية على مدة النقل. إلا أن انتشار أشكال التقدّم هذه كان بطيئاً، في حين كان العنف الذي استخدمه الغزاة مذهلاً وعواقبه فورية.

الاقتصاد قبل كولومبوس

عندما رست سفن الغزاة، كانت تُهيمن على أميركا إمبراطوريتان: إمبراطورية الأزتك في الشمال، الوريثة لعالم المايا الذي بلغ أوجه في القرن التاسع فحلّ محله عالم تولتيك، وإمبراطورية الإنكا في الجنوب والتي كانت في طور توطيد سلطتها. دمّر هيرمان كورتيس Herman Cortés إمبراطورية الأزتك في 1519–1521، وهاجم فرانسيسكو بيزارو Francisco Pizarro (1475–1541) إمبراطورية الإنكا. كان فرانسيسكو على رأس ليس أكثر من 167 مغامراً إسبانياً. إلا أنهم نجحوا على الرغم من قلة عددهم في غزو بيرو، وسحق جيش الإنكا في تشرين الثاني/ نوفمبر 1532 في كاخاماركا. كانت سرعة هذه الغزوات مفاجئة للمعاصرين، ولا يزال اللغز يلفّها. والحقيقة أن شعوب الأزتك والإنكا الذين انهال عليهم الأوروبيون، قد طوروا حضارة رهيفة تشهد عليها عدد من المعالم الأثرية. لكنهم ظلّوا في مرحلة من التطور الاقتصادي كانت ترتكز كثيراً على الزراعة، مع وجود نقاط ضعف تكنولوجية واضحة مقارنةً مع المعتدين عليهم.

كان التنظيم مختلفاً بعض الشيء في الإمبراطوريتين. في كلتيها، كما في أوروبا وآسيا، كان على الفلاحين، الذين يشكّلون الجزء الأكبر من السكان المنتجين، إعالة بيروقراطية مقسّمة إلى فرعين: فرع ديني، وآخر سياسي منظّم حول الجيش. وخلافاً لما يحدث في أوروبا، استمر الفرع الديني بتأسيس شرعيته على خدمة فورية مقدّمة إلى الفلاحين، وليس على شكل رسالة متعالية. أكثر الكهنة من الطقوس التي هدفها الرسمي مساعدة الفلاحين. فأكدوا قدرتهم على تنظيم الطقس، وجلب المطر في الوقت المناسب عن طريق عبادة الشمس. إلا أن الوزن النسبي لهاتين البيروقراطيتين ليس واحداً في الإمبراطوريتين. ففي حين كان رجال الدين المهيمنين على عالم الأزتك، تهيمن الدولة وطبقة الموظفين على عالم الإنكا، حتى وُصفت إمبراطورية الإنكا بالبلد الاشتراكي. يرى جاك سوستيل Jacques Soustelle أن عالَم الأزتك يخضع لمبدأين: البحث عن الثراء الفردي من ناحية، والارتباط بميثاق شرف قائم على احترام الكلمة المعطاة وعلى الإيثار، من ناحية أخرى. يبحث الفلاح والحرفي في المدن عن الثروة، أو على الأقل يحاولان الهروب من الفقر، وليس لديهما أي فكرة عمّا يعنيه الشرف. في حين يبحث كبار الموظفين وحاشية الإمبراطور عن الشرف والثروة في آن، ويحصلون على الثروة من النهب الضريبي المنظم تنظيماً جيداً. ثمة في كل مدينة خدمة جباية ضرائب تخضع لسلطة 38 محصّلاً محلياً يحملون اسم كالبيكسكي Calpixqui. من صعوبات هذا التحصيل أن شعب الأزتك لا يعرف النقود. فالتجارة تتم بالمقايضة، وتُدفع الضريبة في شكل سلع، ما يضطر الدولة إلى إدارة حظائر تخزين ضخمة. وفي جميع الأحوال، يُشير سوستيل إلى أن الشرف في هذا الوسط الاجتماعي الأرستقراطي "يجلب الثراء، لكن الثراء لا يجلب الشرف". أخيراً، يُجسد رجال الدين الشرفَ، ويعيشون عيشة متواضعة، وسيئة. يُسهم هذا الفقر النسبي بترسيخ سلطتهم المخيفة التي تتكئ على الخوف الذي توحي به أكثر مما تعتمد على الخدمات الموضوعية التي تقدمها. وهي لا تتردد في سبيل الإبقاء على الخوف الجماعي في تقديم قرابين بشرية.

في الجنوب، تُمسك سلطة الدولة بزمام السيطرة الاجتماعية لعالم الإنكا. وعلى الرغم من أن ذلك كلّه يندرج ضمن منطق الخضوع للآلهة التي تُمثّل الشمس الإله الأساس بينها، فإن طبقة الموظفين هي التي تحوز السلطة على أرض الواقع. تُنظّم هذه الطبقة مهرجاناً كبيراً للاحتفال بالانقلاب الشتوي من أجل شكر إله الشمس على عودته. وعلى غرار شعوب الأزتك، لم تعرف شعوب الإنكا النقود. لذا فإن الاستنزاف الضريبي تجسّد في تراكم الاحتياطات العامة، ونظام معمّم للسخرة التي تندرج ضمن إطار تنظيم الدولة الحياة اليومية لكل فرد. فالطفل ينشأ ويُرعى على يدي والديه منذ

الولادة حتى سن خمس سنوات، ثم يتلقى تعليماً عاماً من سن الثانية عشرة إلى الثامنة عشرة، ثم يتخصّص، ويلتحق أكثر الأفراد ذكاءً بالمدارس المرموقة التي تتيح الوصول إلى الوظائف العمومية العليا[46]. ومن سن الثامنة عشرة إلى الخامسة والعشرين، يؤدي ما يشبه الخدمة الوطنية التي توفر للدولة عمالة شبه مجانية، ولا سيما لبناء قنوات الاتصال وصيانتها. ومن الخامسة والعشرين إلى الخمسين، يعمل في ممتلكات الدولة أو الأرستقراطية، مقابل تلبية احتياجاته واحتياجات أسرته. في سن الخمسين، يتقاعد، وتتولى الدولة تقاعده حتى سن الستين.

46 من سمات التدريس المقدّم في مدارس تكوين النخب، والتي ستذهل الإسبان، أن التاريخ يُدرس في نسختين: نسخة الواقع، من ناحية، التي يجب أن تظل حكراً على القادة؛ ونسخة موجهة صوب توطيد نظام الحكم، من ناحية أخرى، والتي تقدم إلى جميع السكان. نرى كيف أن الديكتاتوريات الاشتراكية للقرن العشرين لم تخترع شيئاً...!

ما يدعو للدهشة هو أوجه القصور في هاتين الإمبراطوريتين على الرغم مما خلّفوه لنا من صروح مهمة جداً، وأعمال الري الكبيرة، وأعمال معتبرة لتهيئة التربة. فهم لم يعرفوا النقود على الصعيد الاقتصادي، ولم يعرفوا العجلة (وتالياً عربة اليد) على المستوى التكنولوجي، ولم يتقنوا الإحصاءات نظرياً (وتالياً القدرة على تنفيذ الرافعة المالية). وعلى نحو خاص، فقد اختفى الحصان من القارة الأميركية في وقت مبكر جداً، ولأسباب غير معروفة، ما أدى إلى إعاقة الزراعة على مدى فترة طويلة جداً. وبطريقة أكثر تحديداً ودرامية، فزع الهنود الحمر لدى رؤيتهم الفرسان الإسبان ينهالون عليهم، ويستفيدون من سرعة لا مثيل لها في أثناء تنفيذ مناوراتهم. بين بدايات العصر المسيحي ووصول الإسبان، كان متوسط النمو السكاني في أميركا ما قبل كولومبوس 0.07 في المئة، وتشكل العوامل الديموغرافية العوامل الحصرية الدافعة لهذا النمو. وضع هذا التقويم أنغوس ماديسون الذي لا يُخفي في عمله مدى صعوبة إجراء تشخيص دقيق لاقتصاد لا يعرف النقود. ومع ذلك، فقد قدّر الوزن النسبي لعالم ما قبل كولومبوس بنسبة 2 في المئة من الاقتصاد العالمي تحت حكم تيبيريوس، و4 في المئة في عام 1000، و3 في المئة في عام 1500. كان دخل الفرد من الهنود الأميركيين في ذلك التاريخ نحو 370 دولاراً في عام 1990، أو 70 في المئة من متوسط الدخل العالمي.

أما الغزاة، فإن أقل ما يمكن قوله في شأنهم هو أنهم لم يأتوا بهدف الحصول على المنتجات الزراعية المتعددة في أميركا. حتى الذرة والطماطم والبطاطس، التي ستؤدي لاحقاً دوراً مهماً في حياة الأوروبيين، فقد كانت من آخر اهتماماتهم. أول ما استولوا عليه عند وصولهم هو الذهب والفضة. يُقدّر الكنز الذي حصل عليه بيزاور Pizarro في أولى رحلاته الاستكشافية الثلاث التي

قادها إلى أميركا بنحو 265 مليون دولار حالياً. أدت ضخامة هذا المبلغ إلى اقتتاله ومعاونيه، وانتهى الأمر ببيزاور إلى الموت على يد أقرانه. من ناحية أخرى، استعبِد الهنود الحمر بانتظام بهدف استعمالهم في مناجم الذهب والفضة. كان العنف الذي تعرّضوا له كبيراً إلى الحد الذي قلِّصت فيه القوة العاملة التي شكّلها هؤلاء السكان الأصليون الأشقياء بسرعة كبيرة. ففي عام 1500، كان عددُ سكان أميركا 20 مليون نسمة. وفي عام 1550، لم يتبقَّ منهم سوى 10 ملايين. كذلك، كان عدد سكان إمبراطورية الإنكا 12 مليون نسمة لدى وصول بيزاور. وفي عام 1600، لم يتبقَّ منهم سوى 6 ملايين. قلّة هم السكان الأصليون الذين كانوا قادرين على مقاومة الأمراض التي جلبها المستوطنون الأوروبيون، وظروف العمل القاسية جداً المفروضة في المناجم.

فتوحات تكنولوجية في أوروبا

بعيداً من الثروة الأسطورية لبيرو والمعادن النفيسة، بدأت أوروبا الغربية في اتخاذ منعطف علمي بحت، ولا سيما أنها استفادت من الاستيلاء الثاني على القسطنطينية على يد الصليبيين عام 1204، والذي جلب لهم الكثير من الذهب، كما حدث في نهب أميركا. ولّد هذا الذهب البيزنطي اقتصاداً نقدياً حديثاً مبنياً على المصارف. على الطرف المقابل، جلب النهب على أيدي العثمانيين عام 1453 كتاباتٍ ونتائج علمية من أعمال الإغريق القدماء. هكذا، قام يوهانس مولر Johannes Müller (1436–1476) – عالم من كونيغسبرغ أطلق على نفسه اسم ريغيومونتانوس Regiomontanus – بترجمة كتابات الجغرافي بطليموس Ptolémée وتحليلها، واستخلص منها في عام 1464 كتابه *De triangulis omnimodis* [في جميع ضروب المثلثات]، الذي نشر نتائج علم المثلثات في الجامعات كافة. كان عدوه اللدود الإيطالي جيروم كاردان Jérôme Cardan، الذي اتهمه بالسرقة الأدبية، لكنه هو نفسه سرق من نيكولو فونتانا Niccolò Fontana (الملقب "المتأتئ"، أي تارتاغليا Tartaglia) حلّ المعادلة من الدرجة الثالثة.

كثر الحسد بين العلماء في هذه الفترة التي أخذ فيها الفكر العلمي بالنمو، فتواجهوا وتذامّوا وتوعّد بعضهم البعض، متنبئين بأسوأ أنواع العذاب الذي سيلحق بخصومهم لا محالة، ذلك أنهم كانوا أيضاً منجمين، فاختلط الفكر العلمي بإيهام التنجيم. على الصعيد التقني، كانت الابتكارات المذهلة مثل ابتكار المطبعة قليلة. يصف الفيلسوف ومؤرخ العلوم لويس مومفورد Lewis Mumford هذه الفترة الممتدة من القرن العاشر إلى الثورة الصناعية بـ"الفترة التقنية المائية". ففي هذه الفترة،

أنشئت التقنية ببطء شديد، وتطوّرت الطاقة بفضل الزيادة الكبيرة في عدد طواحين المياه وطواحين الهواء. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه المصادر تظلّ هامشية مقارنةً مع تلك التي تأتي من عمل الإنسان والحيوان واستخدام الخشب. عندما أصبح هنري الثاني (1559–1519) ملكاً على فرنسا عام 1547، كان في فرنسا 600.000 طاحونة مائية، و200.000 طاحونة هوائية. ووفق جاك إيلول Jacques Ellul، أنتجت هذه المطاحن في سنة واحدة طاقة تعادل تلك التي يوفرها 400 ألف طن من النفط، أو عمل يومين من استهلاك النفط في فرنسا الحالية.

أكبر تقدّم حصل في القرن السادس عشر هو قياس الوقت. ففي عالم البحر الأبيض المتوسط في العصور القديمة، كانت الساعة المائية – وهي نوع من الساعات الرملية التي تستخدم الماء لقياس مرور الوقت – تلبي الاحتياجات اليومية للسكان. والحال أن هذه الساعات تُصاب بالشلل شتاءً في البلدان الشمالية مثل إنكلترا وفلاندرز أو شمال أوروبا. إلا أن قياس الوقت ضروري في هذا العصر الذي تتطوّر فيه الحرف والصناعات الأولية للصوف، ويحتاج فيه الرهبان إلى تحديد وقت الصلاة. لذا انخرطت الكنيسة في قياس الزمن، وبثّ الوقت. قيل إن الراهب جيربر Gerbert الذي أصبح البابا في عام 1000 تحت اسم سلفستر الثاني Sylvestre II، هو من اخترع ساعة البندول. كانت الكاتدرائيات والكنائس هي أول من وضع الساعات العمومية. ولقياس الوقت ثلاث مزايا. فهو يجعل من الممكن تحديد حضور الجميع في مكان معين، ولا سيما في مكان العمل. كان العمل في العصور القديمة والوسطى عبودياً أو حِرفياً. مع ظهور الساعة، أصبح شيئاً فشيئاً عملاً بأجر. ثمّ إن الساعة تتيح حساب موضع السفينة. وبفضل القدرة على تحديد وقت المكان الذي نكون فيه بالنسبة إلى وقت المكان الذي أتينا منه، نستطيع حساب خط الطول. في عام 1594، أتاحت الساعات المحمّلة على متن قارب الطاقم معرفة خط الطول بدقة. مثّلت هذه العملية حصيلة قرن كان قرن الملاحة البعيدة بامتياز. في الأخير، فإن من شأن فهم أفضل للوقت أن يتيح إنشاء تقويم موثوق وحالة الأيام على مدار العام، الأمر الذي يُعدّ مساعدة ثمينة للمزارع.

طرأت بعض التعديلات على التقويم وأصبح أكثر دقة. يعرف جميع المهتمين بحياة القديسين أن تيريزا الأفيلاوية Thérèse d'Avila، المولودة في إسبانيا في 28 آذار/ مارس 1515، ماتت ليلة 4 إلى 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1582! ما يثير الدهشة في هذا التاريخ هو أنه يتوافق مع أحد أهم إصلاحات عصر النهضة. في عديد من الحضارات، تعتمد السنة على أطوار القمر. لكنّ أحد إبداعات الرومان أنهم فضلوا تخيّل تقويم يعتمد على حركات الشمس. فنتج التقويم "اليولياني" الذي صدر رسمياً في عهد يوليوس قيصر، واستند إلى الوقت الذي تستغرقه الأرض في السفر عبر

مدارها. حدّدت حسابات اليونان هذا الوقت بـ365 يوماً وربع اليوم، ما نتج عنه تسلسل من ثلاث سنوات من 365 يوماً متبوعةً بسنة من 366 يوماً، والتي تعرف بالسنة الكبيسة. في مجمع نيقية عام 325، اعتمد المسيحيون الذين كانوا على وشك الاستيلاء على السلطة في الإمبراطورية على التقويم اليولياني. إلا أنهم وجدوا بالفعل أن تسلسل ثلاث سنوات متبوعة بسنة كبيسة يؤدي إلى اعتدال مارس في وضع الإزاحة. لذا فضلوا التقليد على تصحيحٍ صعب المنال، واحتفظت السلطة التي أقامت في القسطنطينية بالتقويم القديم.

علم الفلك علم دقيق، وهو يعتمد على الطبيعة التي تتسم بالمكر. فالسنة الفعلية لا تدوم إلا 365 يوماً وخمس ساعات و48 دقيقة، أي أقل بـ12 دقيقة من السنة في التقويم اليولياني. في القرن السادس عشر، دفع الاهتمام العلمي والفارق المتزايد بين الإيقاع المعيش للفصول والإيقاع الذي تصفه التقويمات العلماءَ إلى التفكير في مراجعة هذه الأخيرة. إنّ قراراً بهذا الحجم يجب أن يصدر من سلطة سياسية مهيمنة. كان التقويم اليولياني هو المرجع لأنه وُلد في عهد روما كليّة القدرة. تجرأت إسبانيا على تأدية هذا الدور في القرن السادس عشر، وأوكلت مهمة تغيير التقويم إلى البابا، قناعة منها بدوره ونفوذه. انتخِب أوغو بونكومباني Ugo Boncompagni بابا في عام 1572 عن عمر يناهز السبعين عاماً، وأخذ اسم غريغوري الثالث عشر Grégoire XIII. كان حصيلة للبيروقراطية في الفاتيكان، يعلم كيف يمشي مع التيار، ويدرك أن بقاءه يعتمد على إرضاء الإسبان. لذا أصدر تقويماً يلغي سنوات كبيسة معينة، ويصحح التأخير بمحو عشرة أيام. هكذا اختفت أيام 5 إلى 14 تشرين الأول/ أكتوبر 1582. اعتمِد التصميم الجديد للتقويم في الأراضي الكاثوليكية على الفور، ورفِض في بادئ الأمر من طرف البروتستانت والأرثوذوكس. سمّي التقويم الجديد بـ"التقويم الغريغوري" تيمناً باسم البابا، ثمّ فرض نفسه شيئاً فشيئاً على الكوكب بأسره[47].

47 خلّف الوقت الذي استغرقه التقويم الجديد للانتشار في العالم بعضَ الطرائف. منها أن آدم سميث وجون إم كينز John M. Keynes، رغم أن كليهما ولد في 5 حزيران/ يونيو (في عامين مختلفين)، لم يولدا في اليوم نفسه! في الواقع، في وقت ولادة سميث، كانت إنكلترا لا تزال تستخدم التقويم اليولياني.

شكل آخر من أشكال إدارة الوقت هو إدخاله في التمويل لإدارة الديون. فالمصرف أصبح لاعباً دارجاً في الحياة الاقتصادية، وزاد القبول بقروض الفائدة التي يُديرها، وأصبحت واقعاً. على كل مقترض أن يقدّم وصفاً لواقعه الاقتصادي حتى يستطيع المقرِض من إقراضه بأمان نسبي، الأمر الذي جعل من المحاسبة ضرورة ملحة ستنتشر هي الأخرى بفضل المطبعة. في عام 1494، في

البندقية، ظهر كتاب لوكا باسيولي Luca Pacioli، الذي شرح مبادئ محاسبة القيد المزدوج وفصّلها، وقد سبق تطويرها في القرن السابق في جنوة.

سندات وأيمان محنوثة

لم يجد الذهب والفضة القادمان من أميركا في أوروبا القدرات الإنتاجية القادرة على امتصاصها، ولا احتياطات النمو القادرة على زيادة هذه القدرات. إلا أن جاك مرسيليا Jacques Marseille (1945–2010))، وهو مدافع عن التضخّم، أراد تقويم هذا التشخيص، وجعل من إسهام المعادن النفيسة، وإذ ذلك المال، عنصراً إيجابياً جداً للاقتصاد. يقول:

> منذ نهاية القرن الخامس عشر، وبالتحديد انطلاقاً من 1510–1507، بدأت حقبة طويلة من الازدهار في أوروبا. كانت ثلاث مصائب كبيرة قد تسببت بالقضاء على السكان منذ عام 1340: الطاعون، والمجاعة، والحرب. ثم فجأة أتى قرن مزدهر مفعم بإرادة العيش، يتكاثر فيه البشر – وفق تعبير ذلك الوقت – تكاثر الفئران في الحظيرة.
>
> السؤال الجدير بالطرح: هل كان التضخم الناجم عن غزو أميركا، ووصول المعادن النفيسة التي جلبتها إسبانيا والبرتغال من العالم الجديد، هو الذي أدى إلى تنشيط الاقتصادات الأوروبية؟ باختصار: هل ثمة صلة مباشرة بين رحلة كريستوفر كولومبوس عام 1492، والعيش الرغيد الذي وعد به الملك الطيب هنري الفرنسيين بعد قرن من الزمان؟
>
> يرى المراقبون آنذاك أن هذا الربط واضح وبدهيّ. كتب برانتوم Brantôme في هذا الخصوص: "لقد كانت ثروة كبيرة لإسبانيا وارتوى منها العالم المسيحي بأكمله، بعد أن كانت مناجم الذهب والفضة شحيحة عنده".

إلا أن هذه ليست القاعدة العامة، على ما يوضّح جاك مرسيليا:

> وجان بودان Jean Bodin – فقيه مشهور من القرن السادس عشر وأحد أوائل الاقتصاديين في التاريخ – هو الذي أكد أن وفرة الذهب والفضة جعلت الأشياء كلها تكلّف عشرة أضعاف ما كانت عليه قبل مئة عام.

ذلك أن لتدفّق الأموال تأثيراً مزدوجاً: النمو، من ناحية، والتضخم خاصة من ناحية أخرى. ارتفع متوسط السعر السنوي للقمح في باريس – بالجنيه الترنوي – من 0.67 في 1469–1460 إلى 1.57 في 1509–1500، وإلى 6.45 في 1569–1560. في عام 1566 (هو التاريخ الذي صاغ فيه جان بودان معاينته)، كانت الحبوب ذات الجودة العالية تُباع أكثر بعشرة أضعاف من قرن مضى. وعلى الرغم من الارتفاع البطيء لسعر الموادّ الأخرى، من الجائز القول: إن تكلفة المعيشة قد ارتفعت بين بداية القرن السادس عشر ونهايته بنسبة 300 إلى 400 في المئة.

لكن جاك مرسيليا يرى أن هذا التضخّم كان إيجابياً:

> أدى التضخم النقدي الناجم عن تدفق المعادن النفيسة إلى تحفيز الاستهلاك، وتالياً إلى الابتكار. في فرنسا القرن السادس عشر، تحوّلت خزانات المال إلى خزانات ملابس، وحل الزجاج محل القماش، ووضع الورق الشفاف على النوافذ. وراح الأثرياء الذين يُقتدى بهم عادة يأكلون بالشوك، ويرتدون النظارات. وتوافرت الأشياء بكثرة، مثل المسامير وشفرات الحلاقة الفولاذية والمقصّات وألواح الموقد والترابيس والأقفال.

ويخلص إلى النتيجة الآتية:

> وإن أدى التضخّم إلى إضعاف الدائنين الإقطاعيين وتخفيف ديون عامة الناس، لكنه كان أفضل عاملٍ لإعادة توزيع الثروة.

يرى جاك مرسيليا أن اقتصاد القرن السادس عشر يؤكّد المبدأ العاشر من مبادئ مانكيوMankiw [48]، القاضي بأنه "لا بد من الاختيار بين التضخّم والبطالة في المدى القصير". إلا أن الحقيقة مع ذلك هي أن النمو وتطوّر العمل لم يلبيا توقّعات الدول، ولا سيما توقّعات إسبانيا.

48 انظر المسرد التعريفي، ص. 314.

ذلك أن التضخم الذي ساد في أوروبا دفع السلطات الإنكليزية في عهد إليزابيث إلى وضع مؤشر لاتجاهات الأسعار، بحيث تتوافق قاعدته المئة مع فترة اعتلاء إليزابيث الأولى العرشَ عام 1558. بعد قرن من ذلك، في عام 1650، كانت أسعار المواد الغذائية عند المؤشر 230، وأسعار الصناعة عند المؤشر 165. أي كان التضخم في صالح عالم الفلاحين على حساب الفاعليات الأكثر حداثة،

وفي مصلحة عالم القارين على حساب عالم الرحّل، ما يطعن جزئياً في صحة تشخيص جاك مرسيليا.

من هذا المزيج بين النمو والتضخم، سعت الدول إلى الربح وفقاً لمنطقٍ يُسوّغ قانون فاغنر، ما خلا أنهم لم يجدوا نقطة توازن في رغبتهم تخصيص جزء من الديناميكيات الاقتصادية المحيطة. إن ما ألهم كتابات الاقتصاديين الأوائل الذين ظهروا في القرنين السادس عشر والسابع عشر، مثل جان بودان (1529–1596) في فرنسا، كان النجاح الباهر لإسبانيا والذي حقّقته بفضل ذهب الأميركيتين. إسبانيا هذه هي إسبانيا الملك تشارلز الأول (الذي أصبح إمبراطوراً للإمبراطورية الرومانية المقدسة للأمة الجرمانية تحت اسم تشارلز الخامس)، وابنه فيليب الثاني. ما عاينه هؤلاء الاقتصاديون الأوائل هو أن العالم الذي تسود فيه مسيحية تجعل من العمل المصدر الأول والأخير لاقتصاد البلد الذي توجد فيه (وهي فكرة يُضفي عليها جان بودان صياغة جديدة مشهورة جداً: "لا مصدر آخر للثراء غير البشر")، استطاعت إسبانيا أن تتبوأ مكانة القوة العظمى من دون أن يُقدّم سكّانها عملاً مكثّفاً بالضرورة. ذلك أن صعودها وارتقاءها يعودان إلى تراكم المعادن النفيسة التي نهبتها من أميركا. هي بلد مثل قاطع طريق، تشرعن غزواتها وسرقاتها عن طريق الدِّين، فتنهب ذهب المهزومين وتغيّر وجهته. ولئن كانت المنفعة العائدة من ذلك على السكان محلّ شك، فبالنسبة إلى الدولة، المنفعة حتمية لا ريب فيها. لا يقتصر الأمر على أنها تستولي على نصيب معتبر من الذهب، بل تستطيع الاقتراض لأن هناك كنزاً بعيداً تحت إمرتها، الأمر الذي يُطمئن المقرضين ويشجعهم على إقراضها. والحال أن هذا الكنز كبير على الرغم من كونه محدوداً. فبين عامي 1550 و1650، زادت كمية المعادن النفيسة المتداولة في إسبانيا ثمانية أضعاف.

لكن الإفراط في الاقتطاع الفوري على إنتاج الذهب والفضة، ومن ثم الاقتطاع المخطَّط على الإنتاج المستقبلي، سيؤدي إلى سلسلة منتظمة من الإفلاسات. بدأت القصة في آب/ أغسطس عام 1557. إذ كان فيليب الأول هو الملك بعد أن تنازل والده تشارلز الأول عن العرش عام 1556. في ذلك الوقت، كانت بلجيكا وشمال فرنسا الحالي إسبانيتين، وإذ ذلك تقع سانت كانتان على الحدود بين فرنسا وإسبانيا، الأمر الذي حمل فيليب الثاني على اتخاذ القرار بالاستيلاء عليها. دارت معركة دامية جداً تحوّلت في نهاية المطاف إلى صالح الإسبان، بعد أن سحقت مدفعيتهم الجيش الفرنسي. كانت النتيجة أن أصبح الطريق إلى باريس سالكاً بلا عوائق. المفاجأة أن القوات الإسبانية توقّفت. ذلك أن الخزينة باتت خاوية، ولم يتم دفع أجور العسكريين. جادل الجنرالات أن باريس باتت على مرمى المدافع، وأن النهب سيأتي بربح أكبر بكثير من الأجور المستحقة. رفض الجنود ولم يتحرّكوا

قيد أنملة، وحرموا الملكية الإسبانية من جني فوائد انتصارها. استشاط فيليب الثاني غضباً وقرّر إعلان الإفلاس: ليس من الوارد دفع فوائد للمصرفيين الذين رفضوا تمويل حملته في اللحظة الأخيرة، وأفسدوا عليه انتصاره.

فالمموّلون الذين ما كانوا يترددون في الاستجابة إلى طلبات والده، ها هم يتلكؤون أكثر فأكثر في إقراض أقوى الملوك في ذلك الوقت. ذلك أن تشارلز الخامس كان شديد التدين، وأقسم أغلظ الأيمان على الكتاب المقدّس أنه لن يعرف الإفلاس، وهو السبب في أن سندات الدين العمومي التي كانت إسبانيا تصدرها إنما تُسمى أيمان (juros). عندما أفلس فيليب الثاني في خريف عام 1557، ذكّره الدائنون بوعد الأب، والخطر الذي قد يتكبّده الملك لعدم احترامه قسم الملكية. وذهبوا حتى طلب لقاء تشارلز الذي كان على قيد الحياة منعزلاً في دير، والذي وافق على طلبهم. فذكّروه بالغضب السماوي الذي سينزل عليه لا محالة. فأجابهم بنفَس الفيلسوف المعذَّب، إن الفرصة ستسنح له قريباً ليتحقق من مقدار الاستياء الإلهي. وبالفعل، توفي تشارلز في 21 أيلول/ سبتمبر 1558... إن تشارلز باختياره القسم على الكتاب المقدس، منح اقتراضاته مصداقية قوية، ما سمح له ولابنه ببلوغ مستويات دين أعلى بكثير من القدرة المالية لحكومته. خلاصة القول: المصداقية سلاح، عليك أن تعرف استخدامه من دون إسراف.

تمت تسوية هذا الإفلاس في كاتو كامبريسيس في عام 1559. في هذه المدينة الواقعة في شمال فرنسا، وقّع ملك فرنسا هنري الثاني معاهدة مع الإسبان وضعت حداً للبعثات الفرنسية إلى إيطاليا، والتي كان قد أطلقها تشارلز الثامن في كانون الثاني/ يناير 1494، واستمر بها خلفاؤه لويس الثاني عشر وفرانسيس الأول وهنري الثاني. في الميدان، واجهوا تشارلز كوينت Charles Quint، ثم فيليب الثاني. من هذا الصراع المشوَّش، اكتسبت فرنسا اتصالاً مميزاً بالحضارة الإيطالية في اللحظة التي ابتكرت فيها هذه الأخيرة عصر النهضة. إلا أنها أيضاً منيت بسلسلة من الخيبات العسكرية التي أقنعتها بمغادرة الأراضي الإيطالية. لكنها لم تخسر كلّ شيء، إذ استعادت "الأسقفيات الثلاث" في لورين: أسقفية متز وتول وفردان. يعود هذا الثمن البخس لخروج فرنسا إلى أن إسبانيا، التي فازت في سانت كانتان، منيت بشرّ هزيمة أمام دائنيها.

بعد فترة وجيزة من هذه المعاهدة، انزلقت فرنسا في حروب الدين، في حين كانت إسبانيا التي وصلت إلى أوجها تتعارك مع مشكلات الميزانية التي لا نهاية لها، ما أفضى إلى سلسلة قاتلة من الإفلاسات. لم تكن القوة الأولى في العالم بقادرة على موازنة حساباتها. أحد الفاعلين الذين ظهروا مع توقيع المعاهدة كانت إنكلترا إليزابيث الأولى. في 2 نيسان/ أبريل 1559، وعلى الرغم من

تحالفها المبدئي مع إسبانيا، لم تجد حرجاً في التعامل مع فرنسا. فأعادت إلى هذه الأخيرة كاليه، وهي المدينة التي احتلتها إنكلترا عام 1347. على هذا النحو انسحبت إنكلترا مادياً من القارة، كما لو كانت بذلك تتحضّر لغزو اقتصادي أنجع لها.

الفصل الرابع

عندما يدعم الميركنتيليون العلم والصناعة

في 7 حزيران/ يونيو 1494، وقّع الإسبان والبرتغاليون في توردیسیلاس بإسبانيا معاهدةً يتقاسمون بموجبها العالم الذي يكتشفونه. البابا الذي تفاوض بين الملكين البرتغالي والقشتالي على شروط التقسيم هو الذميم إسكندر السادس. لكن التتالي السريع لاكتشافات الأراضي الجديدة بعد عام 1494، وتدخل قوى أوروبية أخرى في هذا الإجراء، سرعان ما جعل هذا النص لاغياً. والحال، طوّرت الدولتان مقاربات جديدة خاصة بالاقتصاد في إطار المفاوضات، ومن الأهمية بمكان التطرّق إليها. فالبرتغاليون نهجوا منطق "الرحّل" و"الشبكات"، إذ دأبوا على وضع محطات شبكية يمكن لسفنهم أن تتوقف عندها لتحميل البضائع أو تفريغها. أمّا الإسبان فانتهجوا منطق "القارين" وإنشاء "الأبراج"، فغزوا مساحات شاسعة ثم سرقوها ونهبوها. يرى البعض أن هذا الاختلاف في المقاربة يشي به موقعا عاصمتهما. فالبرتغاليون إذ اختاروا الميناء عاصمةً لهم، يظهرون انفتاحهم على العالم الخارجي، والإسبان إذ يضعونها في مدريد على هضبة بعيدة عن البحر، يؤكّدون انكفاءهم على أنفسهم، ورؤيتهم العلاقة مع الآخر على أساس الهيمنة لا التبادل. يمكن إجراء هذا التوازي من خلال المقارنة بين شخصية الملك البرتغالي هنري الملاح Henri le navigateur (1394–1460) الذي لم يركب سفينةً يوماً، ولكنه حصل على لقبه من خلال عمله لمصلحة تطوير بحرية بلاده، وشخصية الملك البرتغالي فيليب الثاني – ملك إسبانيا في أوجها – الذي لم يكن يجهل دور البحر، لكنه كان يملك عنه رؤية عسكرية: حسنةٌ، عندما دمّر أسطوله المدعوم من جمهورية البندقية أسطولَ العثمانيين في ليبانتو في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 1571، متصدياً للتوسع التركي في البحر الأبيض المتوسط، ومستهجنة، عندما منعت العاصفة في عام 1588 أسطول أرمادا الذي لا يُقهر من الوصول إلى إنكلترا.

بالنسبة إلى مراقب من أوائل القرن السابع عشر، كانت إسبانيا بلا ريب القوة المهيمنة في القرن السادس عشر. أمّا البرتغال فتلاشت، حتى إسبانيا احتلتها عام 1580. بالنسبة إلى إنكلترا، فقد وقّعت عام 1604 مع فيليب الثالث (1578–1621) – ابن فيليب الثاني وخليفته – معاهدةً ملائمة إلى حدّ

ما لمدريد. سيُلهم هذا النجاح الإسباني السياسات الاقتصادية في القرن السابع عشر، ويضمن هيمنة ما يسمى الميركنتيلية.

الميركنتيلية والفتوحات العلمية

في عام 1832، ظهرت مقالات عدة عن الفلسفة والسياسة والأدب بقلم فريدريك أنسيلون Frédéric Ancillon (1767–1837) في باريس ولندن. يتحدّر أنسيلون من عائلة هوغونوتية من ميتز استقرت في برلين في نهاية القرن السابع عشر، وأصبح وزيراً للشؤون الخارجية لبروسيا. وهو أحد أشهر المؤرخين في عصره. حدّد أنسيلون ثلاثة أشكال للاقتصاد. ففي فترات معيّنة، يسود اتجاه مراكمة الذهب (chrysohédoniste)، أي أن القادة لا يدخرون جهداً في تكديس الذهب (باليونانية، chrysos). وفي فترات أخرى، يدفع القادة صوب العمل، وهي الفترات البونوقراطية (ponocratique) (ponos باليونانية تعني "العمل"). أخيراً، في فترات معينة، يكون الاقتصاد فيزيوقراطياً (physiocratique)، أي معتمداً على الموارد الطبيعية للبلد، خاصة على أداء الزراعة (فيزيس physis باليونانية تعني "الطبيعة").

يرى أنسيلون أن مراكمة الذهب سادت في القرن السابع عشر، والسبب في ذلك هو الافتتان الفكري في ما آل إليه الإسبان في القرن السادس عشر. منذ ذلك الحين، شاع الحديث بالأحرى عن الميركنتيلية. لم يظهر هذا المصطلح بصيغته الدقيقة إلا في القرن العشرين، في كتاب معتبر كتبه الاقتصادي السويدي إيلي هيكشر Eli Heckscher (1879–1952). يرى أنصار الميركنتيلية – الميركنتيليون – أن الاقتصاد لن يعرف النمو ما لم تزدد كمية النقود المتداولة. وهذا الازدياد شرط ضروري لذاك النمو. ومع ذلك، يُقرّ الميركنتيليون بأن هذا الشرط غير كافٍ، ما دام من الممكن أن يقود إلى التضخم بدلاً من النمو، كما حدث في أوروبا بعد تدفق المعادن النفيسة الأميركية. يمكننا الحصول على هذه الزيادة في مخزون النقود بثلاث وسائل. فإما أن يُستولى عليها بالحرب وغزو أرض توجد فيها مناجم ذهب وفضة (وهو ما فعلته إسبانيا في أميركا)، وإما من خلال شنّ حروب على دول كانت قد راكمت الذهب، ثم مطالبتها بتعويض بعد خسارتها (vae victis "الويل للمهزومين")، أو – أخيراً – من خلال البيع للخارج أكثر من الشراء منه. وبذلك يُتيح الفائض التجاري المحقّق زيادة المخزون من الذهب والفضة، لأن كل سلعة تُباع إلى بلد أجنبي يُدفع ثمنها على شكل تحويل لذهب أو فضة. ولما كانت الدولة غير متأكدة من استعداد الدول الأجنبية لشراء

إنتاجها، فإنها تضمن تحقيق فائض تجاري من خلال الحد من الواردات. فتثني سكانها من التموّن من الخارج برفع أسعار الواردات من خلال الرسوم الجمركية تارة، وبسياسات تقوم على فرض قيود حصصية على الواردات تارة أخرى. يرى هيكشر أن الميركنتيلية امتداد لسياسات الاستكفاء التي راجت في العصور الوسطى، ولكن بمنطق مختلف. فهي تسم الانتقال من سياسة احتياطية – تُمنع وفقها الصادرات للتأكد من أن الدولة لا تفقد السلع – إلى نظام حمائي – تُقلّل الواردات حتى لا تخسر الدولة المال. الأمر الأكيد الذي لا جدال فيه هو أن الزيادة في مخزون الذهب في بلد بلا مناجم لا يمكن أن تأتي إلا من نهب جزء من مخزون بلد آخر. يقتبس الميركنتيليون في هذا السياق من مونتاني Montaigne الذي كتب في *Essais* [محاولات]: "ما من رابح إلا خلّف وراءه خاسراً". بذلك تُطوّر الميركنتيلية مسوّغاً اقتصادياً للحرب التي جعلت من القرن السابع عشر الأوروبي من أعنف ما شهده التاريخ. في عام 1764، دعّم فولتير Voltaire هذه الفكرة في [القاموس الفلسفي] *Dictionnaire philosophique* (كان فولتير مفتتن بـ"الطغاة المستنيرين" الذين غالباً ما كانوا ميركنتيليين):

> أن تكون وطنياً صالحاً يعني أن ترجو ثراء مجتمعك بالتجارة، وقوّته بالسلاح. لا شك في أن انتصار بلدٍ ما غير ممكن ما لم يخسر آخر، وأن فوزه سيُخلّف وراءه البؤساء[49].

49 Voltaire, "Patrie", in *Dictionnaire philosophique.*

دعم الميركنتيليون إنشاء المصانع (manufactures) لتصدير الإنتاج الوطني واستبداله بالواردات. كانت هذه المصانع خصوصية أو عمومية، ومؤطّرة من الدولة التي تراقب إنتاجها في كلتا الحالتين. هكذا تترك الدولة الميركنتيلية مجال النهب الخالص، وإدارة القعود عن العمل، لتصبح منتجاً. فهي التي طوّرت الفكرة القائلة بأن الدولة هي الوحيدة القادرة على شغل موقع رائد الأعمال الموثوق. ينسجم هذا التدخّل للدولة بوصفها منتجاً مع بعض ما جاء به المفكرون العرب، ولا سيما ابن خلدون (1332–1406). حلّل الأخير – كما سيفعل أسيلون لاحقاً – تاريخ القوى العظمى منذ الإسكندر الأكبر Alexandre le Grand، وخلص إلى استنتاج مفاده أن ليس على الدولة أن تكتفي بدور إعادة التوزيع. بل عليها أيضاً أن تنفق، وتدعم بذلك النمو الاقتصادي بنشاط، أكان ذلك بوصفها مالكاً لجزء من وسائل الإنتاج أو عميلاً. لذا فإن الإسراف في التقشف الحكومي قد يؤدي إلى شلل النشاط الاقتصادي. يرى ابن خلدون أن ندرة الذهب التي تسفر عن انخفاض الأسعار من

شأنها أن تخنق الديناميكيات الاقتصادية. وغالباً ما تكون الدولة مسؤولة عن هذه الندرة، إما لأنها تكتنز وتجمّد جزءاً من المعادن النفيسة – ولا سيما على شكل مجوهرات وزخرفات في قصور الحكّام – وإمّا لأنها تدفع لمرتزقة أجانب تعويضاً عن ضعفها العسكري.

يسم القرن السابع عشر أوجَ الميركنتيلية القومية العدوانية. ولئن استعاد "البرج" نتيجة لذلك سيطرة لا يُشق لها غبار على المستوى الاقتصادي، فإنه تراجع في المقابل على الصعيد العلمي. والسبب في ذلك هو العنصر الديني الداخل في تكوينه، والذي من شأنه أن يكبح جماح التقدم العلمي. فعندما مات غاليلي عام 1642، كان وقتها رهن الإقامة الجبرية، ومحكوماً عليه لدفاعه عن مركزية الشمس الفلكية. لكن المعركة التي خاضتها الكنيسة كانت معركة بائسة. فتقدم الفيزياء والرياضيات ما كان يعرف حدوداً أو عائقاً. إنه قرن ديكارت Descartes وفيرمات Fermat. إنه القرن الذي شهد ولادة اللوغاريتمات، وانتهى مع إسحق نيوتن (1643–1727) Isaac Newton الذي اخترع حساب التفاضل، وصاغ عام 1682 قانون الجاذبية. نيوتن هو أنموذج العالم في القرن السابع عشر. كان شخصية غريبة فاتنة لمعاصريه، ولم يتردد البعض بوصفه بالشخصية الذهانية. كان رمزاً للذكاء المطلق، والعالِم الكامل، وفي الوقت نفسه رمزاً للخبيث الشرير، والسارق، والكذاب، وحتى القاتل، إذ استخدم سلطاته التي يمتلكها في لحظة معينة بوصفه المسؤول عن العملة البريطانية، لإعدام أبرياء يعترضون طريقه، متهماً إياهم بتزوير العملة. أتى نيوتن على شاكلة العصر الغريب الذي عاش فيه، إذ أنتج ضيق أفق العالم الجامعي شيئاً آخر غير العيوب، فسمح في وقت كانت فيه المهارات نادرة برؤية مواهب ابن الخادمة هذا، الذي كان، لولا ذلك، متجهاً إلى أن يصبح مجرّد عامل زراعي. نيوتن رياضي وفيزيائي كبير، ومع ذلك أمضى وقتاً كبيراً في صناعة الحجر الفلسفي العزيز على الكيميائيين، مجسِّداً بذلك أشكال اللبس كافة لقرن كان العقل فيه طريدة سهلة للخرافات واللاعقلانية.

شخصية رئيسية أخرى بين علماء ذلك العصر، هو الهولندي هيغنز (1629– Huygens 1695). فقد عانى هو أيضاً من الاكتئاب، ووقف على حافة الجنون. قام بحساب وقت البندول، فأسهم حسابه في إحداث ثورة في صناعة الساعات. وفي نهاية القرن السابع عشر أيضاً، قام دنيس بابان (1647–1713) Denis Papin بتجارب حول استطاعة البخار، والتي سوف تدشن قريباً دخول الفحم إلى العمل.

في هذه الأثناء، في عام 1600، بلغ الناتج المحلي الإجمالي العالمي 330 مليار دولار. تشكّل صين سلالة مينغ 30 في المئة من هذا الناتج، والهند 23 في المئة. وأصبحت إسبانيا ثالث أكبر

اقتصاد في العالم، إذ مثّل إنتاجها 6.3 في المئة من الإنتاج العالمي. في غضون ذلك، كانت فرنسا تستعد للإقلاع، وتمثّل 4.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

فرنسا: الكولبيرية ومرسوم فونتينبلو

حلّت فرنسا تدريجياً محلّ إسبانيا بوصفها قوةً أوروبية وعالمية مهيمنة في القرن السابع عشر. ورغم أنها كانت في حالة حرب معها حتى بداية القرن الثامن عشر، فقد ألهمتها وأخذت عنها الميركنتيلية. غالباً ما تُعرّف الميركنتيلية الفرنسية بالإحالة على جان بابتيست كولبير Jean–Baptiste Colbert (1619–1683)، الوزير الشهير للويس الرابع عشر. يُمثّل هذا الأخير استمرارية على المستوى السياسي لبارتيليمي دو لافيما Barthélemy de Laffemas (1545–1612)، الذي عمل في عهد هنري الرابع. يتحدّر لافيما من طبقة النبلاء المفلسة، وأصبح في سن الثالثة والعشرين الخادم المقرّب لهنري النافاري Henri de Navarre، هنري الرابع المستقبلي. وبعد أن اعتلى هذا الأخير العرش، أصبح لافيما في الصفوف الأولى للسلطة. تصادم مع سولي Sully (1559–1641) في تحديد السياسة الواجب اتباعها لتقويم فرنسا التي دمرتها الحروب الدينية. حمل سولي لواء الزراعة، ورأى خلاص بلاده في "الرعي والحرث" اللذين يعرّفهما في كتابه *Mémoires* [مذكرات] بوصفهما "ثديي فرنسا" – العبارة الشهيرة التي اجتازت العصور. من جهته، نادى لافيما بسياسة صناعية ميركنتيلية تجسدت على نحو خاص في إرادته أن تنتج فرنسا الحرير الذي تستخدمه!

ثم تحولت إرادته هذه إلى هوس في تربية دودة القز لتقليل العجز التجاري الفرنسي الناتج إلى حد كبير من واردات الحرير من توسكانا. فمنذ عهد الإمبراطور البيزنطي جستنيان، انتقل إنتاج الحرير من مكان إلى آخر. تمركز أولاً في اليونان، ثم هاجر إلى إيطاليا مع الغزو التركي. رغب لافيما في توطينه في فرنسا، فدفع هنري الرابع إلى التوقيع على مرسوم يأمر جميع الأبرشيات بزراعة ثلاث أشجار توت. حتى هنري الرابع نفسه امتثل لهذا الأمر وزرع التوت في حديقة التويلري. ولكن باستثناء وادي الرون إذ ستولد صناعة الحرير الليوني، لم تتأقلم شجرة التوت في أي مكان. سيرفد هذا الإخفاق منتقدي الميركنتيلية ببرهان من بين براهين أخرى على حدود الإرادوية الاقتصادية للدولة.

قادت النزعة القومية العنيفة التي غذّت الميركنتيلية فرنسا إلى خوض حروب متعددة. فواجهت بصورة رئيسية القوى البروتستانتية، ولا سيما المقاطعات المتحدة (هولندا الحالية)، وهي بلد رحّل بامتياز، ويشهد نمواً اقتصاديا قوياً. لتحقيق أهدافها، أصبحت السلطات الفرنسية كاثوليكية متشددة، الأمر الذي تسبب على الصعيد الداخلي بحدث ضار للغاية في المدى الطويل. ففي 18 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1685، صدر مرسوم دخل التاريخ باسم مرسوم فونتينبلو، وفي حين بلغت فرنسا أوجها، أسهم هذا المرسوم في تدمير موقعها. ينص المرسوم، بعد بعض الاعتبارات العامة حول الوضع الاقتصادي في البلاد، على ما يأتي:

> فليكن معلوماً أننا، من أجل هذه الأسباب وغيرها، ونتيجة علمنا المؤكد، وقوتنا الكاملة وسلطتنا الملكية، ألغينا وطعنّا بموجب هذا المرسوم الحالي، الدائم وغير القابل للطعن، مرسوم الملك جدنا المذكور، الذي أُعطي في نانت في نيسان/ أبريل 1598.

القصة بكلمات واضحة هي أن مرسوم فونتينبلو هو التعبير القانوني عما يسميه عامة الناس بـ"إبطال مرسوم نانت". كان هنري الرابع قد أصدر مرسوم نانت عام 1598، والذي سرعان ما جرى التحايل عليه على أرض الواقع وتنظيمه من جديد. منذ عام 1629، نشر لويس الثالث عشر – ابن هنري الرابع وخليفته – نصاً عُرف باسم *paix d'Alès* [سلام أليس]، والذي قلّص محتواه حقوقَ البروتستانت. لا شك في أن نشرَ هذا النص ينمّ عن تعصّب ديني حقيقي لدى لويس الرابع عشر وبطانته، لكن لا يجب أن نقتصر في تحليل قرارهم على هذا البعد من المشكلة. ذلك أنهم يقدّرون أن التعايش السلمي مستحيل بين جماعات دينية على هذا القدر من التصميم مثل الكاثوليك والبروتستانت آنذاك. وهم على قناعة بأن السلم الأهلي والديناميكية الاقتصادية يتطلبان توحيداً للمعايير الثقافية، وتالياً الدينية.

اليوم، ومع مرور الزمن، لا أحد يجادل في الأضرار السياسية والأخلاقية – إلى جانب الأضرار الاقتصادية – لهذا الإلغاء. هناك من لاحظ هذه الأضرار منذ وقت بعيد، وهو فولتير. رصد ذلك على الرغم من مناصرته للملك الشمس. في كتابه *Le Siècle de Louis XIV* [قرن لويس الرابع عشر]، يقول:

> فقدت فرنسا نحو خمسة آلاف نسمة، وكمية هائلة من النقود والفنون خاصة، والتي تزيد ثراء أعدائنا.

وفي حين كانت الدولة تحاول إنشاء صناعة وطنية – بصعوبة في مجال الحرير، وبنجاح عندما دفعت لإنشاء شركة سان غوبان عام 1665 باسم مانوفاكتورة الزجاج – كانت الطبقات الشعبية في فرنسا تبتكر على إيقاعها الخاص. خير مثال حاسم على هذا الابتكار دير هوتفيلير الواقع بالقرب من إبيرناي في مقاطعة شمباين. ففي 24 أيلول/ سبتمبر 1715، وبعد ثلاثة أسابيع من وفاة الملك لويس الرابع عشر، أعلن الدير الحداد الوطني عندما علم الرهبان أن واحداً منهم – بيار بيرينيون Pierre Pérignon – توفّي هو أيضاً للتو. لاحظ مَن كان قريباً من رفاته أنه ولد في كانون الأول/ ديسمبر 1638 (عمّد في 5 كانون الثاني/ يناير 1639)، أي أيضاً بعد أسابيع قليلة من ولادة لويس الرابع عشر المستقبلي. من هذه المصادفة خلصوا إلى أن هذا التزامن في المصير قد تسفر عنه بعض الشهرة لمن نال اسم "دوم بيرينيون" منذ التحاقه بالرهبنة البينديكتية في عام 1656، ويكاد لا يوجد أي سبب آخر لتذكر حياته البسيطة والمنظّمة جيداً. يتحدّر بيار بيرينيون من عائلة قضاة، يمتلكون مزارع كرمة في سانت مينهولد، الأمر الذي دفع بيار بيرينيون إلى الاهتمام بصناعة النبيذ في سن مبكّرة جداً. عُيّن في عام 1668 وكيلاً – أي معتمد صرف وقبض – على دير سان بيار دهوتفيلير، وشغل هذا المنصب حتى وفاته. كان الدير منغلقاً على نفسه، ولا يأوي سوى حفنة من الرهبان. من بين الانشغالات التي كُرّس لها دوم بيرينيون هي إدارة الكرمة. فقد قام بتعديل سدادة بعض الزجاجات بتغليفها بشمع العسل، وكانت النتيجة اختلاط السكر الموجود في هذا الشمع مع النبيذ، الأمر الذي أعاد تخميره، وحوّله إلى نبيذ فوّار. أثار هذا الأمر بهجة بيرينيون، فقرر تنظيم طريقته. إلا أن المشكلة التي صادفته هي أن التخمير الجديد يزيد الضغط في الزجاجات التي راحت تنفجر بصورة منتظمة. في عام 1670، قرر تغيير الدير، وزار سانت هيلير في لانغدوك بالقرب من بلدة ليمو. ثمّ فضل العودة إلى شمباين، لكنه كان قد درس في أثناء ذلك العملية التي يستخدمها الكرّامون في ليمو منذ القرن السادس عشر لصنع النبيذ الفوار المعروف باسم "بلانكيت ليمو". أحد الأسرار لمنع الزجاجات من الانفجار هو جعلها أكثر سماكةً... جدّد بيرينيون مشروع صناعة النبيذ في ديره، وساعده على ذلك زميل شاب، الراهب تييري روينارت Thierry Ruinart الذي كان لديه ابن أخ، نيكولا روينارت Nicolas Ruinart، يعمل بائعاً في ريمس لمنتجات المنسوجات في جميع أنحاء أوروبا، ولا سيما في إنكلترا. اهتمّ نيكولا بنبيذ دوم بيرينيون، وراح يروّج له تجارياً عن طريق شبكة عملائه، إذ كان يعتقد أنه من الممكن أن يجد هذا النبيذ مكاناً له في السوق الإنكليزية التي يهيمن عليها نبيذ بوردو، بشرط تقديم منتج مختلف كلياً مثل شمبانيا دوم بيرينيون. وبذلك، وبعيداً

من كولبير، نُظّمت مغامرة استثنائية منحت دوم بيرينيون شهرة كبيرة، ومنحت فرنسا قطاعاً من قطاعات النشاط ناجحاً نجاحاً خاصاً.

ثورات ضريبية

جعلت الدولة الميركنتيلية – التي ترتكز أساساً على وضعها المالي – من الحرب مكوّناً ضرورياً في سياستها الاقتصادية. فكان عليها أن تزيد إنفاقها العسكري، ما جعل من الجيش في القرن السابع عشر مؤسسة منظمة تنظيماً صارماً. في عهد لويس الرابع عشر، أدخل فرانسوا لو تيلييه François Le Tellier – المعروف أكثر باسم ماركيز دو لوفوا marquis de Louvois (1641–1691) – إصلاحين في الجيش الفرنسي أديا إلى ترشيد عمله، لكن تبيّن أنهما مكلفان. أولاً، حظر جميع أشكال النهب في سبيل تجنّب الخيبات التي مني بها الجيش الإسباني بعد انتصاره في سان كونتان، الأمر الذي ألزمه بدفع رواتب منتظمة، وتعزيز القيادة العسكرية. ثمّ جعل الجنود الفرنسيين مميّزين من خلال توحيد الزي الرسمي الذي جهّزوا به في سبيل تجنّب الأخطاء و"النيران الصديقة"، ما أعطى منافذ لمصانع النسيج التي أنشأها كولبير، وإن بسعر مرتفع أثقل كاهل المالية العمومية. نجم عن ذلك كله تتالي الزيادات الضريبية، والتي أعقبتها ثورات ضريبة وحالات إفلاس.

كان العصر ثرّياً بإنشاء الضرائب، مع مخيّلة ضرائبية لا تعرف حدوداً. ففي روسيا، فرض القيصر بطرس الأكبر Pierre le Grand (1672–1725) ضريبة على اللحية في عام 1704، وهي الضريبة نفسها التي نشأت قبل ذلك في إنكلترا في عام 1535. وفي إنكلترا، فرض كرومويل Cromwell (1599–1658) ضريبة على الصابون بحجة أن الأغنياء يغتسلون أكثر من اللازم، وعند ذلك يتسببون بتلوث الأنهار (نرى كيف أن الهم الإيكولوجي كان يُستخدم ذريعة للضرائب منذ القدم!). لم تغرد فرنسا خارج السرب، إذ وُسمت هذه الحقبة بعبارة كولبير الشهيرة القائلة: "إن فرض الضرائب فنّ شبيه بنتف الإوزة للحصول على أكبر قدر من الريش بأقل ما يمكن من الصراخ". لكن الإرادة الملكية في القرنين السابع عشر والثامن عشر واجهت صعوبة كبيرة في تطبيق هذا المبدأ. اندلعت الثورات الواحدة تلو الأخرى، بعضها ظلّ مشهوراً مثل ثورة الطاقيات الحمراء Bonnets rouges (1675)، أو ثورة لوستوكرو Lustucru (1662)[50]. نشر المارشال فوبان Vauban (1633–1707) – المشهور بالقلاع التي بناها لحماية حدود البلاد – في عام

1707 نصاً بعنوان Un Projet de dîme royale [مشروع ضريبة العشر الملكية]، والذي يتضمن مقترحات لإصلاح الضرائب الفرنسية، استنكر في مقدمته توزيعها السيئ على النحو الآتي:

50 أنفع ما يمكننا أن نعود إليه بهذا الصدد هو:

Jean–Baptiste Noé, Victor Fouquet, *La Révolte fiscale. L'impôt: histoire, théories et avatars,* Paris, Calmann–Lévy, 2019.

> عشت حياتي منذ أربعين عاماً ونيف في التجوال والتطواف، ما أتاح لي الفرصة غير مرة وغير طريقة لرؤية معظم مقاطعات هذه المملكة وزيارتها، وقد استرسلت في تأملاتي، وعرفت الجيد من السيئ في هذا البلد، وتفحّصت حالة الشعوب التي ندي جبيني لفقرها، فذهبت أبحث عن علّته.

لم يساوره أي شك في علّة هذا الفقر: إنها الضرائب التعسفية التي تتسبب بشلل الاقتصاد. في وقت لاحق من ذلك، يروي جان جاك روسو في كتابه [اعترافات] *Confessions* رحلته الأولى التي قادته من ليون إلى باريس، وكيف رحب في بورغوني الفلاحون وهم يلبسون الأسمال، ويشتكون بمرارة من وضعهم البائس، قبل أن يفهموا أنه لم يكن محصّل ضرائب التاي، ويتورطوا في إقامة وليمة احتفالية.

داخل معمعة الضرائب هذه، ثمة حالة مثيرة للاهتمام، وهي حالة "البوليت" (paulette). سمّيت هذه الضريبة بهذا الاسم تيمّناً باسم مبتكرها تشارلز بوليه Charles Paulet الذي كان مقرباً من الملك هنري الرابع، ودفعه إلى التوقيع على مرسوم فرض هذه الضريبة في 12 كانون الأول/ ديسمبر 1604. قبل تأسيس هذه الضريبة، كان على أي شخص يرغب في الالتحاق بالخدمة العمومية العليا أن يدفع رسماً. في المقابل، كان يحصل على عوضٍ يُسميه العرف "مرتباً"،[51] (traitement) طوال حياته المهنية لقاء المسؤوليات التي يتولاها. كانت هذه العملية مربكة للدولة إذا ظلّ مجموع الرواتب المتراكمة التي يتقاضاها الفرد خلال حياته العمومية أدنى من الدفعة الأولية. خلافاً لذلك، كان حائز المنصب هو الفائز إذا زاول منصبه لفترة طويلة كافية. لكن الاضطرابات المرتبطة في الحروب الدينية في القرن السادس عشر خلطت جميع الأوراق، وجعلت الوظائف الإدارية غير مؤكّدة، فتوقف التدافع والتزاحم على شراء المناصب، وأخذ سعرُ بيعها يتهاوى. تمثَّل هدف الإصلاحات التي قام بها بوليه في إعادة التوازن لهذه الوضع، ولا سيما على الصعيد المالي، وذلك بجعل الوظائف العمومية أشد جاذبية، ما دفعه إلى تحسين ما يُحصل عليه لقاء

الدفعة الأولى. من الآن فصاعداً، صارت الدفعة الأولى تعادل الاستحواذ الكامل على الوظيفة العمومية. وبهذا، يستطيع حاملها إعادة بيع منصبه كما يحلو له، أو ينقله إلى ورثته بعد وفاته. في المقابل، تحصّل الدولة ضريبة تُخصم من مرتب الموظف في الخدمة العمومية. إنها ضريبة البوليت، وهي مقدار واحد على ستين من سعر شراء المنصب.

51 ولا يزال الأمر راهناً. فرسمياً، يتلقّى موظفو الخدمة المدنية الفرنسية رواتب، وليس أجوراً.

أثارت ضريبة البوليت غضب البرلمانات على نحو منتظم (البرلمانات هي الهيئة التي يلتئم فيها الحكّام في ظل النظام القديم). اندلعت ثورة الفروند (Fronde) – التي استمرت من عام 1648 حتّى عام 1653– بدعوة من برلمان باريس لإلغاء هذه الضريبة. كانت كل مظاهرة للمعارضة البرلمانية ضد السلطة طوال القرن الثامن عشر – وكان هناك كثير منها – فرصة للمطالبة بإلغاء هذه الضريبة المتهمة بإقصاء المواهب عن المهن القانونية. فلنلاحظ أن هذا الصنف من الحجج لا يتضمن ما هو جديد! هل ثمة ضريبة لا تُتّهم بإلحاق الضرر بعمل من يدفعها؟ تصوّر هذه القصة تصويراً جيداً المفارقة التي تقع فيها الدولة المموّلة للقعود عن العمل الريعي، محاولةً تصحيح شططها من خلال الضرائب.

انتهى المطاف باختفاء ضريبة البوليت، لكن بعد الثورة، وبعد أن نتفت – بمصطلح كولبير – ريش الإوزة السمينة للخدمة العمومية العليا، ولا سيما القضاء. استلزم هذا الأمر كثيراً وكثيراً من الصراخ. لكن الدولة المفلسة في القرنين السابع عشر والثامن عشر تظاهرت بالصمم.

تجاوزات مالية

أدى الهوس في مراكمة الذهب وصعوبات المالية العمومية إلى تعزيز دور التمويل، ليس تمويل المصرفي والقروض للأفراد فحسب، بل جميع الآليات التي تسمح بتمويل الدولة أيضاً، مثل المضاربات التي اندلعت في بداية القرن الثامن عشر.

ومَن منّا لا يعرف قصة الزنبق الهولندي؟ تشير مفردة "الهوس بالزنبق" إلى سعار المضاربة في بصيلات الزنبق الذي سيطر على هولندا بين عامي 1633 و1637. خلال هذه الفترة، ارتفع سعر بصيلات التوليب خمسة أضعاف بين 12 و25 تشرين الثاني/ نوفمبر 1636، ثم ارتفع من جديد ضعفين بين تشرين الثاني/ نوفمبر 25 و3 شباط/ فبراير 1637، وهو اليوم الذي بدأ فيه انخفاض الأسعار. كان سعر بصلة التوليب في هذا اليوم عشرة أضعاف الأجر السنوي للحرفي الهولندي. في

الأول من أيار/ مايو عام 1637، عاد السعر إلى مستواه الذي كان عليه في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر 1636. مثّل الهوس في الزنبق الحلقة الحديثة الأولى من المضاربات المعممة، ويواصل اليوم رفد التأملات النظرية للمتخصصين في التمويل. تبعت هذا الفعل التأسيسي لما يُسمى "هستيريا المضاربة" مضاربات أخرى أثارها تطور الدين العمومي.

دفعت سلسلة الإفلاسات المتتالية التي أعقبت إفلاس إسبانيا عام 1557 القادة إلى إيجاد حلّ لضمان ديونهم. أكثر الحلول نجاعة وأشدهم ابتكاراً كان الحل الذي تخيّله الإنكليز على نحو براغماتي. كان القرن السابع عشر الإنكليزي عنيفاً ومضطرباً. في 30 كانون الثاني/ يناير 1649، قُطع رأس الملك تشارلز الأول ستيوارت Charles Ier Stuart في لندن. فقد خسر للتو الحرب مع قوات البروتستانت التطهيريين بقيادة كرومويل. وبعد استسلامه، حكم عليه بالإعدام، وأعدم على الفور[52]. على أثر ذلك، أعلن أوليفر كرومويل الجمهورية (الكومنولث بالإنكليزية)، وتولى السلطة، وحكم البلاد بقبضة من حديد حتى وفاته. كان من المفترض أن يواصل ابنه من بعده خوض هذه التجربة الديكتاتورية الثيوقراطية، لكنه أجبر على التخلي عن السلطة في عام 1660، وفسح المجال لتشارلز الثاني، ابن تشارلز الأول[53].

52 تاريخ 30 كانون الثاني/ يناير هو تاريخ التقويم اليولياني الساري آنذاك في إنكلترا، إذ لم يؤدِّ اعتماد المملكة المتحدة تقويماً جديداً في القرن الثامن عشر إلى مراجعته بسبب قوته الرمزية.

53 أثار المصير المأسوي لتشارلز الأول العديد من التعليقات. من بين أشهرها تعليق تورغو الذي نجده في خطاب استقالته من منصب المراقب المالي العمومي في 12 أيار/ مايو 1776. كان تورغو قد شغل هذا المنصب لمدة عامين تقريباً. عامان من محاولات الإصلاح الجريئة، التي واجهت معارضة منهجية، ليس من النبلاء فحسب، ولكن أيضاً من كل ما في فرنسا من أصحاب دخل وشركات ومسؤولين عموميين. بمرارة، سمح تورغو لنفسه بإسداء النصيحة النهائية للملك الذي استدعاه في عام 1774، وسيطالب البعض إنزال العقوبة به وإرساله إلى سجن الباستيل لوقاحته. يكتب تورغو: "لا تنسَ أبداً، يا سيدي أنّ الضعف هو الذي وضع رأس تشارلز الأول على الخشبة". هل من المفيد التذكير بأن الملك الذي يتلقى هذه الرسالة هو... لويس السادس عشر؟ بئس التذكير، المشؤوم والمحزن، بالتاريخ!

أعاد تشارلز الثاني المَلكية الإنكليزية عام 1660، والتي سعت بعد 11 عاماً من الجمهورية الديكتاتورية التي سيطر عليها كرومويل، إلى الاستلهام من استبداد لويس الرابع عشر. عارضت الطبقات الحاكمة الإنكليزية التي تسيطر على البرلمان هذه الإرادة خلال ثلاثين عاماً، ونفي على أثرها جاك الثاني، شقيق تشارلز الثاني الذي أصبح ملكاً عام 1685، وفرّ إلى فرنسا عام 1688. دخل هذا الحدث إلى التاريخ باسم "الثورة المجيدة". ثم اعتلت ماري الثانية – ابنة جاك الثاني وزوجة غيوم الثالث – العرش. كان عليهم لتحقيق ذلك القبول بميثاق الحقوق الذي ظهرت نسخته النهائية في 13 شباط/ فبراير 1689، والذي وسمَ نشرُه نشوءَ النظام البرلماني على النمط الإنكليزي، الذي سيُمثّل بدوره أنموذجاً للعالم أجمع.

في عام 1215، بدأت كتابة "الميثاق العظيم" الذي يؤطّر السلطة الملكية المفروضة على الملك جون سانتير، وفيه اجتاز التأكيد على دور الممثلين المنتخبين عن الشعب عتبة جديدة في إنكلترا. فبعد ثلاث مواد تتعرّض على نحو ضممي للحيثيات المُدينة لعمل جاك الثاني، تذكر المادة الرابعة من "ميثاق الحقوق"، وتلحّ على حقيقة أن سلطة المنتخبين هي في المقام الأول سلطة ضريبية، ويجب أن تكون كذلك:

> كلّ تحصيل للضرائب من أجل العرش أو إلى يده، بدعوى الامتياز، من دون موافقة البرلمان، لزمن طويل، وبطريقة أخرى بخلاف ما يوافق أو سيوافق عليه البرلمان، غير قانوني.

إن من شأن تأكيد سيطرة السكان على الأموال العمومية أن يسمح لوليام الثالث باقتراح إنشاء مؤسسة تهدف إلى إقراض الدولة في الفترات الحساسة، وإذ ذلك منحها الوقت لتصويب حساباتها. وهكذا كان عام 1694 عام إنشاء مصرف إنكلترا، الذي تمثّل دوره الأساسي في ضمان التدفق النقدي للدولة وسيولة ديونها. ثم إنه يمكن لصاحب القروض العمومية الذي يتوقع الإفلاس إعادة بيع قروضه للمصرف. من الأهمية بمكان التأكيد على أن الأمان قصير الأجل الذي يوفّره المصرف المركزي لا يمكن – في أذهان مبتكريه – أن يدوم إلا إذا انتفعت الدولة من الوقت المتاح لها في تحسين وضعها المالي في المدى الطويل.

في عام 1711، قام روبرت هارلي Robert Harley – الذي يتولى منصباً نستطيع تشبيهه بمنصب رئيس الوزراء – بالتحضير لعملية تصب في هذا الاتجاه، وتهدف إلى تقليص مديونية الدولة. فأنشأ "شركة بحار الجنوب"، وعرض استبدال أسهم في هذه الشركة بسندات الدين العمومي. أثار إنشاء هذه الشركة موجة جديدة من هستيريا المضاربات التي دخلت التاريخ باسم "فقاعة بحار الجنوب". على الورق، يجب أن تحقق الشركة أرباحاً عالية، إذ من المتوقع أن تحتكر – بصرف النظر عن نظيراتها الإسبانية – التجارة مع إسبانيا ومستعمراتها. وقد قدمت هذه الأرباح على أنها أعلى من الفوائد المدفوعة على الدين العمومي. في عام 1711، دخلت إنكلترا الحرب مع فرنسا. وكان موضوع الصراع مستقبل إسبانيا تحديداً من خلال اختيارها ملكها. رشحت فرنسا فيليب دانجو Philippe d'Anjou، حفيد لويس الرابع عشر، وإنكلترا شارل دو هابسبورغ Charles de Habsbourg. أكدت معاهدة السلام الموقعة في أوتريخت عام 1713 تعيين فيليب

دانجو ملكاً على إسبانيا، ولكن في ظلّ شروط تُمكّن إنكلترا من أن تصبح شريكاً تجارياً متميزاً للإمبراطورية الإسبانية. أخذت أسهم الشركة في الارتفاع، إذ رغب كل شخص في التخلص من دينه العمومي من أجل شرائها.

لكن سرعان ما خرجت الأمور عن السيطرة. في عام 1719، 12 من أصل 50 مليون جنيه إسترليني من الدين العمومي الإنكليزي أصبحت في أيدي الشركة التي أصدرت ما يعادل هذا الرقم في شكل أسهم. بلغت المضاربات ذروتها، وراح كل من لديه القليل من الديون يشتري بها أسهماً، ليس من شركة بحار الجنوب فحسب، بل من مجموعة كاملة من الشركات التي ظهرت بسرعة خارقة، وذلك من دون إعارة أدنى انتباه إلى طبيعة هذه الشركات. إحدى هذه الشركات، بعد أن ارتفعت أسهمها أسرع من غيرها، عرّفت عن نفسها بوصفها "تهدف إلى الترويج لمشروع مفيد جداً لكن يجب أن يظل غير معروف للجميع". يخفي هذا العنوان المريب عملية احتيال بسيطة. حتى وقعت شخصيات لامعة ضحية الاحتيال، مثل إسحق نيوتن الذي كان من بين المشترين المتحمسين في هذا العصر المجنون.

في حزيران/ يونيو 1720، طلبت السلطات البريطانية من البرلمان الإنكليزي تمرير قانون باسم "قانون الفقاعة" (Bubble Act)، خوفاً من انتشار الشبكات المشبوهة. طلب هذا القانون من أي شركة تستخدم المدخرات العمومية أن تحصل على موافقة ملكية. مثّل القانون نقطة تحول في الحياة المالية، وأشاع كلمة "الفقاعة" للإشارة إلى ارتفاع أسعار الأسهم. ففي آب/ أغسطس عام 1720، تجاوز سعر سهم "شركة بحار الجنوب" حاجز الألف جنيه إسترليني. كانت هذه الذروة، إذ إن "قانون الفقاعة" قد فعل فعله ودفع البعض للبيع بالفعل. إضافة إلى أن الأخبار أخذت في الانتشار في لندن: فإسبانيا لم تسمح بالدخول إلى موانئها إلا لقارب إنكليزي واحد سنوياً. انهار كل شيء فجأة، وانخفض سعر السهم إلى 150 جنيه إسترليني. قال نيوتن الذي كان من بين الذين دُمّروا وشعروا بالمرارة والخيبة: "أستطيع حساب حركات الأجسام الثقيلة، ولكن ليس جنون الحشود". اشتهرت هذا العبارة التي ما زالت حتى اليوم تستخدم لثني البعض عن شراء الأسهم غير الآمنة من دون تفكير.

في كانون الأول/ ديسمبر عام 1720، حان دور باريس التي برز فيها التمويل بعد مغامرة بدأت لتخفيض الدين العمومي. في شتاء عام 1720، هرب جون لو John Law إلى البندقية، وهو شخصية أسطورية أطلقت في فرنسا عملية لتبادل الدين العمومي بأسهم لشركة تجارية حكومية. ولد جون لو عام 1671 في إدنبرة، وعاش حياة مغامِرة انتهت بمبارزة قاتلة أدت به إلى المنفى في

فرنسا، إذ اقترح على الوصي الذي خلف لويس الرابع عشر – في عام 1715 – بوصفه رئيساً للدولة، نظاماً لتقليص الدين العمومي على غرار الظاهرة الأنكلوسكسونية المتمثّلة في "شركة بحار الجنوب". في عام 1716، أنشأ مصرفاً عاماً كان يُصدر النقود الورقية مقابل الذهب. وفي عام 1717، اشترى شركة الميسيسيبي، وهي شركة تأسست عام 1684 للتجارة مع لويزيانا، ثم عرض تبادل سندات الدين العمومي مقابل أسهم هذه الشركة. على أثر ذلك، بلغت أسهم الشركة – التي كانت تساوي 500 جنيه ترنوي عام 1717 – 15 ألفاً في صيف عام 1720. لكن ما حدث في لندن ألقى بظلال الشك على المساهمين. فكان الذعر، وتهاوى السهم ليعود إلى 500 جنيه في كانون الثاني/ يناير 1721. خلّفت هذه القصة آثاراً ما زالت قائمة في الذاكرة. في ذاكرة المكان: شارع كوينكامبوا الذي ما زال موجوداً بهذا الاسم في باريس، وحيث كانت مكاتب جون لو موجودة، وإن دمّرت المباني نفسها في ظل الإمبراطورية الثانية في إطار فتح جادة سيباستوبول. في ذاكرة الأدب: أكثر النصوص شهرة بعنوان *Le Bossu* [الأحدب]، وهو رواية كتبها بول فيفال Paul Féval. وأخيراً، ذاكرة نفور حقيقي من الفرنسيين في القرن الثامن عشر من النقود الورقية. أكدت هذا النفور إدارة السندات الوطنية خلال الثورة الفرنسية. في حزيران/ يونيو 1762، قام لويس الخامس عشر بتسوية قضية جون لو تسويةً نهائية.

بلغ الملك السادسة عشرة وقتها. وقد اعتلى العرش في عام 1715، لكنه لم يتسلم السلطة فعلياً حتى الحادي عشر من شهر حزيران/ يونيو. عيّن في هذا اليوم رئيساً للوزراء مربيه وكاردينال الدولة وأسقف فريجوس السابق أندريه هيركول دو فلوري André Hercule de Fleury. كان الأخير في سن يناهز ثلاثة وسبعين عاماً. وقد جلبت فترة فلوري – التي استمرت حتى وفاته عام 1743 – الهدوء والسكينة للبلاد بعد النهاية المشؤومة لعهد لويس الرابع عشر الموسومة بدراما حرب الخلافة الإسبانية، وكذلك بعد الوصاية الملتهبة لفيليب دورليان Philippe d'Orléans الموسومة بالمغامرة الكارثية لتسييل الدين العمومي كما تصوّره جون لو. كان برنامج الكاردينال بسيطاً. كتب في مذكراته عند توليه المنصب: "لقد أفسد الذكاء المفرط شؤوننا، ووحدها الفطرة السليمة قادرة على إصلاحها". ثم يُكمل هذه الاعتبار بالتوكيد الآتي:

> غالباً ما أوحت لي قراءة مذكرات سولي Sully فكرة مفادها أن الحكم الرشيد للفرنسيين يتطلب أناةً وجلداً وصلابة الآراء التي نادراً ما نلقاها في أمتنا المتقلّبة والمهلهلة.

يأخذ التعبير الفوري عن الفطرة السليمة الإصلاحية لدى فلوري شكل دفاع عن الاستقرار النقدي الهادف إلى دفن سنوات جون لو. ويرى فلوري أن المهم في النقود ليست الكمية، وإنما سرعة تداولها. والحال أن تزداد هذه السرعة بازدياد الثقة التي تفترض أن كمية المال ثابتة، وأن النقود تتجسد في المعادن النفيسة التي كثيراً ما قبلها البشر بوصفها وسيلة للدفع.

هكذا، ومنذ مساء يوم 11 حزيران/ يونيو، جمع فلوري على الفور عدداً من الموظفين العموميين – ما أصبح لاحقاً يعرف بوزارة المالية – وحدّد الذهب والفضة مرجعاً للجنيه الذي كان عملة فرنسا آنذاك. في 15 حزيران/ يونيو، صدر مرسوم يحدد قيمة الجنيه الواحد بوزن يُقدّر بنحو 0.3 غرام من الذهب، و4.5 غرام من الفضة. وستظل هذه التعادلات هي التعادلات الخاصة بالعملة الفرنسية حتى عام 1913، ما عدا السنوات المجنونة للثورة والسندات الوطنية، وباستثناء أنه انطلاقاً من عام 1803، سيحلّ الفرنك – المكنى "جيرمينال" – محل الجنيه. دشّن هذا الإصلاح الذي اقترن بسياسة موازنة متوازنة، فترة من النمو من شأنها إعادة فرنسا إلى الصدارة في أوروبا. عند وفاة فلوري، كتب لويس الخامس عشر: "كنت سيّئ الحظ لأنني فقدت أبي وأمي قبل أن أعرفهما. نظرت إليه [فلوري] نظرة الابن لوالديه، ما يجعل خسارته أشد إيلاماً". ومع ذلك، كان واحداً من القلائل الذين بكوا شخصية ولّدت انطباعاً بأنها تركت تبرّماً عميقاً، على الرغم من التحسن الذي أنجزته في الاقتصاد.

أدت هذه البدايات المالية الفوضوية في القرن الثامن عشر إلى الشعور بضرورة الحذر من التمويل، وبأنه يستخدم الدين العمومي بهدف توجيه الفعل العمومي، وخاصة لإسقاط الحكومات غير الملائمة له. على هذا النحو حظرت اتفاقية مونتانيارد – التي استحضرت الاختلاسات الحاصلة في فترة جون لو – في نيسان/ أبريل 1794 ممارسة عمل المصرفي. وصدر قانون نص على ما يأتي: "يُحظر على شركات التمويل التواجد على أراضي الجمهورية".

الميركنتيلية و"الاستبداد المستنير"

في عام 1715، عندما خلف لويس الخامس عشر لويس الرابع عشر، كانت فرنسا ثالث أكبر اقتصاد في العالم بعد الصين والهند. ففي عام 1700، بلغ الناتج المحلي الإجمالي العالمي وفق أنغوس ماديسون 370 مليار دولار. مثّلت الهند 24 في المئة من هذا الإنتاج، والصين في عهد سلالة تشينغ – السلالة الجديدة القادمة من منشوريا – 22 في المئة. أمّا فرنسا فقد بلغت حصّتها 5.7 في المئة،

في حين رأت إسبانيا – باستثناء إمبراطوريتها الاستعمارية – حصتها تنخفض إلى 2.2 في المئة. كانت فرنسا وإسبانيا على مذهب الميركنتيلية و"قارتين"، في حين كانت المقاطعات المتحدة دولة "ترحالية" بامتياز، وتمكنت من إنتاج 1.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهو ما يعادل إنتاج جميع المستعمرات الإسبانية. ثم بدأت الفجوة بين أوروبا والدول الآسيوية تتسع. بلغ نصيب الفرد من الدخل في الصين والهند 550 دولاراً، أو ما يعادل 715 دولاراً في عام 2020. وفي فرنسا، بلغ هذا الدخل 1060 دولاراً (1380 دولاراً في عام 2020)، في حين بلغ في المقاطعات المتحدة 1600 دولار (2080 دولاراً في عام 2020)، ما جعل هذا البلد الأغنى في العالم.

أصبحت فرنسا لويس الرابع عشر أنموذجاً يُحتذى لعدد من البلدان على الرغم من النهاية الصعبة لعهده على الصعيد السياسي والعسكري. مزج الفيزيوقراطيون – الذين راهنوا على الزراعة، ووضع أنسيلون "المستبدون المستنيرون" أنموذجاً لهم – الكولبيرية وبعض مقترحات الاقتصاديين الفرنسيين في القرن السادس عشر، واضعين بذلك أسس اقتصاد أوروبي سيذهب إلى أقصى إمكانات النزعة الحمائية، ويُضفي الشرعية على نحو غير مباشر على ظهور اقتصاد إنكليزي قائم على التجارة الحرة.

وعلى الرغم من إنشاء نظام جمركي متقدّم للغاية، أنشأ "المستبدون المستنيرون" – من أشهرهم ملك بروسيا فريدريك الثاني (1712–1786)، والإمبراطور الروماني المقدّس للأمة الجرمانية جوزيف الثاني (1714–1790)، والقيصرة كاثرين الثانية من روسيا (1729–1796) – المانوفاكتورة، وشيّدوا الطرق، وبنوا مصارف على غرار مصرف إنكلترا. وأكثر النجاحات في هذا المجال هو إنشاء مصرف التخصيصات في روسيا. وفوق ذلك كلّه، فقد حاولوا تحسين الإنتاجية الزراعية من خلال تخفيف القيود التي تثقل كاهل الفلاحين. كان أهم إجراء هو إلغاء القنانة في فرنسا في عام 1779، وفي ثمانينيات القرن الثامن عشر في النمسا، التي كانت تُجبر الفلاح على التخلي عن جزء من محصوله وعمله لصالح اللوردات. أمّا أكبر إنجاز مؤسسي للاستبداد المستنير، فقد كان إنشاء منتظم للسجلات العقارية، بدفع من الأطروحات الزراعية للفيزيوقراطيين بهدف التمهيد لتبسيط الضرائب.

الفصل الخامس

توطّد العالم الأنكلوسكسوني
وتلاشي الصين وفرنسا

في 10 شباط/ فبراير 1763، وقعت فرنسا وبريطانيا العظمى في باريس معاهدةً أنهت حرب السنوات السبع. كان عام 1756 هو بداية الصراع، وكان لدى فرنسا جميع الأوراق التي تسمح لها بالفوز على إنكلترا وبروسيا بمساعدة النمسا وإسبانيا وروسيا. لكن السلام الذي تم التوصّل إليه في عام 1763 كان أكثر من مخزٍ بالنسبة إليها. ما ستحتفظ به الذاكرة الجمعية من هذه الحرب هو التغييرات في مواقف الروس – التي ستتكرر في صراعات أخرى – وخسارة كيبيك. غير أن تبعات هذا الحدث أشد خطورة من ذلك، وترتبط بالمالية العمومية لفرنسا، والتي لن تتعافى منها. أخذت البلاد في التلاشي لمصلحة المملكة المتحدة. وكذلك سيكون حال الصين التي ستدفع التكلفة التاريخية لنهوض المملكة. في المقابل، فإن الولايات المتحدة ستزدهر وتكتسب زخماً. لقد وسم النمو البريطاني انتصاراً لأنموذج جديد يستمد قوامه من مثال المقاطعات المتحدة، ويقطع مع الدولانية (étatisme) الكولبيرية وبيروقراطية الاقتصاد على يد كبار موظفي البلاط الإمبراطوري الصيني.

التخلّص من الإفلاس أو حدود اتجاه مراكمة الذهب

عاش القرنان السابع عشر والثامن عشر مخاوف الإفلاس الذي كان تفاديه من أول الأهداف التي بذل المفكرون والاقتصاديون كل ما في وسعهم لتحقيقها، ولا سيما بعد مضاربات القرن الثامن عشر. ثمّ ظهر الفيزيوقراطيون، تلامذة كيسناي Quesnay الذي رأى – كما ذكرنا سابقاً – في الفحم والزراعة المصدرين الرئيسيين للنمو. غالباً ما يُقدَّم هؤلاء على أنهم أول المفكرين الاقتصاديين الجديرين بهذا اللقب. من بينهم آن روبرت تورغو Anne Robert Turgot (1727– 1781) الذي نفّذ رسالتهم على أرض الواقع، وطبّق توصياتهم في ميدان السياسة. تورغو منظّر اقتصادي، وممارس عملي في آن، عيّنه الملك الشاب لويس السادس عشر عام 1774 مراقباً عاماً للشؤون المالية. يعود الفضل في سطوع نجمه إلى جاك فانسان من جورناي Jacques Vincent[54]

de Gournay (1712–1759)، موظّف الخدمة العمومية الذي قدّمه إلى البلاط والدوائر الفيزيوقراطية. دخل فانسان من جورناي التاريخ بعد أن أشاع شعار الليبرالية الاقتصادية الناشئة: "دعه يمرّ، دعه يعمل"[55].

54 اسمه الأول جاك، وكنيته فانسان. نقول ذلك لأنه من الشائع أن نرى بعض النصوص تجعل اسمه الأول فانسان.

55 سؤالان يُطرحان بخصوص هذه الصيغة. الأول: هل ينبغي كتابتها في صيغة المصدر، أم في الأمر؟ على الرغم من أن فانسان من جورناي استخدم صيغة المصدر، فإن العبارة لها معنى أقوى في صيغة الأمر. والثاني يتعلق بمبتكرها. فلئن كانت تُنسب، لفترة طويلة، إلى فانسان من جورناي، إلا أن البعض نسبها إلى مبتكرين آخرين، وعلى وجه الخصوص، إلى تاجر نبيذ يُدعى لوجندر Legendre، وهو تاجر صناعي من بوردو (أو تاجر في روان...) استخدم العبارة للرد على كولبير الذي سأله توقعات التجار.

وافق تورغو على تعيينه مراقباً عاماً للشؤون المالية، وكتب إلى الملك رسالة ستصبح مرجعاً في هذا الخصوص. كان برنامجه واضحاً وبسيطاً:

لا إفلاس، لا زيادات ضريبية، لا اقتراض.

لا إفلاس، أكان معترفاً به أو مقنَّعاً بتخفيضات قسرية.

لا زيادات ضريبية، فلا حالة شعبكم ولا قلب جلالتكم يسمح بها.

لا اقتراض، لأن أي اقتراض إنما يُقلّص الدخل المتاح، إلى جانب أنه يستلزم بعد مرور الوقت إما الإفلاس وإمّا زيادة الضرائب. في أوقات السلم، لا يجب السماح بالاقتراض إلا لتصفية الديون القديمة أو لسداد القروض الأخرى التي حُصِّلت بعملة أكثر غلاءً.

السبيل الوحيد للإيفاء بهذه اللاءات الثلاث هو تخفيض الإنفاق إلى ما دون الإيراد، وإلى ما دونه بما يكفي لادخار نحو عشرين مليوناً كلّ عام بهدف سداد الديون القديمة.

يروي عالم الرياضيات كوندورسيه Condorcet (1743–1794) – المساعد المقرّب جداً من تورغو – تجربته في نص قصير نشره عام 1786 بعنوان Vie de Monsieur Turgot [حياة السيد تورغو]، يدين فيه الإفلاس لأسباب عدّة. فهو يخون الوعد الملكي أولاً. ثم إنه يحمل الدائنين المفلسين على المطالبة بمعدلات فائدة أعلى على القروض المستقبلية. هذا يعني أن المكسب الفوري المتحصَّل من خلال إلغاء الدين يُدفع بمجرّد وجوب الاستدانة مرة أخرى. وعندما تصبح ممارسة الإفلاس عادة، فإن وجود رصيد كبير من الديون يحمل المقرضين على توقّع رفض وشيك من طرف الدولة للوفاء بالتزاماتها، أي على إلغاء جزء من هذا الرصيد. في هكذا ظروف، يُصبح المقرضون أكثر تطلباً، ويطالبون بأسعار فائدة أعلى. الدين العمومي هو من الناحية الاقتصادية

مخزون، وبصفته كذلك لا يجب أن يؤثر في سعر الفائدة الذي هو سعر التدفقات، أي القروض المتعاقد عليها كل عام. لكن ممارسة الإفلاس، إذ تعدّل التوقعات، ترفع أسعار الفائدة.

لن يكون لدى تورغو وكوندورسيه الوقت الكافي ليتصرفا وفق نظريتهما. كان على تورغو أن يغادر السلطة عام 1776 تحت سخرية البلاط وقسم من سكان باريس واستهزائهما. تمثّل أول هدف له في ما وراء تحقيق توازن الميزانية، في تحديث الاقتصاد من خلال تحريره وفقاً لأطروحات الفيزيوقراطيين. فألغى النقابات، وحرّر أسعار الحبوب. وبذلك واصل العمل في اتجاه كان قد بدأ منذ بعض الوقت في فرنسا. ففي عام 1763، تحضّر مراقب الشؤون المالية جان بابتيست بيرتان Jean–Baptiste Bertin (1720–1792) لتحرير تجارة الحبوب. كان بيرتان صديقاً للفيزيوقراطيين، وشاركهم حبهم غير المشروط للصين، وللسحر الذي يمارسه جهازها البيروقراطي، وانتقائها النخب الإدارية من خلال المسابقات. أشرف بيرتان على نشر أعمال الأب أميو Amiot عن الصين، وأقام هذا اليسوعي الشهير في الصين فترة طويلة، ولا تزال كتبه مرجعاً في هذا الموضوع. سوّغ بيرتان مقاربته في نص موجز وضح فيه بصريح العبارة – ربما لأول مرة منذ إنشاء النظام الملكي – أنه ليس من مسؤولية الدولة أن تضمن مستوى معيشة للسكان. لذا فهو يرفض قانون فاغنر، والأفكار الميركنتيلية، ويتبنى أنموذجاً فكرياً يكون فيه النمو الاقتصادي المدفوع بمبادرة فردية أضمن وسيلة للحد من الفقر. في تموز/ يوليو عام 1764، قرر خليفته فرانسوا دو لافيردي François de Laverdy (1723–1793) الانتقال إلى الفعل. فنشر مرسوم كومبين الذي نظّم عملية تحرير فعلية – وإن كانت جزئية – لتداول القمح. في عام 1768، أجبره ارتفاع سعر الخبز على الاستقالة، واتّهم تحت حكم الإرهاب في الثورة الفرنسية بأنه أراد تجويع الشعب من أجل تحقيق مكاسب أكبر للمضاربين – جرى الحديث في هذا الخصوص عن "ميثاق تجويع" بين الطرفين – وانتهى به الأمر تحت المقصلة. في عام 1770، وضع الأب تيراي Terray (1715–1778) – الذي أصبح مراقباً عاماً للشؤون المالية – حدّاً لهذا الصنف من السياسة. فأعاد التنظيم الإداري لتوزيع الحبوب، وقام بإلغاء الديون. وانتهج سياسة ضريبية كانت من العدوانية إلى الحدّ الذي دفع الفيلسوف دينيس ديدرو Denis Diderot إلى القول بأنه يستحق أن يحمل اسمه شارعاً في العاصمة. وبالفعل، فقد شاركت نخب باريس في احتفال يهدف إلى إعطاء اسمه لشارع مختار بدقة، وهو: شارع Vide Gousset [56]".

56 لا يزال هذا الشارع موجوداً ويقع في الدائرة الثانية في باريس.

مات لويس الخامس عشر، واعتلى لويس السادس عشر العرش، فجلب معه تورغو من جديد إلى السلطة، الذي أعاد إدراج تحرير تجارة الحبوب في جدول الأعمال مرة أخرى. لكن تورغو اصطدم – كما حدث مع لافيردي – بارتفاع سعر الخبز الذي أدى في عام 1775 إلى أعمال شغب عنيفة دخلت التاريخ باسم "حرب الدقيق". وبعد وفاة تورغو في عام 1781، ألغيت معظم إصلاحاته، وأعلنت فرنسا الإفلاس مرة أخرى بعد بضع سنوات خلال الثورة.

والواقع أن مشكلة الميزانية لم تكن منفصلة عن هذا الاضطراب السياسي الكبير. تعاقب وزراء المالية الواحد تلو الآخر بعد تورغو. دخل بعضهم التاريخ، مثل جاك نيكر Jacques Necker (1732–1804)، أو تشارلز ألكسندر دو كالون Charles– Alexandre de Calonne (1734–1802). لكن الأسقف إتيان تشارلز دو لوميني دو برين Étienne– Charles de Loménie de Brienne هو الذي سيضطلع بالمهمة الشاقة المتمثّلة في ملاحظة استحالة تغطية قرض بقيمة 120 مليون جنيه في آب/ أغسطس 1787. فطلب من الملك استدعاء مجلس طبقات الأمة من أجل وضع سياسة لزيادة الضرائب، ثم تقاعد في كانون الأول/ ديسمبر عام 1788.

التضخّم بوصفه حلّاً

كان مجلس طبقات الأمة الذي انعقد بدءاً من 5 أيار/ مايو 1789 على دراية بالوضع. ومع ذلك، فقد سعى إلى كسب الوقت داخل لعبة موازين قوى سياسية مع الإدارة الملكية ومع نيكر Necker، المراقب العام للشؤون المالية عام 1789. وذهب النواب إلى حد التصويت في حزيران/ يونيو 1789 لإلغاء الضرائب، واستبدال المساهمات بها على الفور. لكنهم ظلّوا على معارضتهم لمبدأ الإفلاس. خير مثال على ذلك ما قاله ميرابو Mirabeau – زعيم اليسار في بدايات الثورة – في خطابه الشهير في أيلول/ سبتمبر 1789: "الإفلاس، هذا الإفلاس البشع على أبوابنا!" وأقنع مجلس طبقات الأمة، بعد أن أصبح "الجمعية التأسيسية"، بإلغاء هذه الممارسة. أمام هذا الرفض بحكم الواقع لزيادة الضرائب، وبحكم القانون للإفلاس، لم يبقَ أمام الثورة الناشئة إلا أن تترك نفسها للتضخم. من المسلم به أن التضخم يؤدي إلى تآكل المدخرات، الأمر الذي يعود بالضرر على التجارة. لكنه يسمح للدولة بالاستمرار في الاستدانة، وتالياً تجنّب الإفلاس. إلا أن ذلك من الناحية النظرية فحسب. ذلك أن إنشاء السندات الوطنية عام 1790، والإكثار منها، أثبت خلاف ذلك، للأسف.

التاريخ: 30 من شهر بلوفيوز، السنة الرابعة. المكان: ساحة فاندوم في باريس. كان الجو قارساً، وباريس مدينة محطّمة. باريس التي كانت تثير أحلام أوروبا بغناها الاقتصادي والثقافي، أصبحت في غضون سنوات قليلة مستنقعاً كبيراً للفوضى والبؤس. قُطع رأس الملك لويس السادس عشر في كانون الثاني/ يناير 1793، وفي وقت لاحق قطعت رؤوس معظم قادة الثورة الذين قادوه إلى المقصلة. نحن الآن في نهاية هذه الثورة. قريباً، سيكسب نابليون إلى جانبه الديريكتوار Directoire وهو نظام الحكم المعمول به في العام الرابع. قدّم الأخوان غونكور Goncourt وصفاً بديعاً ومتخيلاً لهذه الفترة في كتابهما الموسوم *Histoire de la société française sous le Directoire* [تاريخ المجتمع الفرنسي تحت حكم الديريكتوار][57]. يبدأ كتابهما بجولة في باريس التي أصبحت خراباً ومتسكّعاً لحشود جائعة. تحول مصلى سانت شابيل إلى مستودع، وقصر باليه رويال إلى بيت للدعارة. أمّا ساحة فاندوم، فقد كتب عنها الأخوان غونكور:

57 Paris, Le Promeneur, 1992.

> غزت الإدارات والصناعات الخاصة الفنادقَ. تقرأ على أحد الأبواب: الوكالة العامة لأصحاب الريع، وعلى الباب الآخر: مخزن عسكري أنشئ من أجل حق الرفض الأول.

هذه "الوكالة العامة لأصحاب الريع" هي سلف "وكالة خزانة فرنسا"، وهي تدير الدين العمومي. ولمّا فقد الجميع أي ضرورة لدفع الضرائب وشراء السندات الحكومية، اقتصر نشاطها على الطباعة من دون قيود للسندات الوطنية التي تحلّ محلّ النقود. في شهر بلوفيوز العام الرابع، فقدت هذه السندات كل قيمة لها، الأمر الذي دفع الديريكتوار إلى تبديلها بما أطلق عليه اسم "التفويضات الإقليمية"، وعاد بذلك إلى المرجع الأصلي للسندات الوطنية التي كانت من المفترض أنها قابلة للتحويل، ليس إلى ذهب، ولكن إلى هكتارات من الأراضي المصادرة من الكنيسة. أرادت "الوكالة" أن تُظهر نيتها بعدم طبع تفويضات إقليمية عشوائياً، فحرقت في ساحة فاندوم "مطبعة النقود" في 30 بلوفيوس العام الرابع، أي في 19 شباط/ فبراير 1796. كان ثمة حاجة ملحة لذلك، إذ تضاعفت أسعار الأحذية والملابس خلال الفترة الواقعة بين 1790 وتشرين الأول/ أكتوبر 1795 40 مرة، وأسعار الأغذية 100 مرة، وخاصة الخبز. ازداد الوضع خطورة في شتاء 1795–1796، إلى درجة ازدادت فيها المقايضة واتسع انتشارها. غير أن استبدال التفويضات الإقليمية بالسندات

الوطنية، والنيران الكبيرة المضرمة التي غذّتها مطبعة النقود في ساحة فاندوم، لن تنجح في استعادة الوضع.

في 30 أيلول/ سبتمبر 1797، في كنيسة Notre Dame des Victoires، ساحة Petits Pères في باريس (في الدائرة الثانية اليوم)، جرت آخر حالات الإفلاس في فرنسا. تحوّلت هذه الكنيسة في عام 1797 إلى مقر لبورصة باريس. على يسار المذبح، يُسعّر الريع – أي السندات الحكومية – والأسهم. كان بطل هذه الجلسة دومنيك راميل Dominique Ramel الذي شغل منصب وزير المالية. من النادر ما يشارك راميل في جلسات البورصة، وجاء حينئذ لإغلاق سوق الأوراق المالية. على أثر ذلك، أصدر قانوناً يُلغي ثلثي الدين العمومي. دخل هذا القانون إلى التاريخ باسم "إفلاس الثلثين". لم يكن هذا الإفلاس الأول في فرنسا، لكنه آخر إفلاس عرفته. فمنذ ذلك الحين، أوفت الدولة دائماً بالتزاماتها. ولا سيما أن الثورة تركت إرثاً متمثلاً في فكرة مفادها أن التضخم قد يكون مفيداً! إذ إن هذا التضخم هو الذي سيسمح، بعد كل حرب من الحربين العالميتين، بإلغاء ديون الدولة.

وما كان للانقلاب المالي في 30 أيلول/ سبتمبر أن يكون ممكناً لولا الانقلاب السياسي في 18 فروكتيدور (4 أيلول/ سبتمبر 1797). نتج من هذا الانقلاب احتفاظ الجمهوريين بالسلطة، في حين كانت نتائج الانتخابات التشريعية في مصلحة الملكيين. ما كان للجمهوريين أن يفكّروا بالرحيل بعد عشر سنوات من الثورة. مارس هؤلاء قمعاً سياسياً جديداً حدّ من حرية التعبير لدى خصومهم، ونفوا البعض منهم. ومع ذلك، فقد قرروا توطيد سلطتهم من خلال إصلاحات طويلة الأجل. فأعادوا تنظيم الشؤون المالية للدولة، ليس عن طريق محو جزء من الدين فحسب، بل أيضاً من خلال إنشاء نظام ضريبي جديد. قيل إن راميل صرّح في معرض تسويغه هذا الإفلاس الأخير: "إنني أمحو عواقب أخطاء الماضي لأمنح الدولة سبيلاً نحو المستقبل".

ومع ذلك، فإن خطر الإفلاس ما زال قائماً في ارتفاع أسعار الفائدة، وإعادة إنشاء إنفاق عمومي مفرط يأخذ شكل رسوم فائدة. إنه الخطر الذي حذّر منه كوندورسيه سابقاً. لكن قادة الديريكتوار رأوا أن من شأن أي نصر عسكري أن يجلب معه وسائل جديدة تسمح بتجنّب عجز الميزانية. والواقع أن هذه السنة (1797) جاءت بجنرال غير معروف لعامة الناس، متباهياً ومتفاخراً بإنجازاته. إنه القائد الأعلى لجيوش الجمهورية المشتبكة مع بيدمونت والنمسا في شمال إيطالية، واسمه نابليون بونابرت. أرسل بعد سلسلة من الانتصارات جزءاً من الغنيمة الضخمة إلى باريس،

ومعها الحل للمشكلة المالية المتكررة في فرنسا. لم يكن الحل في انتصاراته العسكرية، بل من خلال إنشاء مؤسسة تقلّد الممارسات الإنكليزية.

في 18 كانون الثاني/ يناير 1800، كانت فرنسا لا تزال جمهورية رسمياً، لكنها جمهورية استبدادية منذ انقلاب نابليون بونابرت في 18 برومير (9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1799). حكم البلاد دستور جديد سمّي بـ"دستور السنة الثامنة"، منذ يوم الميلاد عام 1799، وإن لم يجر التصديق عليه قانونياً باستفتاء حتى شباط/ فبراير 1800. لم يكن الإرث الذي خلّفه الديريكتوار – الذي استبدل به نابليون القنصلية – كارثياً إلى هذا الحد. فبعد إلغائه ثلثي الدين العمومي، أصلح الضرائب بإنشاء ضريبة على الأبواب والنوافذ، والتي ستستمر على الرغم من الانتقادات حتى عام 1926. وحاول إعادة إنشاء مصرف مركزي باسم "صندوق الأرصدة الجارية"، بمهامّ شبيهة بمهامّ "صندوق الحسم" الذي أنشئ عام 1776. ففي ذلك الوقت، كان السويسري إسحق بانشو Isaac Panchaud (1737–1789) – الذي افترض أن قوة المملكة المتحدة استمدت صلابتها المالية من عمل مصرف إنكلترا – قد أقنع تورغو أن ينشئ في فرنسا معادلاً لهذا المصرف باسم "صندوق الخصم". توفي بانشو في الوقت المناسب، في 14 تموز/ يوليو 1789، متفادياً تجاوزات الثورة، وتاركاً لأحد تلامذته مهمة إقناع الفرنسيين بضرورة أن يكون لديهم مصرف مركزيّ. إنه جان فريديريك بيريغو Jean–Frédéric Perregaux (1744–1808)، المصرفي والمساهم في "صندوق الخصم"، والذي يعرف التكيف مع تقلبات الفترة الثورية. عاد بيريغو إلى الظهور بعد سقوط روبسبيار Robespierre عام 1794، ونال في البداية موافقة الديريكتوار على إنشاء "صندوق الأرصدة الجارية". ثم اقترح على القنصل الأول تحويل هذا الصندوق إلى مصرف مركزي على غرار الأنموذج الإنكليزي، متجاوزاً مسألة الملاءة المالية للدولة. هكذا ظهر مصرف فرنسا الذي ولد نظامه الدقيق في 13 شباط/ فبراير 1800، وحُدّد دوره في المادة الخامسة التي تنص على نحو خاص:

> تتألف عمليات المصرف من خصم الكمبيالات والسندات الإذنية [...]، وإصدار سندات مستحقة الدفع لحاملها، ولدى الاطلاع عليها.

إضافة إلى ذلك:

سيتم إصدار هذه السندات بنسب بحيث لا يمكن للمصرف تأجيل سداد التزاماته عن طريق النقد المحفوظ في خزائنه، وآجال استحقاق الأوراق في محفظته.

وهكذا بدأت فرنسا مرحلة الانتقال من النقود المعدنية إلى النقود الائتمانية، بشرط رفض التضخّم. توجّت العملية بالنجاح، لدرجة أن بيريغو، بعد وفاته، دخل البانتيون وما زال فيه حتى اليوم[58].

58 الكتاب الذي لا يُشق له غبار حول هذا التسلسل الاقتصادي للثورة هو:

Crouzet, François, *La Grande Inflation*, Paris, Fayard, 1993.

على الرغم من أن الثورة ورّثت فرنسا نظاماً مالياً مستقراً، فقد مثّلت أيضاً بالنسبة إليها فرصة ضائعة لاستعادة مكانتها بوصفها قوة اقتصادية رائدة، بعد أن فوتت التحوّل الليبرالي الترحالي. لم يكن هذا التطوّر مكتوباً لها.

آدم سميث ونظريته في مزايا السوق

في آذار/ مارس 1776، في حين كان تورغو على وشك المغادرة، ظهر كتاب *La Richesse des nations* [ثروة الأمم] لمؤلّفه آدم سميث Adam Smith. كانت أهمية هذا الكتاب جمّة، وإن لم يدرك مؤلِّفه ذلك. حياة سميث مرسومة على إيقاع حوادث مأسوية. فهو لم يعرف والده الذي حمل اسمه الأول أيضاً. كان آدم سميث الأب جمركياً في كيركالدي باسكتلندا، وتوفّي في 5 كانون الثاني/ يناير 1723 من دون أن ينتبه إليه أحد، تاركاً وراءه أرملة حاملاً تبلغ من العمر سبعة عشر عاماً. ولد الابن بعد خمسة أشهر، في 5 حزيران/ يونيو 1723، لأمّ لم تتعافَ من ترمّلها، فعمّدت الطفل باسم المتوفى. كانت النتيجة أن الأم خنقت الطفل بعاطفة لا مثيل لها، فنشأ انطوائياً، وزادت بنيته البدنية القبيحة من تحفّظه وميله الواضح إلى التلعثم.

أنهى دراسته في أكسفورد، ثم شغل كرسي المنطق، ولاحقاً الفلسفة الأخلاقية في جامعة غلاسكو. وسرعان ما اشتهر بصفته أستاذاً تأتاء وصاحب خطىً ثقيلة. في عام 1759، نشر ملخّصاً عن حصّته الدرسية في كتاب بعنوان *Traité des sentiments moraux* [رسالة في المشاعر الأخلاقية]، والذي رسّخ مكانته الفكرية. قدّمه ديفيد هيوم David Hume – الذي لا يختلف عليه اثنان في مكانته بوصفه فيلسوفاً ومؤرخاً – إلى تشارلز تاونسند Charles Townsend، الرجل السياسي وصاحب النفوذ الواسع الذي اقترح عليه تعليم أحد ابني زوجته من زواجها الأول، وقد كان راغباً في إبعادهما عنها. فأرسلهما على الفور إلى فرنسا عام 1763. مرّة أخرى، قدّمه ديفيد هيوم

– الذي كان سكرتير السفارة البريطانية في باريس آنذاك – إلى الفلاسفة الفرنسيين، ولا سيما تورغو ودالمبير. ثم وقعت حادثة أليمة أمام عينيه حملته على مغادرة باريس، إذ اغتيل شقيق تلميذه في أحد شوارعها. عاد مصدوماً إلى اسكتلندا في عام 1766، وعاش فيها بعزلة، وكتب مؤلّفه الموسوم *Recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations* [بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها].

ليس الكتاب مبتكراً بالكامل، إذ إن جزءاً لا بأس به مستوحى من الأفكار الفرنسية، ويتناول على نحو خاص كتابات تورغو. أمّا في ما يخص مثال مصنع الدبابيس الذي يسوقه دليلاً على نجاعة تقسيم العمل في زيادة الإنتاجية – وهو مثال دخل التاريخ كأول دفاع بونوقراطي – فهو منتحل على نحو مباشر من نصوص هنري لويس دوهاميل دو مونسو Henri Louis Duhamel du Monceau (1700–1782)، قريب الفيزيائي رينيه أنطوان فيرشاولت دو ريومور René–Antoine Ferchault de Réaumur (1683–1757). يعود نجاح الكتاب إلى أنه جاء في الوقت المناسب، إذ صدرَ في عام الاستقلال الأميركي، ويمثّل المانيفستو الاقتصادي ذا النزعة الفردية الذي كثيراً ما انتظرته المجتمعات الغربية. كانت هذه المجتمعات تشكّك في الرؤى الكلانية السائدة – رؤى بيروقراطيي الملكيات القائمة أو الرؤى الروسوية ما قبل الاشتراكية – والتي ترى خلافاً لذلك أن الأفراد يتحددون اجتماعياً. حظي الكتاب شيئاً فشيئاً بمكانة النص المؤسس للفكر الاقتصادي، لتأكيده الدور المفيد للسوق والمنافسة، ودفاعه عن تقسيم العمل.

في نهاية حياته، عرضت عليه الحكومة كرسياً مرموقاً، فأجابها طالباً وظيفة جمركي. بعد وفاة أمّه في عام 1782، تحوّل إلى شخص غريب الأطوار، وراح يتسكع في الشوارع مرتدياً زيّ أبيه الذي لم يعرفه. مات آدم سميث، هذا الجمركي الأسكتلندي في 17 تموز/ يوليو 1790، ويكاد لا يعرفه أحد. أمّا تعبير "اليد الخفية" المقترن به بانتظام، فلم يظهر سوى مرة واحدة في النص.

غير أن فكرته القائلة بأن المنافسة أنجع من إرادة الدولة لجهة تعزيز النمو، فقد أخذت تضرب بجذورها، معلنة زوال النظرية الميركنتيلية. بعد إصلاحات تورغو، وقّعت فرنسا معاهدة تجارة حرة مع إنكلترا عام 1786. وكذلك ذهبت الإصلاحات الأولى في عام 1789 في هذا الاتجاه. ولا شك في أن "الجمعية التأسيسية" بدأت تحاول تحديد شروط الحرية السياسية في هذا العام، فنشرت إعلان حقوق الإنسان والمواطن. لكنها أكملت هذا الإعلان في عام 1791 بتعزيز الحرية الاقتصادية. نصان في هذا السياق يرمزان إلى هذا النهج. نُشر الأول بدفع من بيار دالار Pierre d'Allarde، ونص على ما يأتي:

اعتباراً من 1 نيسان/ أبريل، لكل فرد الحرية في الانخراط في تجارة يراها ملائمة، أو في ممارسة حرفة أو صناعة أو مهنة يراها ملائمة أيضاً.

الشرط الوحيد لإنشاء مشروع هو دفع ضريبة المهنة. سيدعم الديريكتوار هذه الضريبة الحديثة الولادة، وستظل سارية حتى منتصف السبعينيات. بعد ثلاثة أشهر من نشر مرسوم دالارد، أصدرت "الجمعية التأسيسية" في 14 حزيران/ يونيو 1791 قانون لو شابلييه Le Chapelier الذي وسم – لسوء الحظ – الدخول المؤقت لفرنسا في الليبرالية الاقتصادية. وفي هذا القانون يواصل إسحق لو شابلييه Isaac Le Chapelier عمل دالارد، وأصبح القانون المقترن باسمه واسماً الليبرالية الفرنسية. يحتوي القانون على الصيغة الآتية:

> ليس للمواطنين من صنعة أو حرفة واحدة، ورواد الأعمال، وأصحاب المتاجر المفتوحة، عندما يجتمعون، أن يُسمّوا من بينهم رؤساء أو أمناء أو أوصياء، أو الاحتفاظ بسجلات أو إصدار مراسيم أو التداول، أو تشكيل تسويات في شأن مصالحهم المشتركة المزعومة.

في شهر أيلول/ سبتمبر، أوضح لو شابلييه وجهة نظره بالقول: "بعد الآن، ليس ثمة إلا مصلحة كل فرد، ومصلحة الجماعة".

ويعني ذلك على المستوى الاقتصادي أن السوق الحرة والتنافسية هي ميدان المصير الفردي. في المقابل، الدولة هي التي تتعهد بمصلحة الجماعة. في أيلول/ سبتمبر 1791، كان لو شابلييه أحد القادة المؤسسين لجمعية فويان. قبل ذلك في عام 1789، انتخِب عن رين، وأسس مع آخرين جمعية بريتون التي ضمت في الأصل نواباً أتوا من غرب البلاد، وأرادوا تطبيق مبادرة الإصلاح التي بدأت في عهد تورغو بين 1774 و1776، لكن جرى التخلي عنها بعد الغضب الشعبي عليه. في خريف عام 1789، غادر الملك و"الجمعية التأسيسية" فرساي إلى باريس، وأصبحت جمعية بريتون التي لحقتهما جمعية اليعاقبة. في صيف 1791، انفصل جناحها المعتدل عنها، وتأسست جمعية فويان. هكذا بدأت مغامرة اليسار الليبرالي والحكومة، والذي يرى أن الحرية كلّ لا يتجزأ. فالحرية السياسية تقتضي الحرية الاقتصادية، والعكس بالعكس، والمساواة تكون في الحقوق لا الأماكن. سيتصدى قانون لو شابلييه للضغوطات التي أرادت إعادة سيطرة الدولة على الفرد، ورجعت بقوة مع نابليون، وهيمنت على القرن التاسع عشر.

حصار قاري وانتفاضات ميركنتيلية غير مجدية

في 20 نيسان/ أبريل 1814، في فونتينبلو، ودّع نابليون الأول أقرباءه، بعد أن تنازل عن العرش في السادس من هذا الشهر. يسم هذا اليوم بداية عهد عودة ملكية البوربون. وصل لويس الثامن عشر إلى كاليه في 24 نيسان/ أبريل، ودخل باريس في 3 أيار/ مايو بعد 23 عاماً في المنفى. خضعت الحصيلة العامة لعهد نابليون الأول لتحليلات عدة، فالشخصية وما آلت إليه غنيان بالدلالات. لكن قراراته الاقتصادية هي مثار جدل، وإن لم تكن محطّ انشغاله الأساسي. في كتابه الشهير *Mémorial de Sainte–Hélène* [ذكرى سانت هيلين] الذي أملاه على لاس كاز Las Cases، لم يخصص نابليون الأول سوى ثلاث صفحات عن الاقتصاد، ويؤكّد فيها بصريح العبارة نزعته الحمائية. والواقع أن الحصار القاري الذي أبرم في تشرين الثاني/ نوفمبر 1806، شكّل علامة فارقة في سياسته الاقتصادية. كان الغرض من هذا الحصار حرمان إنكلترا من منافذ البيع، والتأكد من أن القارة الأوروبية – التي كانت تحت سيطرة فرنسية إلى حدّ كبير – تنمو صناعياً بالاعتماد على استبدال الواردات الإنكليزية. ومع ذلك، لا تُختزل المحصلة الكلية للقنصلية والإمبراطورية – التي تمتد من تشرين الثاني/ نوفمبر 1799 إلى نيسان/ أبريل 1814 – إلى هذه النزعة الحمائية. فبعض أفعاله توّج بالنجاح، وما زال قائماً اليوم في المشهد الاقتصادي. وبعضها الآخر كان موضع تساؤل ونقد. والبعض الآخر أضرّ بما لا يدعو للشك بالتنمية الاقتصادية للبلاد.

تقترن نجاحات نابليون بعودة النظام إلى بلد عصفت به عشر سنوات من الثورة. وهي عودة إلى النظام النقدي أولاً، مع إنشاء مصرف فرنسا في عام 1800، والفرنك الجيرمينال في آذار/ مارس 1803 (في شهر جيرمينال السنة الحادية عشرة وفق التقويم الجمهوري). عاد هذا الفرنك إلى وزن الذهب الذي ثُبِّتَ للعملة الفرنسية في عام 1726 بعد التجاوزات النقدية لجون لو. إضافة إلى ذلك، رشّد نابليون الإدارة، فنشر في شباط/ فبراير 1805 النص الذي وضعه الديريكتوار ونصّ على إنشاء هيئة المحافظة. في شباط/ فبراير 1805، وجد الباريسيون أنفسهم يحوزون عنواناً. قد يبدو هذا الأمر طريفاً لكنّه أساسيّ، ولا سيما بالنسبة إلى مكتب البريد. وضع المرسوم الإمبراطوري الصادر في 15 بلوفيوس السنة الثالثة عشرة (4 شباط/ فبراير 1805) ترقيماً لمنازل العاصمة، ما جعل من الممكن التعرّف إليها، وتحديد المكان الذي يعيش فيه متلقي البريد. تنص المادة الخامسة من المرسوم التي تحتوي هذا الابتكار العظيم على ما يأتي: "تتكوّن سلسلة الأرقام من أعداد زوجية للجانب الأيمن من الشارع، وأعداد فردية للجانب الأيسر". انتشرت قاعدة الترقيم هذه التي تحدّد

جانباً زوجياً وآخر فردياً من الشوارع في جميع أنحاء أوروبا التي ستقع تحت سيطرة الجيوش الفرنسية. لذا لن تعرفها المملكة المتحدة.

قرار نابليون هو استجابة لتطور النشاط البريدي. عندما أنشأ لويس الحادي عشر مكتب البريد في عام 1476، ومنحه حق احتكار تداول البريد، كان دور المؤسسة متمثّلاً في التحقق السري من المضمون مع الزعم بحماية سرّيته، إضافة إلى ضمان توزيعه. لكن مع التطوّر التدريجي للتعليم منذ القرن السابع عشر، وتمكّن المزيد من الناس من القراءة والكتابة، زاد حجم التراسل بينهم. في ما يخص مكتب البريد، تمت المرحلة الأولى من ترشيد نشاطه في عام 1758 بإنشاء صناديق بريدية في باريس، حيث يُودَع البريد المراد إرساله. سيستغرق هذا الابتكار وقتاً حتى ينتشر على نطاق واسع. في المملكة المتحدة، نفّذ هذا الابتكار الكاتب أنتوني ترولوب Anthony Trollope (1815–1882) – الذي كان مفتّشاً بريدياً أيضاً – في جميع أنحاء بريطانيا نحو عام 1860. ولئن وجدت مشكلة الجمع حلاً سريعاً، فإن مشكلة التوزيع ظلت معلّقة واستنفرت الإصلاحيين في القرن الثامن عشر. من بين هؤلاء نذكر كاتباً فرنسياً تتجاوز شهرته حدود ترولوب. إنه بيار شودرلوس دو لاكلوس Pierre Choderlos de Laclos، ضابط المدفعية الذي ولد عام 1741 في أميان، وكرّس نفسه لمهن متعددة هرباً من الملل الذي عاشه في الحامية. كتب ونشر في عام 1782 التحفة الأدبية العالمية الموسومة بـ[العلاقات الخطرة] *Les Liaisons dangereuses*. علّم الرياضيات، فكان من بين طلابه الشاب نابليون بونابرت. قدّم المشورة لدوق أورليان، ابن عم الملك لويس السادس عشر الذي كان يتباهى بأفكاره المتقدمة. وكان ترقيم المنازل بإنشاء جانب زوجي وآخر فردي في كل شارع من بين الاقتراحات التي قدّمها له. توفي لاكلوس في عام 1803، فطلب نابليون تكريماً له النظر بجدية في مقترحاته بشأن تنظيم باريس، فكان مرسوم 4 شباط/ فبراير 1805. لاكلوس الذي قدّم الكثير للأدب الفرنسي، والأكثر لرسائل الفرنسيين.

في أيلول/ سبتمبر 1807، حوّل نابليون لجنة المحاسبة من عهد الديريكتوار إلى ديوان المحاسبة، ومنحه سلطات موسّعة. ثم إنه في إطار إعادة التنظيم الاقتصادي، نشر أيضاً قوانين شكّلت الإطار القانوني الذي نظمّ العمل الاقتصادي. فظهر قانونٌ جديد للتجارة عام 1807 كمّل القانون المدني لعام 1804، ظهرت فيه الشركة المغفلة. ولن يتحرّر إنشاء المشروعات من القيود الحكومية إلا مع "ابن أخيه"، نابليون الثالث، في عام 1867.

في17 آذار/ مارس 1808، أعاد نابليون تنظيم التعليم، مع نجاح أكبر مما حققه شارلمان في الماضي. التفكير في هذا الصدد زاد دقة من إمبراطور إلى آخر. كان جان بابتيست دو لاسال

Jean–Baptiste de La Salle (1651–1719)[59] قد نصح لويس الرابع عشر بإنشاء التعليم الإلزامي، والذي أُقرّ بالفعل رسمياً عام 1789. كمنت قوّة نصيحة لاسال في تصوّره التعليم الجماعي في وقت كانت فيه المنظومة المدرسية والجامعية تخضع لمنطق المربّي، والذي سيدافع عنه جان جاك روسو في Émile [إميل]. في الوقت الذي كتب فيه روسو عن التربية، قسم بعض التربويين التعليم إلى ثلاثة مجالات: تعليم ضروري لا غنى عنه يتألف من تعليم القراءة والكتابة للجميع، وتعليم نافع يتضمن مكوّناً مهنياً في مجمله ويقوم على التدرّب، وتعليم ممتع مدفوع الأجر ومتاح في المؤسسات الجامعية.

59 وكُرّس عام 1900.

عام 1792، قدّم كوندورسيه – الذي أصبح نائباً – إلى الجمعية التشريعية تقريراً عن التعليم العام، تعرّض فيه إلى هذه الفئات الثلاث، وأصرّ على الحاجة إلى تكوين تعليم أساسي ناجع. وقد بدأ تقريره كالآتي:

> تزويد جميع أفراد النوع الإنساني بالوسائل اللازمة لتلبية احتياجاتهم، وضمان رفاهيتهم، ومعرفة حقوقهم وممارستها، وفهم واجباتهم وتنفيذها، إعطاء الفرد ما يسهلّ له إتقان صنعته، وتأدية الوظائف الاجتماعية التي يحق له أن يُدعى إليها، وتنمية المواهب التي وهبته له الطبيعة، وإذ ذلك إقامة مساواة فعلية بين المواطنين، والتحقيق الواقعي للمساواة السياسية التي يكفلها القانون. كذا يجب أن يكون الهدف الأول للتربية الوطنية، ومن هذا المنظار، كذا هو واجب العدالة للسلطة العامة.
>
> يجب توجيه التعليم بحيث يزيد كمالُ الفنون متعَ عموم المواطنين، ورغد مَن يثقفونهم، ويصير أكبر عدد من الأفراد قادراً على أداء أحسن الوظائف الضرورية للمجتمع، ويغدو التقدّم المتزايد والمستمر للأنوار منبعاً لا ينضب يُعيننا في احتياجاتنا، ويبرئنا من أمراضنا، ويجلب السعادة للفرد والازدهار للجماعة.
>
> وأخيراً، تنمية الملكات الجسدية والفكرية والأخلاقية في كل جيل، وإذ ذلك الإسهام في هذا التحسين الشامل والتدريجي للنوع الإنساني، وهو الهدف الأخير الذي يجب أن تصبو إليه جميع المؤسسات الاجتماعية.
>
> هكذا يجب أن يكون موضوع التربية، وهو واجب على السلطة العمومية، تفرضه المصلحة المشتركة للمجتمع ومصلحة الإنسانية بأسرها.

كان كوندورسيه آخر ممثلي عصر التنوير، وشهد ظهور موسوعة ديدرو ودالمبرت التي امتدّ نشرها من 1751 إلى 1772، وتحدث فيها دالمبرت عن المعرفة المفيدة والمعرفة الممتعة. ليس هذا المؤلَّف الأول من نوعه، فالعصور القديمة جمعت علومها في مكتبات عملاقة، وشهدت الصين نشر كتب سونغ الأربعة العظيمة في العصور الوسطى. إلا أن أهمية الموسوعة – وهي عمل خصوصي اصطدم بعداء السلطات العمومية (فكّر لويس الخامس عشر في حظره) – تكمن في توزيعها الواسع النطاق الذي من شأنه أن يُسهم في إقلاع الاقتصاد. في عام 1700، ظهرت عشر دوريات علنية وتقنية في جميع أنحاء العالم. في عام 1800، ارتفع هذا العدد إلى مئة. وفي عام 1900، وصل إلى عشرة آلاف.

حالت تجاوزات الثورة دون تنفيذ بنود تقرير كوندورسيه. ونابليون هو الذي سيستأنف هذا العمل عبر إنشاء منظومة مدرسية تغلب عليها رؤية للتعليم بالغة المركزية، أو حتى عسكرية. المادة الثانية من المرسوم الذي وقّعه في آذار/ مارس 1808 لا لبس فيها:

> لا يمكن على الإطلاق إنشاء أي مدرسة أو مؤسسة تعليمية من أي نوع خارج الجامعة الإمبراطورية ومن دون إذن من رئيسها.

يُصدر هذا الاحتكار الحكومي شهادات حدّدتها المادة السادسة عشرة على النحو الآتي:

> الدرجات في كل كلية ثلاث في العدد، وهي: البكالوريا، والإجازة، والدكتوراه.

من هنا بدأت المسيرة الطويلة للبكالوريا. بدأ أول فصل لها في تموز/ يوليو 1809، وتقدّم لها تسعة وثلاثون مرشحاً. اقتصر الاختبار في البداية على اختبار شفوي عامّ إلى حدّ ما. دخل الاختبار الكتابي عام 1830، والذي كان اختيارياً في البداية، ثم أصبح إلزامياً عام 1840، معزّزاً بذلك وجود البكالوريا. في عام 1881، نشر جول فاليه Jules Vallès رواية بعنوان *Le Bachelier* [الحاصل على البكالوريا]، ويخلص فيها بطريقته الخاصة إلى معاينة مريرة تتعلق بعدم تناسب معيّن بين التعليم في القرن التاسع عشر والمجتمع الناشئ. وفي الإهداء إيجاز معبّر عن تحليله، وقد جاء فيه:

> أهدي هذا الكتاب لكلّ مَن نهل من اليونانية واللاتينية، ومات من الجوع.

لم تحل هذه المعاينة دون اقتناع قادتنا من أن الانتشار غير المحدود لدرجة البكالوريا كان ضمانةً للعمالة الكاملة. ففي عام 1983، ترك جان بيار شوفينمو Jean–Pierre Chevènement الحكومة بوصفه اشتراكياً كينيزياً أصابته الضرورة بخيبة أمل. لكنه عاد إليها في تموز/ يوليو 1984 بوصفه جمهورياً عاقد العزم على مواصلة مسيرة جول فيري Jules Ferry. وبما أن إحياء الاستهلاك ليس ما سيقضي على البطالة، أعلن أن الحل بيد توزيع شهادات البكالوريا. في تلك الفترة، كان 25 في المئة من فئة عمرية من حملة البكالوريا، وكان في فرنسا 2 مليون عاطل عن العمل. وتوقّع أنه عندما يحصل 80 في المئة من فئة عمرية على البكالوريا، لن يكون هناك سوى مليون عاطل عن العمل. وصلنا إلى هذه النسبة بالفعل، لكن عدد العاطلين عن العمل لا يكاد ينخفض دون ثلاثة ملايين.

تكتشف فرنسا اليوم من جديد ضرورة التعليم المفيد، وتدرك أن هذا التعليم لا يعني منح الألقاب المرموقة، بل اكتساب مهارات فعلية. ففي نهاية المطاف، نيل الجميع درجة البكالوريا يعادل عدم وجود هذه الدرجة، الأمر الذي يولّد المرارة وخيبة الأمل مرة أخرى.

الأمر الأكثر مدعاة للتساؤل هو ميل نابليون إلى التدخل في حياة عالم الأعمال. كتب الكيميائي جان أنطوان شابتال (1756–1832) Jean Antoine Chaptal – الذي كان وزيراً للداخلية بين عامي 1800 و1804 وأول وزيرٍ للصناعة في التاريخ – في مذكراته عن نابليون:

> لمّا كان معتاداً على ألا يُعترَض على أوامره، كانت تثور ثائرته من المقاومة التي تبديها التجارة ضد آرائه[60]. كان يرى في تشغيل التجارة أمراً مماثلاً لإدارة كتيبة، ويطالبها مثل هذه الأخيرة بخضوع تام وكلي.

60 تجدر الإشارة إلى أن "التجارة" في ذلك الوقت كان لها معنى أوسع مما هو عليه اليوم، وتعني: "اقتصاد ملموس".

غير أن هذه النزعة القيادية غير المنتجة إلى حدّ ما ستجعل من فرنسا واحدة من منتجي السكر الرئيسيين في العالم مع إدخال زراعة البنجر. غالباً ما نتجاهل واقع أن إنتاج السكر هو أحد المجالات التي تفوّقت فيها فرنسا. وهي حتى اليوم المنتج الأول في العالم لبنجر السكر بنحو 40 مليون طن في عام 2019، أو ما يعادل 15 في المئة من الإنتاج العالمي. بدأت القصة في 2 كانون الثاني/ يناير 1812، عندما زار نابليون المصنع الذي أنشأه في باسي بنجامين ديليسير Benjamin Delessert لصنع السكر من البنجر. كانت فرنسا حينئذ تخلو من السكر المصنوع تقليدياً من قصب

السكر والمزروع في جزر الهند الغربية. والحال أن نابليون كان قد وقّع في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1806 ببرلين – حيث كان مقيماً منذ هزيمة بروسيا في جينا في 14 تشرين الأول/ أكتوبر – مرسوماً بتنظيم الحصار القاري ضد إنكلترا. فردّت هذه الأخيرة بالتفتيش المنظّم للقوارب التي تنقل قصب السكر. ومن ثم قدّم العلماء الفرنسيون مقترحات عدّة لاستبدال قصب السكر الذي أصبح نادراً. فاقترح أنطوان بارمنتييه (1737–1813) Antoine Parmentier – المشهور بإدخال البطاطس في عهد لويس الخامس عشر، وكان صيدلياً بحكم تكوينه – استخراج السكر من الفاكهة، وخاصة من العنب. لكن الحل سيأتي من بروسيا نفسها التي ولدت فيها المشكلة عندما أصدر نابليون الحصار القاري رسمياً. ففي عام 1747، نجح الكيميائي أندرياس سيغيسموند مارغراف Andreas Sigismund Margraff (1709–1782) في استخراج 25 غراماً من السكر من كيلو واحد من البنجر. وفي عام 1786، أرادت الحكومة البروسية – في خضمّ فترة الاستبداد المستنير – أن تشارك في تزويد البلاد بصناعة قادرة على تلبية احتياجات السكان في جميع المجالات تقريباً. فساعدت تشارلز فرانسوا أشار Charles–François Achard – بروتستانتي فرنسي هربت عائلته بعد إلغاء مرسوم نانت – في بناء أول مصنع سكر على أساس البنجر. بعد عشرين عاماً، وجدت القوات الفرنسية أن شركة أشار تركد في حالة قريبة من الإفلاس. من بين حاشية نابليون التي أثار إعجابها طريقة أشار لاستخراج السكر، بنجامين ديلسير Benjamin Delessert الذي يتحدّر من أسرة من المصرفيين والصناعيين، وصاحب العقل الأصيل المفتون بديناميكية الصناعة الإنكليزية. تعهّد ديلسير بتحديث الإجراء الذي نفّذه أشار، فشكّل فريقاً أحاط بالكيميائي جان بابتيست كيريل (1779–1845) Jean–Baptiste Quéruel الذي قام في عام 1811 بتحسين تقنية أشار، ما أفضى إلى نتائج جديرة بأن يُقدّمها كيريل إلى الإمبراطور. كانت حماسة نابليون كبيرة إلى الحدّ الذي منع كل إنتاج للسكر من غير البنجر بدءاً من 1 كانون الثاني/ يناير 1813. وفي خضمّ ذلك، وشّح ديلسير بوسام فارس جوقة الشرف، ومنحه لقب بارون الإمبراطورية.

رغم مما حقّقه إدخال البنجر من نتائج إيجابية على الحصار القاري، فإنه كان أول الأخطاء التي سنحصيها. فالواقع أن نابليون بتوقيعه على مرسوم برلين عام 1806 الذي يقضي بهذا الحصار، ضخّم النزعة الحمائية لفعله، وقد فعل ذلك لأسباب سياسية معتقداً أنه يكسر بذلك ديناميكية التصدير في المملكة المتحدة، وأيضاً لقناعة اقتصادية نابعة من شكّه في فوائد التجارة الحرة. خلال مفاوضات معاهدة أميان التي أسفرت عن فترة قصيرة من السلام في عهد نابليون مع إنكلترا بين عامي 1802 و1803، رفض الأخير العودة إلى التجارة الحرة التي أنشئت بين البلدين في عام

1786، ثم تخلى عنها عند إعلان الحرب عام 1793. كان نابليون مقتنعاً بأن الإمبراطورية التي أصبحت شاسعة بعد غزواتها تستطيع العيش مكتفية بنفسها نوعاً ما. لكنه لم يدرك أن الرسوم الجمركية تؤدي دور الضاغط المالي المتنحي الذي أسفر عن الأزمة الحادة في 1811–1819. هكذا، وبسبب ارتفاع أسعار القطن، أغلقت شركات النسيج الواحدة تلو الأخرى، ما تسبب ببطالة في باريس لـ40 في المئة من العاملين في هذا القطاع.

تضافرت هذه الأزمة مع الهزيمة لتسببان تدهور المالية العمومية. عندما تولى بونابرت السلطة عام 1799، كان الديريكتوار قد ألغى ثلثي الديون قبل عامين، ما منح متنفساً قصيراً جداً للميزانية. إلا أن عودة النظام ومدفوعات البلدان المهزومة هي التي سمحت بتوازن حقيقي للحسابات حتى عام 1813. بعد ذلك العام، وصلت القوات الأجنبية التي أثارت الفوضى في تحصيل الضرائب، إضافة إلى مطالب الفائزين وتقليص الإقليم الذي أعيد بعد نيسان/ أبريل 1814 إلى مساحة 1792، ما أدى بدوره إلى خفض عدد دافعي الضرائب. زادت كل هذه العوامل من العجز. ثم إن عودة نابليون ليخوض المغامرة القصيرة والمؤسفة في ربيع عام 1815 (ما عُرف بأيام نابليون المئة) أدت إلى تفاقم مطالب المنتصرين، وهي العودة إلى أراضي عام 1790، ودفع تعويض قدره 700 مليون فرنك. أدى ذلك كلّه إلى رفع الدين الذي كان قد اختفى تقريباً إلى ما يعادل 25 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وكذلك انخفضت إيرادات الميزانية إلى 620 مليون في عام 1815 بعد أن كانت 1.180 في عام 1813. نتجت عن ذلك كلّه ضرورة تخفيض كبير في النفقات، ولا سيما العسكرية، ما جعل شخصية صاحب "نصف الأجر" (الضابط الذي أحيل إلى التقاعد المبكّر، وتلقّى 50 في المئة من راتبه السابق) إحدى شخصيات عودة الملكية. في الاثنين من 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1818، وكانت نهاية التعاقب التاريخي للثورة والإمبراطورية.

في عام 1818، عادت فرنسا إلى الملكية مرة أخرى بعد هزيمة نابليون الأول. على العرش الملك لويس الثامن عشر، ومساعده الرئيسي – ما يعادل رئيس الوزراء – هو دوق ريشيليو. منذ معاهدة باريس عام 1815، احتفظت الدول الأربع "الكبرى" التي انتصرت على نابليون حينئذ (المملكة المتحدة والنمسا وبروسيا وروسيا) بقواتها في شمال فرنسا. كان من المخطّط أن ترحل هذه القوات في عام 1820. لكن الحكومة الفرنسية أدركت أن الانتهاكات التي ارتكبتها هذه القوات تثير سخط السكان، وتغذي الحنين إلى العهد الإمبراطوري. لذا أرادت أن تغادر في أقرب وقت ممكن. اعتمد دوق ريشيليو على روسيا التي عاش فيها من 1791 إلى 1814، ولعب على التوترات المتزايدة بين القوى الأربع من أجل التفاوض على تحرير مبكر للأراضي المحتلة. تحقق مراده، على أن يدفع

المبالغ الأخيرة المستحقة للمنتصرين بموجب معاهدة باريس. صُدّق هذا الاستباق المزدوج في المؤتمر الذي جمع في Aix–la–Chapelle فرنسا والمنتصرين الأربعة مع نهاية أيلول/ سبتمبر 1818.

حدّد هذا المؤتمر موعد الإخلاء الكامل للأراضي الفرنسية في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1818، ما وضع نهاية فعلية للصراعات التي ولدت من الثورة الفرنسية. اصطدم الدبلوماسيون الفرنسيون في Aix–la–Chapelle بتعنت البروسيين. إلا أنهم نجحوا في آخر المطاف بدعم روسي ورغبة بريطانية في رؤية زوال الشكوك النابعة من الماضي النابليوني. يعود نجاحهم على نحو خاص إلى التسديد الفعلي للباقي من التعويض البالغ 700 مليون فرنك، والمستحق على فرنسا بموجب معاهدة باريس، وهو السداد الذي كانت برلين توليه أهمية خاصة. وعندما نعلم أن الميزانية السنوية لفرنسا في ذلك الوقت كانت 600 مليون فرنك، فإننا ندرك الجهد الذي بذلته فرنسا في هذه المعاهدة.

لا يمكننا اختتام هذه الحصيلة الاقتصادية من دون ذكر الوفيات العائدة إلى الحرب شبه الدائمة التي وسمت عهد نابليون. إذ يُقدّر عدد القتلى الفرنسيين بمليون شخص، أي 30 في المئة من الخسائر التي تكبدتها أوروبا قاطبة. حدّت الديناميكية الديموغرافية لفرنسا من الأضرار، وكما أعلن نابليون ساخراً، فإن ليلة من ليالي باريس كفيلة بمحو عواقب يوم من أيام المعركة. لكن الهزيمة والكلل أوهنا عزيمة البلاد التي بدأت مسيرة تراجع ديموغرافي نسبية.

يُعدّ جان بابتيست ساي Jean– Baptiste Say الاقتصادي الرئيسي في عهد نابليون، وقد اشتهر بصياغة قانون المنافذ الشهير الذي نوجزه بالقول بأن العرض يُوجِد طلبه الخاص به. انتقد ساي سياسة نابليون نقداً لاذعاً، وخلص إلى ما يلي:

> لا أقول إن الحكومة لا تستطيع التدخل في الصناعة بما ينفع هذه الأخيرة، لكن من المستحيل عليها أن تتجنب إذ ذلك إلحاق الضرر بها.

بدايات عملاق مستقبلي

في وقت كانت فيه فرنسا غائصة في الفوضى مع نهاية القرن الثامن عشر، كانت المستعمرات الإنكليزية الثلاث عشرة في أميركا الشمالية – التي نالت استقلالها بفضل معاهدة باريس، وأصبحت الولايات المتحدة الأميركية – منشغلة في بناء نظامها، الاقتصادي على وجه الخصوص. الشخصية الرئيسية في هذا الخصوص هو الأمين العام للخزينة ألكسندر هاملتون Alexander Hamilton

(1757–1804)، الذي أشرف على إنشاء النقود، وفرض المذهب الحمائي بهدف إنشاء إقليم وطني موحّد نسبياً بمعارضته الاقتصادية لبقية العالم، وإذ ذلك توفير موارد الرسوم الجمركية للميزانية الفيدرالية قيد الإنشاء. في 4 نيسان/ أبريل 1792، في نيويورك حيث كان مقيماً، أعاد الحياة على نحو غير مباشر لعملة كانت قد اختفت منذ فترة طويلة: التالر النمساوي، الصادر منذ 1751. التالر مصنوع من الفضة بسبب إنتاج حجم كبير من هذا المعدن في بوهيميا. كانت النمسا توزّعه على شركائها التجاريين لتسوية العجز الخارجي المتكرر. لذا انتشر على نطاق واسع، واكتسب صيتاً استثنائياً بفضل صورة الإمبراطورة ماريا تيريزا من النمسا Marie–Thérèse d'Autriche (1717–1780). كانت هذه الصورة تُلهم حاملي التالر إجلالاً شبه ديني. ماتت ماري تيريزا، فتوقّف ابنها وخليفتها جوزيف الثاني عن سكّها. حتى إنه باع المخزون المتبقي من القطع المصنوعة في عهد والدته. حينئذ بدأ تالر ماري تيريزا بالتراجع، وأجهز عليه القرن التاسع عشر الذي أكّد انتصار الجنيه الإسترليني، وجعل كبار صانعي العملات ينسون وجوده. إلا أن أحد تبدلات التالر سيلقى مصيراً لافتاً. ذلك أنه عندما كان في أوج مجده، اجتاز صيته المحيط الأطلسي، ووصل إلى الولايات المتحدة الجديدة. حتى إن ألكسندر هاملتون اختار اسمه ليُعرِّف به عملة الدولة الجديدة. هكذا أصبح "تالر" على لسان الأنكلوسكسون "دولار"، وسهّل هذا التحوّل اسمه في أميركا اللاتينية، إذ كان يُطلق على "تالر" اسم "دولار". يُفسّر هذا المرور عبر البلدان ذات الثقافة الإسبانية الرمز $، الذي هو أول حرف من Spain، أي "إسبانيا" بالإنكليزية.

وقع حدث رئيسي آخر في أيار/ مايو 1792. أيار من أكثر شهور السنة لطافةً في نيويورك، المدينة ذات المناخ المتطرف، فإمّا شتاءات قارسة وإمّا صيوف حارقة. أتت هذه اللطافة أكلها في عام 1792، إذ اجتمع في اليوم السابع عشر من هذا الشهر 24 ممولاً في حديقة صغيرة جداً، تحت ظلّ شجرة دُلب في 68 من شارعٍ أطلقت عليه البلدية في الفترة الإنكليزية التي انتهت للتو اسم "Wall Street". ظنّ الكثيرون أن هذا الشارع يدين باسمه هذا إلى جدار بني لحماية مانهاتن السفلى من الهجمات القادمة من شمال الجزيرة. والواقع أن هذا المكان لجأ إليه أحفاد المستوطنين الأوائل في القرن الثامن عشر بعد انتشار الإنكليز في المدينة. كان هؤلاء المستوطنون الأوائل فلمنكيين، وبدقة أكبر بلجيكيين. إذاً، كانوا ولونيين (Wallons)، فأخذ الشارع الذي أقاموا فيه اسم "شارع الولونيين"، وتحوّل على لسان الإنكليز إلى "Wall Street". في هذا اليوم الواقع في 17 أيار/ مايو 1792، هدف الاجتماع الذي عُقد تحت دُلب وول ستريت إلى استخلاص للنتائج من ولادة الدولار بوصفه عملة فيدرالية للولايات المتحدة. وانتهى باتفاقية دخلت التاريخ باسم "اتفاقية

شجرة الدُلب". تقضي هذه الاتفاقية بتعهد عالم التمويل في نيويورك بالاجتماع دورياً حول شجرة الدُلب لتبادل الأسهم والسندات الصادرة بالدولار. يرى المؤرخون أن هذه الاتفاقية تُمثّل ولادة بورصة نيويورك. للتاريخ رمزيته، لأنه في هذا اليوم من 17 أيار/ مايو 1792، جرى تسعير خمس أوراق مالية فقط، منها السندات الصادرة عن ثلاث مستعمرات من المستعمرات الثلاث عشرة السابقة. من الناحية القانونية، ولدت بورصة نيويورك في وقت لاحق، في آذار/ مارس 1817، ولم تنل نظامها النهائي واسمها النهائي – "بورصة نيويورك للأوراق المالية" – حتى عام 1863. أصبحت بورصة نيويورك أول مكان مالي عالمي، وإلى الآن يُشار إليها في جميع أنحاء العالم بعنوانها في وول ستريت الذي ظلّ هو نفسه منذ عام 1792. ولا تقتصر شهرتها على القوة التي اكتسبها الاقتصاد الأميركي، بل أيضاً لظهور صحيفة *Wall Street Journal* عام 1889، التي تهدف إلى التنافس مع صحيفة *The Economist* الإنكليزية التي أنشئت عام 1842. كان مؤسسوها تشارلز داو Charles Dow، وإدوارد جونز Edward Jones، وتشارلز بيرغسترسر Charles Bergstresser. سرعان ما اكتسبت هذه الصحيفة نجاحاً مؤكّداً بفضل تحليلاتها الاقتصادية، لكن أيضاً بفضل فكرة قدّمها تشارلز داو وإدوارد جونز تهدف إلى حساب مؤشر يعيد رسم أسعار بورصة نيويورك بطريقة تركيبية. ربما لم يتوقع الممولون الأربعة والعشرون الذين كانوا يتحادثون بهدوء في أيار/ مايو 1792 تحت شجرة الدُلب في وول ستريت، الدورَ الذي سيؤديه هذا المؤشر – مؤشر داو جونز الشهير اليوم – في تاريخ البشرية!

كان إنشاء المصرف المركزي آخر إصلاح كبير لهاملتون، والذي صوّت الكونغرس لصالح إنشائه في 25 شباط/ فبراير 1791. ما إن أصبح الدولار هو العملة الرسمية، عبّأ المصرف رأسمالاً قدره 10 ملايين دولار. قُرّر مقرّه في فيلادلفيا، وتمثّلت مهمته في شراء الدين العمومي الأميركي في حالة عدم الثقة به. لذلك أخذ إنشاؤه صورة مؤقتة، لمدة عشرين عاماً، وهي المهلة التي وضعتها الولايات المتحدة لنفسها لامتصاص دينها العمومي. بالفعل، اختفى المصرف عام 1811. لكن الحرب التي شنتها الولايات المتحدة ضد المملكة المتحدة عام 1812 أسفرت عن مرحلة جديدة من المديونية، وإنشاء مصرف مركزي جديد في عام 1816، ومرة أخرة لمدة عشرين عاماً. في 3 آذار/ مارس 1836، أي في الموعد المقرر لنهاية المصرف الثاني للولايات المتحدة، رفض الرئيس أندرو جاكسون Andrew Jackson (1767–1845) تمديد وجوده، ما يعني أن الولايات المتحدة ستعيش من دون مصرف مركزي من 1836 إلى 1913، وهو تاريخ إنشاء الاحتياطي الفيدرالي الحالي. يوضح هذا التردد قناعة الآباء المؤسسين للبلاد بأضرار الدين

العمومي، وتالياً ضرورة الحد من الإنفاق الحكومي. اشتهر جون آدامز John Adams (1735– 1826)[61] – ثاني رئيس للولايات المتحدة – بقوله:

61 مات على وجه التحديد في 4 تموز/ يوليو 1826، أي في ذكرى إعلان استقلال الولايات المتحدة. من غرائب التاريخ أن توماس جيفرسون، الذي كان خليفته وأحد أعدائه السياسيين، مات هو الآخر في اليوم نفسه.

ثمة سبيلان لغزو أمة واستعباد شعبها: سبيل السيف وسبيل الديون.

وهو قول يُصدّقه هاملتون، لكن يبدو أن هذه ليست حال القادة الحاليين للولايات المتحدة!

نكسات عملاق سابق: حرب الأفيون وتمرّد تايبينغ

في حين كانت فرنسا غارقة بسبب ثورتها، والولايات المتحدة تُحلّق بفضل ثورتها، كانت الصين ذاهبة إلى اضمحلال. في عام 1820، كانت الصين لا تزال تمثّل حصّة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (33 في المئة)، وذلك أساساً لأن أوروبا كانت تعاني من نزيف ديموغرافي فرضه عليها نابليون الأول. كان لفرنسا والمملكة المتحدة والإمبراطورية الروسية حصة واحدة تقريباً (5.5 في المئة)، لكن مع تعداد سكاني مختلف كلياً. فإذا أخذنا نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً، يصبح الترتيب في القرن التاسع عشر وفق الآتي: أغنى دولة هي المملكة المتحدة التي بلغ نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي وفق أنغوس ماديسون 1405 دولارات منذ أوائل التسعينيات (ما يعادل 1.830 دولاراً لعام 2020). ثم تأتي هولندا في المرتبة الثانية، إذ بلغ فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 0.93 في المئة من مثيله في المملكة المتحدة. وتأتي فرنسا في المرتبة الرابعة بعد الولايات المتحدة، بنصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي بلغ ثلاثة أرباع نصيب الفرد لدى الإنكليز، كما هو موضّح في الجدول الآتي:

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1820 (كنسبة مئوية من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة)	
المملكة المتحدة	١٠٠
هولندا	٩٣
الولايات المتحدة	٨٧
فرنسا	٧٥

بروسيا	٦٦
إسبانيا	٦٣
النمسا (بوهيميا)	٦٠
اليابان	٤٢
الصين	٣٥
الهند	٣٣
البرازيل	٤٠

المصدر:

Angus Maddison, "La croissance économique mondiale. Les leçons du long terme", art. cit.

من الواضح أن البلدان التي دخلت القرن التاسع عشر من موقع قوة هي البلدان الرحّل والشبكية. توصلت فرنسا إلى حلول وسطية بين "برج" لويس الرابع عشر ونابليون، وديناميكيات الفيزيوقراطيين وقانون لو شابلييه.

في المقابل، تُعدّ الصين المثال الأنموذجي لبلد انكفأ على نفسه داخل "برج قار". خلفت سلالة مينغ المنغولَ الذين رحبوا بماركو بولو. أسس هذه السلالة رجل يدعى هونغو Hongwu (1328–1398)، وكان على رأس التمرد المعروف باسم "العمائم الحمراء" الذي عصف بالبلاد من 1315 حتى 1368، وانتهى بوصوله إلى العرش الإمبراطوري. يرجع هذا التمرد إلى عجز السلطان المنغولي في بكين عن تمويل عدد معين من الاستثمارات الحكومية في الملاحة النهرية من خلال الضرائب. فقرر حينئذ اللجوء إلى الممارسة القديمة المتمثّلة في السخرة. لكن ما حدث هو أن العمّال الذين بلغ عددهم نحو 150.000 عامل لإيقاف النهر الأصفر، مثّلوا النواة الصلبة التي قادت التمرّد. اشتعلت في الصين حرب دامية دامت عشرين عاماً، قبل أن يفرض هونغو سلطته وتبدأ معه سلالة مينغ. هونغو في الأصل فلاح فقير، لذا اكتست إدارته عقلية "القار". خير مثال على هذه العقلية الاستنتاجات التي خلصت إليها الحكومة الصينية من رحلات زنغ هي Zheng He (1371–1433). فبين عامي 1405 و1433، قام زنغ هي بسبع رحلات قادته إلى شرق إفريقيا بطلب من إمبراطور مينغ الثالث. في الوقت نفسه، كان البرتغاليون قد وصلوا إلى المنطقة، وحاولوا أن ينصبوا فيها دوائر تجارية. إلا أن الصينيين لم يستنتجوا من رحلاتهم إلا الشعور بتفوقهم، وعدم

جدوى السعي إلى الإكثار من الاتصالات مع العالم الخارجي. والنتيجة أنهم منحوا في عام 1557 البرتغاليين حق الاستقرار الدائم في ماكاو من دون إعارة أي أهمية لهذا الوجود.

كانت السلالة التي أطاحت بمينغ في عام 1644 من أصل منشوري، وحافظت هي الأخرى على نزعة الانعزال. وسم عهد الإمبراطور كانغشي (Kangxi (1654–1722 – الذي دام واحداً وستين عاماً – بداية انحدار الصين بالنسبة إلى أوروبا. فلئن كانت الإجراءات التي اتخذها منذ عام 1685 لحماية الملكية الريفية الصغيرة تصبّ في مصلحة تحسين الظروف المعيشية للفلاحين، ظلّت الصين عالقة في وضع يهيمن عليه العالم الريفي. فقد دافع هذا الإمبراطور عن التقاليد، وكان يزور بانتظام قبر كونفوشيوس. نشر مؤلَّفاً يحصي أحرف الكتابة الصينية (*Dictionnaire Kangxi* [قاموس كانغشيِ])، تمثل الهدف منه في تعزيز إجراءات اختيار موظفي الخدمة العمومية عبر مسابقات قائمة على إتقان الأدب.

بعد فوات الأوان، اكتشفت الصين هذه ذات النزعة التقليدية، والتي استقبلت اليسوعيين الفرنسيين في القرن الثامن عشر بمزيج من الفضول والازدراء، القوة المهيمنة الجديدة في القرن التاسع عشر، وهي: المملكة المتحدة. كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين ما يزال هو نفسه الذي كان في عام 1820! ما يعني أنه يمثل 19 في المئة فقط من مثيله في المملكة المتحدة. كانت المشكلات التي نشأت بين البلدين شبيهة تقريباً بتلك التي نشأت بين الإمبراطورية الرومانية والصين، ثم البيزنطية والصين. ما حدث هو أن الصين في القرن الثامن عشر كانت المنتِج الرائد في العالم لمنتَج بدأ الإنكليز استهلاكه بكثرة، وهو: الشاي. منذ عام 1825، كان الميزان التجاري الإنكليزي يعاني من عجز، وكان الشاي أحد عناصر هذا العجز. لذلك طلب الإنكليز من الصينيين شراء شيء منها بالمقابل. منذ عام 1773، أصبح الأفيون هو المنتج الرئيسي للصادرات الإنكليزية إلى الصين. إلا أن الحكومة الصينية حظرت بيعه على أراضيها في عام 1839، نظراً لضرره على السكان. وعلى الفور أعلنت المملكة المتحدة الحرب على الصين. استمرت حرب الأفيون من 1839 إلى 1842. وعلى الرغم من عدم التناسب في العدة البشرية التي كانت في صالح الصينيين، كان الانتصار البريطاني كاسحاً. حشدت الصين 800.000 رجل، في حين بلغت قوة التدخل البريطانية 7000 فقط. لكن الجنود الإنكليز كانوا مجهّزين ببنادق ومدافع، في حين كانت ما تزال بعض فيالق الجيش الصيني تحمل الأقواس والدروع. في عام 1842، في حين كانت إنكلترا تحاصر نانغينغ "عاصمة الجنوب"، استسلمت سلطات "عاصمة الشمال"، أي بكين، ووافقت على توقيع معاهدة

نانغينغ في 29 آب/ أغسطس 1842. دخل الأفيون الصين مرة أخرى، واستقر الإنكليز في هونغ كونغ مقابل البرتغاليين في ماكاو.

وكما فعل الإمبراطور البيزنطي جستنيان الذي استولى على تقنيات إنتاج الحرير الصينية في عام 552 بسرقة ديدان القز، قرّر الإنكليز تقليل وارداتهم من الصين وسرقة نباتات الشاي لإنتاجها بأنفسهم. لم يكن على رأس العملية راهبٌ كما الحال مع البيزنطيين، بل عالم نبات، وهو: روبرت فورتشن (1812–1880) Robert Fortune الذي طاف الصين تحت تنكّرات مختلفة بلا علم السلطات الصينية، وحدّد النباتات الأكثر إنتاجية التي يلائم مذاقها توقعات السكان البريطانيين. في عام 1848، جمع 20.000 نبتة شاي، وصدّرها إلى الهند التي كانت مستعمرة بريطانية. في عام 1853، أنتجت الهند 185 طناً من الشاي. وفي عام 1900، تجاوز هذا الإنتاج 100.000 طن. واليوم، تنتج الصين 30 في المئة من الشاي عالمياً، في حين تنتج المستعمرات البريطانية السابقة ما يقرب من 50 في المئة (28 في المئة للهند، و10 في المئة لكينيا، و9 في المئة لسريلانكا – سيلان سابقاً).

لم يتوقف إضعاف الصين عند هذا الحد، إذ رزحت تحت غزو أجنبي جديد بين عامي 1856 و1860، وأطلق عليه اسم حرب الأفيون الثانية. انضم إلى المملكة المتحدة كلٌّ من الإمبراطورية الفرنسية لنابليون الثالث، ومن ثم روسيا والولايات المتحدة. اشتهرت هذه الحرب بنهب القصر الصيفي في عام 1860. طلبت اتفاقية بكين التي أنهت الحرب من الصين فتح موانئها، والقبول بمنح "امتيازات"، وهي الأراضي الصغيرة التي يستطيع الغربيون أن يراقبوا منها التجارة الدولية للبلاد، والاستفادة منها لتحصيل الرسوم الجمركية. بعد هجوم القوى الأجنبية عليها، غرقت الصين في حرب أهلية. من عام 1851 إلى 1864، استولت جحافل متطرفة بقيادة رجل يدعى هونغ إكسكوان (1814–1864) Hong Xiuquan – وهو مثقف شقّ عليه فشله في المسابقة للدخول إلى مؤسسة أعيان الدولة – على جنوب البلاد. دعمه في البداية الجزء الفقير والمهان من الشعب، وأطلق عيلهم اسم "تايبينغ"، المشتق من تعبير: Taiping tian guo، والذي يعني "مملكة السلام السماوي"، والذي يُعبّر عن الهدف المعلن لحركتهم. في البداية، رأى ماركس في هذا التمرّد إرهاصات ثورة عالمية، وعلّق عام 1862 قائلاً:

إنهم يقومون بتدمير لا إحياء بعده، إنهم نتاج حياة اجتماعية متحجّرة.

تُفسّر هذه الانتكاسات العسكرية المتكررة والحرب الأهلية لماذا لم تشهد الصين أي نمو بين عامي 1820 و1870. لن يتوقف التدهور. فمنذ عام 1894، هاجمت اليابان جارتها في أول سلسلة من هجمات متتالية حتى عام 1945. بعد هزيمتها في عام 1895، تخلت الصين عن كوريا وفورموزا (تايوان)، ودفعت تعويضاً بالذهب، ما وفّر لليابان قاعدة نقدية ستسمح لها بالانضمام إلى المنظومة النقدية الدولية لمعيار الذهيب المنظّم حول الجنيه الإسترليني. أمّا الأوروبيون، فقد عادوا على نحو جماعي بين عامي 1899 و1901 بمناسبة تمرّد الملاكمين. كان لهذا التمّرد أساس صوفي، شأنه شأن حركة تايبينغ، وهدف إلى تحرير الصين من الوجود الأجنبي. كانت الحلقة الأكثر مشهدية هي حصار الحي الدبلوماسي في بكين لمدة 55 يوماً في صيف 1900، إذ نفّذوا فيه تدميراً لا إحياء بعده، لأنهم كانوا نتاج حياة اجتماعية متحجّرة.

عندما زال النظام الإمبراطوري في عام 1912، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد 12 في المئة من مثيله في المملكة المتحدة. يعود إخفاق الصين إلى الجمود العلمي الذي أبقت عليه مجموعة من النخب التي لم تستطع الخروج من المرجعيات الأدبية والنزعة الانعزالية الثقافية القوية. الصين "برج قار"، هدمه الرحّل الإنكليز. ولكي تتعافى، استوردت أفكاراً من بلد هؤلاء الرحّل. وذهبت تبحث عن ملهم لها في لندن. ولسوء حظّ شعبها، هذا الملهم هو كارل ماركس.

الفصل السادس

الرأسمالية الفحمية والأنموذج الإنكليزي

في بداية القرن التاسع عشر، كانت المملكة المتحدة أغنى دولة على وجه البسيطة، إذ كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد الأعلى بين الدول. لا يقتصر السبب في ذلك على أن بريطانيا التي رحّبت بماركس كانت بصيرة بما يكفي لتجاهل أفكار هذه الأخير عن "برج قار" يقوده الثوريون المحترفون، خلافاً لما فعلت الصين في القرن العشرين. لهذا النجاح أسباب أعمق بكثير. منها أخطاء فرنسا والصين. ولئن كان انهيار الصين مشهدياً، فإن اختفاء فرنسا كان أقل وضوحاً. وجدت الأخيرة صعوبة في إحياء الإرث الفيزيوقراطي الذي ميّز إصلاحات نهاية القرن الثامن عشر بعد اضطرابات الثورة والإمبراطورية. وقد ضعف هذا الإرث لأسباب أربعة.

السبب الأول هو أن الاقتصاد السياسي للأنوار، الذي طاب لكيسناي تسميته "العلم الاقتصادي"، كان يفتقر إلى علمية واقعية حقّة. فقد عُبّر عن هذا الاقتصاد بلغة أدبية من دون تحديد كمّي وتعريف للكلمات المستخدمة والفرضيات المعتمدة. أمّا السبب الثاني فقد تمثّل في إخفاق السياسات الاقتصادية ذات المرجعية الفيزيوقراطية. فقد كان هدفها منح الدول التي كانت في طريقها إلى الإفلاس سبل تصحيح وضعها. والحال أن فرنسا لم تستطع حلّ مشكلات ديونها، وغرقت في الثورة. أمّا معاهدة التجارة الحرة بين فرنسا وإنكلترا المبرمة في عام 1786 – التي لاقت ترحيباً حاراً من طرف الفيزيوقراطيين في فرنسا وآدم سميث في إنكلترا – فقد ألغيت ما إن بدأت الأعمال العدائية بين البلدين في عام 1793، وذلك بطلب من الفاعلين الاقتصاديين على جانبي المانش أكثر منه لأسباب سياسية. السبب الثالث: غرور الادعاء ببناء عالم أفضل، وهو غرور موروث من الثورة، وسرعان ما تكشّف بطلانه بل خطورته. والواقع أن إفرازات الثورة – روبسبيار ونابليون – استثارت شيئاً من الحذر. فكان الفكر الاقتصادي الذي انبثق بعد 1815 يروم الواقعية ولا يُخفي تشاؤمه. وفي النهاية، كان على الانطلاقة الجديدة للفكر الاقتصادي النظري الذي يريد لنفسه أن يكون استطالة للمذهب الفيزيوقراطي، أن يُشكك في هذا التيار الفكري بعمق. يرى ديفيد ريكاردو David

(1772–1823) Ricardo – الذي أصبح المفكر المرجعي للانطلاق الاقتصادي للملكة المتحدة – أن الاقتصاد السياسي في القرن الثامن عشر لم يتعامل مع مشكلة حاسمة، وهي: تناقص العائدات.

في المقابل، أبقى القرن التاسع عشر على ملمح أساسي من الإرث الفيزيوقراطي، وهو: الدور الإيجابي للمنافسة. عشية الثورة الفرنسية، سوّغ بيار صمويل جوبون دو نيمور Pierre Samuel Dupont de Nemours – أحد مفكري الفيزيوقراطية، ولاعب مهم في الثورة، وصاحب شركة كيميائية في الولايات المتحدة كُتِب لها أن تكون من أهم الشركات على هذا الكوكب – اللجوء إلى المنافسة بهذه الكلمات البسيطة:

> لا ازدهار للمصانع والتجارة بلا حرية ومنافسة تنفّران المشروعات الطائشة، وتسفران عن مضاربات معقولة، وتمنعان الاحتكارات، وتقيدان المكاسب الخاصة بالتجار لمصلحة التجارة، وتشحذان الصناعة، وتبسّطان الآلات، وتقللان التكاليف الباهظة للنقل والتخزين، وتخفضان معدل الفائدة، وتسهمان في وصول منتجات الأرض إلى أول شارٍ بأكبر سعر ممكن من أجل ربح المزارعين وإعادة بيعها بسعر التجزئة بأرخص سعر ممكن لمصلحة المستهلكين واحتياجاتهم ومتعهم.

كان من شأن نقاط الضعف والقوة للمذهب الفيزيوقراطي أن تدشّن حقبة جديدة للعالم، وهي الحقبة البونوقراطية – وفق ترسيمة أنسيلون – التي يكون بموجبها العمل هو العنصر الذي يصنع الثروة. وقد ضعت إنكلترا تصوراً لمضمونها النظري، وطبّقت المبدأ تطبيقاً فعلياً. فإذا نحن راقبنا إنكلترا البونوقراطية هذه، التي اختارت المنافسة والتجارة الحرة، نعثر فيها على مبادئ نيكولاس غريغوري مانكيو Nicholas Gregory Mankiw. إنّ بريطانيا القرن التاسع عشر – حيث بدأ سينيور Senior تعليمه – ألهمت صحّة ما أسسه الاقتصاديون وأثبتته، والذي لخّصه الاقتصادي الأميركي مانكيو في المبدأ الثامن من مبادئه العشرة[62].

62 انظر المسرد التعريفي بخصوص سينيور ومانكيو، ص. 318 وص. 314.

الأساس التكنولوجي للبونوقراطية

إن العمل بالنسبة إلى البونوقراطيين معادلٌ للطبيعة بالنسبة إلى الفيزيوقراطيين، لأن التقدم التقني زاد فعالية العمل على نحو كبير. مهدت التطورات العلمية في القرن الثامن عشر الطريق أمام التقدم

التقني في القرن التاسع عشر. نستطيع أن نُعدّ قائمة طويلة تضم العلماء الذين عرفتهم الأنوار. كانت النخب الباريسية تجتمع في الصالونات التي لم تكن غريبة عن الرياضيين المتباهين بقراءة دراسات حساب التفاضل وشرحها. كان دالمبيرت هو المهيمن في هذه الفترة، ولم يكتف بالمشاركة في كتابة الموسوعة مع ديدرو، بل طوّر أعمالاً رياضية رفيعة المستوى، ووضع النظرية الأساسية للجبر التي سمحت بالتحويل النظري لكثيرات الحدود إلى عوامل، وإن قدّم لها برهاناً خاطئاً. سيأتي البرهان الصحيح لاحقاً على يد كارل فريدريش غاوس Carl Friedrich Gauss (1777– 1855). ولا ننسى أنطوان لافوازييه Antoine Lavoisier (1747–1794)، الكيميائي الكبير الذي حلّل الهواء والماء إلى عناصرهما الأولية، وكان فلّاحاً عاماً يعيش حياة اجتماعية نشطة.

تعكس الموسوعة قطيعة فكرية قوية تبحث عن تحرير العلم من وصاية الدين. على الإنسان، إذا ما أراد مواجهة الصعوبات التي تعترضه، أن يفهم قبل أن يتصرّف، وأن يكف عن الظن بأن المواكب والصلوات قادرة على حلّ مشكلاته. في 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1755، دمّر زلزالٌ مدينةَ لشبونة، فنشر فولتير قصيدة ينتقم فيها من الدين بعنوان Poème sur le désastre de Lisbonne [قصيدة في كارثة لشبونة]، ويدعو فيها الإنسان إلى دراسة العالم الذي يعيش فيه من دون أن يعزو له إرادة خاصة. تبدأ القصيدة بالأبيات الآتية:

مئة ألف سيّئ طالع، تفترسهم الأرض
بدمائهم بأوصالهم المقطعة برعشاتهم
تحت أسطح منازلهم يُدفنون
من دون مناجدة، في رعب العذاب
ينهون أيامهم المثيرة للرثاء.

كان عنف الزلزال استثنائياً. وقدر المتخصصون أن زلزالاً واحداً فقط بهذه الشدة يحدث كل 2000 أو 3000 سنة في هذه البقعة من الكوكب. بلغ فتكه درجة عالية إلى الحد الذي تبعته موجة عاتية شعر بها الناس في الساحل الجنوبي لإنكلترا، إلى جانب حريق هائل لم تسلم منه المباني. قد يكون فولتير قد بالغ في عدد الضحايا، الذي ربما بلغ 80.000. في خريف 1755، كان جوزيف الأول هو ملك البرتغال، وقد اعتلى العرش قبل خمس سنوات، وأراد أن يكون مصلحاً. لذلك ترك السلطة تدريجاً في يد ماركيز بومبال Pombal الذي أصبح رئيساً للوزراء والقائد الرئيسي للبلاد

في عام 1756. كان بومبال شخصية براغماتية تدّعي الانتماء إلى الأنوار، وتأخذ من ممارسات المستبدين المستنيرين مرجعاً له. كان يشغله هوسان: تعويض التأخر الاقتصادي للبلد بالاعتماد على إنشاء الاحتكارات الصناعية، والتصدي للكنيسة، ولا سيما اليسوعيون الذين كان يرغب في طردهم من الأراضي البرتغالية.

في مساء يوم 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1755، كان الملك يحضر قداس جميع القديسين خارج لشبونة عندما وقعت المأساة. لم يتأذَّ لكنه أصيب بصدمة نفسية، فترك بومبال يُدير التبعات. أعلن بومبال على الفور: "ادفنوا الموتى وأطعموا الأحياء". ثم نظّم إعادة إعمار المدينة، وجعلها أنموذجاً لتخطيط المدن في القرن الثامن عشر. بعيداً من جانبه المؤلم، أثار هذا الزلزال نقاشاً حول العناية الإلهية، وشكّل نص فولتير فصلاً رئيسياً في هذا النقاش. تملّك هذا الأخير رغبة في التنديد بما عدّه تفاؤلاً مفرطاً وغير مدروس من بعض الفلاسفة – ولا سيما الفيلسوف الألماني لايبنتز Leibniz – فقرّر أن يرفد قصيدته حول لشبونة بحكاية نشرها عام 1759. هذه الحكاية واحدة من النصوص النادرة في أعماله الكثيرة – واللافتة في نواحٍ شتّى – التي نواصل قراءتها حتى اليوم. يتعلق الأمر بـCandide [**كانديد**]، الحكاية التي يختبر فيها البطل صعوبات الحياة ومظالمها التي لا يقتصر مصدرها على البشر، بل تأتي من الطبيعة أيضاً. فكما كتب فولتير في قصيدته عن الزلزال الأرضي:

الطبيعة خرساء، لا طائل من استنطاقها.

والمراد من الموسوعة أن تحلّ محلّ كتاب القدّاس عبر إيراد تفصيلات دقيقة لبعض ابتكارات القرن الثامن عشر. غذّت هذه الابتكارات من عصر الأنوار ما بدأ القرن التاسع عشر يُطلق عليه اسم "الثورة الصناعية"، وهي التسمية التي جاءت لأول مرة على لسان الاقتصادي الفرنسي أدولف بلانكي Adolphe Blanqui عام 1837. وقد جاء أول ابتكار أحدث تغييراً كبيراً في قطاع المنسوجات. إذ اخترع الإنكليزي جون كاي (1704–1780) John Kay المكوك الطائر في عام 1733، الذي مكّن الحرفيين من مقاطعة خيوط اللُّحمَة (التي تمتد عرضاً) مع خيوط السَّدى (التي تمتد طولاً) بشكل عمودي. قبل كاي، كانت اللّحمة التي تمتد عرضاً محدودة بطول ذراعي الحائك. مع المكوك الطائر، اختفى هذا القيد، وزادت قدرات صناعة النسيج بصورة كبيرة. وكما يحدث غالباً مع المبتكرين، اصطدم جون كاي بعداء العمّال الذين قرنوا ابتكاره باختفاء وظائفهم. لكنه

اصطدم أيضاً مع أرباب العمل، الذين استخدموا ابتكاره من دون أن يدفعوا له رسم البراءة. كان جون كاي أول من اصطدم بالمشكلات المتأتية من التقدّم التقني.

سرعان ما طُرحت مسألة تعويض الاختراع. وهي مسألة ضرورية إذا كنا لا نريد إحباط الابتكار، لكن التعويض يجب أن يكون محدوداً زمنياً لئلا نخلق احتكارات تؤدي إلى تراكم الإيرادات. وما دام ثمة إيراد، فإن هنالك تدخّلاً من الدولة، لذا بدأت إذاعة الابتكارات تخضع لآليات تشريعية أو تنظيمية. أصبحت إدارة براءات الاختراع مشكلة بدءاً من الثورة الصناعية. حتى عصر النهضة، كانت الحيازة الاحتكارية لعملية الإنتاج تعتمد اعتماداً عشوائياً على الإرادة الطيبة للأمير. في عام 1421، حصل المهندس المعماري فيليبو برونليسكي (1377– Filippo Brunelleschi 1446) – المعروف بإسهامه في بناء كاتدرائية فلورنسا – من سلطات المدينة على ما يُعدّ أول براءة اختراع حديثة تتعلق بآلة لتحميل السفن. في فرنسا، أدخل قانون عام 1791 مفهوم "براءة الاختراع"، وحدّد شروط حماية المبتكرين. وفي عام 1800، سُجّلت 19 براءة اختراع من طرف الدولة. ارتفع هذا العدد إلى 750 في عام 1840، وإلى 000.10 في عام 1900.

توازياً، أثار التقدم التقني ردود فعل تتعلق بتبعاته على التوظيف. ولئن لم يصطدم جون كاي مع فيسباسيان – الذي عارض في القرن الأول الميلادي استخدام الآلة خوفاً من تهديدها النظام الاجتماعي – إلا أنه واجه معارضة قوية. زد على ذلك أن مكوك جون كاي تسبب أيضاً بحدوث ضغوط على إمداد الخيوط النسيجية، ما ضاعف عمليات البحث الساعية إلى زيادة إنتاجية مصانع الغزل. أسهم اثنان من المهندسين الإنكليز إسهاماً كبيراً في هذا الأمر، وهما: لويس بول Lewis Paul (المتوفى في عام 1759)، وريتشارد أركرايت (1732–1792) Richard Arkwright. في الوقت نفسه، ازدادت واردات المواد الخام المستخدمة في صناعة الغزل على نحو كبير، وتحديداً القطن. كان أركرايت مقيماً في نوتنغهام، فرجّح اكتشافه ميناء ليفربول القريب نسبياً حيث يصل القطن من أميركا. في النهاية، استقرت صناعة النسيج الإنكليزية – القائمة على استيراد القطن وتصدير الملابس – بين ليفربول ونوتنغهام، في أوبيدوم روماني قديم اسمه مانشستر. في بداية القرن التاسع عشر، تحولت مانشستر إلى "مدينة القطن"، وغدت المكان الذي اخترعت فيه الثورة الصناعية، بما في ذلك أيديولوجيا هذه الثورة، أي المكان الذي اخترع فيه "الأنموذج الإنكليزي".

إضافة إلى المنسوجات، حقق القرن الثامن عشر تقدماً كبيراً في صناعة الصلب، ومهّد الطريق أمام الترويج للحديد والفولاذ اللذين سيحددان بنية القرن التاسع عشر. في عام 1784، طور هنري كورت (1740–1800) Henry Cort ما يدعوه المتخصصون "تسويط الحديد"، أي العملية التي

تسمح بتحسين جودة الحديد الزهر والفولاذ عن طريق تقليل محتواها من الكربون. شخصيتان رئيسيتان أدتا دوراً مهماً في تطوير صناعة الصلب، وهما أيضاً إنكليزيان: جون John وويليام ويلكينسون William Wilkinson اللذان طوّرا صناعة الحديد الزهر في المملكة المتحدة، لكن أيضاً في فرنسا، في كروزو انطلاقاً من عام 1782. أكثر الابتكارات أهمية هو استخدام الفحم مصدراً للطاقة، أي لإنتاج الحرارة على شكل بخار. منذ دينيس بابين Denis Papin، تراكمت التطورات التكنولوجية حتى أتمّ جيمس واط James Watt (1736–1819) الآلات التي تستخدم البخار والتي كان قد صمّمها توماس نيوكومن Thomas Newcomen (1663–1729). عام 1769، قدّم واط أول براءة اختراع تصف ما يمكن عدّه محركاً بخارياً حديثاً. وفي عام 1788، طوّر أيضاً حاكم الطرد المركزي الذي يسمح بتحكّم أفضل بالضغط داخل الآلة، وتالياً تقليل مخاطر الانفجار[63]. وكما نرى، فإن كثيراً من هؤلاء المبتكرين بريطانيون. لذا فإن الصدارة الاقتصادية للمملكة المتحدة أخذت تتحوّل إلى صدارة تكنولوجية.

63 من بين اختراعات واط كانت فكرة قياس كفاءة البخار من خلال مقارنتها مع عدد القدرة الحصانية التي يجب تعبئتها لتحقيق النتيجة نفسها. لذلك أنشأ وحدة قوة تسمى "القدرة الحصانية". ليست هذه الوحدة جزءاً من الوحدات الرسمية، حيث تُقاس الطاقة اليوم بالواط. فالحصان الواحد يساوي 735.5 واط.

الأساس الاقتصادي للبونوقراطية: الأنموذج الإنكليزي

في عام 1815، لم يكن لدى المملكة المتحدة تلك الثقة بالنفس التي يفترضها وضعها الجديد بوصفها دولة مهيمنة. فعلى الصعيد السياسي، كان على دبلوماسيتها أن تأخذ في حسبانها مقاومة حلفاء الأمس. فلئن دافعت في أوروبا عن مبدأ "توازن القوى" لضمان السلام، إلا أنها اصطدمت بالنمسا التي انبرت بوصفها بطلة للسياسة الرجعية. وخارج أوروبا، كان عليها – هي التي أنهت حرب عام 1812 مع الولايات المتحدة – أن تواجهها في مدينة جنت في كانون الأول/ ديسمبر 1814 بشأن مشكلة العبودية، إذ عارضت استمرار الإتجار بالأفارقة. على الصعيد الأخلاقي، آن أوان انقضاء الوهم. فبعد اشتداد سنوات الحرب ضد نابليون، رشحت الرومنسية كراهية لنفسها. خير مثال على هذا الشعور بالضيق، انتحار روبرت ستيوارت Robert Stewart في آب/ أغسطس 1822، ثاني مركيز للندنديري Londonderry ولورد كاسلريه (1769–1822) Castlereagh، وأهم رجل في السياسة الإنكليزية، والمنظّم العظيم لأوروبا في مؤتمر فيينا. على الصعيد الاقتصادي، ترافق النمو الذي كان يجب أن يؤدي إلى تحسين أوضاع السكان مع ظهور طبقة عاملة تعيش ظروفاً

مأسوية. فالثورة الصناعية أسفرت عن ثورات اجتماعية. في آب/ أغسطس 1819، في مانشستر، أكثر المدن تقدماً لجهة التصنيع، ورمز العالم الجديد المحدَث على يد الصناعة، نزل الجيش إلى الشارع وشن هجوماً على مظاهرة من 60 ألف شخص أمام كنيسة القديس بطرس وقتل 11 شخصاً، ما أسفر عما أطلق عليه اسم "مذبحة بيترلو"، في إشارة واضحة إلى إنجاز الجيش الإنكليزي في واترلو، الذي كان بالطبع حدثاً أكثر مجداً. تمثّل "مذبحة بيترلو" أول أعمال الشغب الاجتماعية الحديثة التي قادها عمال طالبوا بظروف عمل أفضل وزيادة في الأجور.

رغم هذه الشكوك، نجحت المملكة المتحدة في تعزيز مكانتها الرائدة بفضل اتساق أنموذجها الاقتصادي البونوقراطي/ الترحالي الذي قام على خمسة أركان. أولاً، وعلى المستوى النقدي، صدر قانون المصارف عام 1844، والذي كان بمنزلة ركيزة نظّمت منظومة معيار الذهب، وأدت إلى إعطاء الجنيه الإسترليني مكانة العملة العالمية. فرض الذهب نفسه تدريجياً بوصفه معياراً ونمطاً للأداء النقدي الدولي، ووصل إلى أوسع امتداد له مع اعتماده من طرف اليابان عام 1897. وقد استطاعت المملكة المتحدة الاستفادة من إيراد حقيقي في التمويل، بفرضها معيار الذهب وتحملها تبعاته لجهة الانضباط في السياسة الاقتصادية. يتجلى انضباط السياسة الاقتصادية المقترن بمعيار الذهب من ناحيتين: النقود والميزانية. على الصعيد النقدي، تطلّب معيار الذهب تجانساً في السياسات المتبعة في هذا الخصوص، قائماً على غياب التضخّم. وبما أن غياب التضخم يعني استحالة تخفيض قيمة الديون، فإن هذا الخيار يكتمل على صعيد الميزانية من خلال منهجة التوازن.

الركن الثاني: شجع الأنموذج الاقتصادي البريطاني التجارة الحرة. كان ويليام غلادستون William Gladstone (1809–1898) الوزير الرئيسي في حكومة روبرت بيل Robert Peel (1788–1850) التي دشّنت التجارة الحرة في عام 1842. في تلك الفترة، كان قانون الجمارك الإنكليزي يضم 1150 مادة. وبعد عشر سنوات، لم يتبقَّ منها سوى 50 مادة. تقول إحدى الروايات إن التجارة الحرة الإنكليزية كانت استجابة من سلطات لندن في عام 1847 للحاجة إلى استيراد الحبوب لمواجهة المجاعة في إيرلندا. لكننا نخطئ في فهم الشعور العميق للطبقة السياسية الإنكليزية آنذاك حيال إيرلندا إن نحن اعتقدنا أنه كان من الممكن أن تتخذ قراراً من شأنه التخفيف من مصائب هذا البلد. زد على ذلك أن إلغاء القوانين المتعلقة باستيراد الحبوب يعود إلى ما قبل عام 1847، وتحديداً إلى أيار/ مايو 1846. لذا لا يندرج اعتماد إنكلترا التجارة الحرة ضمن إطار ضغط ناشئ عن حالة طوارئ إيرلندية، بل ينحدر من رؤية شاملة لفهم آلية عمل الاقتصاد وفوائد المنافسة الدولية. رأى الإنكليز في أربعينيات القرن التاسع عشر أن المنافسة تحفّز النشاط الاقتصادي،

أوطنيةً كانت هذه المنافسة أم دولية. لذا فهي موضع ترحيب. يصف هذا الرأي طريقة تفكير الإنكليز. خير مثال على روح التجارة الحرة لدى الإنكليز المادة 41 من "الميثاق العظيم"، والتي تنص على ما يأتي:

> سيكون في مقدور التجار دخول إنكلترا، والخروج منها، والبقاء فيها، والتنقل بحرية عن طريق البر أو البحر، للشراء أو للبيع، وفقاً للقوانين والأعراف القديمة، من دون رسوم خبيثة، باستثناء أوقات الحرب.

لا شك في أن هذه الروح عرفت تشكيكات عدة. في القرن السابع عشر، شقّ على إنكلترا الهروب من الافتتان الذي مارسه لويس الرابع عشر على أوروبا. في عام 1651، أصدر كرومويل سلسلة من القوانين الحمائية المعروفة باسم قوانين الملاحة. كُتبت هذه النصوص التي تحدّ من الوصول إلى الموانئ الإنكليزية لسفن معينة لأسباب سياسية في الأصل، تمثّلت في حظر التجارة مع بعض الأراضي الأميركية التي لجأ إليها المعارضون الملكيون لديكتاتورية كرومويل المتشددة. لكن تبعات هذه القوانين تجلّت اقتصادياً على نحو خاص، ووسمت فترة الحمائية الإنكليزية. في عام 1764، أصدر البرلمان قانوناً بشأن تجارة السكر، والذي كان آخر نص صريح حمائي قبل مجيء التحرير في القرن التاسع عشر. لكن في عام 1776، دافع آدم سميث في كتابه *Richesse des nations* عن قوانين الملاحة التي لم تلغَ حتى عام 1849. سنرى أيضاً الحمائية في استجابة بريطانيا لأزمة 1929. غير أننا نستطيع القول بأن تبني التجارة الحرة قوي ودائم في المملكة المتحدة، ولم تكن يوماً حكراً على ديفيد ريكاردو David Ricardo والاقتصاديين الكلاسيكيين الإنكليز في بداية القرن التاسع عشر وأعضاء حكومة بيل Peel. يُمثّل ويليام ستانلي جيفونز William Stanley Jevons (1835–1882) مرجعية الاقتصاديين الإنكليز في نهاية القرن التاسع عشر، الذين كُنّوا بالكلاسيكيين الجدد. وهو يتشارك وجهة نظر ريكاردو بشأن التجارة الحرة، الأمر الذي تبرهن عليه مبادؤه في الاقتصاد السياسي في كتاب يحمل العنوان نفسه *Principes d'économie politique*:

> غالباً ما يُفترض أن منع العامة من شراء بضائع أجنبية سيضطرها إلى شراء بضائع مصنوعة في البلد، الأمر الذي سيدفع المشغل إلى مواصلة العمل، وتوفير الكثير من الشغل للعمّال. وهذا خطأ كامل، ويمكننا أن ندعوه خطأ الحماية. [...] لذا عندما يفضّل المشترون

المنتجات الأجنبية، فإن من يصنع هذه المنتجات في البلد، يشتكي بمرارة ويجتمع بغيره ليقنع العامة بأنها متضررة من التجارة الخارجية.

ثم يخلص إلى ما يأتي:

لكن ماذا سيحدث لعمالنا إذا أتى كل شيء إلينا من بلد آخر؟ إجابة عن ذلك نقول: إن هذه الحالة لا يمكن أن توجد، وذلك لأن الأجانب لن يفكّروا في إرسال البضائع إلينا إلا بمقدار ما سندفع لهم، إما بمنتجات أخرى وإمّا بالمال. إذا دفعنا ثمنها سلعاً، فسيكون من الطبيعي أن نحتاج إلى عمال لتصنيعها، وكلّما اشترينا أكثر من الخارج، علينا إنتاج المزيد في الداخل، بقصد التبادل. وعليه، فإن شراء السلع الأجنبية يشجّع المصنّعين في البلاد بأفضل طريقة ممكنة، وبالتحديد فروع الصناعة التي يشتهر بها البلد والتي من خلالها تتكوّن الثروة بأكبر قدر ممكن.

لا يحتفي بفضائل التجارة الحرة من الاقتصاديين إلا الليبيراليون منهم. ألقى ماركس في بروكسل، في 7 كانون الثاني/ يناير 1848، خطاباً بعنوان Discours sur le libre–échange [مقال في التجارة الحرة]، ودافع فيه عنها. صحيح أن في دفاعه شيئاً من التهكّم، لكنه يظلّ دفاعاً على الرغم ذلك. فهو يرى أن تشجيع الأممية البروليتارية يتفق مع مبادئ التجارة الحرة. في كلتا الحالتين، يُنظر إلى هذه المبادئ على أنها وسيلة لتجنّب الحروب التي عصفت بأوروبا خلال عهد نابليون. يرى الليبيراليون أن التجارة الحرة تستبعد النزاعات، فلا أحد يُهاجم مورده أو عميله. من جهته، يرى ماركس أن بؤس الطبقة العاملة المعمَّم يخلق تضامنا بين الشعوب، ذلك أن العدو الطبقي يحلّ محل العدو الأجنبي.

الركن الثالث: يدعو الأنموذج البريطاني إلى تخصيص الاقتصاد وفقاً لمنطق المزايا النسبية المقترنة باختيار التجارة الحرة. يُطبق هذا التخصيص في مجالين. الأول مرتبط بخلق ريع مؤسسي، والثاني بتنمية ريع طبيعي، ومزايا نسبية أثبتت استقرارها بمرور الوقت. يقوم الريع المؤسسي على جعل مدينة لندن مركزاً للتمويل الدولي، ومن الجنيه الإسترليني العملة الدولية، مستعيداً بذلك مكانة البيزنط في الماضي. جُمّع هذا الريع على أساس الذهب، ونُظّم بقانون المصارف عام 1844. أمّا التخصص الثاني للاقتصاد الإنكليزي في زمن تألّقه فقد انتشر انتشاراً شعبياً في فرنسا عن طريق رواية جول فيرن Jules Verne الصادرة عام 1877، بعنوان *Les Indes noires* [جزر الهند

السوداء]. لخّص المؤلف فيها أصول ثروة بريطانيا وقوتها الاقتصادية آنذاك. ورأى أن هذه القوة استندت إلى ركيزتين: الاستغلال الاستعماري للهند، من ناحية، ومن ناحية أخرى إنتاج الفحم الذي زوّد الثورة الصناعية بالطاقة اللازمة، فنالت بلد التعدين البريطانية لقب جزر الهند السوداء. كتب جول فيرن في الفصل الأول من هذه الرواية:

> نعلم أن الإنكليز أعطوا إلى مجمل مناجم الفحم الضخمة الخاصة بهم اسماً ذا دلالة محددة. فقد أطلقوا عليها اسم "جزر الهند السوداء"، والهند هذه ربما أسهمت أكثر من الهند الشرقية في زيادة المذهلة للملكة المتحدة. والواقع أن أمّة بأكملها كانت تعمل في هذه المناجم، ليلاً ونهاراً، لاستخراج الفحم من باطن الأرض البريطانية. الفحم، هذا الوقود الثمين، العنصر الذي لا غنى عنه في الحياة الصناعية.

الركن الرابع: ارتكز الأنموذج البريطاني أيضاً على الترويج لـ"دولة الحد الأدنى" التي توازن حساباتها، وتقلّص دورها بوصفها مديراً للقعود عن العمل. والهدف من السياسة الاقتصادية هو تقليل النهب الضريبي. كان إنشاء دولة الحد الأدنى فعالاً مع السياسة التي قادها وأصبح رمزاً لها ويليام غلادستون William Gladstone الذي سيؤكّد نفسه زعيماً للحزب الليبرالي. شغل الأخير منصب وزير الخزانة ورئيس الوزراء على التوالي. قدّم تعريفاً لدولة الحد الأدنى في عام 1852 خلال زيارته الأولى إلى وزارة الخزانة. ورأى أن أول ما يجب فعله في كل مرة يزداد فيها الإنفاق العمومي هو النظر إلى نتيجة ما يرافق ذلك من اختفاء النفقات الخصوصية، وهو اختفاء مرتبط بزيادة الضرائب. في هذه النقطة المركزية من نهجه، يُضيف غلادستون أربعة اعتبارات. الاعتبار الأول هو أن الإنفاق العمومي – حتى في مجتمع ديموقراطي – هو نتيجة لعملية صنع قرار طويلة وغير مؤكّدة. في المقابل، يرتبط الإنفاق الخصوصي بفعل مواطن حر. الاعتبار الثاني: هو أن السكان، بعد أن تبلغ الضرائب عتبة معينة، ينظرون إليها بوصفها مصادرة عن طريق الضرائب التصاعدية. الاعتبار الثالث: لتحديد المستوى المقبول للاقتطاعات الإجبارية، يجب الأخذ في الاعتبار أن دافعي الضرائب الذين يصرخون أكثر من غيرهم ليسوا بالضرورة الأكثر تضرراً من الضريبة. يأخذ غلادستون مثالاً على ذلك تخفيض الحكومة الإنكليزية الرسوم الجمركية وإنشاء ضريبة الدخل، الأمر الذي حقق العدالة لأنه زاد القوة الشرائية للفقراء وزاد كفاءة الاقتصاد الإنكليزي، بفضل تخصص أفضل. إلا أن الحكومة اصطدمت بمعارضة الطبقات المالكة التي

زعمت أن المنافسة الدولية ستدمر البلاد. الاعتبار الرابع: هو أن دولة الحد الأدنى هي الدولة الفعالة، وليست الدولة بعد اختزالها إلى لا شيء. لذا فهو يقدّر أن على الجنود أن يتقاضوا رواتب كافية كي لا يتحوّلوا إلى مخرّبين يهددون السلم الأهلي. لكن على دولة الحد الأدنى، التي تندرج داخل إطار تنافسي، أن تقلل من دورها في إدارة القاعدين عن العمل إلى أدنى حد ممكن. في عام 1834، ومن خلال إلغاء التدابير التي تهدف إلى ضمان حدّ أدنى من الدخل، اختار الإنكليز زيادة فردية للرفاهية والقوة الشرائية عن طريق أجر العمل الذي تحدّده السوق. إن هذا الخيار المتمثّل بدولة الحد الأدنى يتعارض تعارضاً مباشراً مع منطق قانون فاغنر.

الركن الخامس: لم يكن دور الإمبراطورية البريطانية – التي بلغت في نهاية القرن التاسع عشر من القوة حدّاً كان معه واحدٌ من بين أربعة في العالم يخضع للملكة فكتوريا بصورة مباشرة أو غير مباشرة – إمداد العبيد أو العمالة، وإنما ضمان المنافذ. وبذلك يكون أساس هذه السياسة الإمبراطورية عكس الأساس الذي حرّك الرومان في القرن الأول، أو الإسبان في القرن السادس عشر، أو الفرنسيين في القرن السابع عشر. سمحت "جزر الهند" – التي جعلها جول فيرن أحد مصدري النجاح الإنكليزي – بزيادة معتبرة في الطلب الموجّه إلى الشركات الإنكليزية بفضل الانفتاح القسري للدول المستعمَرة. فالمستعمرات البريطانية موجودة لتلبية أحد الافتراضين المسبقين لقانون فاغنر، والذي بموجبه يتعيّن على الدولة أن تخلق الطلب الضروري لتدفق العرض الذي يؤدي التقدّم التقني إلى تزايده بلا توقف. إن هاجس القرن التاسع عشر هو فائض الإنتاج الذي من شأن تصحيحه أن يؤدي إلى أزمة وبطالة. ومع تطور الثورة الصناعية، ارتبطت المخاوف بعدم قدرة الطلب على امتصاص العرض، وعدم قدرة المنظومة الصناعية التي تتسم بالفعالية أكثر فأكثر على توفير العمل لجميع السكان. تحلّ هذه المخاوف محل المخاوف المرتبطة بعدم قدرة الأرض على توفير ما يكفي من الغذاء، وهي مخاوف مقترنة باسم مالتوس Malthus. هكذا تغدو مهمة السكان الهنود أو الأفارقة المستعمَرين أو الصينيين المطوَّعين، بالنسبة إلى إنكلترا الفكتورية، امتصاص فائض الإنتاج المحتمل. لذا فإن "مستهلك الملاذ الأخير" في العصر الفكتوري ليس الطبقة البريطانية القاعدة عن العمل، وإنما الشعوب التابعة التي ليست قاعدة عن العمل بالمعنى الدقيق للكلمة، بل محصورة في دور الإنتاجية المساعدة والمتخلفة اقتصادياً. وفي الوقت نفسه، حاولت المملكة المتحدة احتواء عواقب ديناميكيتها الديموغرافية من خلال تنظيم رحيل جزء من

سكانها. بين عامي 1800 و1920، هاجر 60 مليون أوروبي. من بينهم 17 مليوناً من المملكة المتحدة، بما في ذلك من إيرلندا[64].

64 البلدان الأصليان للمهاجرين هما ألمانيا وإيطاليا، بأعداد تبلغ نحو عشرة ملايين في كلتا الحالتين.

على المستوى الفكري، فإن هذا الأنموذج الذي يُجسّده غلادستون تجسيداً سياسياً، والقائم على التجارة الحرّة والترجمة الاقتصادية والنمو والنتيجة الملموسة، هو إنموذج ترحالي وبونوقراطي وتنافسي، أدى إلى تقليص دور الدولة وعكس ديناميكيات قانون فاغنر. ومع ذلك، حافظ ثقل الصناعة وإنتاج مناجم الفحم خاصة على مكوّن هرمي قوي في الإنتاج، لدرجة أن لويس مومفورد Lewis Mumford تحدّث في هذا الصدد عن فترة "باليوتقنية" و"رأسمالية فحمية". يعمل المنجم عمل البرج الذي يؤدي فيه المهندسون دور الموظفين الأرستقراطيين في المجتمعات القديمة. وبالتوازي مع ذلك، شكّلت السياسة ذات التوجه الاستعماري – التي عارضها غلادستون بشدة – استطالة لقوة "البرج". ما الذي قد يكون أكثر اتساقاً مع فكرة "البرج" من قرار بنيامين دزرائيلي Benjamin Disraeli (1804–1881) – الزعيم المحافظ والمعارض الكبير لغلادستون – بجعل الملكة فكتوريا إمبراطورة للهند في عام 1876؟ لا يعني ذلك أن "البرج" يتحكم تحكماً كاملاً في الجانب السياسي للأنموذج الإنكليزي. ففي عام 1832، تمت مراجعة النظام الانتخابي للتخلص من آثار النظام البرلماني ذي الأسس والممارسات الغارقة في الأرستقراطية. فقضى الإصلاح على "الأحياء الرثّة"، أي تلك الدوائر التي كان عدد ناخبيها منخفضاً جداً إلى الحد الذي تُشرى فيه أصواتها التي، في جميع الأحوال، لم يكن لها معنى يذكر[65]. وألزم المملكة المتحدة بالاقتراع المقيّد – على أساس الملكية – الذي أصبح شاملاً للرجال في عام 1918، وهو العام الذي نالت فيه بعض النساء حق الاقتراع. ثمة خطوة أخرى من البرج نحو الشبكة، وحدثت مرة أخرى مع المطبعة. أنشئت الصحيفة الإنكليزية الأساسية *Times* في 1785، وطبعت بدءاً من 1814 على مكابس بخارية، ما أدى إلى تخفيض تكاليفها، وتالياً سعرها، وزيادة محتواها.

65 دافيد ريكاردو، الذي دافع عن الأفكار الليبرالية في الاقتصاد والسياسة، كان عضواً في مجلس العموم. كان الممثل المنتخب لدائرة انتخابية في إيرلندا من 12 ناخباً لم يذهب إليها يوماً... في عام 1832، في دونويتش بسوفولك، كانت هناك دائرتان انتخابيتان لـ44 عائلة. وفي إحدى هاتين الدائرتين، كان هناك ناخب واحد فقط. في المقابل، لم يكن لمانشستر ناخبون، وهي المدينة التي كان عدد سكانها 80.000 نسمة في عام 1800 و200.000 عام 1832.

تمرّد اللوديين

ألهم الأنموذج الإنكليزي أوروبا، وسحر العالم، شأنه شأن الأنموذج الفرنسي في قرن لويس الرابع عشر. إلا أن سحره لم يناسب الجميع. كثيرون هم الذين اعترضوا على تقييد دور إدارة القاعدين عن العمل الذين تتكفل بهم الدولة. يفترض أنموذج غلادستون منطق تصريف الفائض لألفريد سوفي تصريفاً كاملاً، والذي مفاده أن التقدم التقني وتحسين الإنتاجية يؤديان إلى نقل الوظائف من قطاع إلى آخر. ويرفض هذا الأنموذج أيضاً أن يجعل من دولة الحد الأدنى شكلاً من أشكال المزوّد للوظائف في الملاذ الأخير. وضع غلاستون قيوداً على التوظيف العمومي، وعبّر عن تحفظاته حول الممارسة الاستعمارية الرامية إلى إجبار دول العالم الثالث بالقوة على شراء البضائع الإنكليزية. والنتيجة أن الشركات التي تتمتع بمستوى طلب مضمون، تضطر إلى الحفاظ على هذا الطلب بالضغط الدائم على الأسعار. ولتحقيق ذلك، تسعى بانتظام إلى خفض تكاليف العمالة. اصطدم هذا الأنموذج الانكماشي بردود فعل عنيفة في بعض الأحيان، وذلك منذ بدايات الثورة الصناعية مع تطور حراك اللوديين (luddites)، هذا الحراك الذي يُذكرنا بالحراكات ضد مكوك جون كاي، ويُشكّل استطالة له.

سميت هذه الحركة بهذا الاسم تيمّناً بنيد لود Ned Ludd، النسّاج الذي كسر في عام 1780 نولين بهدف إنقاذ وظيفته. أصبح فعله هذا أسطورة، بالمعنى الحرفي للكلمة، ذلك أن لود هذا – الذي أطلق عليه لاحقاً لقب الكولونيل والجنرال، أو حتى الملك – ليس من المؤكد أنه كان موجوداً. رأت السلطات القائمة في هذا الحراك إنذاراً. ذلك أن اقتصاد المملكة المتحدة في عام 1811 كان محاصراً ومخنوقاً بالحصار القاري الذي فرضه نابليون في خريف عام 1806. راحت شركات المنسوجات المحرومة من منافذ التصدير تسرّح موظّفيها، وتخفض الأسعار في السوق المحلية لضمان بيع البضائع التي لم تعد قادرة على تصريفها في القارة. تسبب انخفاض الأسعار بتعثّر النسّاجين الصغار، ولا سيما مع ارتفاع أسعار الخبز بعد انتهاء وصول القمح الفرنسي. حمل كلُّ ما تقدّم هؤلاء النساجين الصغارَ إلى الاقتناع بأن تعثّر حظهم يأتي من النول الحديث الذي تستخدمه الشركات الكبيرة. في آذار/ مارس 1811، اندلعت أعمال الشغب في نوتنغهام، وانتهت بتحطيم 60 نولاً. وفي خضمّ تحرّكهم هذا، وضع الفاعلون حراكهم تحت سلطة لود العليا. حتى إن بعضهم ادعى رؤيته على رأس التمرّد. أخذت السلطات الأمر على محمل الجد لقناعتها بأن لود ما هو إلا أسطورة أعادت أجهزة المخابرات الفرنسية النابليونية إحياءها.

انطلق القمع، وأخذ منعطفاً متطرفاً مع التصويت لقانون في آذار/ مارس 1812 الذي عاقب بالموت على كسر الآلات. ودارت مناقشات محتدمة قبل الاقتراع. نذكر على نحو خاص اللورد

بيرون (1788–1824) Lord Byron، الذي كان يشغل رسمياً مقعداً في مجلس اللوردات منذ ثلاث سنوات، ودافع عن اللوديين بحماسة. في 27 شباط/ فبراير، ألقى خطاباً عدّه محاولةً أولى، لكنه دخل التاريخ بوصفه ضربة معلم، والذي رصد فيه أصل أعمال الشغب بالقول:

أُلحِقَ ضرر جسيم بمالكي الأنوال المتقنة. كانت هذه الآلات مفيدة لهم، بمعنى أنها جعلت تشغيل عدد معين من العمال أمراً عديم الفائدة، فلم يجد هؤلاء أمامهم إلا الموت من الجوع. إن باعتماد نوع خاص من الأنوال، مكّن رجلاً واحداً بالقيام من القيام بعملٍ كان يقوم به كثيرون، ما نتج عنه فائض من العمال.

ثم أعرب عن تعاطفه مع العمال الذين اضطروا إلى كسر الآلات:

لم يكسر هؤلاء العمال الأنوال إلا لأنها أصبحت عديمة الفائدة، وأسوأ من عديمة الفائدة، إذ باتت عقبة أمام كسب قوتهم اليومي. أما زالت الدهشة تعتريكم في هذا الزمن، زمن الإفلاس والاحتيال المثبت والخيانة المفترضة في صفوفٍ أدنى بقليل من مجلسكم، مجلس اللوردات؟ من أن ينسى الجزء الأدنى من السكان والأكثر فائدة واجباته في محنته، ويغدو مذنباً بذنبٍ أقل من ذنب ممثليه؟ وفي حين يجد المذنب ذو المرتبة العليا الوسائل للتهرب من القانون، تُستحدث جرائم جديدة يُعاقب عليها بالإعدام، وتنصب شراك موت جديدة للعامِل البائس الذي دفعه الجوع إلى الجريمة! لم يطلب هؤلاء أكثر من تقليب التراب، لكن المجارف كانت في أيادٍ غير أياديهم. ما كان ليخجلهم التسوّل، لكن حتى ذلك لم ينجهم. سلبت منهم وسائل عيشهم، ولم يوفّر لهم أي عمل كريم، فلا يجب أن تفاجئنا تجاوزاتهم، المدانة والمستهجنة على الرغم من ذلك.

كان الاقتصادي من جنيف جان تشارلز ليونارد سيموند دو سيسموندي Jean Charles Léonard Simonde de Sismondi (1773–1842) أول من أيّد بيرون. وتنحدر عائلة سيسموندي من أصل توسكاني، إذ أتت إلى فرنسا في القرن السابع عشر قبل أن يدفعها إلغاء مرسوم نانت إلى الإقامة في جنيف. يدين علم الاقتصاد بجزء من مصطلحاته لسيسموندي، على الرغم من أن هذا الأخير بات منسياً بعض الشيء اليوم. هو أول من تحدّث عن "أزمات"، وأول من تحدّث عن نظرية أرثوذكسية عارضها بنظرياته الخاصة التي وصفها بالنظريات المباينة. في بداية حياته

المهنية، كان متحمّساً للأفكار الليبيرالية، مثل أفكار آدم سميث وأفكار المجلس التأسيسي عام 1789. في ظل حكم الديريكتوار، كان ليبيرالياً في السياسة كما في الاقتصاد، ويتردد على أمسيات مدام دو ستال Madame de Staël.

في عام 1819، زاد ميل سيسموندي إلى الأفكار الرجعية والحنين إلى الرومنسية، وكتب كتاباً بعنوان *Nouveaux principes d'économie politique* [مبادئ جديدة للاقتصاد السياسي] الذي يسم قطيعته مع الأفكار الليبيرالية لشبابه، والتزامه بقناعات بيرون اللودية. دحض في هذا الكتاب المنافسة والانكماش المصاحب لها، فرأى أن المنافسة بين العمال تؤدي إلى ركود الأجور، وتالياً قلّة الاستهلاك، وأن المنافسة بين الشركات تدفعها إلى البيع بخسارة، وأن عدم اليقين يشلّ الاستثمار، وأن من شأن ذلك كله أن يقود إلى دمار اقتصاد السوق بالصورة التي يولد فيها حالياً في أوروبا. سيسموندي أول الاقتصاديين الذين بنوا مقاربتهم واستدلالهم بصورة شبه حصرية حول الطلب، في وقت كان فيه الاتجاه السائد يهتم بالمنتجين والربح والعرض. إن نهجه مثير للاهتمام لأكثر من سبب. فهو يؤيد اللوديين على الرغم من إدانته عنفهم. ويسوّغ تأييده بالتضامن الأخلاقي الذي تقتضيه معاناتهم، إلى جانب الحجة الاقتصادية. والواقع أن الإدخال المكثّف للآلات في صناعة النسيج تحرم العمال من عملهم، ما يؤدي إلى حرمانهم الدخل، وفي نهاية المطاف حرمان النظام الاقتصادي من منافذ البيع. يكتب ليوجز أفكاره ويعصف بالمخيلة:

> إذا وصلت الآلات إلى هذه الدرجة من الكمال يمكن معها لملك إنكلترا بمجرّد تحريك مَقبِضٍ أن ينتج كل ما سيكون ضرورياً لاحتياجات السكان، فماذا سيحدث للأمة الإنكليزية؟

أصبح "مقبض سيسموندين" مرجعية لجميع من يقلقهم التقدم التقني. المثير للاهتمام أن حجج سيسموندي لم تدع دافيد ريكاردو نفسه بسلام. ففي الطبعة الثالثة من كتابه الموسوم *Principes de l'économie politique et de l'impôt* [مبادئ الاقتصادي السياسي والضرائب]، يضع فصلاً إضافياً يُعرب فيه عن قلقه في شأن عواقب الآلات. يجد سيسموندي – الذي اخترع مصطلح "الأزمة" – منشأ هذه الأخيرة في استنفاد الطلب الذي يزيده التقدم التقني والبطالة التي يسببها. لم يكن سيسموندي أول من وضع غياب الطلب في مصدر الشرور الاقتصادية، فهو نفسه من ذكّر بلويس سيباستيان مرسييه Louis Sébastien Mercier الذي اشتهر بوصفه لباريس ما قبل الثورة عندما قال: "عندما يكون من الصعب البيع، يُصبح من الصعب جداً أن يبيع المرء نفسه".

رأينا أن العالم العربي الإسلامي في القرن الرابع عشر تساءل حول الدور المفيد للطلب العمومي، كان الأول لكنه لم يكن الأخير، لأن غياب الطلب يقع في أساس الرؤية الكينزية. إلا أن سيسموندي هو أول من اقترح تصنيفاً علاجياً لدعم الطلب، وتالياً تحديد سياسات الانتعاش المحتملة. وقد حدد ثلاثة أشكال لهذه السياسات. يصف الشكل الأول بـ"السياسة المصرية"، وهي سياسة الأعمال الكبرى التي قد تصبح "فرعونية"، والتي ستمارسها على نطاق واسع الحكومات الكينزية في القرن العشرين. يصف الشكل الثاني بـ"السياسة السيباريسية"، والتي تقوم على توزيع الدخل والإنفاق التالي على هذا التوزيع، وهي سياسة سيطلق عليها القرن العشرون اسم "الانتعاش عبر الاستهلاك". ويصف الشكل الثالث بـ"السياسة الأثينية"، وتقوم على تقليص ساعات العمل بهدف تعزيز تنمية الثقافة.

سيُشعل اللوديون الإنكليز شرارة أعمال الشغب في القارة، فاقتصاد هذه الأخيرة ليس بأحسن حالٍ من الاقتصاد البريطاني، إذ إنها عانت من أزمة خطِرة لدرجة أن بعض الدول التي تدور في فلك نابليون سعت للهروب من كمّاشة الجمارك. تلك كانت حالة روسيا التي جعلها نابليون حليفته في تيلسيت عام 1807، لكنها أصبحت في مقدمة مجموعة كبيرة من مهربي البضائع. وسيتعهد الإمبراطور بمعاقبتها وفق النتيجة التي نعرفها. كذلك تنشأ الصعوبات الاقتصادية مع تقدّم المكننة التي أصبحت مصدر العداء. في فرنسا، كان نسّاجو الحرير من ليون هم الذين ثاروا ضد آلات النول في تشرين الأول/ أكتوبر 1831. كان موضوع ثائرتهم اختراع نول يعمل بما يمكن تسميته سلف البطاقات المثقوبة لدى علماء الكمبيوتر. وقد واصل مخترعها، جوزيف ماري جاكار Joseph Marie Jacquard (1752–1834) تحسينات جون كاي. ليس جاكار عاملاً فقيراً وغامضاً، كما سيقال عنه لاحقاً. كان والده حرفياً ماهراً يملك نولين، في حين لم يكن لدى معظم نسّاجي الحرير الذين كانوا حرفيين عموماً سوى نول واحد. حمل السلاح خلال الثورة للتصدي لحكم الإرهاب، ثم التحق بجيش الراين. عندما عاد إلى ليون، كانت المدينة مدمّرة بسبب تجاوزات فترة اليعاقبة. لذا راح يبحث عن سبيل إلى تحسين النول في سياق كانت فيه اليد العاملة غير موجودة بسبب الحرب الأهلية والحرب الخارجية. منذ عام 1802، طوّر آلة جديدة فعالة جداً. لكن استقبال هذه الآلة لم يرقَ إلى مستوى طموحه. تعامل نسّاجو الحرير مع هذه الآلة مثلما تعامل اللوديون مع آلاتهم، فكسروها. ومع ذلك، في عام 1840، نُصب تمثال في ليون يمجّد جاكار، الذي وصف بالمعطاء لأنه حسّن أداء النول، وإذ ذلك كان سبباً في ازدهار صناعة الحرير الليوني.

الفصل السابع

انطلاق الصناعة وتقاسم القارة الأفريقية

في القرن التاسع عشر، كانت التجارة الحرة إنكليزية، والحمائية ألمانية وأميركية، والشكّ فرنسيّاً ويابانيّاً. اعتمد كلّ من الأميركيين – وخاصة مع فترات رئاسة غرانت Grant (1822–1885) من 1869 إلى 1877، وماكينلي McKinley (1843–1901) من 1897 إلى 1901 – والألمان بعد الوحدة سياسات حمائية حازمة. وظهر تيار جديد ينادي بالحمائية في إنكلترا نفسها مع نهاية القرن التاسع عشر. تزعّم هذا التيار جوزيف تشامبرلين Joseph Chamberlain (1836–1914)[66]. كان تشامبرلين في البداية ليبيرالياً، وأصبح رئيساً لبلدية برمنغهام في عام 1873 تحت هذا المسمى. أعجب إعجاباً غير محدود بغلادستون، ثمّ نأى بنفسه عنه تدريجياً بموضوع مشكلة التجارة الحرة. ففي مدينته، كانت صناعة الصلب هي المصدر الرئيسي للتوظيف. غير أنها كانت تتعرض لتحديات قاسية بسبب المنافسة الألمانية والأميركية. وبما أن هذين البلدين يمارسان سياسات حمائية، ناشد تشامبرلين الحكومة الإنكليزية بضرورة ممارسة السياسة نفسها للتعويض عما وصفه بعدم الولاء التجاري. دارت مناقشات مكثّفة حول إمكان العودة إلى الحمائية، والتي حرّكت الطبقة السياسية الإنكليزية. نبّه أنصار التجارة الحرة إلى أن زيادة الرسوم الجمركية ستؤدي إلى زيادة الأسعار، ومعاقبة المستهلك المحلي أكثر من المنتج الأجنبي. على المقلب الثاني، جادل تشامبرلين بوجوب التوقّف عن السذاجة، والانتقال من التجارة الحرة إلى التجارة العادلة، وهو تفكير لا يزال جزءاً من الحجج الحمائية اليوم. جرى التوصل إلى حلّ وسط. تمثّل هذا الحل، في بلد الحرية، في ترك الخيار للمستهلك، بين منتج إنكليزي مكلف لكنه يضمن مستوى مرتفعاً من العمالة الوطنية، وبين منتج أجنبي رخيص يؤدي في نهاية المطاف إلى انتقال الشركات إلى الخارج. تطلب هذا الأمر من قانون عام 1887 الإلزام بوضع ملصقات على المنتجات الألمانية تقول "صنع في ألمانيا" بهدف حثّ المشتري الإنكليزي على تحمّل مسؤولياته. هنا حدثت ظاهرة إنكليزية، إنكليزية بجدارة، ذلك أن الإنكليز لم يتفاعلوا مع الأمر كما هو متوقع، فإذا بهم يتدفقون على المنتجات المصنوعة في ألمانيا بعد اقتران الإنتاج الألماني بالجودة لديهم، حتى عندما تكون أغلى من المنتجات البريطانية المماثلة.

هكذا فإن المستهلك الإنكليزي في نهاية القرن التاسع عشر اكتفى بتأكيد ما يُسمّى – بغرور في المصطلح الاقتصادي الحالي – "التنافسية بمعزل عن الأسعار".

66 لديه ولدان سيعملان في السياسة أيضاً، وسيحظى أحدهما بالامتياز المشؤوم بأن يكون موقّع اتفاقية ميونخ، بعد أن خدعه هتلر.

أمّا فرنسا، فقد مرت بفترة وجيزة سادت فيها التجارة الحرة – في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر– لكنها سرعان ما عادت إلى حمائية عميقة حتى النخاع. كان نابليون الثالث هو الذي دافع عن التجارة الحرة. فبعد أن قاتل روسيا إلى جانب البريطانيين خلال حرب القرم (1853–1856)، قرر بدء مفاوضات تجارية مع الإنكليز. في أيلول/ سبتمبر 1859، التقى غلادستون – الذي كان وزير الخزانة – بميشيل شوفالييه (1806–1879) Michel Chevalier، الاقتصادي الفرنسي الذي بعثه نابليون الثالث. أعلن هذا اللقاء عن بدء محادثات تهدف إلى صياغة اتفاقية تجارة حرة بين البلدين. كان هذا الموضوع على درجة من الحساسية في فرنسا لدرجة أن المفاوضين المختارين لم يكونوا في مناصب رسمية رفيعة المستوى. مثّل الجانب الإنكليزي ريتشارد كوبدن (1804–1865) Richard Cobden، الاقتصادي المحرّك للحياة الاقتصادية والسياسية في مانشستر، وأنشط المتحدثين باسم أنصار التجارة الحرة الإنكليز. في حين مثّل الجانب الفرنسي في المفاوضات ميشيل شوفالييه، خريج البوليتيكنيك، وأستاذ الاقتصاد في Collège de France، ومن أنصار سان سيمون قبل الانضمام إلى الليبيرالية. وقد اقترب من السلطة البونابرتية على الرغم من تحفظاته بسبب انقلاب 2 كانون الأول/ ديسمبر 1851 الذي قضى من خلاله نابليون الثالث المستقبلي على الجمهورية الثانية. وسببُ هذا التقارب هو دعم الإمبراطور التجارة الحرة. لم تستغرق المفاوضات بين كوبدن وشوفالييه وقتاً طويلاً، وسرعان ما جرى التوقيع على ما سمّي باتفاقية كوبدن–شوفالييه لتحرير التجارة الحرة بين فرنسا والمملكة المتحدة. كانت الجهود المبذولة لتخفيض الرسوم الجمركية جهوداً فرنسية على نحو خاص، ذلك أن المملكة المتحدة كانت قد أخذت زمام المبادرة منذ عام 1842. وقد خفضت الرسوم الفرنسية في المتوسط بمقدار النصف. دشنت هذه الاتفاقية سلسلة من اتفاقيات التجارة الحرة بين فرنسا من جهة وإيطاليا وبلجيكا والنمسا والمنطقة الجمركية المبنية حول بروسيا من جهة أخرى. سرعان ما ازدادت الصادرات الفرنسية ازدياداً كبيراً، فارتفعت من 6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1847 – آخر عهد لويس فيليب – إلى 21 في المئة في عام 1876. ومع ذلك، لم تحظَ التجارة الحرة بالشعبية في فرنسا. إذ عارضتها النخب الاقتصادية بإشهار شعارات المحافظة على نشاطها والتوظيف. لكن

الحقيقة هي أن وراء هذه المعارضة تختبئ المحافظة على إيراداتهم. هكذا حرص هؤلاء المعارضون على عدم ذكر مكاسب القوة الشرائية للعمال الخائفين من البطالة، والتي سببها انخفاض تكلفة الواردات. رصد ميشيل شوفالييه بنفسه عدم شعبية التجارة الحرة خلال اجتماع مع فكتور كوزان (1792–1867) Victor Cousin، الفيلسوف الفرنسي الأبرز في النصف الأول من القرن التاسع عشر. عرف كوزان أوج مجده في ظل ملكية تموز/ يوليو. كان معادياً لنابليون الثالث، وعلى علاقة سيئة مع شوفالييه. رغب الأخير في مصالحة معه تضمن له ترسيخ موقفه في العالم الثقافي الباريسي. التقى الرجلان في عام 1863. كان كوزان على استعداد لمسامحة تحالف ميشيل شوفالييه مع نابليون الثالث. لكن لومه له بشدة على اتفاقيات التجارة الحرة، جعل كوزان يُنهي هذا اللقاء بالقول:

> أفهم أن يكون الاقتصادي من أنصار التجارة الحرة، لكن على الوطني ألا يخطئ تأييده الحماية.

كان يمكن لهذه الجملة أن تأتي على لسان جول ميلين (1838–1925) Jules Méline، أحد قادة بدايات الجمهورية الثالثة الذي عاد إلى الاتفاقيات الموقعة خلال الفترة الإمبراطورية، وأعاد الحمائية إلى فرنسا. وقعت أولى زيادات الرسوم الجمركية في عام 1881. وأقرّ ميلين قانوناً في عام 1892 يسمح بزيادة الرسوم بنسبة 50 في المئة في المتوسط، علماً أن هذه الرسوم تضاعفت بسبعة على المنتجات الزراعية. ذلك أن فرنسا الرسمية للجمهورية الثالثة هي فلاحية وقارة بالدرجة الأولى، وعسكرية ثانياً. كتب أناتول فرانس (1844–1924) Anatole France معلّقاً على هذا التطور في كتابه الموسوم *Histoire contemporaine* [التاريخ المعاصر]:

> تحكم الجمهورية قليلاً. لكنت أثنيت عليها لولا ذلك أكثر من أي شيء آخر. وبما أنها تحكم قليلاً، أغفر لها سوء الحكم. أظن أن البشر بالغوا إلى حد كبير في ضرورات الحكومة وفوائد السلطة القوية.

وإذ تحكم الجمهورية الثالثة قليلاً، فإنها تركّز فعلها على الانتقام لحرب عام 1870، عبر الإبقاء على عدد كبير من السكان ريفيين، والذي من شأنه أن يزوّدها بالجنود.

الفحم خارج المملكة المتحدة

بين 1 أيار/ مايو و11 تشرين الأول/ أكتوبر، زار 6 ملايين المعرض العالمي في لندن، وجالوا في ممراته للاستمتاع بإبداعات الدول العشرين المشاركة فيه. على جانب مدخل القصر الكريستالي الذي يستضيف المعرض تمثالُ ريتشارد قلب الأسد، ملك الرومنسيين المفضّل، وعلى الجانب الآخر كتلة ضخمة من الفحم، رمز التصنيع في القرن التاسع عشر. الفحم هو فخر إنكلترا عالم 1850، التي لن يخطر في بالها أنها ستُحاكم بعد 150 عاماً لكونها الدولة التي بدأت الاحتباس الحراري، وأول مصدر كبير لانبعاث ثاني أكسيد الكربون (في عام 1825، مثّلت 80 في المئة من انبعاثات هذا الغاز في الغلاف الجوي).

من بين الدول الست التي تسابقت لقيادة الاقتصاد العالمي منذ القرن التاسع عشر، كان منها من يمتلك الفحم، ومنها لا يمتلكه، الأمر الذي شكّل فارقاً جوهرياً. من بين القوى القديمة، كان لدى إنكلترا الفحم، وفرنسا محرومة منه (أو ليس بالمقدار الكافي لتغطية احتياجاتها). من بين الوافدين الجدد، تمتلك الولايات المتحدة وبروسيا وألمانيا الفحم، في حين لا تملكه اليابان التي أقلعت بعد عام 1868، وإيطاليا التي انطلقت بعد عام 1866. فالفحم لا يُهيكل النشاط الاقتصادي فحسب، بل الجغرافيا أيضاً. عام 1800، كانت إيسن مدينة ألمانية صغيرة يبلغ عدد سكانها 4000 نسمة، وتقع على ضفاف نهر الرور الذي يمتد على طول 220 كيلومتراً قبل أن يصبّ في نهر الراين. عام 1913، عشية الحرب، بلغ عدد سكان إيسن 450 ألف نسمة، ذلك أن الحوض المنجمي – المعروف باسم حوض الرور – يعمل فيه 400 ألف عامل منجم.

في عام 1913، بلغ إنتاج الفحم العالمي 1330 مليون طنّ، مقارنة مع 100 مليون في عام 1850 و3500 مليون اليوم. في العام نفسه، أنتجت الولايات المتحدة 38 في المئة من الفحم، والمملكة المتحدة 22 في المئة، وألمانيا 20 في المئة. أمّا فرنسا مع مستعمراتها، فتمثّل 3 في المئة فقط من الإنتاج العالمي، والذي يُغطي ثلثي استهلاكها بالكاد. غابت الصين عن هذا المشهد في عام 1913، مع العلم أنها أول دولة استخدمت الفحم، على ما يروي ماركو بولو. لكنها، اليوم، توفّر 46 في المئة من إنتاج الفحم العالمي، على الرغم من كل ما يقال في شأن تبعاته البيئية. في القرن التاسع عشر، كان الناس يخشون نفاده وليس ضرره. تجدر الإشارة إلى أن الفحم وفّر 90 في المئة من الطاقة المستخدمة في العالم عام 1913، مقابل 0.3 في المئة من الطاقة الهيدروليكية وطاقة الرياح التي انتشرت في العصور الوسطى.

الدور الحاسم لوسائل النقل

أحد الاستخدامات الأساسية للفحم هو تشغيل القاطرات التي تسير على خطوط السكك الحديدية. تتصدر فرنسا الدول في مجال النقل منذ زمن طويل، وخاصة النقل العمومي. في القرن الثامن عشر، أنشأ دانيل شارل ترودين (1703–1769) Daniel–Charles Trudaine – الذي أصبح مشرفاً على الشؤون المالية عام 1743 – "هيئة الجسور والطرق" وأطلق سلسة أعمال لتحديث شبكة الطرق الفرنسية. أنشأ الطرق الملكية، والطرق الرئيسية المستقبلية التي عُهد بها الآن إلى السلطات المحلية. ولكي تتيح هذه الطرق حركة البضائع، حدد ترودين عرضاً بحد أدنى 80 قدماً (نحو 26 متراً). ولكي تُستخدم بطريقة معلومة، طبع ووزّع L'Atlas de Trudaine [أطلس ترودين]، وهو أول مجموعة من خرائط الطرق المتاحة بيد الجمهور. في عام 1775، أنشأ أحد خلفاء ترودين – تورغو Turgot – خدمة الإسراع المكونة من ستة مقاعد سميّت عرباتها بـ"التورغوتين". وكانت مهمة هذه الخدمة تحسين جودة النقل بين باريس والمدن الرئيسية في المملكة. يشدّ العربة ثمانية خيول، وتحتوي على سلة للأمتعة. والأهم من ذلك هو وحدة المعايير في إدارتها، إذ يُعلن عن أوقات المغادرة والوصول، ويُحدّد المسار من دون تغيير. استوحت إنكلترا من تورغو، وأنشأت بدورها خدمة إسراع مرشّدة. في نهاية القرن الثامن عشر، أشادت هذه الخدمة بقدرتها على توفير طريق بين لندن وإدنبرة في زمن يستغرق 13 يوماً. افتتح ستانيسلاس بودري Stanislas Baudry (1777–1830)، الذي استوحى من تورغو هو الآخر، خطين لوسائل النقل العمومي في باريس في 11 نيسان/ أبريل 1828. تابع ستانيسلاس تجربة النقل الحضري في هذه المدينة نفسها، التي حدثت بين آذار/ مارس 1662 ونهاية 1677، وتعود مكانتها التاريخية إلى حدّ كبير لكونها بدأت على يد بليز باسكال Blaise Pascal. حدّث بودري مشروع باسكال، وأمّن له الدوام. وضع هذا المشروع أسس "الهيئة المستقلة للنقل في باريس" الحالية، ورمز إلى أهمية النقل في هذه الثورة الصناعية التي تقودها المملكة المتحدة، وإلى أن فرنسا تتبعها بكل ما أوتيت من إمكانات.

ولد ستانيسلاس بالقرب من نانت، وهو ابنٌ لحلاق جرّاح. انتسب فلسفياً إلى الأفكار الأولية للثورة الفرنسية. ولدى عودة الملكية وجدته طبيباً عسكرياً وجعلت منه جندياً متقاعداً[67]. ولمّا كان على اطلاع بالتطورات التكنولوجية في عصره، أنشأ في ضواحي نانت شركة لإنتاج الحرارة تبيع الحرارة للحرفيين أصحاب المتاجر حول شركته. ونظراً للفائض الناتج لديه، زوّد بها حمامات مبنية

على غرار تلك التي كانت موجودة في روما القديمة. ولإحضار عملائه، أنشأ في عام 1826 مركبة تصل حماماته بمركز المدينة. المحطة النهائية لهذه المركبة هي الحمام، والمغادرة محلّ لصانع قبعات باسم أومنيبوس كتب على بابه الأمامي العبارة اللاتينية Omnès omnibus [أومنيبوس للجميع]. وسرعان ما بدأ سكان نانت باستخدام عربات بودري حتى وإن لم تكن الحمامات وجهتهم، وبتسمية هذه العربات باسم أومنيوس. ثم انطلق بودري إلى العاصمة، وأنشأ في شباط/ فبراير 1828 "الشركة العامة لعربات الأومنيبوس". كان النجاح فورياً، الأمر الذي جذب المنافسين، ثم أسفر عن سلسلة من الإفلاسات. من بين هذه الإفلاسات إفلاس بودري نفسه، الذي انتحر في آذار/ مارس عام 1830 بعد أن اكتشف أن موظفيه يختلسون جزءاً من عائداته.

67 لنتذكر أن الجندي المتقاعد (أو نصف الجندي)، بعد عودة الملكية، هو الضابط السابق في الجيش الإمبراطوري، والذي يُحال على التقاعد، ويتلقى 50 في المئة من راتبه السابق.

أحدث هذا الحدث الدرامي بلبلة بين الموظفين المدنيين المسؤولين عن النقل، وأعضاء "هيئة الجسور والطرقات" التي أنشأها ترودين، والذين اختيروا في ذلك الوقت كما يجري اختيارهم اليوم من بين الأوائل في مدرسة البوليتكنيك. فقرروا تفحّص آلية عمل الأسواق المنافسة، ما أسفر عن ولادة تقليد لاقتصاديين رفيعي المستوى من هذه الهيئة[68]. خلص البوليتكنيكيون في القرن التاسع عشر إلى أن احتكار النقل في التجمعات الكبيرة أمر طبيعي. فاقترحوا تكليف شركة واحدة بإدارته، والتي يجب أن تظلّ شركة خاصة بمقتضى قانون لو شابلييه، وأن تخضع لمنافسة منتظمة على أساس مواصفات دقيقة. في عام 1855، وافقهم هوسمان (1809–1891) Haussmann – الذي كان محافظاً لدائرة السين آنذاك – وأنشأ شركة خصوصية جداً، هي: "الشركة العامة للنقل"، وهي سلف "الهيئة المستقلة للنقل في باريس" العمومية جداً. في عام 1879، كان لدى "الشركة العامة للنقل" 16500 حصان لتشغيل 38 خطاً باريسياً شاملاً، ما تسبب بمشكلة تلوث كافية لإبطاء تطوّر النقل العمومي في باريس.

68 أحدث دليل على هذا الالتزام للهيئة في البحث الاقتصادي هو منحُ جان تيرول Jean Tirole جائزةَ نوبل للاقتصاد في عام 2014.

لا يُشكّل هذا الانتقال من عربات الأومينبوس إلى "الهيئة العامة للنقل في باريس" أحد مظاهر الانتقال من ليبيرالية القرن التاسع عشر إلى دولانية القرن العشرين فحسب، بل هو قطع مع غموض العلاقة الفرنسية بالأنموذج الليبيرالي الإنكليزي أيضاً. نجد هذا الغموض مرة أخرى في النقل، لكن ليس النقل الحضري هذه المرة، وإنما في النقل الوطني. فإذا كانت جميع الطرق تؤدي إلى روما،

كما يقول المثل الشهير، فإن السكك الحديدية جميعها تؤدي إلى باريس، وذلك منذ 11 حزيران/ يونيو 1842. في ذلك اليوم، أصدر الملك فيليب الأول القانون المؤسس لتنظيم حركة السكك الحديدية. قبل ذلك في عام 1837، كان قد افتتح خط القطار بين باريس وسان جيرمان أونلي، وافتتح معه النقاش حول النظام الأساسي للشركات المدعوة لإدارة هذا النشاط الجديد جداً للنقل. في ذلك الوقت، كان قانون لو شابلييه يلزم أن تقترن مصلحة المسافرين بالحفاظ على أكبر قدر ممكن بالمنافسة. لكن في الوقت نفسه يجب أن تكون الشبكة المادية واحدة، ما يعني أنها ستكون موضوع احتكار طبيعي. والدولة هي التي تحتفظ بمخططها، وتترك العناية ببنائها وإدارتها لشركات خاصة يجري اختيارها عن طريق مناقصة. جرى تكليف إدارة "هيئة الجسور والطرق" بأعمال التخطيط. كان مدير "الهيئة" آنذاك أليكسيس لوغران (Alexis Legrand (1791–1848، الذي التحق بمدرسة البوليتكنيك عام 1809، وتخرّج فيها مهندس جسور، ثم بدأ حياة مهنية ستقوده إلى أعلى مراكز الدولة. لوغران نموذج الموظفي الخدمة العمومية من المهندسين الفرنسيين في القرن التاسع عشر. وعلى الرغم من تمتعه بسلطة عفوية أثارت إعجاب مساعديه، فإن من رافقه يروي عنه افتقاره الخيال. فللردّ على طلب الحكومة تحديد خطوط السكك الحديدية الواجب بناؤها، لم يفعل أكثر من المصادقة على مقترحات إدارته التي أخذتها بدورها من رجل يدعى بيار ميشيل مواسون ديروش Pierre–Michel Moisson–Desroches. هذا الأخير هو أيضاً من خريجي مدرسة البوليتكنيك، مثل لوغران، لكنه مهندسُ مناجم وليس مهندسَ جسور، وكان صاحب مسيرة مهنية رائعة في ظل الإمبراطورية قبل أن تهمّشه الملكية المستعادة بوصفه أستاذاً في مدرسة سان إتيان للمناجم. في بداية 1814، وضع بين يدي نابليون الأول – الذي أراد إقناع نفسه بعدم حتمية هزيمته – مشروعاً لإعادة تنظيم النقل، المصمم على أساس بناء سكك حديدية مؤدية إلى باريس، عاصمة الإمبراطورية، وإذ ذلك وريثة روما. تتسلسل السكك على نحو حلزوني انطلاقاً من باريس، فيذهب أولاها إلى جنوة، محافظة دائرة جنوة، والأخيرة إلى ماينز، محافظة دائرة مونت تونير. أعاد قانون 1842 إنتاج مخطط مواسون ديروش لكنه أعاد تحديد محطات الوصول، مع الأخذ في الاعتبار أن فرنسا عام 1842 ليست بهذا الامتداد الجغرافي الذي كان للإمبراطورية عام 1811. ما أسفر عن "نجمة لوغران"، وهي شبكة سكة حديدية مصمّمة للسماح بالوصول السريع إلى باريس. ترمز هذه النجمة إلى الدور الأساسي الذي تؤديه باريس في فرنسا. لكن الأمر يتعدى ذلك ليُشير أيضاً على نحو غير مباشرة إلى جنون العظمة عند نابليون. وإلى جانب هذا وذاك، فهي نتيجة أيضاً لجمود إداري معيّن من شأنه أن يُبعد فرنسا عن ليبيرالية غلادستون.

مهما يكن الأمر، فقد تطورت السكك الحديدية في فرنسا والمملكة المتحدة بالتّوازي. إذ طوّر الإنكليزي جورج ستيفنسون George Stephenson (1781–1848) قاطرة دخلت الخدمة عام 1825، وابتكر الفرنسي مارك سيغوان Marc Seguin (1786–1875) المرجلَ الأنبوبي في عام 1827، الذي استُخدِم في البداية في القوارب المسافرة إلى أسفل نهر الرون – يعيش مارك سيغوان في أنوناي – ثمّ زوِّد منذ عام 1829 في قاطرات أول خط سكة حديد فرنسي يربط بين سانت إتيان وليون. لكن النصف الثاني من القرن العشرين وسم انتشاراً كبيراً لبناء السكك الحديدية. فخلال النصف الأول من هذا القرن، عدّ الكثيرون أن الممرات المائية هي الوسيلة المفضلة للسفر، ودعوا إلى بناء القنوات. في عام 1820، في فرنسا، قدّم لويس بيكيه Louis Becquey (1760–1849) – سلف لوغران – إلى الملك لويس الثامن عشر خطة لإنشاء القنوات، وسميت خطة بيكيه. أوصت هذه الخطة بإنشاء 10.000 كيلومتر من الممرات المائية الجديدة قبل عام 1840. بين عامي 1815 و1830، حُفر 7000 كيلومتر من القنوات في المملكة المتحدة. وفي عام 1825، أدى افتتاح 584 كيلومتراً من قناة إيرييه في الولايات المتحدة إلى تسريع تطوير مدينة نيويورك.

والنتيجة، في عام 1850، كانت شبكة السكك الحديدية العالمية لا تزال تمثّل 35.000 كيلومتر فقط. وفي عام 1913، ازدادت إلى 1.081.000 كيلومتر. وعلى الرغم من أن التاريخ قرن السكك الحديدية بإنكلترا، فإنه في عام 1913، كان 40 في المئة من المسار المثبّت موجوداً في الولايات المتحدة. لكلّ 10.000 نسمة، هناك 8 كيلومترات من الخط في المملكة المتحدة، و12.3 في ألمانيا، و12.6 في فرنسا، و43 في الولايات المتحدة. في عام 1913، كانت السكك الحديدية هي المزوّد الرئيسي للعمالة بأجر في البلدان الصناعية، وتوظّف 360.000 شخص في فرنسا، و1700.000 في الولايات المتحدة. الصين نفسها، وعلى الرغم من هزيمتها ورفضها الامتثال للمشروع الغربي، انتهى بها الأمر إلى الشروع في مغامرة السكك الحديدية تحت ضغط بريطاني وياباني. في عام 1876، افتتح الإنكليز طريقاً ينطلق من شنغهاي. لكن التردد الصيني كان قوياً، إذ قامت حكومة بكين بتأميم شركة السكك الحديدية لتتمكن من إغلاقها وكسر القضبان وبيعها. لدى إعلان جمهورية الصين في عام 1912، كانت الشبكة تمثّل 9000 كيلومتر. في المقابل، كان من الواضح أن عصر ميجي في اليابان – الذي أدّى إلى دمج البلاد في العالم الصناعي الحديث – عصر السكك الحديدية. ففي 14 تشرين الأول/ أكتوبر 1872، افتتح الإمبراطور أول خط سكة حديدية في البلاد بين طوكيو ويوكوهاما، على ميناء في أوج توسعه يقع على بعد 40 كيلومتراً من العاصمة.

نقل المعلومات: بداية الاتصالات الحديثة

تظهر الطفرة الأميركية في مجال آخر غير مجال النقل، وهو: مجال معالجة المعلومات ونقلها. وسم تاريخ 28 أيار/ مايو 1844 بداية هذه المغامرة. ففي هذا اليوم، أرسل صمويل مورس Samuel Morse، من مبنى الكابيتول في واشنطن، رسالة إلى صديقه ألفريد فايل Alfred Vail. تلقى الأخير الرسالة على الفور في حين كان في بالتيمور التي تقع على بعد 600 كيلومتر من واشنطن. كان الجزء الأطول بعد ذلك فكّ الشفرة، لأن الرسالة تستخدم لغة جديدة اخترعها صموئيل، وسمّيت شفرة مورس. يقوم المبدأ على تحويل حروف الأبجدية إلى تسلسلات من النقاط والشرطات، ما يتيح نقل الكلمات والجمل الكاملة على شكل نبضات كهربائية، بحيث تتوافق النبضة القصيرة مع النقطة، والطويلة مع الشرطة. ولأن حرف s يُمثّل بثلاث نقاط، وo بثلاث شرطات، سرعان ما سيُقرَّر أن بساطة رسالة sos تسمح لها بأن تكون رسالة طوارئ وطلب النجدة. سيُصادق على هذا القرار مصادقة نهائية في عام 1906، عندما أضفى بعض المتخصصين الشرعية على الرسالة من خلال الادعاء بأن sos أو save our souls تعني: "أنقذوا أرواحنا". في عام 1844، لم يكن الأمر كذلك.

مضى على عمل مورس وفيل معاً سبع سنوات لإيجاد طريقة لاستخدام الكهرباء في تقصير إرسال الرسائل. كانت المعلومات قبلهم تنتقل بسرعة البشر، أو حيوانات معينة مثل خيول البريد أو الحمام الزاجل. سيحتفظ الحمام الزاجل بمريديه لفترة طويلة، مثل الجيش الفرنسي الذي لم يحلّ آخر وحدة حمام حتى عام 2014. في نهاية القرن الثامن عشر، ظهرت تدابير جديدة، كما حال التلغراف البصري لكلود شاب (1763–1805) Claude Chappe في فرنسا في أثناء الثورة. يتحدث شاب تارة عن تلغراف، وطوراً عن تاكوغراف، للإشارة إلى اختراعه. مبدأ تلغراف شاب هو تغطية المنطقة بأعمدة إشارة تنقل الرسائل المشفرة إلى المراقبين المسؤولين عن رصدها. تقع نقطة انطلاق الشبكة في باريس، حيث توجد محطة مترو Télégraphe اليوم. اكتشف مورس – الرسام المحترف الذي درس الرسم في نيويورك – هذا النظام عندما ذهب إلى باريس عام 1829، وصادف أن حضر محاضرة ألقاها أندريه ماري أمبير André–Marie Ampère (1775–1836)، أحد علماء القرن التاسع عشر. كان والد أمبير، صانع الحرير من ليون، يطمح أن يكون تلميذ روسو. فمنح ابنه تعليماً غير منظّم مستوحىً من التعاليم التي أوردها روسو في كتابه *Émile*. تعددت مجالات اهتمام أمبير، وتحمّس بالتحديد للفلسفة والفيزياء. ثمّ أصبح المنظر الكبير للديناميكا

الكهربائية. انبهر مورس بمحاضرة أمبير الذي مزج فيها بين الاعتبارات المتعلقة بالتيار الكهربائي والمقالات الفلسفية. لدى عودته إلى نيويورك عام 1832، تعاون مورس مع زميله الفيزيائي ليونار غال Léonard Gale في محاولة لمعرفة كيف يمكن استخدام أعمال أمبير للتغلب على منظومة شاب. ثم انضمّ إليهما ألفريد فايل في عام 1837، حاملاً معه الجرأة الريادية التي أنجزت العملية.

نعثر في هذه المغامرة على التسلسل الشومبيتري نفسه الذي يربط التقدم التقني والنمو الاقتصادي. يجتمع العالم (أمبير) والمهندس (غال) ورائد الأعمال (فايل) لتجسيد ما سيُعدّ أحد الابتكارات الرئيسية. أما مورس فهو الشخص الذي يضمن التقاطع بين الثلاثة، ويمتلك حدساً أولياً من دون الجرأة على تحويله إلى مغامرة اقتصادية. حصد مورس المجد، وحصدت عائلة الفريد الثروة. وبالفعل فإن ثيودور فايل Théodore Vail ابن عم ألفريد، هو مؤسس شركة AT&T، عملاق الاتصالات الأميركي في عام 1885.

الأول من تشرين الأول/ أكتوبر 1884: إنشاء مؤتمر واشنطن المناطق الزمنية

كما أدى عصر النهضة وبعثاته البحرية الكبيرة إلى إعادة تحديد التقويم، وكما أدت الثورة الصناعية وشبكات السكك الحديدية الكبيرة إلى توحيد جديد لمعيار قياس الوقت، عززت القدرة على تداول المعلومات العولمة. كان الأول من تشرين الأول/ أكتوبر 1884 يوماً عظيماً للكندي ساندفورد فليمنغ (1827–1915) Sandford Fleming. في السابعة والخمسين من عمره، كان هذا المهندس الأسكتلندي أحد قادة شركة سكة حديد المحيط الهادي الكندية. ومثل جميع شركات السكك الحديدية، كانت هذه الشركة تعاني من مشكلات في إدارة جداولها، ما دفع فليمنغ إلى محاولة إيجاد تدبير يتيح معرفة الوقت في كل لحظة وفي جميع المناطق في كندا، هذا البلد الشاسع، بل في كل مكان على سطح هذا الكوكب. في 1 تشرين الأول/ أكتوبر 1884، اجتمعت 25 دولة في واشنطن للموافقة على الاقتراحات الواردة في تقرير يلخّص بحوثه. كان فليمنغ قد قدم هذا التقرير في شباط/ فبراير 1879 إلى السلطات الكندية، أي إلى السلطات البريطانية عملياً. كان في مركز مقترحاته إنشاء 24 منطقة زمنية مقابلة لتقسيم اليوم إلى 24 ساعة، فتكون كل منطقة زمنية مناظرة لـ15 درجة من خط الطول. كان من بين المشاركين الخمسة والعشرين المجتمعين في واشنطن القوى

العظمى في الوقت الراهن، مثل ألمانيا والمملكة المتحدة وروسيا، إضافة إلى دولٍ تدور في فلك الدبلوماسية الأميركية، مثل غواتيمالا أو ليبيريا وفرنسا.

أدّت فرنسا دوراً كبيراً على المستوى الرمزي. فمنذ القرن السابع عشر، كان خط الزوال المرجعي الذي يُقاس منه خط الطول والوقت لمكان ما، هو الخط الذي اختارته فرنسا. منذ عام 1634 إلى 1792، اختارت النخبة الفرنسية خط طول فييرو في جزر الكناري. في هذا القرن السابع عشر الذي كان مفتوناً بثقافة العصور القديمة، توافق الاختيار في عام 1634 مع أقصى نقطة في الغرب وصفها بطليموس Ptolémée، الجغرافي اليوناني الشهير في القرن الثاني. وعلى الرغم من افتتان الثورة الفرنسية بالعصور القديمة بالقدر نفسه، فقد تبنت خط الزوال لباريس كشكلٍ من أشكال الحماسة الوطنية. لكن في عام 1884، فقدت فرنسا بريقها. ثم هُزمت في عام 1870، وأصبحت جمهورية. إذ إن نظام الحكم السياسي هذا، ورغم اعتداله في الواقع اليومي، لا يزال يثير الخشية لدى بعض المشاركين مثل النمسا–المجر. نتيجة لذلك، اضطرت فرنسا إلى الإذعان. وامتنعت عن المشاركة في التصويت النهائي الذي شاركت فيه 25 دولة، وفُرِض خط زوال غرينتش، في إنكلترا. كما صادق هذا التصويت على توقيت غرينتش بوصفه توقيتاً عالمياً GMT. وحدها جمهورية الدومينيكان ما زالت تدافع عن استخدام خط الزوال في باريس. لتحفظ ماء وجهها، انتزعت فرنسا بعض التنازلات من الإنكليز بدعم من الولايات المتحدة. فنالت الاعتراف بالطابع الرسمي للمنظومة المترية المصممة خلال الثورة بوصفها منظومةَ قياس مُعترفاً بها دولياً من طرف الفيزيائيين، بمن فيهم الفيزيائيون الإنكليز. إلا أن الفرنسيين سيعودون من واشنطن مع شيء من الضيق، ولم يُصوّت على القانون الفرنسي الذي يعترف رسمياً بتوقيت GMT إلا في عام 1911، كنوع من فعل مقاومة أخير.

دروس ثورات 1848

على الصعيد السياسي، خرج العالَم الإنكليزي – الذي ترسّخ عام 1815 – قوياً من هذه اللحظة السياسية الجوهرية في القرن التاسع عشر، والممثلة في ثورات عام 1815، عام "ربيع الشعوب". بدأت حركة الاحتجاج في كانون الثاني/ يناير في نابولي، ثم امتدت إلى باريس في شباط/ فبراير، إذ اضطر الملك فيليب إلى المغادرة، وجرى إعلان الجمهورية. اشتد زخمها واتسعت رقعتها عندما اشتعلت النيران في فيينا في 14 آذار/ مارس. كانت الإمبراطورية النمساوية منذ 1815 هي المرجع

للحكومات المحافظة، وتنافسها مع إنكلترا هو تنافس بين الذين يحنون إلى النظام القديم والمدافعين عن العالم الصناعي الليبيرالي.

بعد واترلو والهزيمة النهائية لنابليون الأول، تفاقمت التوترات بين بريطانيا الليبيرالية والنمسا الاستبدادية. ووفقاً لتقليد بريطاني، تقرّبت المملكة المتحدة على الفور من المهزوم، أي فرنسا التي ابتهجت لأول وهلة باستراتيجية "الخيانة" هذه، لكنها ستعاني منها بعد عام 1919. في المقابل، حملت النمسا لواء المعركة ضد الليبيرالية السياسية والاقتصادية، وتقدّم هذه المعركة رجل واحد، وهو: كليمنت وينسلاس نيبوموسين لوتير: Clément Wenceslas Népomucène Lothaire أمير متيرنخ وينبورغ بيلشتاين (1773–1859)، والمعروف لدى العامة باسم متيرنخ Metternich. في آذار/ مارس عام 1848، كان متيرنخ يبلغ من العمر أربعة وسبعين عاماً. وقد عرف الثورة الفرنسية من الداخل، بعد أن كان سفير النمسا في باريس بين 1806 و1809، بل عرفها معرفة حميمة، إذ كان العاشق شبه الرسمي لأخت نابليون الأول، كارولين بونابرت Caroline Bonaparte (1782–1839). كان الرجل القوي في أوروبا بين عامي 1815 و1848، وأراد إعادتها إلى عام 1788، الأمر الذي أكسبه كراهية جميع من أَمِلَ في طي صفحة النظام القديم، من الاشتراكيين الأوائل إلى الديموقراطيين الليبيراليين.

وقد جرى التعبير عن هذه الكراهية تحت نوافذ بيته في فيينا في 11 آذار/ مارس. لدى رؤية الزي البرجوازي للمتظاهرين الذين جاؤوا للسخرية منه، ولا سيما القفازات، وصفهم متيرنخ بازدراء قائلاً عنهم: "ثوار بجلد أرنب"، مدشناً بذلك هذا التعبير وفق بعض المؤرخين. والنتيجة أن السلطات لم تتخذ أي إجراء خاص لاحتواء المظاهرة التالية، وهي مظاهرة 13 آذار/ مارس. إلا أن هذه المظاهرة خرجت من زمام السيطرة، حتى إن المتظاهرين اقتحموا أبواب القصر الإمبراطوري. وفرّ متيرنخ على عجل مختبئاً في سلة غسيل قذرة تابعة للإمبراطور، والتي تركها الثوّار تخرج بسلام على الرغم من ثورتهم الثائرة. وسم هذا الرحيل المخزي الذي أثار ضحك أوروبا نهاية عالم. وأصبح هذا الانتقال السياسي والاقتصادي من النظام الإقطاعي والريفي القديم إلى عالم الرأسمالية الصناعية – الانتقال الذي بدأت إرهاصاته مع الثورة الفرنسية – أمراً لا رجعة فيه مع الاختفاء السياسي لمتيرنخ، على الرغم من السيطرة العنيفة على ثورات 1848.

ستُستخلص دروس عدة من هذه الثورات. يتمثّل الدرس الأول في ضرورة أن يفهم كل مسؤول أن الحرية كلّ لا يتجزأ. رفضَ متيرنخ الحرية السياسية رفضاً قاطعاً، لكنه بذلك وقع في تناقض مع الإباحة الأخلاقية التي كانت توجه حياته الخاصة الهائجة، ومع الحرية الاقتصادية التي كان يتطلّبها

الحفاظ على مكانة النمسا قوّةً عظمى. والدرّس الثاني المستخلص هو التغير في طبيعة الثورات. فثورات عام 1848 ما عادت ثورات ضريبية على الطراز القديم. وباتت أقرب إلى الثورات الغذائية العائدة إلى ارتفاع أسعار الحبوب، وتالياً الخبز. ترسّخ هذا الصنف من الاحتجاجات، وحلّ محلّ الثورات الضريبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. في فرنسا، خلال هذين القرنين، كانت سنوات الزيادة المفاجئة في أسعار القمح هي: 1788، 1775، 1768، 1740، 1729، 1709، 1847، 1829، 1812، 1799. وأي شخص يريد مقارنة هذه التواريخ مع الحوادث التاريخية يجد من دون صعوبة حرب الطحين، الرحيل القسري لتورغو، الثورة الفرنسية[69]، انقلاب 18 برومير، السنوات الثلاث المجيدة، هروب تشارلز العاشر، ثورة عام 1848، وربيع الشعوب الأوروبية. في بداية القرن الثامن عشر، نشر نيكولا دو لامار Nicolas de La Mare – الذي كان أحد أوائل مفوضي الشرطة في باريس – أول دراسة شرطية في فرنسا، كتب فيها:

69 في تشرين الأول/ أكتوبر 1789، عندما ذهبت الحشود الباريسية إلى فرساي للمطالبة بإقامة العائلة المالكة في باريس، أعلنت أنها جاءت للبحث عن "الخباز، والخبازة، والخباز الصغير".

لا تُهدَّد السلامة العمومية مثلما تُهدَّد في أوقات نقص الخبز وصعوبة الحصول عليه.

بعد عام 1848، كان الإنتاج الزراعي غزيراً بما يكفي لاختفاء المجاعات، الأمر الذي سمح بتجنّب أعمال الشغب بسبب الجوع الذي ضرب أوروبا. من جهة أخرى، كان الإنتاج الصناعي يدرّ ما يكفي لكي تتجنب الدول الثورات الضريبية. ثمّ تحول الاحتجاج إلى المجال الاجتماعي، وأدرِج نظرياً بوصفه نتيجة صراع الطبقات بين الرأسماليين والعمال، والبطالة محرّكاً أساسياً له. كان لا بد للدولة من أن تغيّر دورها لمعالجة هذا الصراع، فجعلت من خلق فرص العمل أولى أولوياتها، بدلاً من رفض فرض الضرائب أو طلب الإدارة غير المباشرة لمخازن الحبوب. في المسودة الأولية لدستور الجمهورية الثانية في فرنسا، كان من المخطط إقامة "الحق في العمل" الذي يُلزم "المجتمع" – أي الدولة على أرض الواقع – بتوفير عمل لجميع "الرجال الأصحاء الذين لا يستطيعون الحصول عليه بطريقة أخرى". والواقع أن هذه الإرادة في ضمان العمل للجميع ينصّ عليها إعلان حقوق الإنسان المقترن بمشروع دستور 1793، والذي تنص المادة 21 منه على:

الإغاثة العمومية دَين مقدّس. فالمجتمع يدين للمواطنين عاثري الحظ بقوت يومهم، إمّا بتوفير العمل لهم، وإمّا بضمان وسائل العيش لغير القادرين على العمل.

ومع ذلك، لن يُطبّق دستور 1793 أبداً. لذلك فإن دستور الجمهورية الثانية سيحرض على أخذ مطلب من مطالب الاشتراكيين قبل الإعلان عنه عام 1848. من بين هؤلاء الأخيرين كان لويس بلان (1811–1882) Louis Blanc، أحد أبرز من طالب بالحق في العمل. نشر في عام 1839 كتابه الموسوم *L'Organisation du travail* [تنظيم العمل]، والذي يدافع فيه عن إشراف الدولة على ما أسماه "الحلقات الاجتماعية". لذا كان هو من أدار إنشاء الحلقات الوطنية في 27 شباط/ فبراير 1848، أي بعد ثلاثة أيام من رحيل لويس فيليب Louis Philippe وإعلان الجمهورية. صار لويس بلان عضو الرئاسة الجماعية للجمهورية – وهي هيئة أعلى من الحكومة – وشارك في الإشراف على الحلقات الوطنية مع بيار ماري سان جورج Pierre Marie de Saint–Georges الذي شارك في الحكومة بوصفه وزيراً للأشغال العمومية. وعلى الرغم من أن هذا المحامي البورغندي لم يكن اشتراكياً، لا جدال في مشاعره الجمهورية. لم يكن مقتنعاً بما يكفي بنظريات لويس بلان، الأمر الذي أشعل خلافاً بين الاثنين تسبب بإخفاق الحلقات الوطنية. كان الفشل حقيقياً ومأسوياً. ففي شهر نيسان/ أبريل، سُجّل 100.000 عاطل عن العمل كان من المفترض بهم أن يقوموا بأعمال الحفر في باريس. لكن الجمعية التأسيسية المنتخبة في 23 نيسان/ أبريل عام 1848 – التي يهيمن عليها المعتدلون – سرعان ما رأت أن هذه الحلقات تشكّل عبئاً ثقيلاً من الناحية المالية، وخطراً من الناحية السياسية. فقررت إغلاقها في 21 حزيران/ يونيو 1848، ما أدى إلى مواجهات عنيفة في باريس أسفرت عن مقتل عدة آلاف. فالسبب الرئيسي للتصويت على إغلاق هذه الحلقات هو التكلفة التي مثّلت 4 ملايين فرنك شهرياً، أو 50 مليون سنوياً، أي ما يعادل 3.3 في المئة من الإنفاق العمومي. تسببت هذه الحوادث بإلغاء "الحق في العمل" من النسخة النهائية للدستور. إلا أن الدولة، المتلائمة مع قانون فاغنر، دخلت بقوة إلى التاريخ في عام 1848، ذلك أنها عدّت نفسها ملزمة بتوفير وظيفة أو أقله مكانة اجتماعية للجميع. أصبحت هذه قضية مركزية في النقاش الاقتصادي والسياسي. ما عادت الدولة مقتصرة على كونها "محتال" روسو المتخفي في ثياب رهبان فولتير. وباتت تؤكّد أنها "مستهلك الملاذ الأخير"، مقتنعةً أنها بذلك تتولى بصورة غير مباشرة دور "موظِّف الملاذ الأخير". واجه هذه التطور بدوره مقاومة، بعضها من شخصيات مرموقة مثل فيكتور هوغو Victor Hugo، الذي انتخِب نائباً في 4 حزيران/ يونيو 1848، فركّز في خطابه الأول أمام المجلس على الحلقات الوطنية، قائلاً:

إن الحلقات الوطنية أداة قاتلة. لقد أوهنتم سواعد أبناء العمل النشطين، وسلبتم من جزء من الشعب مذاق العمل، الشافي والكريم والأنوف، والذي ينضوي على احترام النفس وسلامة الضمير. لقد علمتم مَن لم يعرف حتى الآن إلا القوة السخية لليد العاملة، القوّة المخزية لليد الممدودة. لقد أفقدتم الأكتاف عادة حمل ثقل العمل الصادق، وعوّدتم الضمائر حمل عبء الصدقات المهين. لقد عرفنا البطّال الباذخ، وها أنتم تخلقون بطّال البؤس، الأخطر بمئة مرة لنفسه وللآخرين. كان لدى النظام الملكي قاعدون عن العمل، وسيكون لدى الجمهورية التنابل...

إلّا أنّ تحذيرات هوغو ذهبت أدراج الرياح، للأسف...

أميركا، حرب السيد بولك

في عام 1848، في حين كانت أوروبا تبتكر نفسها من جديد، كانت القارة الأميركية في طور إعادة التكوّن. في 2 شباط/ فبراير، وُقّعت معاهدة غوادلوب هيدالغو التي أنهت الحرب بين الولايات المتحدة والمكسيك. دعا الأميركيون هذه الحرب بـ"حرب السيد بولك". السيّد بولك هو جيمس بولك James Polk، رئيس الولايات المتحدة منذ عام 1845، والديموقراطي في وقت لم يكن الجمهوريون موجودين فيه بعد. كان حزبه مقوّضاً بالخصومات الداخلية، فاختاره لعدم وجود البديل لانتخابات عام 1844. لم يكن معروفاً كثيراً لدى عامة الناس، وكان برنامجه الوحيد: ضم تكساس. كانت تكساس في الأصل جزءاً من المكسيك. وهي أكبر من فرنسا مساحةً، وتجذب العديد من المهاجرين الأنكلوسكسون إليها، الذين ينوون إعادة إنتاج نموذج المجتمع السائد في جنوب الولايات المتحدة، أي، اقتصاد مبني على العبودية. في عام 1829، ألغت المكسيك العبودية، فثار المستعمرون الأميركيون لكي يستمروا في استخدام العبيد. نجح هؤلاء في تصوير تمرّدهم على أنه نضال من أجل الحرية، وجعله ملحمة حقيقية. هكذا، يعرف كل هاوٍ للأفلام الغربية الهجوم الذي شنّه الجيش المكسيكي على حصن ألامو عام 1836. انتصر المكسيكيون في ألامو، لكنهم أُجبروا على منح تكساس الاستقلال. إلا أنهم وضعوا شرطاً يقضي بأن تكون تكساس مستقلة، وألا تنضم إلى الولايات المتحدة. لكن لا جدوى من ذلك كله. ففي 1 آذار/ مارس 1845، أصبحت تكساس الولاية 38 من الولايات المتحدة. احتج المكسيكيون، فأعلن بولك الحرب عليهم. في 2 شباط/ فبراير 1848، هُزمت المكسيك، وتنازلت عن شمال أراضيها التي ستصبح الولايات الأميركية في جنوب

غرب الولايات المتحدة، وما عاد الرجوع إلى الوراء ممكناً. وفي هذه الملابسات أيضاً، أصبحت كاليفورنيا أميركية، وتكشّفت عن مواقع ذهب كبيرة بعد سنة من المعاهدة. في عام 2019، كان ناتجها المحلي الإجمالي يساوي الناتج المحلي الإجمالي في فرنسا والهند، في حين بلغ عدد سكانها 45 مليون نسمة فقط. شكّلت هذه الصفقة الجيدة بالنسبة إلى الولايات المتحدة ضربة قاسية بالنسبة إلى المكسيك. في نهاية القرن التاسع عشر، لخص الجنرال بورفيريو دياز Porfirio Díaz (1830–1915) – الرجل القوي في البلاد – الوضع جيداً بقوله: "مسكينة هي المكسيك، بعيدة جداً عن الله، وقريبة جداً من الولايات المتحدة".

انهيار 1873 والكساد الكبير

في أوروبا، وقع المعادل الاقتصادي للاضطرابات السياسية لعام 1848 في عام 1873، وأدت فيه فيينا مرةً أخرى دوراً رئيسياً. في يوم الجمعة الموافق 9 أيار/ مايو 1873، تدافع سكان المدينة على مدرجات المعرِض الدولي.

كان قد مضى على افتتاح هذا المعرض بضعة أيام، واكتسب عند السلطات النمساوية أهمية جوهرية، إذ أرادت من خلاله أن تستعيد هيبة الإمبراطورية بعد أن تضررت بشدة منذ عام 1848 وسقوط مترنيخ، وهُزمت في إيطاليا على يد فرنسا في عام 1859، وفي ألمانيا على يد بروسيا عام 1866، ثم استبعِدت من الإمبراطورية الألمانية التي ولدت عام 1871 بفضل الهزيمة العسكرية لفرنسا تحت قيادة نابليون الثالث.

لكن في ربيع عام 1873، كأن شيئاً من هذا كلّه لم يكن. إذ أصبحت فيينا مركز العالم من جديد، ولا سيما أن هذا المعرض يتوج طفرة اقتصادية حقيقية. هذا على الأقل ما أرادت السلطات النمساوية تصديقه. لكنهم مخطئون، ذلك أن هذه الطفرة بُنيت على المضاربات العقارية، وستكشف عن هشاشتها الدراماتيكية. وسم تاريخ 9 أيار/ مايو صحوة فظة، ذلك أن سوق الأسهم فقدت 30 في المئة في جلسة واحدة، فتتالت سلسلة الإفلاسات في فيينا الواحدة تلو الآخرى، وانتشرت الشائعات وعمّ الصخب، وتحوّل الاحتفال إلى كابوس. كان الإمبراطور هو فرانسوا جوزيف François Joseph (1830–1916). عرفته العامة أنه زوج سيسي Sissi، أمّا عند القارئ المطّلع فهو الحاكم القديم خائب الأمل والذي يرتبط اسمه بعام 1914، واسم دولته بنشوء الحرب العالمية الأولى. في أيار/ مايو 1873، كان يبلغ من العمر اثنين وأربعين عاماً. على الجهة المقابلة من القصر

الإمبراطوري تقع مباني مصرف روتشيلد الذي جاء إليه العملاء القلقون الحريصون على سحب أموالهم. اصطف هؤلاء في الشارع، وساد التوتر، وعمّ الضجيج الذي انتهى إلى مسامع فرانسوا جوزيف. سأل الأخير مستشاريه عن أصل هذه الضوضاء. ولما كان المرادف الألماني للمفردة الأخيرة هو krach، اشتهرت هذه المفردة، وأخذت دلالة خاصة. وهكذا أصبح فرانسوا جوزيف الأب الأسطوري لهذا المصطلح الذي بات يُشير إلى انهيار سوق الأوراق المالية، من دون أن يكون، هو نفسه، صاحب مهارات مالية متطورة على نحو خاص. نتحدّث اليوم عن "الكساد الكبير" لوصف الركود الاقتصادي الذي بدأ في عام 1873، واستمر حتى منتصف القرن التاسع عشر. أدّى انهيار فيينا دورَ المحفّز لأزمة كانت تختمر منذ عشر سنوات. لا شك في أن التسلسل الاقتصادي المحيط بهذه الأزمة – تناقضات اقتصادية متزايدة، وانعكاس حاد في الاتجاهات المالية، وتباطؤ النمو – سوف يتكرر في أوقات أخرى. لكن عام 1873 والكساد الكبير لا يزالان حالة أنموذجية.

بدأت إرهاصات انتكاسات 1873 منذ ستينيات القرن التاسع عشر. فمنذ ذلك التاريخ، عانى الاقتصاد من ثلاثة معوقات: ارتفاع أسعار الطاقة – أي سعر الفحم، ويمكن الحديث هنا عن صدمة الفحم على غرار صدمة النفط في سبعينيات القرن العشرين – ومشكلات في إدارة شركات سكك الحديد التي اصطدمت بزيادة تكاليف الطاقة وتناقص العائدات، أي أن الخطوط الجديدة المنفّذة تدرّ أرباحاً أقل، وارتفاع أسعار القطن الذي قوّض صناعة النسيج، ولا سيما بسبب الحرب الأهلية التي اندلعت في الولايات المتحدة من عام 1861 إلى عام 1865. لمواجهة هذه المعوقات، ذهبت السياسات الاقتصادية في اتجاهين. في الاتجاه الأول، زادت الدولة من الإنفاق العمومي، ولا سيما في المجال العسكري، والذي من المفترض أن يوفّر منافذ جديدة للصناعة. هنا الدولة، بوصفها مديرة القاعدين عن العمل، ومزوّد الطلب، عادت إلى الواجهة مرة أخرى، أقل فظاظة مما كانت عليه في باريس عام 1848. في الاتجاه الثاني، وضعت سياسة نقدية ملائمة من المفترض أن تقلّل تكاليف المشروعات. فقد انخفض معدل الحسم لمصرف فرنسا من 3.6 في المئة في عام 1860، إلى 2.5 في المئة في عام 1869. كان من شأن هذه السياسة النقدية أن عززت على نحو غير مباشر تضخّم القطاع المالي، الأمر الذي اتضح أثره في تطوّر الفقاعة العقارية. كانت هذه الفقاعة حاضرة على وجه الخصوص في المدن النمساوية المجرية التي ظلّت فيها عمليات البناء نادرة على الرغم من الضغط بسبب ارتفاع الأسعار. فالبناء الجديد أقلّ في هذه المدن مما كان عليه في برلين أو باريس التي أعاد هيكلتها المحافظ جورج أوجين هوسمان Georges Eugène Haussmann.

ترافق انكسار سوق الأوراق المالية في 9 أيار/ مايو في فيينا بانهيار أسعار العقارات، وكان بالغ الأثر حدّ أن الارتفاع كان مسعوراً.

ثم حدثت سلسلة قاتلة من التداعيات وفق ترسيمة يمكن وصفها بالتقليدية. ففي غضون ثلاثة أشهر، قدّم 89 مصرفاً في فيينا طلبات إفلاس. ثم غادرت رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية النمسا–المجر. ثم أتى دور البلدان التي كانت في طور الإقلاع، بعد أن أصبحت مقلقة في أعين المستثمرين الدوليين الذين لم يكونوا بريطانيين بالضرورة. هذه كانت حالة ألمانيا، التي تفاقمت فيها التوترات التضخمية بعد دفع 5 مليارات فرنك تعويضَ حرب استُحق على فرنسا بعد توقيع معاهدة فرانكفورت في 10 أيار/ مايو 1871. وكانت أيضاً حالة الولايات المتحدة، التي تسببت الحرب فيها بتضخم بلغ من الحجم حداً أعلنت معه إدارة الرئيس غرانت عزمها على سحب الفضة من التداول واعتماد نظام المعيار الذهبي على النمط البريطاني. غادر الانهيار فيينا في أيار/ مايو، وعبر المحيط الأطلسي خلال الصيف، وفي 18 أيلول/ سبتمبر 1873، انهارت بورصة نيويورك انهياراً دفع السلطات المحلية إلى إغلاق السوق لمدة عشرة أيام. وفي خريف عام 1873، أفلست عشر ولايات في الاتحاد – معظمها من الجنوب – وألغت ديونها العمومية. سوف تتكرر إفلاسات المصارف في جميع البلدان قرابة عشر سنوات، حدث آخرها في فرنسا في عام 1882، وهو إفلاس "الاتحاد العام" الذي ألهم إميل زولا (1840–1902) Émile Zola كتابه الموسوم *L'Argent* [المال].

يؤدي تقلّص الشبكة المصرفية إلى أزمة ائتمانية، وتالياً تقلّص المعروض النقدي. بدأ الانكماش منذ عام 1873. بين عامي 1874 و1896، انخفض متوسط أسعار التجارة العالمية بنسبة 40 في المئة. وكذلك انخفض متوسط النمو السنوي في أوروبا – باستثناء روسيا – من 2 في المئة في ستينيات القرن التاسع عشر إلى 1 في المئة. ضرب الانكماش في المقام الأول القطاع الذي كانت فيه الأسعار أكثر مرونة وظهر تقدّم تقني كبير، أي: القطاع الزراعي. هكذا بات الريف مقفراً والمدن قلقةً، وعلى السلطات العمومية الردّ. تلخصت الاستجابة التلقائية للسياسة الاقتصادية آنذاك – بعد مرحلة من زيادة الإنفاق العمومي – في التراجع الوطني إلى الحمائية. كانت الولايات المتحدة آنذاك ولفترة طويلة شديدة الحمائية، وأوروبا في ستينيات القرن التاسع عشر متّجهة نحو التجارة الحرة. لكن الآية انعكست، فبدأت ألمانيا بتعرفة جمركية باهظة للغاية في عام 1879، وتلتها فرنسا، مع التسعيرات الزراعية لجول ميلين Jules Méline عام 1892.

في 1896–1893، حدّث تحسّن الاقتصاد. فاستقرت الأسعار، بل أخذت في الارتفاع على نحو طفيف. كما غذّت ابتكارات مذهلة العودة إلى النمو: في عام 1876، اخترع بيل Bell الهاتف. وفي عام 1889، روّج معرض عالمي جديد – أقيم في باريس هذه المرة – لظهور "جنية الكهرباء"، في وقت ظهرت فيه السيارات الأولى. أعاد الكساد الكبير توزيع الأوراق: في عام 1873، شكّلت المملكة المتحدة 35 في المئة من الإنتاج الصناعي في العالم. وفي عام 1896، كانت حصتها 20 في المئة. ولئن ظلّت هي الدولة المهيمنة، فلأنها نجحت في فرض هيمنتها النقدية على العالم من خلال معيار الذهب الذي تبنته اليابان عام 1897، وهي آخر الدول الكبرى التي فعلت ذلك. إلا أن أنموذجها الليبرالي الغلادستوني تزعزع. فعززه نمو "العصر الجميل" قبل أن يشرع عام 1914 في الإجهاز عليه.

هزّت الأزمة المالية لعام 1873 الدولة الناشئة آنذاك – ألمانيا والولايات المتحدة واليابان – والتي تخلت عن القوة النقدية للندن والتفوق الزراعي لفرنسا، وشرعت في مغامرة صناعية ستجعل منها الدول المحركة للازدهار، ونماذج يتعيّن اتباعها في القرن العشرين. لكن التغيير الأكثر إثارة في فترة الكساد الكبير كان في اليابان. فبعد انكفاء هذه الأخيرة إلى نفسها، لم توافق على التجارة مع الولايات المتحدة في عام 1853 إلا تحت الإكراه. لكن في عام 1868، بدأ ما يسميه المؤرخون بـ"حقبة ميجي"، التي بدأ فيها استيراد التقنيات الغربية لتطوير البلاد والمنافسة مع الأوروبيين. تعني "ميجي" في اليابانية "الحكومة المستنيرة". لم تقتصر المسألة على التنافس مع الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، اللتين ازداد حضورهما في آسيا، بل تعدته صوب الاستفادة من الانهيار الصيني لتصبح الدولة الآسيوية المهيمنة. من بين الإصلاحات التي تتالت في سبعينيات القرن التاسع عشر، القانون النقدي الصادر في 10 أيار/ مايو 1871. ففي هذا اليوم كانت الولادة القانونية للين الذي تمثّلت أولى مزاياه في توحيد الأدوات النقدية للبلاد. من الآن فصاعداً، صنفٌ واحد فقط من العملات هو ما يتعين تداوله على الأراضي اليابانية. بالتوازي مع هذا القانون، أنشئت منظومة المصارف الوطنية التي ضمنت إصدار الأوراق النقدية وتوزيعها على أساس إدارة الحسم. والين هو وحدة القياس النقدي لهذه العملات المعدنية والنقدية، والذي ثُبِّتت قيمته على أساس وزن الفضة، لتعادل 26.956 غ من هذا المعدن. وبذلك تكون اليابان قد اعتمدت المعيار الفضي أسوةً بالولايات المتحدة. إلا أن مُصلحاً من المصلحين الرائدين في البلاد، وهو هيروبومي إيتو Hirobumi Ito (1909–1841) – الذي درَس في المملكة المتحدة – قاد حملة تهدف إلى استخدام معيار الذهب تيمّناً بالإنكليز الذين جعلوا منه أساس منظومتهم النقدية. نجحت حملته في تحقيق أهدافها عام

1897. في غضون ذلك، هاجمت اليابان الصين المريضة في عام 1894، وكان عليها بعد خسارتها أن تتخلى عن مطامعها في كوريا، وأن تدفع لليابان تعويضاً بالذهب، مثل الذي دفعته فرنسا لألمانيا في عام 1871 وكان من شأنه أن غذّى الصندوق الأولي، الأمر الذي أتاح لليابان اعتماد معيار الذهب فعلياً. منذ عام 1871، أدت الحروب العالمية وارتفاع معدلات التضخم إلى خفض قيمة الين، فالين في عام 1871 يعادل 1400 ين اليوم. لكن القوة النقدية والمالية لليابان أشد من أي وقت مضى، إذ حققت اليابان فوائض خارجية ضخمة خلال عقود، لدرجة أنها أصبحت اليوم دائن الكوكب بأسره.

ما ساعد اليابان على تعزيز قوتها هو سياسة مؤيدة للإنجاب التي كان من شأنها زيادة عدد السكان من 33 مليون نسمة إلى 53 مليون في عام 1913. أدى هذا النجاح الياباني، إضافة إلى بداية تعافي الصين، إلى ظهور تعبير "الخطر الأصفر" في أوروبا. الأمر الذي كان بمنزلة الذريعة لإحياء الطروحات الحمائية. استند كل من ميلين في فرنسا وتشامبرلين في المملكة المتحدة إلى أدبيات تندد بالمنافسة التي برزت في أركان العالم الأربعة. في شباط/ فبراير 1897، نشر الاقتصادي الروسي المقيم في فرنسا، جاك نوفيكو (1849–1912) Jacques Novicow، مقالة حاول فيها التصدي لحجج دعاة الحمائية الجدد. بدأ هذه المقالة مستدعياً هذه الحجج على النحو الآتي:

> أينما كان العامل الصيني أو حتى الزنجي في منافسة مع العامل الأبيض، فإن الهزيمة لهذا الأخير، كما يقول إم. إميل فاغيه M. Émile Faguet. لقد رأينا من هذا ما يكفي في أقاليم ما وراء البحار التابعة لبول بورجيه Paul Bourget، حيث طُرحت مشكلة الأعراق الخطِرة طرحاً صريحاً! من الطبيعي أن ينتصر العامل بخمسة فلسات على العامل بخمسة فرنكات.

عامل الخمسة فلسات الذي يتحدث عنه بول بورجيه[70] هو العامل الصيني. ومع ذلك، فإن البلد الذي نجا جيداً واستفاد من أزمة 1871 ليس بلداً آسيوياً. إنها الولايات المتحدة، التي اتخذت خيارين دفعاها إلى قمة الاقتصاد العالمي. أولاً، اختارت الديناميكية الديموغرافية القائمة على الهجرة القوية من أوروبا. كان عدد سكان الولايات المتحدة 62 مليون نسمة في عام 1890، و75 مليوناً في عام 1900، و105 ملايين في عام 1920. ثمّ أشعلت المنافسة المحلية، الأمر الذي كان متناقضاً لأنها حافظت على المستوى الدولي على درجة عالية من الحمائية. ولأنها لم تعزّز التجارة الحرة،

وانخرطت مع نهاية القرن التاسع عشر في محاربة الاحتكارات، فأصدر الكونغرس أول قانون لمكافحة الاحتكار في عام 1890. وبمساعدة الهجرة، أدخلت الولايات المتحدة من جديد المنافسة بين العمال الأميركيين والعمال الأوروبيين، فتوقف الأخيرون عن الإنتاج على الأراضي الأوروبية، وراحوا يفعلون ذلك على أراضي الولايات المتحدة.

70 بول بورجيه (1852–1935) هو الكاتب العصري في القرن التاسع عشر، والمرجع الفكري لـ"العصر الجميل". لا يُعرف سوى القليل عن أعماله المتنوعة والوَفرة.

أسفر الكساد الكبير عن إعادة تحديد دور الدولة في الاتجاه الذي نظّر له فاغنر. تخلت دولة ما بعد أزمة 1873 عن فكرة الحلقات الوطنية، وأرادت أن تتكفّل بإدارة الطلب وفقاً لمنطق يميل إلى إعادة توزيع الدخل وليس العمل. أول تعيّنات هذه الإرادة كان ظهور أولى منظومات الضمان الاجتماعي في ثمانينيات القرن التاسع عشر، فوُلد الضمان الاجتماعي الحديث في موطن أدولف فاغنر نفسه، وعلى أساس أعمال اشتراكيي المنبر. في صراعه ضد الكنيسة في ما سمّي بالصراع الثقافي (Kulturkampf)، والذي دار بصورة رئيسية بين عامي 1871 و1878، همّش المستشار أوتو فون بسمارك (1815–1898) Otto von Bismarck الكنيسة، تعبيراً عن التضامن الاجتماعي، من خلال التصويت على ثلاثة قوانين شكّلت اللبنة الأولى لوجود دولة الرفاهية. جرى التصويت على القوانين الاجتماعية لهذه الدولة على ثلاث مراحل: قوانين التأمين الصحي في عام 1993، وقوانين حوادث العمل في عام 1884، والقوانين التي أسست تأمين الشيخوخة والعجز في عام 1889. لم تقتصر هذه القوانين على إزالة التقاليد المقترنة بمبدأ الإحسان الذي تجسّده المؤسسات الدينية، لكنها أيضاً سحبت البساط من تحت الحركات الاشتراكية التي قوّت شوكتها أزمةُ عام 1873.

1884: مؤتمر برلين يتقاسم القارة الأفريقية والتمدّد الاستعماري

في حين كانت الولايات المتحدة في بحث دائم عن العمالة، واصلت أوروبا النهج البريطاني الهادف إلى توسيع منافذها من خلال الاستعمار. وسِمت نهاية سبعينيات القرن التاسع عشر بالانكماش والاعتقاد بانهيار الطلب الأوروبي، ثمّ بدأت موجة جديدة من تمدّد الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية. نستطيع أن نحدّد بداية هذه الموجة مع نطق العبارة المشهورة: "أفترض أنك الدكتور ليفنغستون؟". قال هذه الجملة هنري مورتون ستانلي (1841– Henry Morton Stanley 1904) في تشرين الثاني/ نوفمبر 1871، وهو صحافيّ أميركي بحث عن المستكشف الإنكليزي

ديفيد ليفنغستون David Livingstone. خلّد هذا السؤال التقاءهما. كان الرجلان في أعمق أدغال أفريقيا التي كانت مجهولة للأوروبيين والأفارقة أنفسهم. سلّطت رواية لقائهما التي نشرها ستانلي الضوء على هذه القارة في وقت كانت فيه أوروبا تبحث عن أماكن جديدة لتصريف منتجاتها.

لا بد من القول بأن التمدد الاستعماري عرف أطواراً عدة. أمّا الطور الذي بدأ مع نهاية القرن التاسع عشر فقد شهد حجماً استثنائياً لكونه أعاد رسم خريطة القارة الأفريقية، وغيّر مصير شعوبها تغييراً جذرياً. أرادت ألمانيا أن تكبح جماح جنون الغزو الذي استولى على العواصم الأوروبية، فكانت على رأس مبادرة لعقد مؤتمر يهدف إلى تحديد قواعد اقتسام القارة الأفريقية. انعقد المؤتمر في برلين في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1884، ونُظّمت مناقشاته ودارت بما يتطابق مع آراء بسمارك الذي بادر بتنظيمه. ولمّا توحّدت ألمانيا تحت قيادة بروسيا، أرادت تجنّب أي صراع قد يندلع بين الدول الأوروبية. من بين الدول الموجودة في برلين، كانت الدول العظمى آنذاك – مثل المملكة المتحدة التي لا تزال الدولة المهيمنة على الرغم من تراجعها النسبي، وألمانيا الصاعدة – وكانت أيضاً دولٌ في موقع حساس، مثل الولايات المتحدة، التي يعاملها بسمارك بشيء من التعالي، وكذلك فرنسا، التي تتعافى من هزيمتها في عام 1870، وقيل إن بسمارك قال عنها: "فلنتأكد أن ينسى الفرنسيون ضفاف الراين على ضفاف الكونغو". بدأ بسمارك بوضع مبدأ مفاده أن على المشاركين أن يتوصّلوا إلى تفاهم كي لا يشتعل القتال بين القوات التي تضم الأراضي الأفريقية إليها. لم يقتصر الهدف من هذا المؤتمر تأكيد القوة الدبلوماسية لألمانية الفتية، بل كان الغرض تحقيق نتائج ملموسة بشأن أي صراعات مستقبلية بين المستعمِرين، الأمر الذي أطال فترة انعقاد المؤتمر ولم ينتهِ حتى 26 شباط/ فبراير 1885.

على الفور، انقض الأوروبيون على أفريقيا، وبدأت الإمبراطوريات الاستعمارية تتشكّل. اندلعت بعض الاشتباكات بين المستعمرين هنا وهناك، لكن أوروبا لن تقع في صراع من أجل هذه القارة. في المقابل، كلّفت هذه العملية أفريقيا ثمناً باهظاً، وسيترك القرن التاسع عشر إرثاً ثقيلاً للقرن العشرين. فمِن بين المآسي التي سيتعين على هذا القرن إدارتها، تلك التي ولِدت من الاستعمار ومن نهاية الاستعمار. كان من الحكمة لو أقنع بسمارك المشاركين في مؤتمر برلين، لا بعدم خوض حرب من أجل أفريقيا، بل العدول عن شن الحرب عليها بهدف غزوها.

أفريقيا بين سفينة الصحراء والسفن البرتغالية

أفريقيا التي طاف بها ستانلي مجهولة، ومن الصعب تتبع تاريخ اقتصادي متكامل لها[71]. لا نتحدث هنا عن أفريقيا الجغرافية بالمعنى الحرفي للكلمة. والواقع أن هناك قطيعة مصيرية واضحة بين شمال أفريقيا – أفريقيا عالم البحر الأبيض المتوسط التي كانت جزءاً من الإمبراطورية الرومانية، وحَكَمَها في مصر مع المملكة البطلمية حكام اليونانيون – وجنوب الصحراء الكبرى – والشاسعة التي تمتد لأكثر من 4800 كيلومتر من الشرق إلى الغرب، وبين 1300 و1900 كيلومتر من الشمال إلى الجنوب –. شكلت هذه الصحراء حاجزاً يمتنع اجتيازه، ما أدى إلى خلق أفريقيتين: أفريقيا البحر الأبيض المتوسط، في الشمال، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، في الجنوب. وفقاً لأنغوس ماديسون، يُمثّل متوسط دخل الفرد في هذه المنطقة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا في عام 25، 1820 في المئة من مثيله في المملكة المتحدة. وهو دخل مماثل للدخل الذي كان في زمن تيبيريوس، أو في عام 1000، أو حتى في القرن السادس عشر. في ذلك الوقت، كان هذا الدخل يُمثّل 45 في المئة من مثيله في إسبانيا التي كانت القوة الاقتصادية المهيمنة آنذاك. تُفسّر الشروط الطبيعية الصعبة التي تجعل العمل ضعيف الإنتاجِ الركودَ الاقتصادي. إلى ذلك يُضاف نقص التطورات التكنولوجية. وما يزال كلّ من الزراعة والصيد وصيد الأسماك يهيمن على عالم جنوب الصحراء الكبرى، مع انخفاض الأنشطة التجارية في كثير من الأحيان بسبب صعوبات النقل، حتى وإن تعلمت أفريقيا الغربية منذ العصور الوسطى في القرن الثامن كيفية سوق الإبل – خاصة الإبل العربية – الأمر الذي عزّز إقلاعاً معيناً في هذه المنطقة، مقابل الصحراء الكبرى الشاسعة المائلة إلى التوسع. أطل الجمل العربي من الشرق الأوسط. وعرفه الإغريق والرومان، الأمر الذي نستدل عليه من مرسوم الحد الأقصى الذي أصدره دقلديانوس والذي حدد سعراً – ثابتاً بحكم التعريف – لنقل القمح بوساطة الإبل العربية. لكن عبور الصحراء الكبرى على نحو منتظم ومنظّم لم يبدأ إلا بعد الفتح العربي لشمال أفريقيا، والانفصال الذي أعقب ذلك بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط. لقد غادرت القوافل الطويلة من مراكش أو فاس أو تونس أو القاهرة، وانطلقت في الصحراء لتصل إلى أوداغوست في جنوب موريتانيا الحالية، وتمبكتو في مالي الحالية، أو إلى شواطئ بحيرة تشاد. باع الشمال الملح والمنسوجات، والجنوب الذهب والعاج. كانت الرحلة الواحدة في الصحراء الكبرى تستغرق ما بين 40 و6 أيّام. حتى الإعداد لهذه الرحلة كان يستغرق وقتاً طويلاً وإبلاً كثيرة، قد يصل عددها عشرة آلاف أحياناً، نظراً للمخاطر التي تنطوي عليها الرحلة. إلا أن هذه الثورة المتمثّلة في القوافل العابرة للصحراء ظلّت استثنائية، وذات تأثير ضئيل في نهاية

المطاف على أفريقيا قليلة السكان، حيث تعيش المجتمعات بعيدة عن بعضها البعض. وفقاً لـ"المركز الوطني للدراسات السكانية"، في عهد تيبيريوس، كان عدد سكان أفريقيا جنوب الصحراء 12 مليون نسمة، أو أقل بقليل من 5 في المئة من سكان العالم. في عام 2000، كان عدد سكانها يُمثّل 11 في المئة من سكان العالم، ومن المتوقع أن تمثّل 20 في المئة في عام 2050.

71 أكثر عمل يُستشهد به اليوم بموضوع أفريقيا هو:

Brasseul, Jacques, *Histoire économique de l'Afrique tropicale*, Paris, Armand Colin, 2016.

يمكننا أيضاً الرجوع إلى العمل الضخم:

Histoire générale de l'Afrique, Paris, Unesco, 8 vol, 1964-1999.

يوجد من هذا للعمل الأخير نسخة صوتية من 52 حلقة، من إخراج "راديو فرنسا الدولي".

وقعت هزة جديدة في القرن الخامس عشر، هزّت القارة وزعزعت اقتصادها. في عام 1419، رست سفن البرتغاليين في ماديرا، وفي عام 1444، وصلوا إلى مصب السنغال، وفي عام 1460، اكتشفوا سيراليون. ثم واصلوا رحلاتهم الاستكشافية حتى أفريقيا الوسطى، وصولاً إلى مصب الكونغو في عام 1482، وأقاموا علاقات دبلوماسية مع مملكة كونغو (أو باكونغو)، وهي دولة شاسعة يبلغ عدد سكانها مليوني نسمة. كان البرتغاليون يريدون التحايل على الاقتطاعات الضريبية التي فرضها المغاربة على المنتجات الأفريقية، ما دفعهم إلى تمهيد الطريق أمام دخول أفريقيا إلى السوق العالمية. حدث هذا الدخول بطريقتين، فكان دخولاً نحو الأفضل عن طريق تطوير التجارة، ونحو الأسوأ عن طريق تجارة الرقيق، ثم الاستعمار. في عام 1506، تبنت مملكة كونغو الديانة المسيحية. وعلى غرار ما كان يحدث في أميركا في الفترة نفسها، كان للبرتغاليين، المدفوعين بإيمان عميق، هدفان: العثور على حلفاء لهم في معركتهم ضد الإسلام – خاصة عبر السعي إلى الدخول في اتصال مع إثيوبيا التي يعرفون أنها مسيحية – والوصول إلى مصدر الذهب الذي يصل عبر المغرب. لكن في عام 1514، تغير هدفهم، فغادرت أول سفينة تنقل العبيد إلى البرازيل. في عام 1575، برزت لواندا – العاصمة الحالية لأنغولا – بصفتها موقعاً لشحن العبيد إلى البرازيل، لا مركزاً تجارياً. ثم في القرن السابع عشر، انضم الفرنسيون والإنكليز إلى البرتغاليين في هذا العمل. رُخّصت تجارة الرقيق في فرنسا في عام 1642، في عهد لويس الثالث عشر، ثم صدر القانون الأسود في عام 1685. أمّا في إنكلترا، يمكن القول إن تشارلز الثاني هو الذي أنشأ في عام 1661 شركة "مغامرو أفريقيا"، وأضفى طابعاً رسمياً على تجارة الرقيق.

بلغ عدد الأفارقة الذين اقتلعوا من أراضيهم ليصبحوا عبيداً منذ الربط المنتظم لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مع سائر العالم – بفضل التجارة عبر الصحراء الكبرى في القرن الثامن – وحتى إلغاء الرق من طرف الأوروبيين (في عام 1833 في المملكة المتحدة، و1848 في فرنسا)، والأميركيين (في عام 1865 في الولايات المتحدة، وعام 1888 في البرازيل)، 19 مليون أفريقي. بين عامي 1518 و1867، عبر 11.7 مليون منهم المحيط الأطلسي: 41 في المئة اتجهوا إلى البرازيل، واستُخدم البقية عبيداً، خاصة في الشرق الأدنى والشرق الأوسط. غالباً ما تُقرَن تجارة الرقيق بالتجارة الثلاثية. يصف هذا التعبير مسار السفن بين أفريقيا وأميركا وأوروبا. والواقع أن السفن التي تحمل العبيد كانت تتجه إلى أميركا لشحن حمولة جديدة من المنتجات الزراعية الأميركية، خاصة السكر، ثم تتجه إلى الموانئ الأوروبية وتحمِّل فيها المنسوجات والمنتجات المانوفكتورية بهدف استبدالها بالعبيد في أفريقيا. نُظّمت هذه التجارة على يد فرنسا وبريطانيا العظمى بصورة أساسية، في حين اكتفت البرتغال بترحيل العمالة إلى البرازيل.

إلى جانب الطبيعة الشائنة لهذه الممارسات، دارت نقاشات لتقويم التبعات الاقتصادية للتجارة الثلاثية – وعلى نحو أعم تجارة الرقيق – على التنمية الاقتصادية لأفريقيا. قد تميل قراءة ديموغرافية بسيطة إلى التقليل من هذه التبعات، لكن يجب أن يُرى بوضوح أن التهديد الدائم الذي كان يُثقل كاهل السكان المحتمل اقتلاعهم من أراضيهم واستعبادهم، قد نسف أي إمكان للتركّز الحضري وإنشاء وحدات إنتاج مستقرة قادرة على دمج التقنيات المبتكِرة. يُضاف إلى ذلك أن مقاومة الاستعباد قد أثارت حروباً أسهمت إلى حدّ كبير في اقتلاع دولٍ هشة أساساً في هذه القارة. كانت هذه حالة واحدة من أكثر الإمبراطوريات تطوّراً، وهي إمبراطورية سونغاي، التي كانت تشغل مساحات شاسعة في غرب أفريقيا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وطوّرت حضارة ساطعة في تمبكتو وغاو. شكّلت معارضة هذه الإمبراطورية الغارات المغربية ضربة قاضية لها. في عام 1591، وقعت معركة تونديبي، قاد فيها مرتزق إسباني المغاربة وسحق جيوش إمبراطورية سونغاي، التي اختفت على أثر ذلك، ما حال دون أي إمكان بزوغ مستقبلي لمجتمع منظم في أفريقيا الغربية. وما إن توقفت تجارة الرقيق، حتى ولدت الإمبراطوريات الاستعمارية التي نظّمها مؤتمر برلين.

قانون فاغنر وارد، لكن دولة الإنفاق تلوح في الأفق

ربما كان القرن التاسع عشر الذي شهد صياغة قانون فاغنر وبدايات تنظيمه، هو القرن نفسه الذي حاول مقاومته بضراوة. وقد بذلت دولة الحد الأدنى التي نادى بها غلادستون ما في وسعها لتكذيبه. لم يكن غلادستون الوحيد الذي أبدى رغبة في الحد من الإنفاق العمومي. في فرنسا، وتحت حكم الملكية المستعادة، كان وزير المالية المرجعي جوزيف دو فيليل (1773– Joseph de Villèle (1854، وهو ملكي متطرف، عيّنه لويس الثامن عشر وزيراً في كانون الأول/ ديسمبر 1821، وأبقى عليه في منصبه لويس العاشر. ظلّ في وزارة المالية حتى كانون الثاني/ يناير 1828. وعندما عرض الميزانية في هذا العام أمام مجلس النواب، قال بأعلى صوته: "أيها السادة، افرحوا بهذا الرقم، فلن ترَوه مرة أخرى أبداً". ذلك أن الميزانية وصلت لأول مرة إلى مبلغ رمزي قدره مليون فرنك، وتعهد فيليل أمام البرلمانيين أن يبدأ بسياسة لا هوادة فيها لخفض الإنفاق العمومي. مثّلت هذه الميزانية نحو 11 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وإذا أضفنا إنفاق السلطات المحلية، فإن الإنفاق العمومي في عهد تشارلز العاشر امتص زهاءَ 13 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي (مقارنة مع 56 في المئة اليوم).

إلا أن الإنفاق العمومي الفرنسي استمر في النمو على الرغم من تعهّدات فيليل. وصل الإنفاق العمومي إلى مليار فرنك لأول مرة في عام 1828، وبلغت نفقات الدولة مليارين في عام 1860 في عهد نابليون الثالث، أي 8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وشكّلت جميع النفقات العمومية 11 في المئة منه. قفزت هذه النفقات في ظلّ الجمهورية الثالثة إلى خمسة مليارات في عام 1905. لكنّها استقرت على هذه الحال حتى 1913. في الحصيلة، تضاعفت ميزانية الدولة في فرنسا بين عامي 1815 و1914 خمس مرات. وفي الوقت نفسه، ظلّت الأسعار مستقرة، وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالفرنك الحالي من 7 إلى 38 ملياراً. يعني ذلك أن ثقل الإنفاق العمومي ظلّ ثابتاً خلال القرن التاسع عشر، إذ انخفض من 11.7 في المئة عام 1815 إلى 13 في المئة عام 1913. في المقابل، كان من شأن القرارات المؤقتة لعام 1848، وزيادة الإنفاق العسكري بعد أزمة الفحم، والقوانين الاجتماعية في نهاية القرن التاسع عشر – التي أسفرت عن فترة الكساد الكبير – أن حضّرت لقرنٍ، هو القرن التاسع عشر، في قطيعة مع حكمة غلادستون. وبذلك سوف يتحول القرن العشرين من مذهب البونوقراطية إلى مذهب مراكمة الذهب.

الفصل الثامن

انتحار أوروبا: الحرب والشيوعية

في عام 1918، بدت سنوات 1900 – المسمّاة بالعصر الجميل – بعيدة جداً ولا رجعة إليها. ومع ذلك، فقد كانت سنوات واعدة. عشيّة الحرب العالمية الأولى، في عام 1913، كان النمو الاقتصادي الذي بدأ قبل ذلك بقرن، قد أتى أكله فعلياً. في عام 1800، كان عدد سكان العالم 968 مليون نسمة، وأعلن مالتوس الذي وضع نظرية حول الزيادة السكانية، عمّا يُنتظَر من بؤس وصراعات من أجل البقاء. في عام 1900، بلغ عدد البشر 1613 مليوناً، وتوقّع الكثيرون مستقبلاً مشرقاً لهم. في عام 1813، كان لدى العديد من سكان الكوكب أسلوب عيش يناسب الروماني في الفترة الإمبراطورية. في 1913، كان لدى العديد من السكان أسلوب عيش لا يناسب الفرنسي في الفترة الإمبراطورية. تضاعف الناتج المحلي الإجمالي العالمي بين 1000 و1500. ثم تضاعف مرة أخرى بين 1500 و1700، ومرة أخرى بين 1700 و1820. ثمّ أربع مرات بين 1820 و1913. في هذا التاريخ، استحوذت مجموعة الدول السبع – أي الدول السبع الأكثر تصنيعاً – على 48.6 من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. حصلت الولايات المتحدة على الحصة الأكبر بعيدةً عن الدول الأخرى (19 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي). وتلتها (وفق ترتيب تنازلي للناتج المحلي الإجمالي): ألمانيا، المملكة المتحدة، فرنسا، إيطاليا، اليابان، كندا. أمّا الدول الخمس التي سيُطلق عليها لاحقاً دول "بريكس"، فقد أنتجت 25.9 من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وفق الترتيب الآتي (ترتيب تنازلي للناتج المحلي الإجمالي): الصين، روسيا، الهند، البرازيل، جنوب أفريقيا.

حالة الاقتصادات الرئيسية عشية الحرب العالمية الأولى (عام 1913)؛ نحدد منذ الآن كتلتين ستكونان بمنزلة المرجعية في نهاية القرن العشرين، وهما: مجموعة الدول السبع ومجموعة "بريكس"

البلد	الحصة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي	تعداد السكان (بالملايين)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في المملكة المتحدة.

	(في المئة)		(بدولار ٢٠٢٠)	(في المئة)
مجموعة الدول السبع	٦.٤٨	٣٣٤		
ألمانيا	٧.٨	٦٧	٣٣٩٠	٧٠
فرنسا	٣.٥	٤٠	٣٥٥٠	٧٢
إيطاليا	٥.٣	٣٤	٢٧٨٠	٥٧
المملكة المتحدة	٢.٨	٤٥	٤٩٢٠	١٠٠
كندا	٣.١	٧	٤٦٢٨	٩٤
الولايات المتحدة	١٩	٩٢	٥٥٨٠	١١٣
اليابان	٦.٢	٤٩	١٤٤٠	٣٠
دول "بريكس"	٩.٢٥	٩٢٦		
جنوب أفريقيا	٤.٠	٦	١٨٠٠	٣٧
البرازيل	٧.٠	٢٢	٨٦٠	١٧
الصين	٨.٨	٤٢٤	٥٦٠	١٢
الهند	٥.٧	٣١٣	٦٥٠	١٣
روسيا	٥.٨	١٦١	١٤٣٠	٣٠

المصدر:

Angus Maddison, "La croissance économique mondiale. Les leçons du long terme", art. cit./Ined.

(علماً أن البلدان الأوروبية قد أُخذت خارج إمبراطورياتها الاستعمارية).

من جانب آخر، ورّث القرنُ التاسع عشر القرنَ العشرين ابتكارات مذهلة. كانت رأسمالية القرن التاسع عشر رأسمالية فحمية، أمّا رأسمالية القرن العشرين فستكون نفطية وكهربائية. شكل القرن التاسع عشر امتداداً للأنوار من خلال علموية جعلت من الفيزيائي والمهندس شخصيتين جوهريتين

في المجتمع. انتشر التعليم التقني والعلمي في كل مكان تقريباً. طوّر الفيزيائيون تحليلاً نظرياً للانبعاثات الحرارية والطاقة المنبعثة، من خلال صياغة صورية رياضية للديناميكا الحرارية ومبادئها الثلاثة. ابتكر الديناميكا الحرارية سادي كارنو (1796–1832) Sadi Carnot، واستفادت من بحوث الإنكليزي ويليام طومسون William Thomson المعروف باسم اللورد كالفن (1824–1907) Lord Kelvin، والألماني رودولف كلاوزيوس Rudolf Clausius (1822–1888) الذي نشر اكتشافات كارنو وقدّم مفهوم الإنتروبيا. في نهاية القرن التاسع عشر، قدّمت الفيزياء اكتشافات جديدة للقرن العشرين، وتركّزت حول المادة وبنيتها الذرية والكهرباء.

تميّز فيزيائي واحد من بين مجموع العلماء في تلك الفترة. إنه جيمس ماكسويل James Maxwell (1831–1879) الذي لا يتردد البعض في مقارنته مع نيوتن. عدّه آخرون العالم الأكثر تأثيراً في القرنين التاسع عشر والعشرين. بدأ ماكسويل حياته المهنية بتكريس نفسه للديناميكا الحرارية، ووضع صيغة صورية للنظرية الحركية للغازات. ثم ختم حياته المهنية بذكر المعادلات الأربع المسمّاة معادلات ماكسويل، التي تلخّص في شكل رياضي النتائج الرئيسية للكهرومغناطيسية. سمحت هذه المعادلات باختراع الراديو (الذي سمّي في البداية التلغراف اللاسلكي) ثم التلفاز. تأتي أهمية ماكسويل أنه يُجسد منهج بحث معروفاً باسم السرنديبية (sérendipité)، أو "المصادفة المحظوظة". فتنته أعمال أمبير، فعمل على إعطائها ملمحاً رياضياً صارماً. ولدى قيامه بذلك، وجد تشابهاً صورياً مربكاً بين الكهرباء والضوء، ومن هذا التشابه استخلص معادلاته. تُعرّف السرنديبية بفنّ تحقيق اكتشافات لا نتوقعها مسبقاً. لم يسعَ ماكسويل في البداية إلى دمج الكهرباء والضوء، إلا أن هذا الدمج كان أهم نتيجة لعمله. لدينا بين أيدينا مثالٌ على أن النهج البحثي الفعال يرتكز جزئياً على المصادفة، ولا يمكن تأطيره بإجراءات بيروقراطية مقيَّدة. أصبحت هذه الفكرة أحد الرهانات في هيكلة البحث العلمي. والسؤال المطروح: هل على هذا الأخير أن يُؤطّر بهيئات أكاديمية تقليدية، تلزمه بتكريس نفسه لبعض مجالات التفكير دون أخرى، أم عليه أن يكون حراً كلياً، مع خطر الضياع في تأملات غير مجدية؟

في العمق، خلص ماكسويل إلى أنه، كما يتحرك الضوء، فإن الكهرباء تنتقل في شكل موجة. أجرى الألماني هاينريش هيرتز (1857–1894) Heinrich Hertz تجربة في 15 آذار/ مارس 1888، وأكد استنتاجات ماكسويل. وفي معرض تعليقه على هذه التجربة التي شكّلت بداية التطور المستقبلي لاستخدام الموجات الهرتزية، أجاب هيرتز على أحد طلابه الذي تساءل عن التطبيقات الملموسة لهذا النوع من العمل أنه لا يوجد أي تطبيق: السرنديبية مرة أخرى. تُحفّز هذه الفكرة

المنافسة في تداول الأفكار، بما في ذلك بناء النظريات العلمية. لكنها لا تقتضي وجوب أخذ جميع النظريات في الاعتبار، بما فيها الأكثر خبلاً. بل تعني أن العمل العلمي يفترض فترة من النقاشات والتساؤلات قبل التوصّل إلى استنتاجات متفق عليها من الجميع، وتؤكّدها التجربة قدر الإمكان.

في نهاية القرن التاسع عشر، أدت الاكتشافات المتعلقة بالبنية الدقيقة للمادة، المقترنة مع أعمال ماكسويل، إلى ظهور أحد الأشكال الرئيسية للطاقة في القرن العشرين، وهي: الكهرباء ذات المنشأ النووي. اختَبر الأميركيون أول مفاعل ذري من خلال تزويده بالطاقة من أربعة مصابيح في 20 كانون الأول/ ديسمبر 1951، في أركو – أيداهو – في الولايات المتحدة. على أثر ذلك، ولمّا كانت المحاولة حاسمة، قاموا بتوصيل هذا المفاعل بالشبكة الكهربائية في أركو التي يبلغ عدد سكانها نحو 1000 نسمة. مثّل هذا التوصيل حلقة رئيسية في المغامرة النووية التي يُمكن تحديد بدايتها في عام 1891، عندما اكتشف الفيزيائي الفرنسي هنري بيكريل (1852–1908) Henri Becquerel، مصادفةً، النشاط الإشعاعي لليورانيوم. ثم قدّم البريطاني إرنست رذرفورد Ernest Rutherford (1871–1937) تحليلاً دقيقاً لهذا النشاط الإشعاعي في عام 1903، والذي نال بفضله جائزة نوبل في الفيزياء عام 1908 [72]. انطلاقاً من اكتشافاته، توقّع الفيزيائيون أن انشطار ذرة اليورانيوم سيطلق كمية هائلة من الطاقة. وسرعان ما أدرك بعض صناع القرار السياسي إمكان استخدام هذه الطاقة لتصميم سلاح على قدر خاص من القوة. ثم اجتمعت فرق من الباحثين لتنفيذه. تحقق المشروع في الولايات المتحدة مع تصنيع القنبلتين الذريتين اللتين أسقطتا على اليابان في آب/ أغسطس 1945.

72 منحت جوائز نوبل لأول مرة في عام 1901.

بالتوازي مع هذا الاستخدام العسكري، ضغط العلماء على السلطات الحكومية من أجل تمويل أعمال تتيح استخداماً مدنياً لانشطار اليورانيوم. مع نهاية الحرب، شمل التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي جوانب متعددة، منها الجانب النووي. اعتمد السوفييت على تقنية مثبَتة: فلعجزهم عن ابتكار أي شيء بسبب التشوهات الاقتصادية والإنسانية في منظومتهم، راحوا يتجسسون وينسخون. فاستولوا على النتائج العلمية الأميركية، واستخدموها لتجهيز أنفسهم بالقنبلة الذرية، ثم تشغيل أول محطة للطاقة النووية في العالم، تزوّد منطقة شاسعة بالكهرباء في 27 حزيران/ يونيو 1954. تقع المحطة على بعد 100 كيلومتر من موسكو، ما أثار قلق بعض الحكام السوفييت. حسم خروتشوف Khrouchtchev، الزعيم الرئيسي للاتحاد السوفييتي آنذاك، الأمر

معلناً أن الاتحاد السوفييتي سيتخلى عن الطاقة النووية عندما تقتل من البشر مقدار ما قتله غاز مناجم الفحم. شُغّل أول مفاعل عملياتي في الولايات المتحدة بعد عام 1957، في ولاية بنسلفانيا، وأثار كذلك تردداً من الجانب الأميركي. تدلّ الانتقادات الروسية والترددات الأميركية على أن الطاقة النووية التي لا تزال مقترنة بوعيٍ أو بغير وعي بتدمير هيروشيما وناغازاكي، كانت مدعاة للتحفظات. نتيجة لذلك، في حين توفّر محطات الطاقة النووية في فرنسا، في عام 2020، 75 في المئة من الكهرباء، لا تتجاوز هذه الحصة على المستوى العالمي 10 في المئة. وبعد ما يقرب من سبعين عاماً على انطلاق أول مصباح كهربائي نووي في ولاية أيداهو، لم ينتهِ الجدل بعد حول مخاطر الطاقة النووية.

لكن قبل الوصول إلى هنا، مرّ العالم بحربين غيّرتا اقتصاد جميع البلدان المعنية. إلا أن الأضرار المادية أُزيلت بسرعة لا بأس بها.

أضرار الحرب

أول حرب تسببت بأضرار كانت حرب 1918–1914. فقد كسرت انطلاقة الدول التي ستصبح مجموعة السبع، مثلما كسر القرن التاسع عشر زخم الصين والهند. ثم إنها نسفت الإطار النقدي وإطار الميزانية والإطار الإنتاجي. بمجرّد إعلان الحرب في آب/ أغسطس 1914، علّقت الدول قابلية تحويل عملاتها إلى ذهب. اعتقدت أن عليها القيام بذلك لفترة قصيرة. ولكن في 1915، علّقت بريطانيا العظمى – التي كانت وقتها القوة النقدية والمالية الأولى – معيار الذهب تعليقاً دائماً، ووضعت ضوابط على الصرف. نُسِف كذلك مبدأ حرية حركة رأس المال، وأسعار الصرف الثابتة المكتسبة في 1844، فكان لا بد من إعادة بناء النظام النقدي في عام 1918.

وصل الدين العمومي للمتحاربين، بوصفه تمفصلاً بين سياسة الميزانية والسياسة النقدية، إلى مستويات مذهلة. بين عامي 1913 و1918، ارتفع في فرنسا من 30 مليار فرنك إلى 300، ومن 18 إلى 187 في المملكة المتحدة، ومن 6 إلى 168 في ألمانيا، وذلك قبل التعويضات التي نصت عليها معاهدة فرساي. كانت الدول مدينة بصورة رئيسية لمصرفها المركزي، ما أدى إلى تحويل الدين العمومي إلى وسيلة دفع. في فرنسا، بلغ إجمالي الأوراق النقدية المتداولة 5.7 مليار فرنك في عام 1913. ثم ارتفع هذا المبلغ إلى 53 مليار في عام 1920. ونتيجة لذلك، كان التضخم عاماً. في ألمانيا، أخذ الأمر منعطفاً دراماتيكياً، حتى إن التضخم المفرط قضى على العملة في عام 1923. في

الأول من تموز/ يوليو عام 1914، كان الدولار الواحد يساوي 4.2 مارك. في بداية 1923، بلغ سعره 49000. ومع مجيء الصيف، خرجت الأمور عن السيطرة، إذ بلغ الدولار الواحد في شهر أيلول/ سبتمبر 53 مليون مارك، ثم 5 مليارات في 11 تشرين الأول/ أكتوبر، و4 مليارات مارك في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 1923. في برلين، كان نوادل المطاعم يصعدون على الطاولة كل نصف ساعة معلنين عن الأسعار الجديدة لقائمة الطعام، إذ وصل التضخم إلى مستويات كانت معها الأسعار في تغيّر مستمر. في ظل هذه الظروف، اختفى المارك لصالح الرنتنمارك في 1 كانون الأول/ ديسمبر 1923. مثّل هذا الإنشاء لعملة تستند قيمتها للغرابة على الممتلكات العقارية للدولة – مثل السندات الوطنية الفرنسية عام 1790 – نجاحاً كبيراً. فقد أسهم في إرساء الاستقرار، وجعل التضخم يختفي بسرعة. إن من شأن التضخم أن يقلل من ثقل الدين العمومي المعبّر عنه بالعملة الوطنية، لكن ليس ثقل القروض المتعاقد عليها بالعملات الأجنبية. والحال، كان الحلفاء مثقلين بالديون للولايات المتحدة. كلّ من فرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا مدين لها بما يُعادل ثلثي ناتجها المحلي الإجمالي لعام 1913. وتُضاف إلى ديون الحرب التعويضات التي يُطالب بها المنتصرون الدولة المهزومة.

من ناحية أخرى، اكتسب الدور الذي صارت تؤديه الدول في الحياة الاقتصادية أهمية كبيرة. إذ فُرضت قيودٌ على الأسعار، وأُممت قطاعات اقتصادية كاملة، ورفعت الضرائب. لم تختفِ الدولة المحاربة لعام 1914 كلياً في عام 1919، بل ستصبح "دولة الإنفاق" في القرن العشرين التي توقّعها اشتراكيو المنبر، وسوّغت نفسها بتأكيد نفسها بوصفها دولة رفاهية. في فرنسا بين عامي 1887 و1913، كان الناتج المحلي الإجمالي قد زاد بنسبة 50 في المئة تقريباً، لكن الإنفاق العمومي زاد بنسبة 20 في المئة فقط في عام 1913. في عام 1913، مثّل الإنفاق العمومي 13 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وبعد قرن من ذلك، ارتفع هذا الرقم إلى 55 في المئة. لم تكن فرنسا البلد الوحيد الذي شهد هذا المنحى، حتى لو كان أشد وضوحاً فيها من أي بلد آخر. في عام 1919، دُمّرت أدوات الإنتاج، خاصة في فرنسا. وانخفض الناتج المحلي الإجمالي في عام 1920 إلى 80 في المئة من مثيله في عام 1913. وقد تطلّب إعادة تنشيط النشاط الاقتصادي إلى المسار الصحيح جهداً استثمارياً كبيراً. قُدِّر هذا الجهد الاستثماري في فرنسا بأربعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لعام 1913.

يُضاف إلى الصعوبات المالية التي سببتها الحرب، الخسائر البشرية الهائلة. فقد تسببت بقتل 19 مليون شخص، بينهم 9 ملايين مدني. فقدت فرنسا 1.7 مليون مواطن، وروسيا 3.3 مليون،

والمملكة المتحدة 0.9 مليون، وألمانيا 2.5 مليون. يُضاف إلى هذه الخسائر ضحايا وباء الإنفلونزا الإسبانية في 1919–1918، والتي نال من سكان أضعفهم الحرمان، فتسببت بوفاة 20 إلى 50 مليون شخص، وقضت على ما نسبته 6 في المئة من سكان الهند، و2 في المئة من سكان الصين.

تمدّد الشيوعية

في عام 1918، لم تختفِ دولانية اقتصاد الحرب التي فرضت نفسها عام 1914، لأنها نجحت في اكتساب شكل من أشكال الشرعية إذ ادعت تصحيح الظلم وتجنّب البطالة. لذا فإن أحد الحوادث الرئيسية في القرن العشرين هو استيلاء الدول على الاقتصاد الحر نسبياً للقرن التاسع عشر، والذي يمكن عدّه شكلاً من أشكال التتويج لقانون فاغنر. يُمثّل انتصار أنظمة الحكم الشيوعية أشد الأشكال تطرفاً ووبالاً لهذه الدولانية. والواقع أن إحدى التبعات المباشرة للحرب العالمية الأولى هي ظهور هذه المنظومة السياسية والاقتصادية الخاصة جداً ذات الحصيلة القاتلة على جزء كبير من الكوكب، والممثّلة في الشيوعية، ثمّ تمددها. ما كان لأحد أن يتوقّع قبل الحرب الدور الذي ستؤديه، والنطاق الواسع الذي ستنتشر فيه أفكار وممارسات الحركات الشيوعية التي انبثقت في البداية من الحراك الاشتراكي.

بعد إخفاق ثورات 1848، كتب المؤلف لويس ريبو (1879–1799) Louis Reybaud في عام 1852 كتابه الموسوم *Dictionnaire d'économie politique* [قاموس الاقتصاد السياسي]، وقال فيه: ليس الكلام على "الاشتراكية" إلا إلقاء "خطبة تأبينية". إلا أن كارل ماركس، الذي أعلن نيته في أن يتميّز عن اشتراكيي عام 1848، وتطوير "اشتراكية علمية"، أبطل صحة كلمات لويس ريبو، ومنح الحركة حياة ثانية. فقد وضع نظرية للاشتراكية تكون فيها هذه الأخيرة ضرورة تاريخية، وليست مجرد رد فعل مثالي أو طوباوي على البؤس الذي أفرزته الثورة الصناعية. فالثورة المقبلة حدث حتمي لا مفرّ منه، من شأنها أن تسمح بنشوء مجتمع بلا طبقات. لكن في العصر الجميل، انضمّ الاشتراكي الألماني إدوار برنشتاين (1850– Eduard Bernstein 1932) بلا دراية منه إلى لويس ريبو، وشكّك في سداد الماركسية، وفي فكرة الثورة نفسها. قدّم برنشتاين تعديلاً للمدونة الأيديولوجية الماركسية (فأُطلق عليه وصف "التعديلي" (révisionniste))، مفاده أن النمو الاقتصادي، الملموس بعد الانتعاش في تسعينيات القرن التاسع عشر، أدى إلى تحسين الشروط المعيشية للجميع، بما في ذلك العمّال، وأن العدالة في توزيع ثماره

من خلال تعميم دولة الرفاهية، هي – في نظره ونظر التعديليين – المنظور الأكثر قدرة على تحسين وضع الفئات المعدمة.

إلا أن الشيوعية التي ظهرت في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917 في بتروغراد – سانت بطرسبرغ الحالية، وعاصمة روسيا آنذاك – قطعت مع هذا التطوّر التعديلي للأفكار والأحزاب التي تدعي الاشتراكية في بداية القرن العشرين. في هذا التاريخ، وقع ما سيذكره التاريخ باسم ثورة تشرين الأول/ أكتوبر. ويعود هذا الاسم إلى أن 7 تشرين الثاني/ نوفمبر، في التقويم الأرثوذكسي الذي كان لا يزال سارياً في روسيا، هو 25 تشرين الأول/ أكتوبر. أي أن هذا الحدث الذي منح التيار الاشتراكي حياة ثالثة، احتفى به شيوعيو العالم دينياً لسنوات عدة. يجري التعليق عليه في أيامنا بطريقة أكثر اعتدالاً، بما في ذلك، أو بالتحديد في روسيا. هكذا، قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين Vladimir Poutine، في إشارة إلى ثورة تشرين الأول/ أكتوبر في ذكراها المئوية:

> نرى إلى أي درجة كانت نتائجها متفاوتة، وإلى أي درجة كانت تبعاتها السلبية و – لا بد من قول ذلك – عواقبها الإيجابية متداخلة ومتشابكة.

يُظهر هذا اللف والدوران حول الجوانب الإيجابية للثورة ونظام الحكم الناجم عنها – على لسان شخص بنى حياته المهنية في أروقة السلطة السوفييتية – الشكوك التي تلف اليوم هذه "الحوادث". والواقع أن أصواتاً عدة انبرت في وقت مبكر جداً للإشارة إلى الأكاذيب المكتنفة فيها. في كتابه الموسوم *Technique du coup d'État* [تقنية الانقلاب] الذي نُشر في عام 1931، حلّل الكاتب الإيطالي مالابارت Malaparte (1898–1957) يوم السابع من تشرين الثاني/ نوفمبر 1917، ليس بوصفه ثورة مؤسسة على حشد قوي للشعب، وإنما انقلاباً نظّمته مجموعة بلا إيمان ولا قانون، يُحفّزها تعطّشها للانتقام الاجتماعي أكثر من رغبتها في تحسين أوضاع الناس الأكثر فقراً. قائد هذه المجموعة هو فلاديمير إيليتش أوليانوف Vladimir Ilitch Oulianov، الذي سمّى نفسه لينين (1870–1924). وعلى الرغم من العدد القليل جداً الذي التفّ حوله، توّج أعضاء هذه المجموعة الصغيرة أنفسهم باسم "البلاشفة"، والذي يعني بالروسية "الأغلبية". يستند هذا الادعاء بالأهمية إلى تصويت عام 1903 بين الاشتراكيين الروس، وقد فاز فيه لينين وأتباعه بالأغلبية مصادفةً. إلا أن هذه الضآلة العددية للبلاشفة دفعتهم، بعد شباط/ فبراير 1917 والإطاحة بالقيصر، إلى خلق مناخ يسوده عنف تمردي في المدن الكبرى لروسيا الغارقة في الفوضى نتيجة تراكم

النكسات العسكرية. يندرج كتاب مالابارت، الذي يزيل الأسطرة عن نجاح البلاشفة، ضمن سلسلة طويلة من المؤلفات التي كشفت غطرستهم الدموية والأكاذيب التي تلف واقع الحياة في الاتحاد السوفييتي، أي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية الذي ولّدته ثورة تشرين الأول/ أكتوبر. ومع ذلك، لم تحل هذه السلسلة من دون تمدد هذه الحركة.

عندما أعلن راديو موسكو في 6 آذار/ مارس 1953، الساعة الرابعة صباحاً، خبراً مهماً يُفيد بوفاة "قائد الحزب الشيوعي والاتحاد السوفييتي، الرفيق جوزيف فيساريونوفيتش ستالين Iossif Vissarionovitch Staline" في العشية، كانت الشيوعية آنذاك في أوج قوتها ووجاهتها، وإن لم تصل بعد إلى أقصى تمدّدها الذي ستعرفه لاحقاً بعد تبنيها من دول أخرى بعد الخمسينيات، مثل كوبا وأراضي شبه جزيرة الهند الصينية، أو بعد البلدان الأفريقية التي نالت استقلالها في أوائل الستينيات. كان ستالين حتى ذلك اليوم التجسيد الأسطوري للشيوعية المعمول بها، وللفترة التي عرفت فيها هذه الحركة أقوى حظوة لها على الصعيد السياسي. وفي حين يؤكد مطلع البيت الثاني من نشيد الأممية – النشيد المرجعي لجميع الاشتراكيات الممكنة والممكن تخيلها – أن "لا وجود لمخلّص أعلى، أو إله، أو قيصر، أو زعيم شعبي"، فإن الرجل الذي وافته المنية في 5 آذار/ مارس 1953، قد فرض نفسه على شيوعيي العالم قاطبة بوصفه إلهاً ومخلّصاً أعلى للبروليتاريا العالمية، وقيصراً ومنتصراً على النازية، وزعيماً شعبياً وريثاً للينين.

ومع ذلك، عندما ولد جوزيف فيساريونوفيتش في كانون الأول/ ديسمبر 1878 في جوري بجورجيا، لم يكن هناك ما يُشير إلى أنه سيصبح ستالين. فقد وضعته الشرطة القيصرية مخبراً سرياً داخل مجموعة البلاشفة في حزب العمال الاشتراكي الديموقراطي الروسي، ثم انجذب له لينين لعزيمته وشكيمته وتفانيه الواضح. ثم أصبح بعد ثورة 1917 أحد قادة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية الناشئ. ثم نصب المكائد للقادة الشيوعيين الآخرين بعد موت لينين في كانون الثاني/ يناير 1924، وقضى عليهم سياسياً، قبل إذلالهم في محاكمات هذيانية بين عامي 1936 و1938، ثم قضى عليهم جسدياً. هذا الاغتيال الذي طاول رفاق لينين ما هو إلا الجزء الظاهر من جبل جليدي من المذابح التي أغرقت الاتحاد السوفييتي في الرعب والبؤس الاقتصادي وتدمير الأخلاق بأشكالها شتى. لذا لم تكن حقيقة ما نسميه "الستالينية" برّاقة يوماً ما. وكما سيقول غورباتشوف Gorbatchev أحد خلفاء ستالين البعيدين وقائد "الحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي"، والذي قضى على الستالينية، فإن أنظمة الحكم الشيوعية لن يكون لها في التاريخ قادة سوى مجرمين، مثل لينين وستالين، أو ماو الصيني (1893–1976) Mao، وأشخاص فاسدين مثل

بريجنيف (1906–1982) Brejnev، أو كاسترو (1926–2016) Castro، أو سذّج مثل خروتشوف (1894–1971) Khrouchtchev. إلا أن جميع هؤلاء، وعلى رأسهم ستالين، كانوا وحوشاً على أرض الواقع، والغريب أنهم استثاروا حماسة ثائرة، هم الذين وُلدوا من عمى دائم ومقلق. كان أندريه جيد André Gide قد ندد منذ 1936، وبوضوح تام، بعد المشاركة في رحلة إلى الاتحاد السوفييتي كان قد دعي إليها، بالدجل المأسوي للستالينية. هاجمه قادة الحزب الشيوعي والمثقفون من زملائه في الحزب، فأجابهم: ''الحقيقة لا تؤذي، مهما كانت مؤلمة، إلا لكي تشفي''.

لو عاش ماركس، لحكم ربما على الثورة الروسية وتطوّر السلطة السوفييتية حكمه على ثورة تايبينغ. كانت الدول الشيوعية تختلف في ما بينها اختلافاً كبيراً، ومع ذلك فقد كانت حصيلتها الاقتصادية متطابقة، وموسومة بإهدار كبير لرأس المال، وشح وتدمير ممنهج للزراعة. من أسباب نجاح الشيوعية لدى الرأي العام هو أنها، بعد تخليها السريع عن الفكرة الوهمية حول بناء مجتمع منسجم على درجة عالية من الديموقراطية، أشهرت قدرتها على تحقيق التوظيف الكامل في مواجهة المجتمعات الرأسمالية التي تتصف بوجود مكوّن مهم من البطالة. تُؤطّر الدولة الشيوعية المجتمع، فلا يعاني أي من أفراده قعوداً قسرياً عن العمل. وفقاً للمبدأ العاشر لمانكيو، كانت إحدى تبعات هذا الخيار ظهور تضخم مرتفع، مخفي بتجميد منتظم للأسعار. لذا فإن القوة الشرائية التي كانت تعلن عنها أنظمة الحكم الشيوعية وهمية، في حين كانت القوة الشرائية الفعلية تُقاس جزئياً بأشكال غير نقدية. في أوروبا الشرقية في الستينيات من القرن العشرين، لم تكن الأسعار تقاس بالعملة فحسب، بل أيضاً حين كان على الجميع أن يقف في طوابير أمام المتاجر للحصول على المنتجات التي يأمل في التمكّن من شرائها.

من الصعب وصف جميع البلدان التي ادعت انتماءها إلى الماركسية اللينينية، وهي إحدى التسميات الأخرى التي فضّلها الشيوعيون للإشارة إلى أيديولوجيتهم. إلا أننا نستطيع استخلاص الكثير من المعلومات بالنظر إلى تشيكوسلوفاكيا، وهي إحدى الدول التي يُطلق عليها أحياناً تسمية ''الديموقراطيات الشعبية''، وأحياناً أخرى ''البلدان الاشتراكية''. إن من شأن تحليل بلد من هذه البلدان أن يسمح بفهمها جميعها، لأن هزيمته واحدة لا تنوّع فيها. وقد اخترنا تشيكوسلوفاكيا، لأنها كانت في البداية أكثرهم تطوّراً. خلافاً لما يُقال غالباً، إن الكتاب الموسوم: **1984** – الكتاب المشهور لجورج أورويل (1903–1950) George Orwell – لا يصف مستقبلاً متخيلاً من المؤلف، بل واقع العامِ الذي كتب فيه الكتاب، أي: 1948. اكتفى أورويل بعكس آخر رقمين من هذا العام لإعطاء عنوان لكتابه. وإن قام بهذا الخيار، فلأن عام 1948 هو العام الذي سقط فيه عالَمُ 1984

على تشيكوسلوفاكيا. فالأخ الكبير – الشخصية الأسطورية للرواية – ليس كمبيوتراً كلي القوة حلّ محل قوة البشر. يدل شاربه واستهزاء أتباعه به على أنه ببساطة ستالين، "أب الشعوب الصغير". في 25 شباط/ فبراير 1948، استولى الشيوعيون الستالينيون في براغ على السلطة، وفي غضون بضعة أشهر حوّلوا الحياة في بوهيميا – التي كانت أرض الحرية – إلى كابوس لا يُصدّق. دخلت العملية إلى التاريخ باسم "انقلاب براغ". في عام 1948، كان اسم الزعيم الشيوعي التشيكوسلوفاكي هو كليمنت غوتوالد (1896–1953) Klement Gottwald. في عام 1947، كان قد ارتكب خطأً، إذ وافق على خطة مارشال – سنعود إليها لاحقاً – عندما كان رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية، من أجل ضمان انتعاش بلاده التي كان اقتصادها آنذاك من أكثر الاقتصادات تصنيعاً في أوروبا. استدعي على الفور إلى موسكو، واضطر إلى التراجع ثم إلى الالتزام بالقضاء على كل من يستاء منه ستالين. في شباط/ فبراير 1948، بدأ غوتوالد بالأحزاب الديموقراطية، وفي مارس، جاء الدور على يان ماساريك (1886–1948) Jan Masaryk، نجل الأب المؤسس لتشيكوسلوفاكيا، الذي قضى بإلقائه من النافذة، وهي الطريقة التي ميّزت تاريخ براغ. ثم جاء دور الشيوعيين أنفسهم، مثل رودولف سلانسكي (1901–1952) Rudolf Slansky، الرجل الثاني في الحزب، والذي أُعدِم رسمياً بتهمة الخيانة العظمى، ولكن بطريقة أكثر ابتذالاً بهدف إرضاء معاداة ستالين المهووسة للسامية.

في شباط/ فبراير 1948، وعد غوتوالد التشيك والسلوفاك بـ"السعادة بعد عشرين عاماً". عندما توفّي في آذار/ مارس 1953، بعد أيام قليلة من وفاة ستالين، لحق الدمار والرعب بالبلاد التي صارت سجينة التعسّف والأكاذيب التي يصفها كتاب **1984**. إلا أن عام 1968 لم يكن موعد السعادة التي وعد بها غوتوالد، بل الدبابات السوفييتية التي جاءت تحطم الأمل في العودة إلى الحرية، في ما يُسمّى بـ"ربيع براغ". كان من شأن هذا التدخّل من طرف الجيش الأحمر أن أجهض محاولة إصلاح الاشتراكية الفعلية التي وصفها مروّجوها التشيكيون بأنها "الطريق الثالث"، أي إنشاء تنظيم اجتماعي جديد يقع في المنطقة الوسط بين الرأسمالية – التي حُكِم عليها بأنها "متوحشة" جوهرياً – والاشتراكية السوفييتية ذات النزعة التوجيهية المغالية والمجرمة على الصعيد السياسي. يُدعى أحد واضعي تصوّر "الطريق الثالث" أوتا شيك Ota Šik، الذي ولد في 11 أيلول/ سبتمبر 1919 في بوهيميا، وبدأ حياته المهنية بوصفه فنياً كهربائياً. انضم إلى الحزب الشيوعي عام 1940، وأتاح له "انقلاب براغ" الوصول إلى أروقة السلطة. لكنه سرعان ما أبدى شكوكه. ذلك أن الشيوعيين، ما إن تبوّؤوا السلطة حتى رفعوا الأجور، ما أدى إلى التضخّم الذي

راحوا، لمواجهته، يسعون إلى زيادة الإنتاج بوتيرة كبيرة من خلال التعبئة الستاكانوفايتية (stakhanoviste). إلا أنهم لم يحصدوا سوى الندرة وتراكم المخزونات غير القابلة للبيع. وبما أنهم رفضوا المساس بالأسعار، قرروا في عام 1953 تقليص كمية النقود المتداولة. في الأول من حزيران/ يونيو، جرى تبديل المبالغ من الأوراق النقدية التي تصل إلى 300 كرونة على أساس أن كل كرونة جديدة تساوي خمس كرونات قديمة. والأمر نفسه انطبق على الحسابات الجارية حتى 5000 كرونة. علاوة على ذلك، كانت هناك تسعيرة متناقصة بلغت قيمة الكورنة الجديدة فيها 50 كرونة قديمة. أدى هذا الانكماش إلى نهب جزء من المدخرات، ما أفقدَ مكانةَ نظامِ حكمٍ لم يكن يعرف إلا الرعب البوليسي.

يتميز أوتا شيك بفهمه المأزق الاقتصادي للشيوعية. فبعد أن عُيّن مديراً للمعهد الاقتصادي للأكاديمية التشيكوسلوفاكية للعلوم عام 1961، حاول تعديل اتجاه السياسة الاقتصادية لبلده. في عام 1966، أُصدرت خطة إصلاح من إلهامه. لكنّ المعنيين كان يستمعون إليه من دون أن يعيروه الانتباه. والواقع أنه لم يؤذن له البدء بالعمل إلا مع وصول دوبتشيك Dubček، السكرتير الأول للحزب الشيوعي في 1969–1968. فاقترح اللامركزية في تحديد الأجور والأسعار، والسماح للشركات بتحقق الربح، وإلغاء منظومة الإعانات الحكومية المقدّمة إلى الصناعة. يرى شيك أن الإخفاق ينتظر الشيوعيين لأسباب ثلاثة. أول هذه الأسباب هو أن قيادة السكان تتطلب أن يكونوا محفَّزين إمّا بالمصلحة المالية، وإمّا باحترام سلطة قسرية إلى هذا الحد أو ذاك، وإمّا بالإيمان الديني، أو بعقيدة نضالية. كان من الممكن للأخيرة أن تكون أساس المجتمعات الاشتراكية في القرن العشرين، نظراً إلى حظوة ثورة تشرين الأول/ أكتوبر، ثم النصر على النازية. لكن العنف الستاليني نسف كل ثقة، ولم يترك سوى الرعب. وكما تعلمنا التجربة والأخلاق، فإن المصلحة المالية أكثر نجاعة من الرعب. السبب الثاني لإخفاق الشيوعية هو أن على المجتمع أن يعترف بالمواهب، وأن على هذا الاعتراف أن يمرّ، من الناحية الاقتصادية، عبر حرية تكوين الأسعار والأجور. فالمساواة المطلقة عبثية لأنها تقتل المخيّلة والذكاء والحيوية، والتقديس المفرط للمساواة وما يتمخّض عنه من تلاعب في تقويم المهام والأشياء يؤدي عملياً إلى الدفاع عن الرداءة. أمّا السبب الأخير فيتمثّل في أن دور الدولة هو في المقام الأول حماية الضعفاء من خلال الخدمات العمومية مثل التعليم والصحة، وليس عليها تجاوز هذا الدور. وإذا ما عدنا إلى مسارنا الموجّه، فإن دولة فاغنر التي تدير القاعدين عن العمل، عندما تتولى مسؤولية مصير مجموع السكان في البلدان الاشتراكية، تجعل من هؤلاء بدورهم قاعدين عن العمل، أو على الأقل سكاناً من دون فعالية، وبمستوى معيشي يشهد

ركوداً بسبب تضخم فعلي وإن كان مخفيّاً. بعد عام 1968، درّس أوتا شين الاقتصاد في الغرب، ولا سيما في جامعة سان غال السويسرية. في عام 1990، وبعد رحيل الشيوعيين، عاد إلى براغ. أدرك حينها أن الوقت لم يحن لتحقيق "الطريق الثالث"، بل هو وقت الطريق الأول المتمثّل في ليبيرالية لا وجل فيها، ربما لأن الطريق الثالث ما هو إلا وهم. ففضّل العودة إلى سويسرا التي توفي فيها في آب/ أغسطس 2004.

امتدت الفترة الشيوعية في تشيكوسلوفاكيا من 1948 إلى 1989، وكانت وبالاً على هذا البلاد. نستطيع رصد ذلك على المستوى السياسي، إلى جانب المستوى الاقتصادي البحت. ففي عام 1948، كان دخل الفرد في تشيكوسلوفاكيا أعلى من مثيله في ألمانيا الغربية، ويمثّل 85 في المئة من مثيله الفرنسي. في عام 1989، مثّل دخل التشيكوسلوفاكي 60 في المئة من الألماني، و62 في المئة من الفرنسي.

نهضة صناعية وابتكارات وخطوات اجتماعية متقدمة

من النتائج الإيجابية المتناقضة للحرب أنها تعمل عمل المسرّع للتقدّم التقني والطفرات التكنولوجية. وهذا ما حدث للمنتصرين الثلاثة الرئيسيين في الحرب العالمية الأولى الذين لم تتأثر أراضيهم بالمواجهات على نحو مباشر، أي: الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، واليابان. كان النمو السنوي لإنتاجية مجموع عوامل الإنتاج في هذه البلدان بين عامي 1911 و1920 أقوى بكثير مما كانت عليه بين عامي 1901 و1910، إذ ارتفعت من 0.65 في المئة (قبل الحرب) إلى 2.51 (بعد الحرب) في الولايات المتحدة، ومن 0.11 في المئة إلى 0.49 في المملكة المتحدة، ومن 0.63 إلى 1.94 في اليابان. يُفسّر هذا التسارع في جزء منه إلى الاستخدام الجديد للنفط الذي أتاح تزوّد الجيوش بالمحركات وظهور الطيران – الأداة القتالية الجديدة – إلى جانب وسائل نقل جديدة.

التنقل في السماء هو استيهام قديم. وقد اقترن التقدّم المتحقق في هذا المجال بالطموحات العسكرية للدول. كان نابليون هو الذي فكّر في كيفية الهبوط على السواحل الإنكليزية المحمية بفعالية من أسراب البحرية الملكية، وذلك بعد خيبات الأمل التي مني بها أسطول أرمادا الذي لا يُقهر عام 1588. فأتته فكرة التحايل عليها من السماء. وإذا كان الأمر مستحيلاً بالنسبة إلى الإسبان في عهد فيليب الثاني، فبالنسبة إلى الفرنسيين في عهد نابليون، أصبح تحقيقه أمراً ممكناً. يُفسَّر ذلك بما حدث بين العهدين، ففي 7 كانون الثاني/ يناير 1785، عبر منطادٌ القناة الإنكليزية من دوفر في إنكلترا

إلى ضواحي كاليه في فرنسا. نُفِخ المنطاد بالهيدروجين، في حين كانت المناطيد في نهاية القرن الثامن عشر أشبه ببالونات الهواء الساخن. كان على متن المنطاد رجلان: الأميركي جون جيفريز John Jeffries المموّل للعملية، والفرنسي جان بيار بلانشار Jean–Pierre Blanchard الذي صمّم المنطاد وأنتج الهيدروجين اللازم للرحلة الاستكشافية. بلانشار هذا شخصية غير عادية. ولِد في تموز/ يوليو 1753 في نورماندي لحرفي فقير، وكان نموذجاً للعصامي الذي ما إن علّمه كاهن قريته القراءة والكتابة، حتى التهم كتبَ الميكانيكا بهدف العثور على طريقة للطيران في السماء. في البداية، أكثر من صناعة الآليات المستوحاة من الطيور. وفي 1782، ظنّ أنه صنع ما قد يُعدّ أول طائرة. لكن آلته لم تقلع. فاقتنع على أثر ذلك أنه على الرغم من نموذج الطير، لن يستطيع الإنسان أن يُطيّر إلا أشياء أخف من الهواء. وهو ما تحقق مع الهواء الساخن على يد الأخوين مونغولفييه Montgolfier، ومع الهيدروجين. في نهاية القرن الثامن عشر، كانت صناعة هذا الغاز طويلة ومكلِفة، لأنه يُصنع من الحديد أو الزنك عند ملامسته حمض الكبريت. لكن لمناطيد الهيدروجين ميّزة الارتفاع في الهواء بسرعة كبيرة. وهو ما فسّر خيار بلانشار الذي لم يدرك، مع ذلك، أن الهيدروجين يتسرب من منطاده بشدة. والنتيجة أنه عندما كان ورفيقه فوق القناة الإنكليزية، بدأ المنطاد، الفارغ جزئياً، في الهبوط. كان لا بد من رمي الصابورة، ثم تخلص الرجلان من كل ما هو موجود في المنطاد للتخفيف من وزن السلّة، بما في ذلك الملابس التي يرتدونها. هكذا وصلوا إلى كاليه نصف عراة. حقّق بلانشار انتصاراً مجيداً، وسرعان ما أخذه الإمبراطور بونابرت – وأخوه لويس أيضاً، ملك هولندا المستقبلي – مع زوجته صوفي تحت حمايته. سيموت الزوجان في حادثتي منطاد: هو في عام 1808، وهي في عام 1819، من دون أن ترى إنكلترا الغزاة يتساقطون عليها من السماء.

دفعت الحرب العالمية الأولى إلى تحقيق تقدمٍ في مجال الطيران، والذي كان كافياً لكي تكون الرحلة فوق القناة الإنكليزية أمراً ممكناً. تقول الأسطورة إن كل شيء بدأ مع أرخيتاس التارنتي Archytas de Tarente، مبتكر البكرة والمسمار في زمن اليونان القديمة. كذلك يُنسب إليه الفضل في صناعة حمامة خشبية ستكون أول طائرة في التاريخ. بجدية أكثر، أول رجل طار داخل جسم أثقل من الهواء، ويعمل بمحرك، هو كليمان أدير Clément Ader في تسعينيات القرن التاسع عشر. ثم في 25 تموز/ يوليو 1909، حقّق لويس بليريو (1872–1936) Louis Blériot أول عبور للقناة في الطائرة. وبعد عشر سنوات، في 8 شباط/ فبراير 1919، أقلعت أول رحلة تجارية متجهة إلى لندن من توسو لو نوبل Toussus–le–Noble، وهي بلدة في غرب باريس، وتقع في

جنوب مقاطعة كانت تسمّى آنذاك سين إيه أوازSeine–et–Oise . ثم صعد أول اثني عشر راكباً تجارياً في تاريخ النقل الجوي إلى ما أطلق عليه المعاصرون "إيروبس"، الذي هبط بعد ثلاث ساعات تقريباً في كليني بمقاطعة سوري بالقرب من لندن. لم يخضع هؤلاء إلا لتفتيش واحد وحيد، وهو المرور فوق الميزان. على كلّ منهم أن يقلّ وزنه عن 80 كغ. الشركة التي نقلتهم هي شركة الأخوين فارمان، اللذين كانا رائدي الطيران الناشئ ومحبيه.

حققت هذه الشركة تقدّماً مذهلاً خلال الحرب التي انتهت للتو. وكان إسهام الجيش في هذا التقدم من الكبر إلى الحد الذي لم تمنح فيه السلطات البريطانية موافقتها على افتتاح خط جوي منتظم بين باريس ولندن إلا بشرط صريح بأن يكون الطيّار عسكرياً. وبالمناسبة، كان هذا الطيار هو الملازم لوسيان بوسوترو Lucien Bossoutrot، المولود في تول عام 1890، والذي بدأ حياته المهنية موظفاً في أحد المصارف. ما إن بدأت الحرب، حتى طلب الانضمام إلى القوة الجوية الجنينية التي كانت في طور التشكّل. دفعته حماسته وجرأته إلى أن يصبح طياراً في أيار/ مايو 1915. عرف أسماءً كبيرة ميّزت أيام الطيران الأولى، مثل جورج غينمر (1894– Georges Guynemer (1917، ورولان غاروس (1888–1918) Roland Garros، وجان ميرموز Jean Mermoz (1901–1936). بعد انتهاء الأعمال العدائية، لم يفكر للحظة واحدة في العودة إلى العمل في المصارف، وسعى إلى تعزيز مهارته المكتسبة في المعركة. هكذا، أصبح أول طيار مدني في التاريخ. بعد رحلة الذهاب والإياب بين باريس ولندن، تكفّل في 12 شباط/ فبراير التالي برحلة بين باريس وبروكسل، ضمّت هذه المرة خمسة عشر راكباً. تلت هاتين الرحلتين رحلاتٌ إلى الدار البيضاء، وتطورٌ بلا حدود للطيران المدني. بعد قرن من ذلك التاريخ الذي لا ينسى في الثامن من شباط/ فبراير عام 1919، تجاوز عدد المسافرين حاجز أربعة مليارات مسافر، ويتوقع "اتحاد النقل الجوي الدولي" أن حاجز ثمانية مليارات سيتم تجاوزه نحو عام 2036. قليلة هي القطاعات التي شهدت تطوراً كهذا وطفرات في وقت قصير. خلال مئة عام، لم تتوقف مهنة الطيار المدني عن التطور، حتى إن تطور أداء الأجهزة الموجودة على متن الطائرة يطرح سؤال الفائدة الموضوعية من وجود الطيار واستمراره.

يدين نمو الاقتصاد في بداية القرن العشرين أيضاً إلى نشوء شركات تلبي احتياجات المستهلك مباشرة، وليس إلى وجود مجموعات صناعية كبيرة مثل المناجم وصناعة الصلب أو السكك الحديدية فحسب. وفي حين وُصِف مجتمع القرن التاسع عشر بمجتمع الإنتاج، سوف يوصف مجتمع القرن العشرين بمجتمع الاستهلاك. خير مثال على ظهور منطق الاستهلاك نجاح شركة هاريبو،

والتي بدأ مع صانع حلويات سرعان ما أصبح أسطورة في منطقة راينلاند التي يُهيمن عليها "اتحاد المشروعات الاقتصادية". ففي 13 كانون الأول/ ديسمبر 1920، مثل هانز ريجل Hans Riegel (1893–1945) أمام المحكمة في بون لتسجيل إنشاء مشروع لصناعة الحلويات. كانت هذه الفترة مضطربة في ألمانيا، واحتدم فيها التضخم قبل أن يتحوّل إلى تضخم مفرط. لم يكن لدى ريجل أي مدخرات يضعها في رأس مال هذا المشروع الجديد. تكوّن رأسماله الأولي من كيس من السكر أعطاه إياه آخر صاحب عمل تعويضاً عن إنهاء الخدمة. ترك المدرسة لصعوبات في الدراسة، فبحث عن سبيل آخر، وأصبح متدرباً في مشروع لصناعة الحلويات، لم يكن يُميّزه في نظره سوى قربه من منزله. مكث في هذا المشروع خمس سنوات، إلا أنه لم يكن راضياً عمّا آل إليه، فاستقال ثم غادر بون. اندلعت الحرب العالمية الأولى وهو في أوسنابروك، التي غادرها بلا أسف. في عام 1918، كان مسرّحاً من عمله ولم يحصل على أي عمل آخر، لذلك عاد إلى بون، وتسكّع فيها من مشروع إلى آخر.

في كانون الأول/ ديسمبر 1920، قرّر ريجل أن يعمل بمفرده، ولم يكن لديه هذه المرة، إضافة إلى كيس السكر، سوى ما يكفي من النقود لشراء مرجل والإعلان عن توظيف عامل توصيل في الصحف. من بين المرشحين الذين تقدموا لهذه الوظيفة، اختار ريجل الشابة غيرترود فياندين Gertrud Vianden التي، علاوة على أنها لم تكن متطلّبة في ما يخص الأجر، كان تملك دراجة. هكذا بدأت مغامرة مشروع "هاريبو" التي أخذت اسمها من أوائل الأحرف في عبارة "هانز ريجل في بورن". وهو المشروع الذي سيصبح عملاق صناعة الحلويات العالمي. في عام 1921، تزوج هانز من غيرترود، أول موظفة عنده، وأسس معها سلالة عائلية. شكّلت صناعة حلوى هلامية في عام 1922 على شكل دب – التي أصبحت مشهورة عالمياً اليوم – أول نجاح كبير لـ"هاريبو". ثم جاء النجاح الثاني بعد القرار المتخذ في عام 1925 بأن يصبح منتجاً لعرق السوس. عشية الحرب العالمية الثانية، كانت "هاريبو" شركة صغيرة ومتوسطة ناجحة تضمّ 400 شخص. كادت هذه الحرب أن توجه ضربة قاضية لهذه الشكرة الصغيرة، إذ تعرّض ريجل لمضايقات من طرف السلطات النازية التي كانت تواجه باستمرار صعوبات مالية، فأرهق نفسه في العمل، وتوفي إثر نوبة قلبية في آذار/ مارس عام 1945. تولّت زوجته وأبناؤهما المسؤولية، واستأنفت الشركة عملها. في عام 1969، اتّخذ القرار الثالث الذي وطّد مصير "هاريبو"، وهو قرار سيتكشف لاحقاً أنه كان فكرة عبقرية. ففي ذلك العام، ظهرت فراولة تاغادا. اختيرت هذه التسمية خلال أمسية استجمام

لفريق الإدارة في ملهى في بون. في هذا الكباريه، كان هناك مغنٍّ يختم أغانيه بالقول: ."Tagada Tsoin Tsoin"

الانطلاقة القوية لدولة الرفاهية

وُسِمت فترة ما بعد الحرب بتوترات اجتماعية كان من شأنها أن تؤدي إلى انطلاقة قوية لدولة الرفاهية. في 23 نيسان/ أبريل 1919، وقبل أيام قليلة من عيد العمال الذي أطلّ برأسه مع شيء من التوتر، تبنى البرلمان الفرنسي قانوناً يحدد وقت العمل اليومي بثماني ساعات. تاريخياً، بدأت مظاهرات الأول من أيار/ مايو – التي غالباً ما اتسمت بالعنف بين عامي 1890 و1800 – مع المطالبة المدعومة من النقابات في جميع أنحاء العالم بيوم عمل يُحدد بثماني ساعات. في فرنسا عام 1872، كان وقت العمل اليومي 12 ساعة، أو 72 ساعة في الأسبوع. في عام 1919، كان قد مضى على فكرة تقليصها إلى ثماني ساعات أكثر من قرن بقليل، إذ صاغ هذه الفكرة رجل الأعمال الإنكليزي روبرت أوين Robert Owen عام 1817، الذي كان من أوائل منظري الاشتراكية. فهو أول من أعلن شعار "8 ساعات عمل، 8 ساعات تسلية، 8 ساعات راحة"، والذي سيصبح إحدى النقاط الرئيسية في برامج الحركات التي تدعي الانتماء إلى عالم العمل. في عام 1866، جعلت "الرابطة الدولية للعمال" – التي ولدت في أيلول/ سبتمبر 1864، وعدّها التاريخ بمنزلة "الأممية الأولى" – من هذا المطلب عنصراً رئيسياً في مشروعها.

في فرنسا، المبادر الحقيقي لقانون 23 نيسان/ أبريل 1919 هو آرتور فونتين Arthur Fontaine. ومع ذلك، كان بعيداً كل البعد ليكون المتحدث باسم اليسار المتطرف. ولد آرتور فونتين عام 1860 في باريس، وبعد أن أنهى دراسته في المدرسة البوليتيكنية، انضمّ في عام 1882 إلى الإدارة بوصفه مهندساً لهيئة المناجم. عُيّن في عام 1886 في بيتون للإشراف على مناجم الفحم. وبعد مراقبتها، قرر توجيه حياته المهنية نحو تحسين شروط العمل. وفي عام 1891، عُيّن مديراً لمكتب العمل، وهي منظمة مسؤولة عن هذا الملف بالتحديد. بعد الحرب العالمية الأولى، أشرف على صياغة الجزء الاجتماعي من معاهدة فرساي – الجزء الثالث عشر – الذي ينص على إنشاء "منظمة العمل الدولية" والتي أصبح أول رئيس لها. في ربيع عام 1919، تنبّه آرتور إلى أن فرنسا كانت بحاجة إلى عمال بعد أن تعافت اقتصادياً بعد أكثر من أربع سنوات من الحرب. لكن هذه الحاجة لا يمكن تلبيتها من سكان أرهقتهم سنوات من الحرمان والحزن. فرأى أن قانون الثماني

ساعات سياسي في المقام الأول، ولا سيما أنه يعزز مواقف الإصلاحيين داخل الحركة النقابية في مواجهة المتطرفين الذين عززت موقفهم الموجة الثورية القادمة من روسيا. أوجزت صحيفة *Le Temps* (سلف صحيفة *Le Monde*) بتاريخ 21 نيسان/ أبريل 1919 الوضع على النحو الآتي:

> قد نجد أن اقتراح المزيد من تقليص يوم العمل غير موات في وقت قد يبدو فيه أن مضاعفة الكدح أمر ضروري بالأحرى في هذا البلد الذي أنهكته الحروب. لكن هناك من التذمّر في هذا الخصوص ما لا يستطيع معه مجلس النواب أن يصمّ أذنه عنه. للسياسة أسباب لسنا في بعض الأحيان في وارد استبعادها.

دشّن أرتور فونتين القرن العشرين مع الترويج والقبول بتدخل الدولة في إعداد إصلاحات اجتماعية تدافع عنها لتجنّب الثورة. وسوف تزيد أزمة عام 1929 من حدّة النزعة التدخلية للدولة.

24 تشرين الأول/ أكتوبر 1929: الخميس الأسود وإرهاصات أزمة 1929

تُعدّ أزمة 1929 واحدة من الحوادث الاقتصادية التي طبعت القرن العشرين، وأدت إلى ظهور أدب وفير[73]. بدأت هذه الأزمة في 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1929 مع تهاوي بورصة نيويورك. دخل هذا اليوم إلى التاريخ باسم "الخميس الأسود"، وتلاه "الإثنين الأسود" (28 تشرين الأول/ أكتوبر)، ثم "الثلاثاء الأسود" (29 تشرين الأول/ أكتوبر). في غضون شهر واحد، بين منتصف تشرين الأول/ أكتوبر ومنتصف تشرين الثاني/ نوفمبر، خسر مؤشر داو جونز 39 في المئة من قيمته، فانخفض من 326 إلى 198. غير أن الهبوط لم يتوقف عند هذا الحد. ووصل المؤشر في النهاية إلى أدنى مستوى تاريخي له في 8 تموز/ يوليو 1932، وهو التاريخ الذي وصل فيه إلى 41.22. يُعدّ هذا التطور في البورصة أحد مظاهر الانهيار العام للاقتصادات الغربية. ففي عام 1932، بلغ عدد العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة 15 مليوناً، أي أكثر بعشر مرات من ربيع 1929. وأدى الوضع المأسوي في ألمانيا إلى وصول أدولف هتلر إلى السلطة في 30 كانون الثاني/ يناير 1933.

73 نوصي بهذا الخصوص الاطلاع على الكتاب الآتي:

John Kenneth Galbraith, *La Crise économique de 1929*, Paris, Payot, 2018.

في بداية هذه الأزمة، تحدث كثير من المحللين عن مجرّد تصحيح. إلا أن البورصة حققت مكاسب بنسبة 120 في المئة بين بداية عام 1926 وتشرين الأول/ أكتوبر 1929، وكما تقول الحكمة الشعبية: "لا يمكن للأشجار الوصول إلى السماء". في 16 تشرين الأول/ أكتوبر، أعلن إيرفينغ فيشر (1867–1947) Irving Fischer، أبرز الاقتصاديين في ذلك الوقت، بعد سؤاله عن توقعات الأسهم في عشاء لـ"الجمعية الاقتصادية الأميركية"، أن "الأسعار وصلت إلى ما يبدو أنه مسارها الأبدي". ما كان يدور في خلد فيشر هو أن الارتفاع الهائل في أسعار الأسهم ليس سوى انعكاس للنمو الاقتصادي القوي، والنتائج الجيدة للشركات الناجمة عنه. والواقع أن حقبة العشرينيات من القرن الماضي في الولايات المتحدة، قد تميزت بالازدهار، ووصفها المعاصرون بفترة العشرينيات الصاخبة. فبين عامي 1921 و1929، زاد الإنتاج الصناعي الأميركي بنسبة 50 في المئة. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة من 33 مليار دولار في عام 1913 إلى 72 في عام 1929. أما بالنسبة إلى فرنسا، فقد عاشت السنوات المجنونة، إذ تلاشت تدريجياً المشكلات التي ولّدتها ويلات حرب 1914. وتميزت في مجالات معينة، مثل السيارات، إذ كانت ثاني أكبر مُصنّع لها في العالم في عام 1929، بإنتاج بلغ 254000 سيارة سنوياً، في حين كانت الولايات المتحدة أول مصنّع لها بإنتاج أكثر من 5 ملايين سيارة.

منذ الأزمة، قام المؤرخون بمئات الإحصائيات، وحلّلوا تسلسل الحوادث لتفسير كيف لاقتصادات في أوج ازدهارها أن تنهار فجأة. وجهوا أصابع الاتهام إلى الإسراف في الديون، وسلبية المسؤولين عن السياسة النقدية الذين قبلوا أو تسببوا بالانكماش، وتعميم الإجراءات الحمائية التي كسرت ديناميكيات التجارة الدولية وخنقت اقتصادات التصدير، مثل اقتصاد ألمانيا.

الاستجابة الحمائية وتخفيضات قيمة العملة:
الانطلاق نحو مرحلة جديدة من مراكمة الذهب

واضح أن هناك ما قبل أزمة 1929 وما بعدها، فهي التي تسم النهاية الفعلية للأنموذج البونوقراطي الليبيرالي الغلادستوني لمصلحة الدخل في رأسماليةٍ وصفها منظرو الشيوعية بـ"رأسمالية احتكار الدولة"، وهي النسخة الحديثة من مذهب مراكمة الذهب. والولايات المتحدة هي التي ستتصدّر هذا الأنموذج الجديد.

أول مظهر من مظاهر الانتقال من منظومة إلى أخرى هو التخلي عن الضوابط النقدية المقترنة بالمعيار الذهبي، ولا سيما من طرف البلد الذي جعل هذا المعيار عنصراً أساسياً في تطوره، أي، المملكة المتحدة. مع نهاية الحرب، استندت المنظومة الدولية التي نُظّمت انطلاقاً من معاهدة فرساي عام 1919 إلى إنشاء "عصبة الأمم"[74]. على الصعيد النقدي، كلّفت "عصبة الأمم" مجموعة من الخبراء بصياغة تقرير حول إعادة بناء المنظومة النقدية الدولية. ضمت المجموعة خمسة أشخاص، وترأسها خبير اقتصادي من بلد محايد، وهو السويدي غوستاف كاسيل Gustav Cassel (1866–1945). كانت المجموعة تمثّل الأوروبيين الرئيسيين الثلاثة الذين انتصروا عام 1918: آرثر بيغو Arthur Pigou (1877–1959) عن إنكلترا، وشارل جيد Charles Gide عن فرنسا، ومافيو بانتاليوني Maffeo Pantaleoni (1857–1924) عن إيطاليا. اقترح كاسيل بالاتفاق مع بيغو العودة إلى معيار الذهب، ولكن على أساس التكافؤات المنقّحة. وعلى هذا التنقيح أن يأخذ في الاعتبار ما يسميه كاسل بتعادل القوة الشرائية (بالإنكليزية: purchasing power parity، أو، PPP). يطرح تكافؤ القوة الشرائية أن أيّ ارتفاع في الأسعار في بلد ما، يجب أن يؤدي إلى انخفاض في سعر الصرف. يمكن التعبير عن هذا الطرح بطريقة أخرى: سعر الصرف الجيد هو الذي يجعل سعر السلعة نفسها في جميع البلدان واحداً. ناضل كاسل من أجل هذا الطرح، وأدخل تخفيض قيمة العملة أداةً للسياسة الاقتصادية. قبل عام 1914، كانت الدولة التي تعاني من عجز خارجي تقوم بتخفيض أسعارها لتصبح قادرة على المنافسة من جديد، أي أنها تضطر إلى اتباع سياسة الانكماش. انطلاقاً من تقرير كاسل، يتيح تخفيض قيمة العملة تجنّب الانكماش، ما يمنح خفض قيمة العملة اعتباراً جديدة. كانت الحكومات في العصور القديمة تُقدِم على تخفيضات في قيمة العملة على شكل تقليص المحتوى المعدني للعملات المعدنية. وعلى هذا النحو كانت هذه الحكومات تزيد المعروض النقدي، فكان التضخّم الناجم عن هذه الزيادة يخفّض الديون. مع تقرير كاسل، لا يُقدَّم تخفيض قيمة العملة – الذي لا يزال يعني تخفيض كمية الذهب المقترنة بكل وحدة نقدية – بوصفه وسيلة تلجأ إليها الدولة لتخفيض ديونها، بل بوصفها وسيلة لاستعادة القدرة التنافسية لاقتصادها، وتالياً حساباتها الخارجية.

74 باللغة الإنكليزية، تُسمى هذه المنظمة الدولية "عصبة الأمم" (league of nations)، لذلك نجد في بعض المؤلفات الفرنسية التي يفتقر مؤلفوها إلى الثقافة التاريخية عبارة "جامعة الأمم" "ligue des nations".

لقي تقرير كاسل استحساناً في مؤتمر جنوة عام 1922، والذي أقرّه ونصّ على العودة إلى معيار الذهب على أساس التكافؤات المنقّحة والمصحّحة لتلبية تعادل القوة الشرائية. إلا أن بريطانيا

العظمى رفضت قبول تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني. بقيت سلطات لندن وفية للتجارة الحرة ومعيار الذهب، وأعادت تكافؤ ذهب الجنيه لعام 1914 في عام 1925. كان ونستون تشرشل Winston Churchill (1874–1965) هو وزير الخزانة الذي أشرف على هذه الإعادة. لكن الملهم الحقيقي لهذه العملية كان حاكم مصرف إنكلترا، مونتاغو نورمان Montagu Norman (1871–1950). يتحدّر الأخير من عائلة من المصرفيين. كان جده لأمه أيضاً حاكم مصرف إنكلترا. لا شيء في حياته شذّ عن الخطوط العريضة لطبقة النبلاء البريطانية: دراسة في إيتون ثم كامبريدج، وخدمة عسكرية في جنوب أفريقيا خلال حرب البوير Boers الثانية (1899–1902)، وعمل في مؤسسات عدة في المدينة، وتوظيف في مصرف إنكلترا عام 1907، وتعيين في منصب الحاكم في عام 1920 الذي شغله حتى عام 1944. عندما تولى منصبه عام 1920، كانت قناعاته راسخة: بعد الانتصار على نابليون الأول، استعيدت قابلية تحويل الجنيه إلى ذهب في عام 1819، أي بعد أربع سنوات من انتهاء الأعمال العدائية. إذاً، من الضروري، مرة أخرى، بعد نهاية الحرب العالمية الأولى التي توقّفت فيها هذه القابلية للتحويل، استعادتها في غضون أربع سنوات. لإنجاز ذلك، طبّق سياسة الانكماش النقدي التي سمحت له، في ربيع عام 1925، بفرض العودة إلى تكافؤ الجنيه الإسترليني لعام 1913 على ونستون تشرشل. اخترنا بعناية كلمة "فرض"، ذلك أن تشرشل كان متردداً بسبب البطالة – 1.250.000 شخص – التي تعاني منها البلاد، في حين تعيش الولايات المتحدة ازدهاراً تامّاً. كان نورمان متأكداً مما يفعله، على الرغم من الانتقادات التي نددت بالمغالاة في تقويم الجنيه، بما في ذلك انتقادات جون إم كينز John M. Keynes (1883–1946).

أدت أزمة 1929 إلى تفاقم عدم التوازن في التجارة الخارجية البريطانية. فخيّم الشك، وصار الجنيه عرضة للهجوم. من كانون الثاني/ يناير إلى تموز/ يوليو 1931، اضطرّ مصرف إنكلترا أن يصرف 20 في المئة من ذهبه. في 21 أيلول/ سبتمبر 1931، أبلغت الحكومة البريطانية مصرف إنكلترا قرارها التخلي عن الدفاع عن الجنيه. ثم أصبح الأخير عائماً، فانخفض سعره في غضون شهرين من 4.86 دولارات إلى 3.25. إنّ يوم 21 من شهر أيلول/ سبتمبر عام 1931 هو اليوم الرمزي للانتقال من عالم القرن التاسع عشر إلى عالم اليوم، أي من نهاية العالم الإنكليزي إلى بداية الهيمنة الأميركية. في آب/ أغسطس 1932، في أوتاوا، اتخذت دول الإمبراطورية الاستعمارية الإنكليزية السابقة، التي أصبحت الكومنولث، قراراً يؤكد هذا الانتقال. فقد تبنت على الفور مبدأ "التفضيل الإمبراطوري"، والذي يُعلن التخلي عن التجارة الحرة في الدولة التي جعلت منها مركز سياستها الإمبراطورية. مبدأ "التفضيل الإمبراطوري" بسيط: يجب أن يكون سعر السلعة المنتجة

خارج الإمبراطورية، عند عرضها للبيع في لندن، مساوياً على الأقل لسعر السلعة المعادلة لها، والمنتَجة داخل أراضي الإمبراطورية. تجدر الإشارة إلى أن هذا المبدأ يصطدم مع جانبي "التكاليف الأخرى"، و"جودة المنتجات المتبادلة". هكذا، طالب الأفريقيون الجنوبيون والأستراليون برسوم عالية جداً على نبيذ بوردو الذي يستهلكه النبلاء البريطانيون تقليدياً. جادل بعض المعلقين – مثل أمير ويلز، إدوارد الثامن المستقبلي، الموجود في أوتاوا ممثلاً عن والده الملك جورج الخامس – بأن فرض رسوم جمركية عالية جداً على نبيذ بوردو من شأنه أن يعاقب المستهلكين الذين لن يفكروا جدياً في التخلي عنه لمصلحة نبيذ الأفريقيين الجنوبيين أو الأستراليين.

أما فرنسا، فقد اختارت خفض قيمة العملة مبكراً جداً. وسيُصبح هذا الخفض إحدى أدوات السياسة الاقتصادية للأحزاب اليسارية التي كانت قد لجأت إليه في عام 1924. كان هذا العام رمزياً. ففيه انشق اليسار الإصلاحي لأول مرة أمام "جدار المال"، على حدّ تعبير إدوار هيريو Édouard Herriot (1872–1957)، زعيم الحزب الراديكالي في عشرينيات القرن الماضي. في عام 1924، أدت الانتخابات التشريعية إلى إزاحة حكومة "الكتلة الوطنية"، التي قادها منذ عام 1922 ريمون بوانكاريه Raymond Poincaré (1860–1934)، رئيس الجمهورية من عام 1913 إلى عام 1920. حتى حزيران/ يونيو 1923، شكّل الراديكاليون الجناح اليساري للمشهد السياسي الفرنسي. لكن بعد نقاشات داخلية محتدمة، انفصلوا عن بوانكاريه، وتحالفوا مع الحزب الاشتراكي بزعامة ليون بلوم Léon Blum (1872–1950)، وشكلوا "كارتل اليسار" (كان "الحزب الاشتراكي آنذاك يُدعى "الفرع الفرنسي للمنظمة العمالية الدولية"). وما إن وصل الـ"كارتل" إلى السلطة في أيار/ مايو 1924، حتى اكتشف الحالة الحرجة. فالحرب أدت إلى زيادة كبيرة جداً للدين العمومي: وصل هذا الدين إلى 340 مليار فرنك، ثلثاه مستحق للمملكة المتحدة والولايات المتحدة. يُضاف إلى ذلك أن المدفوعات الألمانية المستحقة بموجب معاهدة فرساي لم تصل بعد. في عام 1923، في ميزانية قدرها 38 ملياراً، كان العجز 27 ملياراً، منها 10 مليارات فوائد. في الحملة الانتخابية، اختار بوانكاريه الشفافية، وأعلن زيادة ضريبية تصل إلى 20 في المئة، ما عجّل بنجاح الـ"كارتل" في الانتخابات.

اعتمد برنامج هيريو إجراءين: إنشاء ضريبة رأس المال، وإعادة التفاوض بشأن الاتفاقية مع مصرف فرنسا التي تحد من حجم الدين العمومي الذي يمكن للمصرف الاحتفاظ به بـ42 مليار فرنك. وأرفق ذلك بتأكيد على رفض تخفيض قيمة العملة، ولا سيما من أجل طمأنة الإنكليز. تحوّل إعادة التفاوض إلى مسرحية مليئة بإساءة الفهم. وفي انتظار الوصول إلى اتفاق، خزّن المصرف في

شاحنات مركونة في الفناء سندات الخزينة التي لم يكن يسجلها، نتيجة لذلك، في قيوده المحاسبية. سرعان ما أصبح وضع الفرنك في سوق الصرف الأجنبي غير مقبول. في نيسان/ أبريل 1925، استقال هيريو من منصبه، وفي عام 1926، تشكّل تحالف جديد في المجلس حول بوانكاريه. خفّض الأخير قيمة العملة، فقلّل قيمة الفرنك إلى خمس قيمته بالذهب لعام 1913. دار حينها الحديث عن "فرنك الأربعة فلسات"، مع العلم أن الفرنك الواحد في المنظومة النقدية لعام 1913 كان يساوي 20 فلساً. كان هيريو يرى أن تخفيض قيمة العملة يعني التضخم، وفقدان القوة الشرائية، إلى جانب أنه كان سيُعطي الحق لافتتاحية صحيفة *Le Temps* التي كانت قد وصفت الأغلبية الجديدة بعد عشرة أيام من توليها مهامها بالتبذير، واتهمتها بتهديد مصداقية فرنسا. كان رئيس اللجنة المالية في ظل "كارتل اليسار" هو فانسان أوريول Vincent Auriol، عضو "الفرع الفرنسي للمنظمة العمالية الدولية". في عام 1925، قال في معرض تعليقه على مقاومة مصرف فرنسا: "المصرف، أُغلقه؛ المصرفيون، أحجزهم". ولئن نفى هذا القول لاحقاً، إلا أنه جدّده في حزيران/ يونيو 1936 في ما يتعلق بسماسرة البورصة. كان حينها وزير مالية "الجبهة الشعبية". كتب بخصوص البورصة: "البورصة، أُغلقها؛ وسماسرتها، أحجزهم". كانت هذه "الجبهة" قد فازت في عام 1936 بعد سياسة لافال Laval في الانكماش. على هذه السياسة أكّد وزير المالية فانسان أوريول عزمه تنفيذ برنامج "الجبهة الشعبية" وفق الصيغة: "لا انكماش ولا تخفيض لقيمة العملة". لكن في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر عام 1936، انخفضت قيمة الفرنك بنسبة 35 في المئة، ما أكّد دخول فرنسا عالمَ التضخّم ما بعد الإنكليزي.

في الولايات المتحدة، خفّض فرانكلين ديلانو روزفلت Franklin Delano Roosevelt (1882–1945) قيمة العملة بعد شهر من انتخابه رئيساً في 4 آذار/ مارس 1933. عُرفِت سياسته لوقف الركود باسم "الصفقة الجديدة". وبعد التخفيض في قيمة الدولار وأعمال كبيرة موّلتها الدولة، بدأت الأخيرة بتنفيذ سياسيات استرداد قائمة على زيادة الطلب العمومي عبر توسيع عجز الميزانية والبحث عن منافذ للتصدير. ارتبط تسويغ هذه السياسات، المستندة أساساً إلى مذهب مراكمة الذهب، بأعمال كينز Keynes وزملائه في كامبريدج، على الرغم من أن أنجع صياغة لما يُقدّم عموماً على أنه الكينزية جاء على يد الاقتصادي الأميركي ألفين هانسين Alvin Hansen (1887–1975)، والذي كان من المحيطين بروزفلت قبل أن يصبح المستشار الاقتصادي لهاري ترومان Harry Truman، خليفة روزفلت (1884–1972).

أحد لاعبي "الصفقة الجديدة" هو وزير الخزانة هنري مورجنثاو Henry Morgenthau (1891–1967). كان الأخير دائم الاستهانة بكينز، وعدّه مجرّد محتال وقح. يتحدر مورجنثاو من عائلة أتت من ألمانيا، واستقرت في الولايات المتحدة عام 1866. ترقّى والده في صفوف المجتمع المخملي في نيويورك، وانتهى به الأمر سفيراً في تركيا. سرعان ما كرّس مورجنثاو نفسه للسياسة، وأصبح صديقاً لروزفلت الذي عيّنه وزيراً للزراعة أولاً، ثم أميناً للخزانة في عام 1934. كان مورجنثاو مع تخفيض قيمة الدولار مقابل الذهب، الأمر الذي لا بد من أن يُفضي إلى انتعاش الاقتصاد. كذلك رأى في هذا التخفيض وسيلة للتعافي من انهيار الأسعار الزراعية، على اعتبار أن هذا التعافي يُمثّل ضرورة مطلقة للخروج من الأزمة، وبالنظر إلى أن 25 في المئة من الأميركيين الناشطين يعملون في هذا القطاع عام 1932. في المقابل، كان مقتنعاً بأن عجز الميزانية يؤدي إلى ما يسميه الاقتصاديون أثر المزاحمة، أي إلى ارتفاع أسعار الفائدة الذي يُعاقب الاستثمار الخصوصي. لذا، بعد إعادة انتخابه في عام 1936، اقترح روزفلت العودة إلى الميزانية المتوازنة. وحاجج بتسليط الضوء على نسبة الدين العمومي البالغة 40 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وبالإصرار على أن عليه، بعد إعادة انتخابه، أن يدير سياسته بالتفكير في الأجيال القادمة. في نهاية عام 1937، عاد الركود إلى الولايات المتحدة مرة أخرى. في خطاب مشهور ألقاه في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1937 أمام أكاديمية العلوم السياسية، صرّح مورجنثاو:

> لقد حاولنا إنفاق أكبر قدر ممكن من المال لمحاربة الأزمة. كانت النتيجة أن معدل البطالة اليوم مساوٍ لما كان عندما وصلنا إلى السلطة، ولكن مع ديون ضخمة.

ناشد كينز المنادون بخطة جديدة تقوم على تنفيذ أعمال كبيرة، والذي كتب إلى روزفلت في شباط/ فبراير 1938. ظلّ الرئيس على دعمه لمورجنثاو. ومع ذلك، استقبل الرئيس كينز في حزيران/ يونيو 1934، ولم يبقَ في ذاكرته من هذا اللقاء سوى تبختر الاقتصادي وتشوّش تصريحاته – كما يقول روزفلت.

وسم إصلاح مالي كبير آخر هذه المرحلة، وتمثّل في تبني الكونغرس، في حزيران/ يونيو 1933، قانون المصارف، المعروف عالمياً باسم قانون غلاس ستيغال Glass Steagall. صُمّم القانون لحماية الودائع المصرفية للأفراد، ونصّ على إنشاء صندوق تأمين على الودائع، وفصل صارم بين مصارف الإيداع والمصارف التجارية. تدير مصارف الإيداع أموال الأسر، ويجب أن

تخضع قروضها لشروط أمنية قصوى. أمّا المصارف التجارية التي تجمع الأموال في الأسواق، فيمكنها أن تنخرط في أنشطة تنطوي على مخاطرة أكبر. بعد الاعتراض على هذا الفصل في الثمانينيات، تمّ التخلي عنه في الولايات المتحدة في عام 1999، قبل أن تأتي الأزمة المالية في 2008–2009 وتعيد إليه هالة القداسة. مؤلفا هذا النص الشهير هما: هنري ستيغال Henry Steagall، عضو مجلس النواب، والسيناتور كارتر غلاس Carter Glass. من بين الاثنين، كان غلاس الشخصية الأبرز. ولد غلاس في 4 كانون الثاني/ يناير 1858 في ولاية فرجينيا الجنوبية، وعاش الحرب الأهلية عندما كان طفلاً، واستقى منها كراهية شديدة إزاء لنكلون Lincoln والجمهوريين. كان مقرّباً من الرئيس توماس وودرو ويلسون Thomas Woodrow Wilson (1856–1924)، المولود مثله في فرجينيا، فأقنعه بدعم الاحتياطي الفيدرالي – المصرف المركزي – الذي نظّمه سلف ويلسون في البيت الأبيض في عام 1913، من أجل وضع حدّ للأزمات المالية المتكررة التي زعزعت الاقتصاد الأميركي.

هكذا، عاشت الولايات المتحدة في الفترة الممتدة من جاكسون إلى ويلسون من دون مصرف مركزي. بين عامي 1918 و1920، شغل غلاس منصب وزير خزانة ويلسون. من عام 1921 إلى عام 1933، أكد نفسه خصماً محتدماً للرؤساء الجمهوريين. ثم بعد عام 1933، كان خصماً صامتاً لروزفلت. وبصفته نموذجاً للديموقراطي المحافظ الجنوبي، لم يقبل بـ"الصفقة الجديدة". واتخذ موقفاً مناهضاً لخفض قيمة الدولار، والإنعاش عبر عجز الميزانية، وهما الإجراءان اللذان يرى أنهما سيؤديان إلى التضخم وتدمير المدخرات من دون أي دعم للنشاط الاقتصادي. لذا أوصى بتخفيض ضرائب الشركات على أساس تخفيض النفقات.

وبمجرد تولي روزفلت لمنصبه، أغلق المصارف على الفور لمدة ثمانية أيام، وطلب من غلاس التفكير في إصلاح يهدف إلى تجنب الإفلاسات المتتالية للمصارف (ارتفع عدد المصارف في الولايات المتحدة من 29 ألفاً في عام 1929 إلى 15 ألفاً في آذار/ مارس 1933). دافع غلاس أولاً عن دور متعاظم للاحتياطي الفيدرالي، ثم بعد أن رأى صعود المعسكر ذي النزعة التوجيهية والمؤيد للتأميم في بطانة روزفلت، تحالف مع مشروع الفصل بين مصارف الودائع والمصارف التجارية. هذا هو قانون غلاس ستيغال. لم يكن هذا الأخير مقتنعاً بالضرورة بسداد الفصل بين صنفي البنوك، إلا أن الأمر الأساسي عنده هو تفادي التأميم. فهو يعدّ أن المصرف نشاط اقتصادي خاص معرّض للإفلاس في حالة حدوث خطأ، وأنه يجب ترك المصرفيين أحراراً في ممارسة مهنتهم. الأمر الوحيد الذي أصرّ عليه غلاس لدى إدارة روزفلت هو تجنب خسارة المودعين،

وضرورة إنشاء منظومة تأمين لهم. لكن بمجرّد أن يفكّر رئيس للولايات المتحدة في تأميم المصارف، هو أمرٌ من شأنه أن يؤكد بزوغ عهد جديد.

الفصل التاسع

التأكيد الأميركي أو انتصار
"المستهلك الخيميائي"

أثبتت الحرب العالمية الثانية أنها أشد فتكاً من الأولى، وذلك على الرغم من أن فرنسا – المهزومة عام 1940، والمحتلة حتى عام 1944 – تكبّدت خسائر بشرية أقل (فقدت 1.7 مليون نسمة بين عامي 1914 و1918، و600.000 بين عامي 1939 و1945). في حين بلغت خسائر روسيا السوفييتية نحو 20 مليوناً، وخسائر ألمانيا 6 ملايين، والصين واليابان 2 مليون. تخلّفت أوروبا واليابان اقتصادياً إلى حد كبير عن الفائز الكبير: الولايات المتحدة. مثلت الأخيرة 50 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وفي عام 1950، كانت كندا ثاني أغنى الدول وفقاً لأنغوس ماديسون، إذ بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 71 في المئة من مثيله في الولايات المتحدة. تليها (بترتيب تنازلي) المملكة المتحدة، وفرنسا، وتشيكوسلوفاكيا، وألمانيا الغربية، والاتحاد السوفييتي. أمّا اليابان فقد تخلّفت بعيداً جداً في الترتيب، مع نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي يبلغ 18 في المئة من المعدل في الولايات المتحدة.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1950
(القاعدة 100، نصيب الفرد من الناتج
المحلي الإجمالي للولايات المتحدة)

الولايات المتحدة	١٠٠
ألمانيا (الغربية)	٣٩
فرنسا	٤٨
المملكة المتحدة	٦٦
تشيكوسلوفاكيا	٤٠
الاتحاد السوفييتي	٣٢

الصين	٥
الهند	٦
اليابان	١٨
البرازيل	١٧
كندا	٧١

المصدر:

Angus Maddison, “La croissance économique mondiale. Les leçons du long terme”, art. cit.

في عام 1950، كان هاري ترومان على رأس الولايات المتحدة، وألفين هانسن Alvin Hansen مستشاره الاقتصادي. في عام 1948، نشر هانسن كتاباً بعنوان *Economic Policy and Full Employment*[السياسة الاقتصادية والتوظيف الكامل]، وضع فيه المبادئ الاقتصادية للعالم الأميركي في طور التشكّل. تقول أطروحته المركزية إن بإمكان الدولة أن تحقق التوظيف الكامل، شريطة أن تتغاضى عن الزيادة في عجز الميزانية. مقابل الاتحاد السوفييتي الذي جعل الدولة الموظِّف الكلي والحصري، تؤكّد الدولة الكينزية الأميركية، الناشئة في أعقاب ”الصفقة الجديدة“ والحرب العالمية الثانية وبدلاً من الدولة الليبيرالية الإنكليزية، أن لديها من الوسائل ما يلزم لضمان التوظيف الكامل بفضل الطلب العمومي. أي إن الدولة الشيوعية هي موظِّف الملاذ الأول، في حين أن الدولة الكينزية، ولأنها مستهلك الملاذ الأخير، أكدت نفسها بوصفها موظِّف الملاذ الأخير. الدولتان تدعيان، في نهاية المطاف، تحقيق التوظيف الكامل، ولو بوسائل مختلفة. والحال، يتوقّع مبدأ مانكيو العاشر، المجدِّد لمنحى فيليبس، أن مثل هذه السلوكات ذات منحى تضخمي. والواقع أن النصف الثاني من القرن العشرين وافق على التضخّم وتبناه وهضمه. بل إنه جعل من التضخّم أداة، مستأنفاً بذلك نهج دقلديانوس، ومحاولات فيليب لو بيل، والسندات الوطنية الثورية، وقاطعاً مع قسطنطين وأوريسم وغلادستون.

كانت حصيلة السنوات الأولى من النصف الثاني من القرن العشرين رائعة على مستوى النمو. إنها سنوات الثلاثينيات المجيدة الأسطورية، التي انتهت مع صدمة النفط عام 1973. وسمت هذه الصدمة تحولاً في التنمية الاقتصادية، من دون أن تكسر التوسع تماماً، أو أن تشكّك في الخيار الكينزي لسنوات ترومان.

1944: بناء المنظومة النقدية الدولية في بريتون وودز

في عام 1944، وصل كينز إلى بريتون وودز وصولَ البطل. اجتمع في هذه البلدة الصغيرة في نيو هامبشاير 44 دولة لإعادة بناء المنظومة النقدية الدولية. غير أن الشخصية التي تركت بصمتها في هذا المؤتمر هي الأميركي هاردي ديكستر وايت Harry Dexter White. ولد وايت في بوسطن في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 1892، لعائلة قدمت من ليتوانيا. وحصل على الدكتوراه في عام 1930، والتي ركّزت على الاقتصاد الفرنسي بين عامي 1875 و1913، ما يدلّ على تعلّقه بفرنسا. سيؤكد وايت هذا التعلّق مرة أخرى في بريتون وودز عندما سيمنح مندوبها حظوة خاصة، وهو بيار منديز فرانس Pierre Mendès France (1907–1982). بعد فترة قصيرة عملَ فيها مدرّساً في ولاية ويسكونسن، انضم وايت إلى وزارة الخزانة الأميركية في عام 1934، ليقود فيها فريقاً من الباحثين. ركّز أعماله على المنظومة النقدية الدولية. تمثّل هدفه في تصميم آلية تضمن توازن الحسابات الجارية كما يفعل معيار الذهب، لكن مع تجنب التحيّز الانكماشي لهذا الأخير.

كان وايت متنبّهاً للتطورات النظرية في عصره، فأراد أن يكون كينزياً في السياسة الاقتصادية المحلية. لكن في الاقتصاد الدولي، استوحى أفكاره من غوستاف كاسل ومن تقريره حول تعادل القوة الشرائية. لذا اقترح امتصاص أي اختلالات جارية محتملة عن طريق خفض قيمة عملات البلدان التي تعاني من العجز، وذلك بهدف خفض أسعار صادراتها من دون التسبب بانخفاض في الأسعار والأجور. واجه وايت كينز وهو مسلّح بهذه الأفكار. ما أراده كينز هو التخلص من الذهب الذي يُعادل عنده الانكماش. فاقترح إنشاء مصرف للمصارف المركزية، يُدعى "الاتحاد الدولي للمقاصة"، يُدير عملة دولية للرصيد، هي: البانكور، وتزوّد البلدان التي تعاني من العجز بالأموال اللازمة لتعافيها. ووضّح أنه من الضروري أن يترأس هذا المصرف "توسّعيون ذوو خيال"، لا "مصرفيون حذرون".

إلا أن وايت أصرّ على موقفه، وعلى مبدأ أسعار الصرف الثابتة والقابلة للتعديل قياساً بالذهب. بدت له هذه المنظومة قابلة للتطبيق بثلاثة شروط. أولاً، أن يجري التفاوض على تعديلات التعادل. ثم أن يُنشأ "صندوق النقد الدولي" لإقراض البلدان التي تحتاج إلى النقد الأجنبي، مقابل سياسة خفض الطلب المحلي. وأخيراً، أن يُنشأ مصرف دولي لتعزيز التقارب بين الاقتصادات ومستويات المعيشة من خلال تمويل المشروعات طويلة الأجل. ولمّا كان وايت أميركياً، ونحن في عام 1944، فقد فاز، وستحكم تدابيره الاقتصادات الغربية من 1945 إلى 1976. إلا أن هذه التدابير أدت إلى

التضخّم، فتوالت سلسلة خفض قيمة العملة الواحد تلو الآخر. حاول وايت تعديل المنظومة الإنكليزية للقرن التاسع عشر بهدف بث الحياة فيها من جديد، إلا أن هذه المحاولة ستتكشف واهمة. والدول الغربية التي بنت انطلاقتها الاقتصادية على أساس هذه المنظومة طويت صفحتها، وانتقلت إلى منطق اقتصادي يرى ضمنياً التضخم وخفض قيمة العملة بوصفها أدواتٍ طبيعية للسياسة الاقتصادية. وفرنسا خير مثال على ذلك.

ديغول يرفض التقشّف

التاريخ: 10 أيلول/ سبتمبر 1944. تحررت باريس لكن الحرب لم تنتهِ، فما زال الألمان يحتلون بعض أراضيها. عادت الحكومة إلى العاصمة قادمة من الجزائر العاصمة، لتواجه واقعاً اقتصادياً قاسياً من التضخّم والنقص. في تاريخ العاشر من أيلول/ سبتمبر هذا، رأى الجنرال ديغول أنه من الضروري إعادة تشكيل الحكومة لإدماج شخصيات من المقاومة الداخلية. هكذا تشكّل الفريق الذي استقر في شارع ريفولي – مقر وزارة المالية – من قائد "قوات الداخلية الفرنسية"، إيميه ليبيرك Aimé Lepercq (1889–1944)، ومن رجل قادم من لندن، وعضو البرلمان السابق والوزير الراديكالي بيار مينديز فرانس الذي عاد للتو من بريتون وودز. تسلّم ليبيرك المالية، ومينديز الاقتصاد. سرعان ما نشأت بين الرجلين علاقات تنافسية، مع أسبقية لمصلحة مينديز الذي كان قد قدّم في الربيع بالجزائر العاصمة خطةً للتعافي الاقتصادي. إلا أن في جعبة ليبيرك الكثير أيضاً. إضافة إلى حيازته ثقة المقاومة الداخلية – ولا سيما الحزب الشيوعي – كان مهندس المناجم هذا وخريج البوليتكنيك، عاملاً مطمئناً لأرباب العمل. غير أن المنية وافته في تشرين الثاني/ نوفمبر في حادث سيارة مثيرة للريبة، قبل أن يُبرهن على كفاءته. حلّ محله رينيه بلفن René Pleven (1901–1993)، الحائز دكتوراه في القانون، والذي اشتغل في مجال الأعمال التجارية. ومثل سلفه، نال ثقة عالم الأعمال. وعلى الرغم من تمتعه بالشرعية لكونه من الأوائل الذين وصلوا إلى لندن في عام 1940، إلا أنه اختار ألا يكون لافتاً للأنظار.

انتهز مينديز الفرصة وقدّم للحكومة مشروع إصلاح اقتصادي مستوحى من مقترحاته في الجزائر العاصمة، والدروس التي تعلّمها من بريتون وودز، وقناعاته بأن الأولوية المطلقة يجب أن تنصبّ على مكافحة التضخّم. والواقع أن التضخم كان مرتفعاً جداً: أكثر من 50 في المئة بمعدل سنوي للأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 1944. وُلد هذا التضخم من مزيج النقص وتضخم

المعروض النقدي العائد إلى انفجار عجز الميزانية. وفي حين أن الميزانية التي جرى التصويت عليها عام 1938 لعام 1939 كانت 81 مليار فرنك، بلغ الإنفاق العمومي التراكمي في الفترة ما بين إعلان الحرب في أيلول/ سبتمبر 1939 ونهاية عام 1944، مبلغاً قدره 1960 مليار فرنك، دُفع منها 850 مليار فرنك إلى الألمان. مُوّلت هذه النفقات بما يصل إلى 600 مليار من الضرائب، و960 مليار من القروض طويلة الأجل المودَعة من الناس، و400 في سلفٍ من مصرف فرنسا، أي عملياً من الأوراق النقدية المتداولة. في نهاية عام 1944، كان هناك زهاء 600 مليار فرنك من الأوراق النقدية المتداولة، أي عشرة أضعاف ما كان متداولاً في عام 1939.

اقترح بيار مينديز فرانس خطة من سبع نقاط:

1. تجميد الأسعار والأجور، بعد زيادة الأخيرة بمتوسط 20 في المئة.
2. التخلي الصريح عن قانون تحديد أسبوع العمل بأربعين ساعة.
3. التحديد السريع والنهائي لقائمة الشركات التي يتعين تأميمها، على أساس دورها الاقتصادي ومن دون اعتبار سياسي (على وجه الخصوص، رفض مينديز فكرة تأميم الشركات لمجرّد معاقبة سلوك رؤسائها في ظل الاحتلال).
4. إنشاء الضمان الاجتماعي.
5. إلغاء لوائح الحماية لبعض المهن الموروثة من فيشي Vichy (مثل وجود الهيئات المهنية).
6. التثبيت السريع لسعر صرف ثابت مقابل الدولار.
7. تبديل الأوراق المصرفية مقابل أوراق جديدة.

النقطة السابعة هي الإجراء الأساسي في الخطة، وقد حاربها ليبيرك على الفور بالمحاجة بأن هذا القرار يقع في مجال تخصصه هو. سوّغ مينديز هذا التبديل بثلاثة اعتبارات. الاعتبار الأول اقتصادي بحت: باعتماد جدول تنازلي للتبديل، يجري تقليل المعروض النقدي، الأمر الذي من شأنه أن يحدّ من التضخم. الاعتبار الثاني: بما أن التضخم يمصّ القوة الشرائية لدى الجميع، فإن جدول التبديل سيعمل عمل الضريبة التصاعدية عن طريق امتصاص مالكي الأوراق المالية الكبار. الاعتبار الثالث هو أن هذه العملية تستجيب لضرورة أخلاقية. ذلك أن من بين هؤلاء المالكين مستفيدين من السوق السوداء، والذين سيتعيّن عليهم تفسير سبب امتلاكهم أموالاً كثيرة. ومعهم سيتراجع الألمان والمتعاونون معهم، ممن أفرغوا الخزائن قبل فرارهم. وإن لم يجرِ هذا التبديل، فسوف يكون بمقدورهم استخدام العملات الورقية القديمة بمجرد عودة السلام والهدوء.

سار بليفن على خطى ليبيرك، وطالب بتنفيذ سلس لهذه النقاط السبع. فاقترح التفاوض بشأن ضبط الأسعار والأجور، معتبراً أن الزيادة الفورية بنسبة 40 في المئة في بعض الأجور ليست مخالفة للصواب. وفي ما يخص الأربعين ساعة، عرض الحفاظ على المبدأ، ثم جعله أكثر مرونة عن طريق السماح بساعات إضافية. وبالنسبة إلى تبديل الأوراق النقدية، فقد عدّ أن ذلك قد يأخذ منعطفاً انكماشياً على المستوى الاقتصادي، وتفتيشياً على المستوى السياسي. بدلاً من ذلك، تبنى فكرة ليبيرك المتمثّلة في الحصول على قرض، يُموّل جزء منه عجز الميزانية، في حين يُستَخدم الباقي لسداد مصرف فرنسا، وتدمير جزء من الأوراق النقدية. أقرّ بليفن بأن هذا سيؤدي إلى استمرار التضخّم، لكنه جادل بأن هذا التضخم سيستنفد نفسه في النهاية مع العودة التدريجية إلى الميزانيات المتوازنة.

حظي مينديز بدعم "الفرع الفرنسي للمنظمة العمالية الدولية" الذي يعتقد بأن الموظفين سيجدون صعوبة في حماية أنفسهم من التضخم، وبدعم الراديكاليين الذين يدافعون عن الطبقات الوسطى وعن مدخراتهم التي سبق أن اقتطِع منها. واستند إلى مثال بلجيكا التي أجرى وزير ماليتها، كاميل غوت Camille Gutt، عملية تبديل للأوراق النقدية منذ تشرين الأول/ أكتوبر 1944، وتكللت بنجاح جعل منه أول مدير لصندوق النقد الدولي. تُضاف إلى ذلك أشكال دعم أخرى من جهات مختلفة ووازنة، من الشيوعيين الذين يريدون أن يواصلوا السيطرة على التطهير والحصول على زيادات في الأجور تتجاوز التضخم، ومن بعض قادة عالم الأعمال الذين نفّرهم مزيج ضبط الأسعار والتخلي عن لوائح فيشي، ومن الجنرال ديغول على نحو خاص، أخيراً، الذي يرفض أن يفرض علاجاً قاسياً على شعب ما زال يعاني من الجراح. إلا أن مينديز، وبعد أن أخفق في تغليب وجهة نظره، فضّل الاستقالة.

وهكذا أصبح بليفن النزيل الحصري في شارع ريفولي في 6 نيسان/ أبريل 1945. ومنذ ذلك الوقت، استمرّ الجدال لمعرفة هل كان ديغول محقّاً في عدم اتباع مينديز فرانس. أتيحت الفرصة لبطلي عامي 1945–1944 أن يبديا رأييهما في هذا الجدال. يرى مينديز أن ديغول ما كان يفهم شيئاً في الاقتصاد، وتصرّف باتباع حدسه السياسي. أمّا بليفن الذي رصد النجاح البلجيكي والتعافي الألماني في الخمسينيات من القرن العشرين، والذي تأسس على رفض التضخم، فسيحكم بأنه إذا كان مينديز محقاً من الناحية الاقتصادية والأخلاقية، فإنه كان مخطئاً من الناحية السياسية. أمّا ديغول، فسيتولى رئاسة البلاد بين عامي 1958 و1969 بعد أن غادرها عام 1946. والحال أنه في الرئاسة الثانية، سيدافع عن سياسة تقوم على استقرار نقدي صارم. وضد من يرى في ذلك تناقضاً،

سيضع ديغول أمامه الظروف والملابسات. ففي معرض الحديث عن التجربتين البلجيكية والألمانية، كان ديغول يُحاجج بأنهما خسرا الحرب، وهذا لا ينطبق على فرنسا! لذلك فإن علينا أن نحذر.

في نهاية المطاف، قبلت فرنسا في عام 1944 التضخم، وفكرة أنه أداة. يؤكد عام 1947 هذا اللجوء إلى ثنائية تخفيض قيمة العملة/ التضخم بوصفها أسلوباً لإدارة السياسة الاقتصادية. بدأت هذه السنة مع انتخاب فانسان أوريول – الذي صادفناه مسبقاً – أول رئيس منتخب للجمهورية الرابعة. كان عام 1947 عاماً فوضوياً. تضاعفت الإضرابات التي كانت عفوية في البداية، ثم أشعلها الحزب الشيوعي الذي دخل، في شهر أيار/ مايو، في معارضة عنيفة بناءً على تعليمات من موسكو. خرج التضخم عن السيطرة بسبب ارتفاعات الأجور التي لا تتوافق مع أداء الاقتصاد، لكن كان السكان يطالبون بها بعدما سئموا من استمرار معاناتهم من تبعات الحرب العالمية الثانية. في عام 1947، كانت القوة الشرائية للأجر المتوسط أدنى مما كانت عليه في عام 1913. ووجدت الحكومات صعوبة في الحصول على الأغلبية في مشهد سياسي، لم يكن يسارياً إلا على الورق.

في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، بادر أوريول إلى إعادة الحياة السياسة إلى المركز عن طريق تسمية شخصية ديموقراطية مسيحية في ماتينيون، وهو: روبير شومان Robert Schuman (1886–1919). ضمّت حكومة شومان امرأة لأول مرة في تاريخ الجمهورية، وهي: جيرمين بوانسو شابوي Germaine Poinso–Chapuis، وكانت من بين الوزراء المتفرغين. استلمت شابوي حقيبة "السكان والصحة". من ناحية أخرى، وُسِمت حكومة شومان بعودة قوية للحزب الراديكالي الذي شكّل العمود الفقري للجمهورية الثالثة. شغل الراديكالي رينيه ماير René Mayer (1895–1972) منصب وزير المالية. لدى وصوله إلى شارع ريفولي، استقبل جان مونيه Jean Monnet (1888–1979)، وهو المفوّض العام للخطة، والأب المؤسس للبناء الأوروبي لاحقاً. قال الأخير لماير بمنتهى الصراحة: "جميع من في البلد يحاول إنفاق موارد أكثر مما يملك". بالنسبة إلى رينيه ماير، التشخيص واضح. ففرنسا تعاني مما يسميه "التوجيه التضخمي". أكد ماير رغبته في القطع مع هذه الأيديولوجيا، وتحدّث عن "عملٍ ضروري لإيقاف الأوهام، وإبطاء الانزلاق".

وضع في هذا السياق خطة من ثلاثة أجزاء. أولاً، تخفيض الإنفاق العمومي. نصت ميزانية عام 1948، التي تمّ تبنيها في 7 كانون الثاني/ يناير بتاريخ متأخر عن وقتها، على إلغاء 150.000 وظيفة. وثانياً، تحرير بعض الأسعار للوصول من جديد إلى ما دعاه "الميكانيزمات الطبيعية" للاقتصاد. وثالثاً، تخفيض شامل لقيمة الفرنك. سيتبين أن النقطة الأخيرة هي الأصعب. ذلك أن تخفيض قيمة العملة، في عام 1948، يجب التفاوض بشأنه مع صندوق النقد الدولي، وفقاً لاتفاقيات

بريتون وودز الأخيرة. عندما علم الإنكليز المعدل الذي أراده الفرنسيون (80 في المئة)، احتجوا على المنافسة – الغدّارة – التي ستفرضها فرنسا عليهم. فازت فرنسا بقضيتها مع التعهد بعدم المطالبة بالحصول على أي مساعدة من الصندوق لمدة خمس سنوات. هكذا، في يوم الأحد 25 كانون الثاني/ يناير 1848، بلغ الدولار الذي كان يساوي 119 فرنكاً في الصباح الباكر، 214 فرنكاً في المساء. كانت النتيجة المباشرة قفزة هائلة في التضخم الذي بلغ 60 في المئة في عام 1948. يرى رينيه ماير أن هذا التضخم هو الثمن الذي يجب أن يدفعه بلد يرفض الاعتراف بأن القوة الشرائية أمر لا يُحدّد بمرسوم، بل هي تتأسس على العمل وما يحفزه من إنتاج. من مناقب رينيه ماير أنه منح اسماً دقيقاً لهذا الاقتصاد بوصفه اقتصاد إعادة الإعمار، والذي سوف يُقدّم بوصفه فترة الثلاثينيات المجيدة.

الرهانات الاستعمارية

التحدي الثالث في عام 1944 هو إعادة تحديد وضع الإمبراطوريات الاستعمارية. تعرّضت بعض الدول المستعمَرة، مثل فرنسا وهولندا وإيطاليا، للهزيمة والاحتلال في لحظة أو أخرى من الصراع. وأعلن المنتصرون، أكانت الولايات المتحدة أو روسيا بعد أن أصبحت سوفييتية، ممن كان وجودهما في مؤتمر برلين عام 1884 هامشياً، معاداتهم الشديدة للاستعمار.

يُعبّر موقف ديغول هنا أيضاً عن التحفظات التي اصطدمت بها فكرة إنهاء الاستعمار. في 30 كانون الثاني/ يناير 1944، افتتح ديغول مؤتمراً في برازافيل، مكرّساً للحديث عن مستقبل الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية. كان على وعي تام بأن هزيمة عام 1940، والنفوذ المتزايد للاتحاد السوفييتي، يجعلان من المستحيل العودة إلى الوضع الذي كان سائداً في نهاية القرن التاسع عشر. لم يكن اختيار برازافيل عشوائياً، إذ كانت عاصمة لأفريقيا الاستوائية الفرنسية قبل الحرب، وعاصمة فرنسا الحرة بين عامي 1940 و1943. في الواقع، بعد النداء الذي أطلقه في 18 حزيران/ يونيو 1940، راح ديغول يبحث عن دعم المستعمرات الفرنسية، البعيدة جغرافياً عن متناول الجيوش الألمانية، لكنها مرتبطة عضوياً بدولة فيشي الفرنسية. هكذا في أيلول/ سبتمبر 1940، حاول الفرنسيون الأحرار الحصول على موطئ قدم لهم في داكار بمساعدة الإنكليز. لكن القادة المحليين، الموالين لفيشي، أعادوهم أدراجهم. في المقابل، ساعدهم فيليكس إبوي Félix Éboué (1884–1944)، حاكم تشاد الذي سرعان ما دعم ديغول، على الاستقرار في برازافيل في

شهر تشرين الأول/ أكتوبر. ولما كان ديغول مصراً على العمل من أرض فرنسية، جعلها عاصمته الرسمية، وإن كان يقيم في لندن عملياً. ورغم أن عملية إنزال الحلفاء في شمال أفريقيا أدت إلى إقامة فرنسا الحرة في الجزائر العاصمة، فإن برازافيل حافظت على هالتها لاقترانها بأكثر فترات المغامرة الديغولية حساسية. لذا فإن اختيار ديغول إياها مكاناً لتنظيم المؤتمر حول مستقبل الإمبراطورية الاستعمارية، وسيلة لتأكيد امتنانه لها. لفّ خطابه الافتتاحي للمؤتمر شيء من الغموض. وكما سيقول هو نفسه، شكّلت خاتمة هذا الخطاب برنامجاً واسعاً! فقد أعلن قائلاً:

> سوف تتدارسون هنا ما الشروط الأخلاقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها التي ستبدو لكم قابلة للتطبيق تدريجياً في كل بقعة من أراضينا، وسوف نقدّمها إلى الحكومة، بهدف إدماج هذه الأراضي، بعد تطوّرها وتقدّم سكانها، في المجتمع الفرنسي، مع شخصيتها ومصالحها وتطلعاتها ومستقبلها.

هكذا، فإن الشخص الذي سيصبح بعد خمسة عشر عاماً الفاعل الكبير في إنهاء الاستعمار، كان لا يزال يفكر في عام 1944 بمنطق الحفاظ على سلطة فرنسا في أفريقيا. لكن الوضع تغيّر كثيراً منذ ذلك الحين، وأصبح إنهاء الاستعمار معمَّماً. في 15 آب/ أغسطس 1947، نالت الهند استقلالها، وفي 26 كانون الثاني/ يناير 1950، أصبحت جمهورية. أمّا بالنسبة إلى الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية، فقد تفكّكت في أوائل الستينيات. ثمّ تطورت العقليات إلى حد كبير. فاليوم، يُعدّ الاستعمار انحرافاً تاريخياً. كما انعكس ميزان القوى الديموغرافي. في عام 1944، أقام ديغول مقارنة بين 40 مليوناً من سكان العاصمة الفرنسية، و60 مليوناً من سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الفرنسية. في عام 2020، تجاوز عدد الفرنسيين 65 مليوناً بقليل، في حين بلغ عدد الأفارقة الناطقين بالفرنسية أكثر من 400 مليون[75].

75 خلال قمة الفرانكوفونية في 11 و12 تشرين الأول/ أكتوبر 2018، أشار الرئيس إيمانويل ماكرون إلى تطور ميزان القوى الديموغرافي هذا بإعلانه أن مستقبل اللغة الفرنسية يجري الآن على ضفاف الكونغو. لذلك فإن برازافيل حاضرة أكثر من أي وقت مضى في المصير الفرنسي.

الانتقال بين أنموذجين: الأنموذج الأميركي في تعارض مع الإرث الإنكليزي

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، كان الاتجاه القائل بـ"التوجيه التضخمي"، والمتحدر من النظريات الكينزية والمنقّحة على يد ألفين هانسن، يفرض نفسه. فقد حمل لواءه الأميركيون الذين تباينوا على الصعيد الفكري مع الأنموذج الليبيرالي الإنكليزي للقرن التاسع عشر.

بعد عام 1815، فرضت بريطانيا العظمى، بعد أن أطاحت بفرنسا اقتصادياً، أنموذجاً ليبيرالياً تركّزت آخر مقوّمات قوّته على استخدام الجنيه الإسترليني مرجعاً نقدياً عالمياً. والواقع أن الإنكليز سرعان ما أدركوا أن إحدى خصائص دور القوة العالمية الأولى أن تجعل عملتها العملة المرجعية في التجارة العالمية، أي أنّ السيادة الاقتصادية الدولية تتطلب السيادة النقدية. ثم اتبعت الولايات المتحدة بأمانة هذا الجانب من الأنموذج الإنكليزي، إذ شنت معركة ضد البريطانيين من أجل القضاء على الجنيه بوصفه عملةً دولية. وما إن نال الأميركيون الإدارة النقدية للعالم، حتى قاموا بكل ما يلزم لتقويض الكيانات المالية التي من المحتمل أن تنافس الدولار. في مؤتمر جنوة عام 1922، استدعي الوفد الأميركي لتسوية تبعات حرب عام 1914، إلا أنه أشعل العداوة بطلبه أن يكون للدولار المكانة نفسها التي يتمتع بها الجنيه. ومن ثم استمرت العملة بالصعود، وتحررت إدارتها من القيود. ففي عام 1971، فُصلت عن الذهب. وفي عام 1976، سجّلت الولايات المتحدة نجاحين كبيرين أكدا أنها رائدة النقد في العالم. ففي ذلك العام، وافقت على نهاية الذهب في اجتماع قمّة لصندوق النقد الدولي في جامايكا. بالإضافة إلى ذلك، رفضت مدّ يد العون إلى إنكلترا العاجزة عن الوفاء بديونها الخارجية، الأمر الذي اضطر هذه الأخيرة إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، والحصول على التمويل. بهذه الطريقة أصبحت الولايات المتحدة، بعد عام 1976، السيدة من دون منازع على الصعيد النقدي.

في فترة سيطرة الأنموذج الإنكليزي، رسّخ الجنيه مصداقيته على أساس منظومة للأسعار الثابتة والمؤسَّسة على الذهب. إنه عصر معيار الذهب. إذ تُصدِرُ المصارف المركزية الأموال تبعاً لكمية الذهب التي بحوزتها. فبيان الميزانية العمومية لأي مصرف مركزي بسيط: يظهر في بيان الأصول مخزونُ الذهب، وبعض تأثيرات الدين العمومي المقابلة لاحتياجات السيولة اليومية للمنظومة. وفي بيان الخصوم، تظهر الأوراق النقدية، الأموال الائتمانية. لهذه المنظومة ثلاث خصائص رئيسية. أولاً: يؤدي تداول الذهب إلى استقرار شامل للأسعار. ففي حال تدفق رأس المال الأجنبي داخل بلد ما، سواء من أجل شراء إنتاجه أو من أجل الاستثمار فيه، فإن كمية الذهب المتوافرة في البلد تزداد. ينجم عن ذلك تضخم المعروض النقدي الوطني. ويترجم هذا التضخم بزيادة الطلب الإجمالي الذي تستجيب له الشركات عفوياً عن طريق رفع أسعارها. باختصار، يؤدي الفائض الخارجي إلى

التضخم، إلا أن هذا التضخم سرعان ما يُصحّح نفسه بنفسه. ذلك أنه يتسبب بخسارة منتجات البلد بعضَ قدرتها التنافسية، وتالياً بفقدان جزء من المنافذ الخارجية. فتنخفض الصادرات، ما يؤدي إلى إلغاء الفائض الخارجي تدريجياً، وإعادة التوازن إلى البلد. هكذا، فإن معيار الذهب، ومن خلال وجود عملة دولية متداولة بحرية، ولم تُحدَّد كميتها مسبقاً من طرف أي حكومة، كان يؤدي إلى توازن تلقائي للأرصدة الخارجية لكل بلد، وإلى تناغم معين في التجارة الخارجية. كان كل انزلاق في التضخم ينعكس في فقدان القدرة التنافسية، وتقلّص المنافذ الخارجية. ثم ينشأ نتيجة ذلك عجز تجاري يؤدي بدوره إلى تدفق الذهب، وتصحيح الأسعار (الانكماش)، ما يُعيد الاقتصاد إلى الوضع السابق. الخاصية الثانية لهذه المنظومة هي أن الدين العمومي ليس مدوّلاً بصورة كبيرة، حتى إنه يُشكل اقتطاعاً على المدخرات الوطنية. الأمر الذي يؤدي إلى تأثير المزاحمة، أي إن أيّ زيادة في الدين العمومي تُترجم بانخفاض بالدين الخصوصي، وتالياً تجفيف وسائل الدفع التي من المحتمل أن تموّل الاستثمار. نتيجة لذلك، تتوخى الحكومات الحذر، وتعمل بحيث تضمن تمويل الإنفاق العمومي من الضرائب. لا يتأتى الدين العمومي إلا من حوادث استثنائية، ولا سيما الحروب. أخيراً: تقوم المنظومة على المساواة بين المشاركين. فبريطانيا العظمى، ومع كونها البلد المهيمن، تخضع للقواعد الاقتصادية نفسها التي تخضع لها البلدان الأخرى. وتعاني، في حال حدوث عجز خارجي، من انكماش من شأنه أن يعيدها إلى التوازن. هكذا، كان الميزان التجاري الإنكليزي في عجز متواصل منذ عام 1824، الأمر الذي أجبر البلد على تحويل نفسه إلى مركز مالي عالمي، وبيع الخدمات المصرفية بهدف تحقيق توازن طويل الأجل في ميزان مدفوعاته الجارية.

في المقابل، تقوم المنظومة الأميركية على معيار الدولار. سوغ الأميركيون التخلي عن معيار الذهب باتهامه بالإبقاء على الانكماش. في هذه المنظومة، يمتلك كل مصرف مركزي الذهب الذي يُعدّ من الأصول المبتذلة وقليلة الأهمية لأنه غير مدفوع، إلى جانب الدين العمومي: الدين العمومي الوطني، لكن أيضاً الأميركي. ذلك أن اتفاقيات جامايكا في عام 1976 نصّت على أنه لا يجب تبادل الذهب بين المصارف المركزية، لذلك تتبادل هذه المصارف الدين العمومي للولايات المتحدة. فعندما يكون بلد ما في فائض ميزان المدفوعات الجارية، تحصل شركاته على دولارات، ثمّ تستبدلها عن طريق المصارف بالعملة الوطنية. للبنوك أن تحتفظ بهذه الدولارات، أو أن تتصرف فيها عن طريق المصرف المركزي الذي يشتري سندات الخزانة الأميركية لأنه غير قادر على الحصول على الذهب من الاحتياطي الفيدرالي للولايات المتحدة. أدى العجز الخارجي للولايات المتحدة، الذي أصبح منتظماً منذ سبعينيات القرن الماضي، إلى قيام الشركات في جميع أنحاء العالم

بكسب الدولارات، والتي انتهى بها الأمر إلى التراكم في الميزانيات العمومية للمصارف، وفي احتياطات المصارف المركزية.

لهذه المنظومة بدورها ثلاث خصائص رئيسية. أولاً: لا يعرف التضخم عقوبات خارجية فورية. سرعان ما يُصبح البلد الذي يعاني من التضخم بلداً يعاني من عجز خارجي. ويقترض الدولارات إلى أن يُرفض إقراضه. والعودة إلى التوازن الخارجي، أي إلى التوازن بين العرض الوطني والطلب الوطني، أو أيضاً زوال التضخم، إنما يُدار من طرف صندوق النقد الدولي وليس عبر آلية تلقائية لتخفيض كمية الذهب الاحتياطية الموجودة في خزائن المصرف المركزي. ثم إن توازن المنظومة ما عاد قائماً على تتال محتوم عائدٍ إلى حيادية المعيار النقدي المعتمد، بل على توازن القوى الذي يُعدّ وصول صندوق النقد الدولي الترجمة الأكثر وضوحاً بالنسبة إلى الشعوب. وهو الوصول الذي بات يعبّر عن زيادة خبيثة للتوطيد السياسي ويغذي عداء معيناً لأميركا. الخاصية الثانية لهذه المنظومة هي أن الدين العمومي أصبح بالنسبة إلى كل دولة موجّه السياسة النقدية، ووسيلة الحصول على الدولار. يعيش الاقتصاد العالمي على المديونية العمومية المعممة، مع أزمات متكررة تعقب هذه المديونية عندما لا تعود الخزانات العمومية قادرة على إيداع أوراقها (أميركا اللاتينية، أفريقيا، الأزمة الآسيوية 1998–1997، الأزمة الأوروبية عام 2011). الخاصية الثالثة هي وجود عدم مساواة بين الدول. فمن يصنع الدولار يتمتع بامتياز مقارنة مع الآخرين. ومقابل سلع الآخرين، يُقدّم الدولارات التي ينتهي بها الأمر إلى شراء دينه العمومي. وهو الأمر الذي يسمح له بمبادلة استهلاكه الفوري مقابل وعدٍ بعمله المستقبلي، مؤجلاً بذلك الجهد اللازم لتوازنه. منذ تحليلات الاقتصادي الفرنسي جاك روف (1978–1896) Jacques Rueff، يدور الحديث عن "امتياز فادح"، والسؤال المطروح هو: لماذا تقبل الدول الأخرى ذلك؟ مبدئياً، تقبل بذلك ما دامت تعتبر أن الدولة المهيمنة، في المقابل، تضمن أمن العالَم. كذلك كانت الممالك الهلنستية المنتهية تدفع لروما جزية مقابل أمن العالم المتوسطي. وعندما كانت تقدّر أن الخدمة الرومانية باهظة الثمن، تنخرط في مواجهة قاتلة لها. خلال الحرب الباردة، امتصت ألمانيا واليابان ديون الحكومة الأميركية لأن الولايات المتحدة ضمنت أمنهما العسكري. لذا فإن شرعية المنظومة ما عادت تقوم على المساواة بين المشاركين، بل على سيادة دولة تستثني نفسها من القواعد المشتركة باسم ما تقدمه من خدمات سياسية. تقايض الولايات المتحدة هذا الامتياز النقدي الفادح للدولار مقابل الحماية في مواجهة التهديد التوتاليتاري. وهي على وعي بالطبع أنه وبمجرد تضاؤل هذه الخدمة يتعين عليها العودة والوقوف مع الآخرين في الصف. أي إن عليها الالتزام بسداد دينها العمومي.

ولتجنب هذا الموقف، فإن من مصلحتها الحفاظ الدائم على خطاب يُنذر بخطر عالمي وشيك، وهو الخطر الذي كان ملموساً في فترة انتصار الشيوعية.

يسمح هذا الامتياز للولايات المتحدة بالعيش مع عجز خارجي هائل، أي في حالة من الاستهلاك المفرط. فهي تصدّر استهلاكها إلى الخارج لضمان أسواق لبقية الكوكب، بدعوى أنها بذلك توفّر فرص عمل له. كانت إنكلترا الفكتورية تصدّر مدّخرات لتمويل بقية العالم والقيام باستثمارات مربحة. هكذا، حلّت الدولة المنفقة المهيمنة محل الدولة المدّخرة المهيمنة. كانت إنكلترا تذهب إلى خارج حدودها بحثاً عن منافذ لمنتجاتها وأماكن تستثمر فيها مدّخراتها. أمّا الولايات المتحدة التي تعيش في اختلال هيكيلي خارجي، فهي تشهد على نحو دائم طلباً يتجاوز قدرتها على التوريد، وتبحث في الخارج عن مورّدين. يمكن لتعبير "مجتمع التضخّم" أن يُلخّص هذا الفائض في الطلب قياساً بالعرض في حالة الولايات المتحدة، والذي يُشير أساسه الأيديولوجي – أي التعزيز المستمر للطلب والاستهلاك – إلى البراديغم الكينزي القائم على ذريعة تعميم التوظيف الكامل.

هناك اختلاف آخر مهم بين الثورة الصناعية الإنكليزية في القرن التاسع عشر والمنطق الأميركي في القرنين العشرين والحادي والعشرين، وهو أن أماكن إقامة الجماهير الريفية التي تحوّلت إلى عمّال لم تعد أماكن الإقامة نفسها للجماهير الحضرية التي تشتري إنتاجها. ففي حين كان عامل مانشستر يعمل من أجل ساكن لندن، يعمل اليوم عامل الصين من أجل ساكن نيويورك. ولم يعد عامل شنغهاي يعمل من أجل نفسه أو من أجل مواطنيه، بل يزوّد شركة Walmart بقمصان يشتريها السكان الأميركيون في نهاية المطاف. لذلك لا يوجد أي سبب يُحفّز التضامن السياسي بين العامل الآسيوي والمستهلك الأميركي. اليوم، يُفضّل السكان الأغنياء في الغرب التعامي عن واقع حياة العمال الصينيين، والاعتماد على الحزب الشيوعي الصيني الذي، للمفارقة، لا يؤدي دور المدافع عن العمال، بل دور رئيس لهم، لا وازع يردعه.

إذا ما قورنت قوة آسيا بأفريقيا أو أميركيا اللاتينية لجهة إدارة الهجرة الريفية الكوكبية، والقدرة على أداء دور المورّد المميَّز للمستهلك الخيميائي الأميركي، فإن السبب المشؤوم لهذه القوة هو وجود أنظمة حكم سياسية قادرة على الحفاظ على النظام في ورش العمل الجديدة. في الصين، تُرغم الديكتاتورية سكانها على القبول المذعن بالنمو والاندماج في السوق العالمية. وفي الهند، يقوم نظام الحكم الديموقراطي بتنظيم النهوض الاقتصادي مع قدر أقل من العنف، ونتائج متأخرة، ونصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي يبلغ ثلثي مثيله في الصين. وفي أفريقيا، يجعل غياب الحكومات العصرية من المستحيل إنشاء مصانع قادرة على استيعاب ملايين الفلاحين الجائعين الذين ينجون

بما أوتوا من إمكانات، ويمكنهم تصنيع السلع التي تحتاج إليها أميركا. أمّا أميركا اللاتينية، فإن الإحباطات التي يتسبب بها موقف الولايات المتحدة هناك تؤدي إلى ظهور أنظمة حكم ذات خطاب ماضوي، تحاول إعادة الساعة إلى الوراء، وإلى مرحلة الحرب الباردة، متسببة بإضعاف أي فكرة عن الاستثمار المستدام. وتظلّ أميركا اللاتينية اليوم مكاناً يمكن فيه تأميم العمل وسرقته، في حين أنه من سخرية التاريخ، تحوّل الحزب الذي لا يزال يدّعي الماركسية في الصين إلى "قائد صغير" لمجموعة كاملة من السكان العاملين من أجل رغد عيش الغرباء، الأميركيين على نحو خاص، الذين قلما يكترثون بمجملهم لواقع العامل الصيني وماضيه.

أسفر هذا التباعد المكاني بين الإنتاج والاستهلاك عن صياغة جديدة لمشكلة أسعار الصرف. ففي الماضي، كان عمال مانشستر يحققون فائضاً تجارياً في مدينة لندن التي اشترت منسوجاتهم. لكن أحداً لم يكن يلاحظ ذلك لأن المكانين كانا يستخدمان عملة واحدة. أراد نيكولاس غريغوري مانكيو أن يُشيد بمزايا التجارة الحرة فأشار إلى أنه يقود سيارة BMW، ويشرب الـ chablis، ويُجري فحوصاته الطبية في مومباي (بومباي سابقاً). ما أراد توضيحه هو أن سكان البلد الذين لا يعيشون بالضرورة من عمل مواطنيهم، يكفّون عن العيش بعملتهم الوطنية. يمتلك الأميركي الثري كمثل مانكيو سيارة ألمانية، ويشرب النبيذ الفرنسي، ويشتري الأحذية الإيطالية، ويقضي عطلته في الشاطئ الأزرق، أي أنه يعيش باليورو. يشتري مواطنه من الطبقة المتوسطة سيارة يابانية، ويشاهد بكثرة التلفزيون الكوري الصنع، أي أنه يعيش بالين/ الون. وأخيراً، يتسوّق مواطنه الأفقر في متاجر Wallmart، ويشتري منها المنتجات الصينية، أي أنه يعيش بالدولار/ اليوان.

لا تختص الولايات المتحدة وحدها بهذا التوزيع للمصالح والمرجعيات السكانية على أساس العملات أكثر مما على أساس الانتماء إلى الكيانات السياسية في منطقتهم الجغرافية. فالذين يُصرّون على ضرورة أن ترفع الصين من قيمة عملتها لا يدركون ما يعنيه ذلك لجهة تحوّل المداخيل في المجتمع الصيني. لن يؤدي هذا الرفع إلى خسارة منافذ الصادرات الصينية التي ستظلّ أسعارها أقل بما لا يقاس من متوسط الأسعار العالمية. في المقابل، إن من شأن رفع قيمة العملة أن يخفض أسعار المنتجات المستوردة، ويزيد القوة الشرائية للصينيين الذين يعيشون على الواردات، أي سكان المدن على نحو خاص، أي أن ذلك سيُشكّل خبراً جيداً لهم. لكن هذا الخبر كارثي للفلاحين الذين يمثلون 50 في المئة من سكان الصين. فهؤلاء يستهلكون ما ينتجون محلياً، ويبيعون الباقي بالدولار في الأسواق العالمية. النتيجة: سيكون دخل الفلاح الصيني بالدولار، ونفقاته باليوان، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة سعر صرف اليوان، وتالياً معاقبة الفلاح، وهو الأمر الذي ترفضه سلطات بكين. بالمثل،

كان أمام اليابان عندما أرادت مواجهة شيخوخة سكانها أحد أمرين: استيراد العمالة من خلال قبول الهجرة الجماعية، أو تصدير الادخار على شكل استثمار مربح إلى البلدان الفتية. اختارت اليابان الخيار الثاني. والنتيجة: اعتمد جزء من دخل سكانها على أرباح استثماراها في الخارج. هكذا فإن موارد أنظمة التقاعد اليابانية هي جزئياً بالدولار، في حين أن الدخل الذي يتقاضاه المتقاعدون بالين. كذلك، إن من شأن ارتفاع صرف الين أن يخفض القوة الشرائية للمتقاعدين اليابانيين. تحاول الحكومة الحدّ من هذا الاتجاه، فتنتهج الانكماش، وتطلب من المصرف المركزي الياباني التدخل بانتظام في سوق الصرف الأجنبي لاحتواء صعود الين.

وُجد شكل آخر وجديد من أشكال التباعد المكاني الذي يميّز العالم "الأميركي"، يرتبط بالتغيرات الديموغرافية. كان لكل دولة في الماضي شبانها وعجائزها. لكن بعد طفرة المواليد في الخمسينيات من القرن المنصرم، دخلت البلدان الأوروبية واليابان في مرحلة الشيخوخة على نحو كبير، وبدأت الأهرامات العمرية بالانعكاس. وبعد أن كان التوزع العمري متجانساً نسبياً في السابق، صار يتسبب بظهور تركيزات سكانية غير مسبوقة، فتقدّم الشمال في السنّ، في حين أصبح الجنوب غنياً بالشبان. كان على بلدان الشمال إثر ذلك أن تجد أشكالاً من التضامن الاقتصادي مع بلدان الجنوب لا تمرّ من خلال الإطار الوطني، وتالياً من إطار الدولة. فدول الرفاه قادرة على ضمان النقل بين مختلف الفئات العمرية المقيمة على أرضها، لكنها غير قادرة على ضمان التضامن بين المجموعات التي لا سيطرة لها عليها. ولكي يستطيع شبان الجنوب توفير الدخل لكبار السن في الشمال، على البلدان المسنّة أولاً أن تحرّر المدخرات من أجل الاستثمار في البلدان ذات النمو المحتمل المرتفع. أي أن على بلدان الشمال، إن أرادت أن تتحضّر للمستقبل، أن تخصص فائضاً خارجياً للاستثمار في البلدان الناشئة. بعضها يفعل ذلك، مثل ألمانيا، وبعضها قد فعل ذلك، مثل اليابان، وبعضها يجب أن يفعل ذلك، مثل فرنسا التي تعيش بما يتجاوز إمكانياتها ومقدراتها الديموغرافية. إن عدم تصحيح فرنسا حالتها الادخارية، أي عدم تقليصها استهلاكها الحالي، يعني اضطرارها إلى جلب شبان جدد في السنوات المقبلة قادر على تكوين الثروة على ترابها. باختصار وبساطة، أمام فرنسا والبلدان المسنّة خياران: خفض استهلاكها أو زيادة هجرتها. في هذا السياق، الصين هي أكثر الدول المسنة إشكالية. فهي تولّد لا ريب مستويات عالية من المدخرات، لكنها لا تفكّر في زيادة هذه المستويات بهدف حماية نفسها من الانخفاض المقبل في عدد السكان.

من كينزية ترومان الديموقراطية إلى كينزية ريغان وترامب

ذات النزعة الشعبية والمحافظة الجديدة

ترتكز القطيعة الملموسة بين الممارسة الاقتصادية الإنكليزية وممارسات الولايات المتحدة إلى قطيعة أيديولوجية. كثيراً ما بُني الاقتصاد على رؤية خطية لتقدّمه صوب فهم أفضل للمجتمع. فبدأ كل جيل جديد من الاقتصاديين من عمل الأسلاف، وعدّ أن من واجباته تحسينه، وتوضيحه، وحتى تصحيحه، لكن من دون إنكار سداده. يزداد إلحاح هذا التحسين عندما يمرّ الاقتصاد بأزمة عميقة، أو عندما يُصبح السكان وصنّاع القرار مقتنعين بأن الرسالة الاقتصادية المهيمنة لا طائل منها أو أنها صورية. هكذا، تزامنت أزمة الثلاثينيات مع تشكيك قوي وفوري باليقينيات الاقتصادية، حتى إن كينز اعتقد أن تبني موقف مختلف أمرٌ ضروري، وأكد أن الاقتصاديين من قبله أخطؤوا، ويجب أن ننطلق من الصفر إذا أردنا تقديم حلّ ناجع للمشكلات التي طرحها الانهيار الاقتصادي في الثلاثينيات من القرن العشرين. والنتيجة: انقسام العلوم الاقتصادية إلى فرعين، ما قبل الكينزية والكينزية، وتقع على كل صانع قرار المهمة الشاقة المتمثّلة في البتّ في سداد كلّ منها قبل الشروع بالفعل.

ثمّ تمثّل عمل من جاء بعده من الاقتصاديين، مثل الأميركي بول ساموبلسون Paul Samuelson (1915–2009)، في تذليل هذه المعضلة المصطنعة، والعودة إلى الطريقة السابقة، من خلال تحقيق ما أجمع على تسميته بالمركّب الكلاسيكي الجديد، القائم عملياً على إيجاد تقديم للاقتصاد يتوافق مع المنظور الكينزي، والمنظور ما قبل الكينزي المكنّى بالمنظور الكلاسيكي. لم يكتب لهذا المسعى النجاح الكامل، واستمرت النظريتان الاقتصاديتان بتأسيس السياسيات الاقتصادية على نحو متوازٍ.

النظرية الأولى هي استمرار للنظرية البونوقراطية الكلاسيكية للقرن التاسع عشر، والقائلة بأن الثروة تأتي من العمل. تفترض هذه النظرية ضرورة المنافسة، بما في ذلك في سوق العمل، والخصخصة القصوى للاقتصاد، وتبني السياسة النقدية التي تعزز استقرار الأسعار، وسياسة الميزانية الموجّهة نحو توازن الأرصدة في الداخل والخارج. ويُستخدم الإنفاق العمومي لحلّ المشكلات طويلة الأجل، ويعني ذلك عند الاقتصادي الكلاسيكي أن الدولة هي التي تموّل التكوين والبنى التحتية والأنشطة الأخرى التي من شأنها التحضير للمستقبل. ويرى أن جودة الإنفاق العمومي أهم من كميته، والعمل على العرض والمستقبل طويل الأجل أهم من الطلب الفوري. أما السياسة النقدية فتحرّكها الرغبة في الاستقرار. وتُكرّس لخفض التكاليف من خلال اللعب على

أسعار الصرف، فمثلاً إن ارتفاع مستوى سعر الصرف يؤدي إلى خفض سعر الواردات. في زمن ريكاردو وغلادستون، أوصى الاقتصاديون بإلغاء الرسوم الجمركية من أجل خفض التكاليف عن طريق خفض أسعار المنتجات المستوردة. وذكّروا بحقيقة كثيراً ما يجري التعامي عنها، وهي أن زيادة أسعار الواردات، إمّا عن طريق الرسوم الجمركية وإمّا تخفيض العملة، لا تعود بالضرر على الأجانب، بل على المستهلك الوطني الذي يشتري الواردات بعد أن أصبحت أغلى، ويعاني نتيجة لذلك من اقتطاع في قوته الشرائية.

تدافع النظرية الاقتصادية الثانية – أي الكينزية التي أعطاها ألفين هانسن صيغتها الأولى قبل أن يُتمّها ترومان – عن المنافسة أيضاً، وترفض النظرية الشيوعية في الدولة. لكنها تقدّر أن المنافسة وحدها لا تحلّ مشكلات التوظيف والبطالة. وتقول بوجود توازن في نقص التوظيف لا يمكن تحريكه وتصحيحه إلا من خلال نشاطية حكومية معينة، أي سياسة تدعم الطلب من خلال عجز الميزانية. وتدافع النظرية عن مبدأ التخفيضات التنافسية لقيمة العملة، والتي لا بدّ من أن تؤدي إلى زيادة الصادرات، وتالياً إلى تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات الجارية. فإذا كانت السياسة الكلاسيكية (القائمة على الاستقرار النقدي، والميزانية المتوازنة، والعملة القوية، والإجراءات الحكومية طويلة الأجل) تُسمى بسياسة العرض، فإن السياسة الكينزية (القائمة على عجز الميزانية، والحفاظ على أسعار الفائدة المنخفضة، والتخفيض المتكرر للعملة، والتفاعلية قصيرة الأجل للإجراءات الحكومية) تُسمّى بسياسة الطلب.

الفارق الأساسي بين هذين المنظورين هو العلاقة بالوقت. أبدى الاقتصاديون الكلاسيكيون مبكراً جداً قناعتهم بأن بعض القرارات قد تسفر عن ضرر لا رجوع عنه. بعض هذه القرارات يُحضّر للمستقبل، لكن بعضها الآخر قد يدّمره على الرغم مما يلوح فيه من عواقب إيجابية فورية. فدور الوقت مختلف باختلاف الظروف. وتتمثّل إحدى الصعوبات التي تواجه الاقتصادي في إدراك الحجم الذي يعطيه الوقت للظاهرة الاقتصادية. وضع علماء الرياضيات في القرن الثامن عشر في متاح الفكر الاجتماعي تحليلاً دقيقاً لتطور الظواهر بمرور الوقت. إذ جعلت اكتشافاتهم الدقيقة من الممكن قياس نتائج الضرب مقارنة بإضافة ما دعوه التطورات الهندسية مقارنة بالتطورات الحسابية، وبإضافة ما ندعوه اليوم التطورات الأسيّة مقارنة بالتطورات الخطية. إنّ ما يهدد مستقبل المجتمع في نظر الاقتصاديين الأوائل هو واقع أن بعض الكميات تتطور أسيّاً، وبعضها الآخر خطيّاً. لذا فإن الدخل الذي يحقّ للفرد الحصول عليه من سند الدين العمومي – أي السندات التي تفرضها الدولة على نفسها من خلال الدخول في الدين – يتطور تطوراً كبيراً. والأمر نفسه يتكرر مع السكان. في

المقابل، يتطور الإنتاج تطوراً خطياً لأنه يستند إلى إضافة الأراضي المزروعة. تماماً مثل كمية الأموال المتداولة إذ تعتمد على إضافة مناجم الذهب المشغَّلة.

يقوم منطق الاقتصاد السياسي الكلاسيكي بمجمله على التمييز الواضح بين ما يعود إلى الضرب وما يعود إلى الإضافة، وعلى الاختلاف في معالجة الظواهر التي تتبع منحنى أسيّاً وتلك التي تتبع منحنى خطياً. ولتجنّب التطوّر الأسي للدين، اقترح الكلاسيكيون ميزانية متوازنة. أما لتجنّب النمو الأسي للسكان، فقد اقترح أكثرهم تطرفاً، مالتوس، التقشف وخفض معدل المواليد. غير أن إجابة أخرى برزت على يد صديقه ريكاردو ومنافسهما الفرنسي جان باتيست ساي Jean–Baptiste Say: وهي السعي لجعل التطور الخطي تطوراً أسياً، أي زيادة احتمالات النمو. ذلك أن على التقدّم التقني، والمنافسة المنظّمة حول التقسيم الدولي للعمل بفضل التجارة الحرة، أن يجعلا من زيادة الإنتاج أمراً ممكناً. بعد الفيزيوقراطيين، وضع ريكاردو قاعدةً هي اليوم بمنزلة القاعدة الذهبية للنمو الاقتصادي، ومفادها أن معدل الفائدة يجب أن يكون مساوياً لمعدل النمو. إنّ معدل الفائدة هو العامل الأسي للدين، وخاصة الدين العمومي. فإذا كان معدل النمو ثابتاً، أدى إلى ديناميكية إنتاجية أسية. لكن ريكاردو يعلم أن الهدف الذي يرجوه بعيد المنال. إذ كلما زاد إنتاج المنظومة، أصبحت غير فعالة، وهذا هو قانون تناقص العائدات. إن على البشرية أن تواجه محدودية الطبيعة، فهي تخضع لهذه المحدودية من خلال آلية تناقص العائدات، وتحاول التغلب على هذا القانون عن طريق التقدم التقني. بيد أنه لا مفر من هذه المحدودية في نهاية المطاف.

خلافاً للنظرية الكلاسيكية، يرى الاقتصاديون الكينزيون أن الوقت يسمح للإنسان بحلّ هذه المشكلات. وخلافاً لرؤيةٍ لمجتمع يتّجه صوب التوازن، وحيث المثل الأعلى سكوني، وتتمثّل المشكلة في التناقض بين الأسي والخطي؛ تؤكّد الكينزية أن من شأن ضغط الوقت أن يؤدي إلى تعديل دائم في الظروف الاقتصادية. فالدين يخلق التزامات في مستقبل سيختلف على نحو جذري، ومن العبث إدانته إذا كان سيجعل هذا المستقبل أفضل. وبدلاً من الاستسلام والمضي صوب حالة من الثبات والسكون، من الأفضل السعي إلى تعميم الأسي. النمو الأسي ممكن لأنه يعتمد على عدد السكان الذين لا يزدادون أضعافاً مضاعفة فحسب، بل تتطور قدرتهم الفكرية أيضاً بفضل التقدم التقني. وإذ ذلك يمكن أن تتطور كمية المال بالصورة التي نراها مناسبة، وتكون متسارعة، بشرط أن نتخلص من البقايا النقدية القديمة المتمثّلة بالذهب. هكذا فإن الكينزية تقدّم رسائل تفاؤل في مواجهة التشاؤم الأساسي للفكر الكلاسيكي لريكاردو ومن حذا حذوه. فالإنسان قادر على كلّ شيء إن أمهلناه الوقت، وتركناه يلعب ببراعة مع الوقت. واللعب مع الوقت في الاقتصاد يعني إدارة مزيج

الدين/ الإنتاجية المتمحور حول انتشار التقدم التقني. فيجري استخدام العجز العمومي لتوفير فرص العمل للجميع، وخلق شروط النمو من خلال الإنفاق العمومي الملائم. ثم سيسمح هذا النمو بدفع فوائد الدين. وفي حال وقوع خطأ، أي إن وزّعنا كثيراً، أو أساءت الدولة استخدام مواردها، أو لم تستطع الشركات إنتاج ما يكفي لتلبية الطلب الذي تغذيه الكينزية؛ أي أسوأ الحالات، فإن الشركات تقوم بزيادة أسعارها، فتنحصر العقوبة النهائية لأي سياسة اقتصادية قائمة على تحفيز الطلب، في التضخم.

يمكن إيجاز الكينزية برفض للمحدودية، أي القناعة بأن المستقبل لا يُشكّل تهديداً، وفي جميع الأحوال، بأنه من الغباء التضحية بالحاضر من أجل المستقبل. فالدولة تستطيع على الدوام تعبئة الطلب الذي من شأنه أن يوفّر شروط النمو، عن طريق الإنفاق والعجز. يجهل العالَم الكينزي المحدودية. ونرى لدى كينز شيئاً من التراخي الأوروبي المحبط. فإذا كان يؤكد تأكيداً قاطعاً أن الإفراط في الاستهداف في المدى الطويل يؤدي إلى تجاهل الواقع، فذلك لأننا، ووفق المقولة التي أصبحت مشهورة: في جميع الأحوال، "في المدى الطويل، سنموت جميعاً". لكن عندما يقرّر الأميركيون تبني المذهب الكينزي، فإنهم لا يأخذون هذا البعد التشاؤمي القائل بأيامنا المعدودة. بل إن ألفين هانسن يفكر ويتصرف بروح روزفلت، وبقناعة بأن المستقبل أفضل من الحاضر، حتى وإن خشي أحياناً من "الركود العلماني" للاقتصاد، أي فقدان ابتكارية العلماء والمهندسين. في هذا السياق، لم يتردد ألان غرينسبان Alan Greenspan الذي ترأس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي بين عامي 1987 و2006، ومن المفترض به أن يكون حذراً في الأمور النقدية والمالية، في التصريح قائلاً عند الحديث عن العجز الخارجي للبلاد:

> لا نشكّ في أن المرونة المتزايدة للاقتصاد الأميركي سوف تسهّل الضبط من دون عواقب وخيمة على النشاط الاقتصادي كله.

وبقول واحد: لا مشكلة، وسيرى ذلك مَن سيظلّ حيّاً، في حين أن الفكر الأوروبي المولود من الاقتصاد السياسي الكلاسيكي مقتنع بأن بعض القرارات ليست سوى موت مؤجل. حتى كينز نفسه، الأوروبي المنشأ، يعتقد بأن كل شيء يُختزل بالعبارة "سيموت كل مَن سيظلّ حياً". جملة القول: تفكّر النظرية الكلاسيكية من منظور الأجل الطويل، والكينزية من منظور الفورية.

عرف تاريخ الكينزية مرحلتين: المرحلة الأولى عندما انضمت أطروحات الأميركي هانسن إلى أطروحات العماليين الإنكليز، وانتهت في عام 1976 باستقالة هارولد ويلسون Harold Wilson من منصبه رئيساً للمملكة المتحدة. والمرحلة الثانية هي مرحلة يمينية شعبوية، هيمنت عليها الولايات المتحدة بلا منازع، وبدأت عام 1976 مع قمة جامايكا والتخلي عن القيود النقدية المتعلقة بها. في المرحلة الأولى، كان الجميع كينزياً، جغرافياً وسياسياً. كينزيون في أوروبا، وكينزيون في الولايات المتحدة. كانت الكينزية هي النص الاقتصادي التأسيسي للديموقراطية الاجتماعية الأوروبية والحزب الديموقراطي لترومان وكينيدي. لكن نجاحها تجاوز حدود هذا المعسكر السياسي، إذ لم يتردد ريتشارد نيكسون Richard Nixon (1913–1994)، رمز أقصى اليمين في الحزب الجمهوري الأميركي، أن يُصرّح في مؤتمر حزبه في عام 1972: "كلنا كينزيون". فالكينزية بعد عام 1972، الأميركية في جوهرها، كينزية يمينة، ومحافظة جديدة، أو شعبوية إذا ما استخدمنا المصطلح الراسخ. وتمثّلت خصيصتها في التقدّم خفيةً.

ارتكزت الكينزية العمالية، التي كانت أول اتجاه وُضع حيز التطبيق، على مبدأين: زيادة الإنفاق العمومي لتمويل إنشاء دولة الرفاهية، وضمان رفاهية اجتماعية معينة، ثمّ قبول التضخم في شكل ارتفاع للأسعار.

ضرائب أقل ودين عمومي حميد

بعد عام 1976، جاءت النسخة الجديدة للكينزية أميركية، واحتمت وراء خطاب مخادع حول العودة إلى الليبيرالية. على أرض الواقع، كان الخطاب الرسمي الذي ترسّخ مع ريغان خطاباً نقدانياً، لأن الكينزية ارتبطت تاريخياً باليسار والديموقراطية الاجتماعية. لكن النقدانيين، كما سيقول مانكيو، لم تكن لديهم السلطة يوماً، إذ لم يستطيعوا البتة مغادرة الجامعات. وظلّت السلطة الفعلية في الولايات المتحدة في أيدي الكينزيين الذين أصبحوا كينزيين "جدداً". وهؤلاء كانوا راضين جداً بالمديح المخادع الموجّه إلى محافظ المصرف المركزي بمقدار ما يُسمح لهم ذلك بتنفيذ سياسة التخفيضات الضريبية والعجز في الميزانية. فلتغذية العجز، خفّض "الجدد" الضرائب بدلاً من زيادة الإنفاق العمومي كما كان يفعل "القدماء". ومنذ أن تولّى ريغان السلطة في عام 1981، لم يعد من الممكن زيادة الإنفاق العمومي في الولايات المتحدة. حتى إن الديموقراطيين مثل كلينتون وأوباما، كانوا يعدون إلى العشرة قبل القيام بذلك. في المقابل، كان العمل جارياً باستمرار على خفض الضرائب.

تُبقي الكينزية الأميركية الحديثة، شأن الكينزية العمالية، على عجزٍ كبيرٍ في الميزانية، لكنها تحافظ عليه ليس من خلال الإنفاق الإضافي في مصلحة الفقراء، بل عن طريق التخفيضات الضريبية في مصلحة الأسر الميسورة تارةً التي تمتاز بالتصويت لمصلحة الجمهوريين، والطبقات الوسطى طوراً التي من المفترض أنها تدعم الديموقراطيين الوسطيين مثل كلينتون وأوباما.

كتب فريق ريغان في التقرير المقدّم إلى الكونغرس بشأن أول ميزانية كان مسؤولاً عنها:

> على الدول أن تقصر مهمتها على بناء إطار طويل الأجل متين ومستقر، يُشكّل فيه القطاع الخصوصي المحرّك الرئيسي للنمو والعمالة وتحسين ظروف المعيشة.

الرسالة ليبرالية في الجوهر، وهي في الظاهر عودةٌ إلى مصادر الاقتصاد الكلاسيكي والأفكار الإنكليزية. وها هي السوق التي تجلت من العشرينيات إلى سبعينيات القرن العشرين بوصفها مشكلةً، تغدو حلّاً. بعد ذلك بقليل في التقرير، أوضح معاونو ريغان فكرهم:

> نقترح توليفة متقَنة من الإجراءات المخصّصة للتقليل من الضرائب التي تخنق المبادرة، وإبطاء نمو الإنفاق العمومي، وتقليل التشريعات كافة التي تقيّد النشاط، والإبطاء التدريجي من توسّع المعروض النقدي.

البرنامج واضح، ويفترض فكّ ارتباط الدولة. لكن اللافت أنه لا يتحدث في أي موضع عن عجز الميزانية. وبيان ذلك أن المسألة، بالمقارنة مع سنوات كينيدي أو الممارسات العمالية الإنكليزية، ليست مراجعة بمقدار ما هي تحوّل، وليست تخلّياً عن العجز بمقدار ما هي خلق له على نحو مختلف. انتهى الإنفاق العمومي على البرامج الاجتماعية بهدف الحدّ من الفقر، ولم يعد الانتعاش الاقتصادي يمرّ عبر توسيع الطلب العمومي، بل من خلال الطلب الخصوصي الذي يزداد بانتظام عن طريق خفض الضرائب. جملة القول: تواصل الكينزية اليمينية تأسيس النمو الاقتصادي من خلال دعم قصير الأجل للطلب، لكنها تقوم بذلك من خلال ضرائب أقل.

إنّ ما يُضفي الشرعية على هذه السياسة، ويُعزّزها، هو أن تخفيض الضرائب متلائم تماماً مع التغيّر الجذري في إرادة السكان بشأن دور الدولة. إذ تميزت السبعينيات بمعارضة شاملة للدولة بما هي كذلك. وكان من شأن انتهاكات الدول التي تطبق قانون فاغنر لتجنب التوترات الاجتماعية أن تسببت بعودة الثورات الضريبية إلى الظهور. الرجل الذي يرمز إلى هذا التطور هو آرثر لافر

Arthur Laffer. ففي كانون الأول/ ديسمبر 1974، اجتمع على العشاء مع جود وانيسكي Jude Wanniski، الصحافي المحافظ، واثنين من المديرين التنفيذيين الجمهوريين اللذين ينتظرهما مستقبل عظيم، وهما: ريتشارد تشيني Richard Cheney، ودونالد رامسفيلد Donald Rumsfeld. وكان موضوع العشاء: ما السبيل إلى نسيان ووترغيت؟ دافع لافر ووانسكي في سبيل إعادة التركيز على القضايا المحلية. فأميركا أصابها السقم من فيتنام ومهمتها الإمبراطورية. لذا اقترحا تخفيضاً عاماً للضرائب. لم يعجب ذلك رامسفيلد: يجب أن تكون الأولوية لتقليص عجز الميزانية، وكذلك الإنفاق العسكري، ما يعني استحالة خفض الضرائب. بعد ذلك، جادل لافر بأنه من خلال خفض معدّل الضريبة نحصل في النهاية على زيادة في الإيرادات الضريبية، وتالياً تقليل العجز وقدرة أكبر على الإنفاق.

لتوضيح هذه المفارقة، رسم لافر على مفرش المائدة ما سيُعرف بمنحنى لافر. في محور الأفاصيل، وضع معدل الضريبة، وفي محور الأراتيب، عائد الضريبة، أي ما ستحصل عليه الدولة فعلياً. عندما يكون معدل الضريبة صفراً، لا تحصل الدولة على شيء. وعندما يساوي 100 في المئة، لا تحصل على شيء أيضاً (لا أحد يريد أن يعمل بعد الآن). يجري التعبير عن هذه النتيجة بقولين مشهورين: "كثير من الضرائب يقتل الضرائب"، و"المعدلات المرتفعة تقتل الإجماليات". رياضياً، يبدأ المنحنى الذي يُعطي العائد كدالة للسعر من القيمة صفر لمعدل ضريبة صفر في المئة، ويبدأ بالارتفاع ثم ينخفض باتجاه الصفر المقابل للقيمة مئة في المئة. يأخذ المنحنى شكل حرف U. ومعدل الضريبة الذي يتوافق مع الجزء الأعلى من U هو المعدّل الذي يضمن للدولة أقصى قدر من الإيرادات. وهو معدل الضريبة الأمثل، والذي معه يتأثر العمل سلباً ويخبو، وتتلاشى الإيرادات الضريبية. من السهل للافر وريغان والقادة الجمهوريين الإقرار بأن الولايات المتحدة قد تجاوزت هذا المعدّل الأمثل منذ فترة طويلة، والادعاء بأن خفض الضرائب سيزيد من الحافز على العمل، ويؤدي إلى استثمارات جديدة، وإلى تنشيط الاقتصاد. هكذا، في عام 1978، طالب الناخبون في كاليفورنيا عن طريق الاستفتاء بإلغاء ضريبة الأملاك، ممهدين الطريق للتخفيضات الضريبية في سنوات ريغان. تَمثَّل رهان السياسات التي بدأها ريغان في الحفاظ على الإجراءات المناهضة للبطالة الخاصة بالدولة الكينزية، من دون الاصطدام بأصحاب الدخل الذين يخشون التضخم، ودافعي الضرائب الكبار الذين لم يعودوا يرغبون في دفع الضرائب.

تتمثّل السمة الأخيرة التي تطبع الكينزية الأميركية في أنها تندرج في إطار اقتصاد معولم. اصطدمت الحمائية التي عدّها كينز مقبولة مع تقاليد الحزب الديموقراطي الأميركي في الثلاثينيات.

وفرض ترومان وكينيدي وأوباما مفاوضات تجارية فضّلت العودة إلى التجارة الحرة للقرن التاسع عشر.

أدت التوليفة بين الكينزية والعولمة والامتياز الفادح إلى تغيير طبيعة مقايضة فيليبس بين التضخّم والبطالة، أي النقطة العاشرة من مبادئ مانكيو. كان على هذه النقطة أن تأخذ صياغات جديدة تبعاً للمكان والزمان. مكانياً، باتت المقايضة بين العطالة والعجز، والواقع أن الطلب الزائد الذي استخدِم للحفاظ على التوظيف الكامل لا يؤدي إلى زيادة الضغط على الأسعار، بل على زيادة الواردات. زمانياً، أظهر منظرو الاقتصاد الكلي الكلاسيكي الجديد أن البطالة التي جرى تجنبها في لحظة معينة بفضل السياسة النقدية المتساهلة، تطل برأسها من جديد متى قرر المصرف المركزي التخلّص من التضخّم أو العجز الخارجي وزيادة أسعار الفائدة. عملياً، أدى تضخم السبعينيات، غير القادر على تجنب البطالة، إلى انفجاره في الثمانينيات في اللحظة التي كان يجب التخلّص منه. لا يتردد بعض الاقتصاديين في القول إن النمو الذي حدث في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي – أي نمو الثلاثينيات المجيدة – دُفِع ثمنه بعد ذلك من خلال تباطؤ "الثلاثينيات الضعيفة" الذي أعقب هذا النمو.

تُسفر هذه الصيغة الجديدة لمقايضة فيليبس عن صعوبة أخرى تواجه السياسة الأميركية، أي: تراكم الدين العمومي. فمع تحول التضخم إلى عجز خارجي، ما عاد متاحاً لمديري الاقتصاد إجراء رفع الأسعار للتحرر من ديونهم كما في الأيام الخوالي للكينزية العمالية. والحال، كيف ستتمكن الكينزية المحافظة الجديدة الأميركية من إدارة مشكلة ديونها؟ في الوقت الحالي، تديره ببيعه إلى الخارج، وخلق أموال غير محدودة. فالخيميائي يحلّ مشكلاته بإحداث خزائن خفية، ثمّ يفرّغ محتوياتها في دول أجنبية... تقع على هذه الأخيرة مهمة كبيرة لحلّ مشكلة التضخّم بطريقتين: إمّا أن تمنعه في الولايات المتحدة لأنها توّفر السلع اللازمة لتحقيق التوازن بين العرض والطلب، وإمّا أن تحلّ محلّها لضمان عدم ضرر الدين العمومي. هذا الدور معروف جداً. فالبلدان التي تتلقى طلبات المستهلكين الأميركيين تحصل على الدولارات. فما الذي تفعله بهذه الدولارات؟ في أيام الكينزية العمالية، عندما كان بلد ما يحصل على جنيهات، يُطالب بعد فترة بتحويلها إلى ذهب. لذلك فإن البلد الذي يحصل على دولارات، يطلب شيئاً ما بالمثل من الولايات المتحدة. لكن الولايات المتحدة ما عادت تملك ما تعطيه منذ 1976. باستثناء شراء سندات الخزانة الخاصة بها. هذه هي ديناميكية العجز المزدوج الشهيرة. يجري تخفيض الضرائب على المواطنين الأميركيين الذين يشترون منتجاتهم من الشركات الأميركية، الأمر الذي يضمن التوظيف الكامل. لكنهم يشترون أيضاً من

الورش العالمية في الصين أو اليابان أو ألمانيا. لذا فإن هذه التخفيضات الضريبية تخلق في آن عجزاً في الميزانية في الولايات المتحدة (العجز الأول)، وعجزاً خارجياً (العجز الثاني، وهو توأم للعجز الأول)، الأمر الذي يؤدي إلى تراكم الدولارات في ورش العمل في العالم. ثم تعرض عليهم الولايات المتحدة تخصيص هذه الدولارات لشراء سندات الخزينة، التي تُستخدم لتمويل العجز الأول.

الولايات المتحدة تُطبِّق أنموذجها الكينزي الخاص بالمستهلك الخيميائي، والدولار يضمن تفوّقه

بدأت الولايات المتحدة بإخراج البلدان المدمرة من بؤسها وإعادتها إلى مسار الإنتاج بهدف استخدام ورش العمل فيها والتي تطعم "مستهلكيها الخيميائيين"، واحتواء تضخمها. في 5 حزيران/ يونيو 1947، تحدث وزير الخارجية جورج مارشال (1880–1959) George Marshall في جامعة هارفارد أمام جمهور مؤلف من الطلبة والخريجين وقادة البلد والصحافيين. بعد "الأيام الجميلة" للحرب العالمية الأولى، التحق هذا الجندي بدوائر السلطة، وأصبح أحد مستشاري روزفلت الرئيسيين. في حزيران/ يونيو 1947، كان قد مرّ على موت روزفلت عامان. فحلّ محله نائبه هاري ترومان. ربما كان هذا الأخير أحد أكثر الرؤساء الأميركيين الذين ظلمهم التاريخ. في 12 نيسان/ أبريل 1945، استدعي إلى البيت الأبيض ليخلف الرئيس المتوفى. فطلب رؤية أرملته، إليانور الشهيرة، وسألها إن كان يستطيع أن يفعل أي شيء من أجلها. أجابته بِـ "لا"، ثمّ علّقت قائلةً: "وأنا، هل أستطيع أن أفعل أي شيء من أجلك؟ فأنت من يدخل في فترة عصيبة، ولست أنا".

أولى الصعوبات التي واجهته هي نهاية الحرب ضد ألمانيا واليابان، ثمّ المواجهة مع الاتحاد السوفييتي. كانت واشنطن تنظر إلى ترومان بشيء من الازدراء، لكنه برهن على عزيمة صلبة استحقّ عليها إعادة انتخابه رئيساً في عام 1948، مخالفاً بذلك جميع التوقعات. إحدى الأمارات على عزيمته هذه الدعم الاقتصادي المقدم لأوروبا التي أنهكتها الحرب. أعلن مارشال هذا الدعم في جامعة هارفارد، وأعطى اسمه لهذه الخطة التي أصبحت أسطورية. وُلدت هذه الفكرة في اليونان. فستالين الذي كان يتلاعب بروزفلت بسهولة، لم يرق له ترومان الذي تبيّن أنه عصي على التلاعب. فترك ستالين الشيوعيين اليونانيين يشنون حرباً مسلحة حقيقية ضد السلطة الموالية للغرب في أثينا. إلا أن الأميركيين أخذوا دور الإنكليز المنهكين عسكرياً واقتصادياً، وانخرطوا في هذه الحرب

الأهلية في اليونان. وجمعوا بين العمل العسكري والدعم المالي، مقتنعين بأن تحسين الشروط المعيشية للسكان من شأنه أن يقلل من التأثير الشيوعي. وسرعان ما قرر ترومان تعميم هذا النهج على أوروبا كلها. فقدمت أميركا 13.3 مليار دولار، أو 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للدول المعنية، منها 11.8 مليار دولار من التبرعات. المستفيدان الرئيسيان هما الفائزان المعلنان في الحرب، أي، المملكة المتحدة التي حصلت على 26 في المئة من العطية، وفرنسا (23 في المئة). لكن المهزومين نالهم أيضاً نصيب من ذلك، فحصلت إيطاليا على 11.5 في المئة من المبلغ، وألمانيا على 10 في المئة بعد إنشاء الجمهورية الفيدرالية. أسهمت الخطة إسهاماً كبيراً في الإقلاع الاقتصادي لأوروبا الغربية، ولا سيما من خلال السماح للدول الأوروبية بالوصول إلى التقنيات الأميركية. مثّلت هذه السياسة نقطة تحول نحو الحرب الباردة. طالب ستالين من الدول التي يسيطر عليها أن ترفض هذه الخطة.

الخطوة الثانية القوية هي إقصاء الذهب من النظام النقدي، وإنشاء نظام سعر الصرف العائم. في يوم الإثنين من 19 آذار/ مارس 1973، افتُتحت الأسواق في حالة من التوتر المحموم. فبعد تخفيض أولي للدولار في كانون الأول/ ديسمبر 1971، والذي رفع سعر الأونصة من 35 دولاراً – وهو سعر يعود إلى كانون الثاني/ يناير 1934 – إلى 38 دولاراً، خُفّضت قيمة الدولار مرة أخرى. تساءل عالم المال هل السعر الجديد (42.20 دولاراً للأونصة) ممكن؟ ولم يتأخر الرد، إذ باع المشغلون دولاراتهم بكميات كبيرة. لوقف هذا التسرّب الكبير، من الطبيعي أن يكون الرد برفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة بهدف تشجيع المصارف على المحافظة على السيولة لديها. إلى جانب ذلك، اقترح الاقتصادي الأميركي جيمس توبين (1918–2002) James Tobin في عام 1972، في خطاب ألقاه في برينستون، قواعد لتأطير سياسة الميزانية، وضريبة على تحركات أسعار الصرف للحد من المضاربة. ومن هنا نشأت ضريبة توبين الشهيرة، والمصممة أصلاً لتحقيق الاستقرار في نظام أسعار الصرف الثابتة. لكن الإدارة الجمهورية القائمة تخلّت عن الأمر، وفضّلت ترك الدولار لتقلبات السوق. هذه هي بداية أسعار الصرف العائمة. فقد استأثر الانسحاب الجاري من فيتنام، وجلسات الاستماع في مجلس الشيوخ في 17 آذار/ مارس بشأن ووترغيت، باهتمام الرئيس ريتشارد نيكسون الذي لم يبد أي اكتراث للمشكلة، فتبع الاقتصاديين النقدانيين من حوله. يرى هؤلاء أن أمثل حل يكمن في السماح للسوق بتحديد أسعار الصرف من بين أسعار أخرى. في كانون الثاني/ يناير 1976، كان القول الفصل في الجمعية العامة لصندق النقد الدولي في كينغستون في جامايكا. إذ صادق الأميركيون على اثنين من قراراتهم السابقة. القرار الأول: نهاية

قابلية تحويل الذهب إلى الدولار، والتي أعلنها نيكسون في 15 آب/ أغسطس 1971. القرار الثاني: إدخال أسعار الصرف العائمة. هكذا، انتهت اللعبة بالنسبة إلى بريتون وودز، وانتهت المنظومة النقدية الدولية التي أنشئت في عام 1944، وكانت قائمة على أسعار صرف ثابتة ولكن قابلة للتعديل، وانتهى الذهب من المشهد النقدي بعد أن كان في مركزه منذ كروسوس والقرن السادس قبل الميلاد! أحدثت كينغستون قطيعة مع التقاليد القديمة التي تعود إلى قرون، وجعلت من الذهب الشيء النقدي بامتياز. وأحدثت قطيعة أخرى مع التقليد البريطاني لسعر الصرف الثابت ومعيار الذهب. في الأزمنة البريطانية، كان سعر الصرف محدَّداً بوزن الذهب. وليست التكافؤات هي ما يتكيف مع هذا السعر، بل أسعار المنتجات. والبلد الذي لديه فائض خارجي يعاني من التضخم، أمّا البلد الذي يعاني من عجز فيشهد الانكماش.

وفقاً لمثلث عدم التوافق لموندیل Mundell، هنالك ثلاثة أنماط محتملة لتنظيم المنظومة النقدية الدولية، وكل منه يلعب على حرية حركة رأس المال، واستقلالية السياسة النقدية، ووجود شبكة مستقرة من التكافؤات. فإذا اخترنا أسعار الصرف الثابتة والحركة الحرة لرأس المال، فقدنا استقلالية السياسة النقدية. ولكي تظل اتفاقية بريتون وودز قابلة للاستمرار على نحو دائم، يجب أن يكون معدل التضخم في جميع البلدان واحداً. إلا أن هذا المطلب كان صعب القبول بالنسبة إلى الولايات المتحدة.

وضع الاقتصادي البلجيكي روبرت تريفين Robert Triffin أنجح تحليل لنقاط الضعف والتناقضات في اتفاقية بريتون وودز. ولد تريفين في 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1911 في بلجيكا، ودرس القانون ثم الاقتصاد في لوفان، وأنهى دراسته بنيل الدكتوراه في جامعة هارفارد عام 1938. وسرعان ما أصبح مدرساً في الولايات المتحدة. عاد إلى أوروبا عام 1948 ممثلاً لصندوق النقد الدولي. ووضع ما بات يدعى "معضلة تريفين" انطلاقاً من تحليل المشكلات النقدية. انطلق تريفين من دور الذهب الذي استخدِم في القرن التاسع عشر مقابلاً للأموال الائتمانية. تدريجياً، وضعت المصارف المركزية الأوراق النقدية المتداولة مقابل الدين العمومي، واستخدمت الذهب لتسديد العجز في حسابها الجاري. لكن بالنظر إلى أن التداول المادي للذهب أمر معقد، حلّت الأوراق المالية المُحرَّرة بعملة الدولة المهيمنة – الجنيه أولاً، ثم الدولار – محل الذهب في الاستخدام العملي في التجارة الدولية. ومن هنا بدأت المعضلة: فلتوفير وسائل الدفع اللازمة لتوسيع التجارة الدولية، إما أن تصدر الدولة المهيمنة عملتها من خلال عجز خارجي؛ وهنا يبدأ الشك تجاهها، وتطلب الدول الذهب منها، مفرغةً إياها من مادتها النقدية (على هذا النحو، كانت الولايات المتحدة تمتلك 66 في

المئة من ذهب العالم عام 1946، و38 في المئة عام 1961، و24 في المئة عام 1971 عشية نهاية قابلية تحويل الدولار)، أو أن ترفض الدولة المهيمنة العجز الخارجي، وهنا الشق الآخر من المعضلة. فإذا احتفظت بذهبها، فإن التجارة العالمية تُكبح بقلّة المال. يرى تريفين حلين: إنشاء عملة عالمية يديرها الصندوق الدولي، أو تخلي الدولة المهيمنة عن أي مرجعية لعملتها. وإذ تجد هذه العملة نفسها من دون أي إمكانية للتبادل، فلا يعود بالإمكان تهديدها. دافع تريفين عن الحل الأول، لكن كان عليه أن يشهد اختيار الولايات المتحدة اختارت للثاني. وهنا نصل إلى الامتياز الفادح للولايات المتحدة، الذي يسمح لها العيش بما يتجاوز إمكانياتها من خلال إضفاء الشرعية على عدم انضباطها الخارجي بضرورات نمو التجارة الدولية... يتحدّث تريفين في هذا الصدد عن استبدال "فضيحة نقدية دولية" بالمنظومة النقدية الدولية.

اليوم وبعد مضي خمسين عاماً، أيّ حصيلة يتعيّن استخلاصها من أسعار الصرف العائمة و"فضيحة النقد الدولية"؟ لقد عززت منظومة الهيمنة النقدية للولايات المتحدة. وهذا ما اعترف به في عام 1972 وزير الخزانة الأميركية، جون كونالي John Connally، بطريقة لا تخلو من السخرية في ردّه على الأوروبيين القلقين من رؤية الولايات المتحدة تحضّر لإرساء أسعار الصرف العائمة، قائلاً: "الدولار عملتنا، ومشكلتكم"... منذ ذلك الحين، بدأت المشكلات، وتدفقت كالسيل! كان الاقتصادي رويغر دورنبوش Rudiger Dornbusch قد حذّر من منظومة التبادل العائم هذه المنظّمة – أو غير المنظّمة – حول الدولار. كتب منذ عام 1976 أن هذه المنظومة لن تتيح أبداً بلوغ التوازن الذي قال به الاقتصاديون النقدانيون. فالتجارة الدولية تشمل السلع والأصول المالية. وفي الأسواق المالية، تتطور الأسعار تطوراً فورياً، في حين تتكيف أسعار السلع والخدمات ببطء. وإذا كان التوازن النقدي في المدى الطويل هو توازن القوة الشرائية التي حدّدها الاقتصادي السويدي كاسيل، ففي المدى القصير، تسترشد سوق الصرف بحركات رؤوس الأموال شديدة التقلب بطبيعتها. ينتج من ذلك عدم استقرار دائم تُغذيه الانخفاضات المتراكمة في أسعار الصرف. يتحدث دورنبوش في هذا الصدد عن "رد فعل مفرط في أسعار الصرف"، ويتنبّأ بسلسلة من الأزمات. والواقع أن العالم ظلّ يعيش على إيقاع التقلبات النقدية منذ عام 1973، من أزمات كمثل الأزمة الآسيوية عام 1997 إلى الفقاعات التضخمية.

الصدمة النفطية

في عام 1973، عشية الصدمة النفطية، تضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 2.25 وسطياً، أي في البلدان التي كانت الفاعلة في خطة مارشال. وفي البلدين المهزومين في الحرب العالمية الثانية – ألمانيا واليابان – كان التقدم أكبر بعد، مع معدلات مضاعفة هي 3.3 و6 على التوالي.

تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
بين عامي 1950 و1973 في مجموعة السبع

البلد	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ١٩٧٣/ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ١٩٥٠	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ١٩٧٣/ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ١٩٧٣ في الولايات المتحدة
ألمانيا	٣.٣	٧.٠
فرنسا	٥.٢	٧٥.٠
المملكة المتحدة	٨.١	٧٥.٠
اليابان	٦	٦٥.٠
كندا	٩.١	٨.٠
الولايات المتحدة	٦.١	١

المصدر:

Angus Maddison, “La croissance économique mondiale. Les leçons du long terme”, art. cit.

في عام 1973، واجه العالَم الأميركي أول صدمة نفطية. وإذا كان هذه العام هو عام الصدمة، فإن عملية الزيادة في سعر النفط كانت أطول وأكثر انتظاماً مما قد يُتصوّر. ففي وقت مبكر من عام 1960، أرادت الدول المصدرة للنفط القضاء على تبعات التضخم في الدول الغربية على نموها، فسعت إلى التوافق على ضبط سعر الذهب الأسود. وبتحريض من شاه إيران، أنشئت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) بقيادة إيران والمملكة العربية السعودية وفنزويلا. كان هدف مؤسسي هذا الاتحاد الاحتكاري الحصول على سعر مجزٍ بما يكفي لتمويل تصنيعهم. في عام 1970، كانت أوبك تضم 11 عضواً، وتمثّل 40 في المئة من إنتاج النفط العالمي. وأكدت عزمها على تنظيم ارتفاع

تدريجي ومنتظم للأسعار. لكن في 6 تشرين الأول/ أكتوبر 1973 طرأ حدث خارجي سرّع العملية، إذ عبر الجيش المصري قناة السويس ودخل سيناء التي يحتلها الإسرائيليون منذ عام 1967. وبمجرد استيعاب الصدمة، قام الجيش الإسرائيلي بشن هجمات مضادة، ودفع المصريين إلى الوراء، ثم عبر القناة في الاتجاه الآخر في 15 تشرين الأول/ أكتوبر. وبتاريخ 17 تشرين الأول/ أكتوبر، أعلنت المملكة العربية السعودية في اجتماع أوبك في الكويت عن ارتفاع الأسعار بنسبة 70 في المئة، وتراجع شهري في الإنتاج بنسبة 5 في المئة، حتى الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة عام 1967، والمستعادة عام 1973. في 20 تشرين الأول/ أكتوبر، سارت "منظمة الدول العربية المصدرة للبترول" (وهي قسم فرعي من "أوبك") على خطى المملكة وقررت فرض حظر شامل على شحنات النفط الخام إلى الولايات المتحدة وهولندا، بوصفهما داعمين غير مشروطين لإسرائيل. في آذار/ مارس 1974، تغير الوضع، ولم تعد المسألة حظراً أو ضغطاً سياسياً، بل ارتفعت الأسعار للحصول على أقصى دخل من عائدات النفط: كان سعر البرميل آنذاك 11.65 دولاراً، في حين كان سعره 2.59 قبل عام واحد فقط.

تسببت هذه الصدمة في المدى القصير بركود عام 1975. أما في المدى الطويل، فقد تضخمت هذه الصدمة عام 1979، وشكلت بداية انخفاض في كمية النفط اللازمة لزيادة الناتج المحلي الإجمالي. فلا بد من تعبئة كمية معينة من الطاقة لتزويد الآلات التي تسمح بزيادة ثروة بلد ما. والحال، فإن الصدمة النفطية حفّزت تطوير الإجراءات لتحسين عائد الطاقة للآلات. فكان لا بد من استخدام كميات أقل من النفط من أجل زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار دولار واحد. وهنا نشأت ضريبة الفحم قبل أوانها، وبذلك تكون الصدمة النفطية قد أكدت فعالية "إشارة السعر" لخفض استهلاك الهيدروكربونات.

الفصل العاشر

أوروبا تقاوم، الصين تنتشر،
الدين العمومي ينفجر

بادرت أوروبا إلى الوحدة، أو بالأحرى إلى بناء مجموعة متماسكة على الصعيد الاقتصادي خاصة بهدف التحرر اقتصادياً من عدم الاستقرار التضخمي الأميركي، ومواجهة الشيوعية سياسياً. مثّل خطاب روبير شومان، وزير الخارجية الفرنسي آنذاك، النص التأسيسي لهذا البناء الأوروبي، الذي ألقاه في مقر وزارة الخارجية في 9 أيار/ مايو 1950، أي بعد خمس سنوات من الهدنة التي أنهت الحرب العالمية الثانية. رأى شومان أن السنوات الخمس هذه كافية لتسمح بالوصول إلى معاهدة سلام تحدّد تحديداً دائماً وضع ألمانيا المهزومة. وبسبب الحرب الباردة، في ربيع عام 1950، بدا الوصول إلى معاهدة سلام أمراً ممتنعاً. إضافة إلى ذلك، وحّدت القوى الغربية مناطق احتلالها في ألمانيا، وجعلت منها ما يعرف باسم جمهورية ألمانيا الاتحادية، التي ينتهي احتلالها رسمياً في 8 أيار/ مايو 1950. كل هذا أثار القلق في باريس بشأن النوايا البعيدة لألمانيا الجديدة، مع وعيها التام بأن الأوراق بيد الأميركيين. في هذه الأثناء اقترح جان مونيه، مفوض التخطيط الفرنسي، إعادة فكرة عزيزة عليه إلى الصدارة، وهي فكرة البناء الأوروبي، ومفادها تحديث مشروعات العشرينيات، مع الأخذ في الاعتبار واقع أن فرنسا لم تعد تمتلك القوة أو هالتها الدبلوماسية، وأن هذه المشروعات قد أخفقت. من الناحية العملية، تترجم هذه الفكرة بإرساء قواعد وهيكل من أجل تجميع إدارة الفحم والصلب من دول أوروبا الغربية التي تشترك في العملية. ذكر شومان هذا الاقتراح بالتفصيل، وبدأ حديثه بعبارات قوية:

> انتهى وقت الكلمات الفارغة، وحان وقت الفعل، الفعل الجريء: فعل البناء. لقد تحركت فرنسا، وقد تكون نتائج فعلها هائلة. نرجو أن تكون كذلك. لقد عملت بصورة أساسية من أجل السلام. ولكي يحظى السلام بفرصة حقيقية، يجب أن تكون هناك أوروبا أولاً. مضت خمس سنوات، يوماً بيوم، على استسلام ألمانيا غير المشروط، وها هي فرنسا تقوم بأول

إجراء حاسم في البناء الأوروبي، وتشرك فيه ألمانيا. (...) سوف تولد أوروبا من ذلك كلّه، وستكون أوروبا متحدة بمتانة ومبنية بقوة، وسيرتفع فيها مستوى المعيشة بفضل تجميع المنتجات، وتوسيع الأسواق، الأمرين اللذين سيؤديان إلى تخفيض الأسعار.

وأُعلِن عن الغاية النهائية لهذا النهج على النحو الآتي:

إن من شأن هذا التضامن في الإنتاج الذي سيُعقَد على هذا النحو أن يُظهر أن أي حرب بين فرنسا وألمانيا لن تغدو أمراً غير وارد فحسب، بل هو مستحيل من الناحية المادية.

في 12 آذار/ مارس 1979، اجتمع أعضاء "المجموعة الاقتصادية الأوروبية" في قمة أساسية يجب فيها المصادقة على إنشاء "النظام النقدي الأوروبي"، وهو النظام الذي يهدف إلى استعادة أسعار الصرف الثابتة داخل "المجموعة". في عام 1979، كانت "المجموعة" تضمّ تسعة أعضاء، أو ثمانية زائد واحد. ذلك أن المملكة المتحدة اعتادت أن تتخذ المعسكر المعارض، في معارضة منهجية لكل ما تفعله أوروبا. ولم يشذ "النظام النقدي الأوروبي" عن هذه القاعدة. في هذا المساء من يوم 12 آذار/ مارس، قرّر الأعضاء الثمانية تجاهل الانتقادات الإنكليزية، وأعلنوا أن "النظام النقدي الأوروبي" سيدخل حيز التنفيذ في اليوم التالي. أُعدّ الملف بدقة، بغض النظر عن تقريع لندن. وُلد "النظام النقدي الأوروبي" في مبدئه برئاسة ألمانية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية، في قمة بريمن بتاريخ 6 تموز/ يوليو 1978. وحدّد البيان الختامي لهذه القمة بالآتي:

بعد محادثات كوبنهاغن في 7 نيسان/ أبريل 1978، فحص المجلس الأوروبي المشروع الذي قدّمه أعضاء "المجلس الأوروبي" بهدف إقامة تعاون نقدي أوثق (من خلال إنشاء نظام نقدي أوروبي) يؤدي إلى الاستقرار في أوروبا. ويعدّ "المجلس الأوروبي" أن إقامة مثل هذه المنطقة من الاستقرار هدفٌ مرغوب للغاية.

تضمّن البيان الختامي ملحقاً يصف وصفاً ملموساً ما سيكون عليه النظام النقدي الأوروبي. والنقطة الخامسة فيه حاسمة:

5. إن نظامَ تعاونٍ نقدي أوثق لا يمكنه النجاح ما لم ينتهج المشاركون فيه سياسات تضمن قدراً أكبر من الاستقرار في الداخل والخارج.

لم يكن بمقدور مصممي هذا "النظام" تجاهل مثلث عدم التوافق لموندیل. فإذا اختيرت أسعار الصرف الثابتة والحركة الحرة لرأس المال، كما هي حال النظام النقدي الأوروبي، فإن المثلث يقضي بالتخلي عن استقلالية سياسته النقدية. يعني ما تقدّم أن على جميع الدول التي تنتهج السياسة النقدية نفسها أن يكون لديها معدل تضخم واحد. وهذا بالتحديد ما تقوله النقطة 5: لكي تكتب الحياة للنظام النقدي الأوروبي، يجب ألا يعاني أعضاؤه من اختلال كبير في التوازن بين العرض والطلب. كان عام 1992 عاماً حاسماً للبناء النقدي الأوروبي. في كانون الأول/ ديسمبر 1991، جرى توقيع معاهدة ماستريخت التي نظّمت الانتقال من "النظام النقدي الأوروبي" إلى اتحاد نقدي قائم على عملة واحدة.

في أيلول/ سبتمبر 1992، كان ميشيل سابان Michel Sapin، وزير الاقتصاد الفرنسي، وجاك دو لاروسير Jacques de Larosière، محافظ مصرف فرنسا، في مطار نيويورك، مغادرين الولايات المتحدة بعد انعقاد مؤتمر الجمعية العامة لـ"صندوق النقد الدولي" و"المصرف الدولي". من صالة كبار الشخصيات، اتصل سابان هاتفياً بجان كلود تريشيه Jean–Claude Trichet، مدير الخزانة الذي ظلّ في واشنطن. عندما اتصل به سابان، كان تريشيه في ركن بعيد من حانة فندق شيراتون، مع سبعة ألمان من بينهم حاكم المصرف المركزي الألماني، هيلموت شليزنجر Helmut Schlesinger، ووزير المالية، وتيو وايجل Theo Waigel. وكان يجب أن يُسفر لقاؤهم عن ردّ منسّق على المضاربة التي انهالت على عملات "النظام النقدي الأوروبي". هذا "النظام" هو منظومة من أسعار الصرف الثابتة. ولضمان الثبات الفعّال للعملات المنضوية تحته، اعتمد الأوروبيون في عام 1987 في نيبورغ بالدانمارك قاعدة حسن سلوك في حالة المضاربة. تشير هذه القاعدة إلى أن المصرف المركزي الذي يُهاجم يستطيع رفع أسعار الفائدة بحيث يكون سعر القروض التي يحققها المضاربون أعلى ما يمكن. وفي الوقت نفسه، فإن المصرف المركزي الذي يتلقى موجة رؤوس الأموال المضاربة يخلق كثيراً من الأموال لامتصاصها.

في أوائل أيلول/ سبتمبر 1992، شنّ المضاربون هجوماً على الليرة الإيطالية، والبيسيتا الإسبانية، والجنيه الإنكليزي. لم يؤت المصرف المركزي الألماني أي رد فعل على أي من هذه الحالات الثلاث. حكمت هذه السلبية على الجنيه بمغادرة "النظام النقدي الأوروبي"، وإلى بريكست نقدي فعلي كان تمهيداً للبريكست التام والكامل في حزيران/ يونيو 2016. في 22 أيلول/ سبتمبر، تصدر الفرنك الفرنسي خط المواجهة. وفي فندق شيراتون بواشنطن، كان شليزنجر واضحاً بلا مواربة: "عندما نكون في وضع الفرنك، فإننا نخفض القيمة". لكن تريشيه لم يستسلم، وذكّر

باتفاقيات نيبورغ، وأبدى "ذهوله" و"غضبه". وتحدّث عن خطر انفجار "النظام النقدي الأوروبي" عشية النجاح القصير للاستفتاء الشعبي الفرنسي على معاهدة ماستريخت الذي جرى في 20 أيلول/ سبتمبر. قبل أن يُغادر سابان إلى المطار، وعد تريشيه إبلاغه بالنتيجة في أقرب وقت ممكن. لكن منذ استبعاد الجنيه من "النظام النقدي الأوروبي"، أبدى الفرنسيون بعض الحذر لأنهم شكّوا بأن الألمان يستمعون إلى محادثاتهم. لذلك، تواضعوا على رمز بسيط لنقل نتيجة المفاوضات إلى سابان. فإذا قال تريشيه لسابان الذي استقل الطائرة في هذه الأثناء: "أنا عائد"، فهذا يعني أن الألمان يبدون مراساً صعباً، وعلى فرانسوا ميتران التدخل. أما إذا قال: "أنا عائد بسرعة كبيرة"، فهذا يعني أن النتيجة بين بين، وأن على سابان أن يتصل بثيو وايجل. في المقابل، إذا قال: "أنا عائد وسعيد"، فهذا يؤكد نجاح خطوته. داخل الكونكورد، علِمَ سابان ولاروسير أن تريشيه عائد، وأنه سعيد... لقد أنقذ للتو "النظام النقدي الأوروبي"، وضمن إنشاء اليورو لاحقاً، والذي سيسري في شكل ائتماني في كانون الثاني/ يناير 2002.

في عام 2012، لم يعد الاتحاد الأوروبي يضمّ الدول الست الأصلية، ولا الدول التسع لعام 1979، بل 27 دولة، بما فيها الديموقراطيات الشعبية السابقة. وفي عام 2012، نال الاتحاد الأوروبي جائزة نوبل للسلام. فسّرت لجنة نوبل اختيارها برغبتها في تكريم: "أكثر من ستة عقود كرّست لتعزيز السلام والمصالحة والديموقراطية وحقوق الإنسان في أوروبا". رحّب القادة الأوروبيون بالقرار، وأشادت البيانات الصحفية الصادرة عن مختلف الأعضاء بالرمز. إلا أن ذلك لم يهدئ المشككين بالمشروع الأوروبي الذين وجدوا صدى لمشاعرهم ودعماً معتبراً لهم في شخص رئيس جمهورية التشيك، فاتسلاف كلاوس Vaclav Klaus. وخلافاً للتهاني التي تقافزت من بروكسيل إلى باريس، ومن برلين إلى روما، وحتى من لندن إلى بودابست، زعم كلاوس أن هذه الجائزة "خطأ فادح". ورأى أنه يجب منح هذه الجائزة لشخص وليس لمنظمة. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي لا يستحق هذه الجائزة على الإطلاق، لأنه مؤسسة "بيروقراطية". وختم بالقول: "جائزة نوبل للسلام لعام 2012 جائزة فارغة".

لم يكن فاتسلاف كلاوس الشخص الوحيد الذي أعرب عن شكوكه بشأن الاقتران التلقائي والحماسي بين الاتحاد الأوروبي والسلام. على سبيل المثال، يصف أوبير فيدرين Hubert Védrine، وهو واحد من أشهر وزراء الخارجية الفرنسيين السابقين المعروفين، صيغة "أوروبا هي السلام" بأنها أساطير مؤسِّسة بأثر رجعي، لكنها معطلة". وحاجج بأن الاتحاد الأوروبي ليس هو من صنع السلام، بل إن السلام الذي فرضته الحرب الباردة والقوة الأميركية العظمى على القارة

هو الذي سمح بالاتحاد. إضافة إلى كل ما تقدّم، عزّز خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، الذي دخل حيز التنفيذ في كانون الثاني/ يناير 2020، معسكر الشك، ولا سيما أنه يعكس اتجاهاً عاماً نحو تأكيد الأحزاب المتطرفة وتطورها، خاصة الأحزاب اليمينية التي لم تكتفِ بالتشكيك بمكوّنات معينة من البناء الأوروبي مثل اليورو، ولكن في معظم الأحيان، شككت بمبدأ البناء نفسه.

الحقيقة الوحيدة التي تهمّنا على الصعيد الاقتصادي هي أن المنطق الأوروبي أكّد منذ البداية إرادته الابتعادَ عن التوجيه التضخمي وتعزيز المنافسة. وعادة ما يتشارك قادة الدول الأعضاء هذه الإرادة.

التخلّص من التوجيه التضخمي في أوروبا

خلافاً للأنموذج الأميركي، يقوم البناء الأوروبي على رفض التضخّم، أكان في شكل ارتفاع الأسعار أو في شكل عجز خارجي. مصدر هذا الرفض هو ألمانيا الناهضة. فهذه الدولة تتولى باكراً جداً دور الورشة التي تورّد "للمستهلك الخيميائي الأميركي". يجسّد هذه الاستراتيجية المستشار الألماني لودفيغ إرهارد (Ludwig Erhard (1897–1977، وهو أحد السياسيين البارزين في ألمانيا التي بُنيت من جديد في الغرب على أنقاض الرايخ الثالث، على شكل جمهورية ألمانيا الاتحادية. وذاع صيته لأنه الأب المؤسس للمارك الألماني، وهي العملة التي تكمن في أساس ما يُسمى بالمعجزة الألمانية، وما سيُصبح رمز القوة الاقتصادية لجمهورية ألمانية الاتحادية.

ولد إرهارد عام 1897 بالقرب من نورمبرغ، وشارك في المعارك الأخيرة في الحرب العالمية الأولى، وأصيب خلالها بجروح خطيرة. بعد تسريحه، بدأ بدارسة الاقتصاد، ونال درجة الدكتوراه، ثم شارك في حركات مقاومة عديدة في ظل الحكم النازي، الأمر الذي دفع الأميركيين إلى اللجوء إليه عام 1945 للإشراف على اقتصاد منطقتهم. في عام 1947، ترأس مجموع الاقتصاديين الألمان الذين درسوا استبدال المارك الألماني بعملة المارك الرايخي. في هذه الأثناء، شارك في الأعمال التحضيرية لتطبيق خطة مارشال على ألمانيا. إنّ أعظم اعماله بلا شك هو إدخال المارك الألماني في 21 حزيران/ يونيو 1948. في عام 1945، كانت الكتلة النقدية المتداولة على أراضي ألمانيا الغربية تُمثّل ثمانية أضعاف الكتلة النقدية المتداولة في ألمانيا عام 1936. أدى هذا التضخّم إلى اختفاء عملة الحياة اليومية. ولم يعد للأسعار المجمّدة أي فعلية اقتصادية. وقد نظّم إرهارد صرف المارك الرايخي على أساس التحويل التنازلي، فكانت النتيجة إلغاء 70 في المئة من المدخرات

المالية. إلى جانب ذلك، ألغى ديون الدولة، مع تعويضات للمصارف وشركات التأمين التي تحمل هذه الديون على أساس كل حالة على حدة. وأخيراً، حرّر الأسعار، مؤكّداً أن مكافحة التضخم له أولوية قصوى، لكن عليها أن تستند حصرياً إلى السياسة النقدية. اصطدم هذا التحرير للأسعار بالأميركيين الذين يعتقدون أن تجميدها وحده هو الذي يمكنه احتواء التضخم، واصطدم أيضاً بقادة "الاتحاد الديموقراطي المسيحي الألماني"، ولا سيما كونراد أديناور Konrad Adenauer، الذي كان على وشك أن يُصبح مستشاراً.

أثمرت جهود إرهارد، فتحقق النمو بنسبة 8 في المئة في المتوسط، وتمّ احتواء التضخّم وخفضه إلى 2 في المئة سنوياً بين عامي 1950 و1960، الأمر الذي أدّى إلى أن يُصبح وزير الاقتصاد الأوحد في جمهورية ألمانيا الاتحادية. ثم واصل عمله القائم على التحرير الداخلي من خلال التخفيض الحاد للرسوم الجمركية في عام 1952، ثم بعد توقيع معاهدة روما في عام 1957 من خلال حملة من أجل تسريع التكامل الاقتصادي في السوق المشتركة. تقاعد أديناور، فأصبح مستشاراً من عام 1963 إلى عام 1966، ولم يكن عمله بعد ذلك مقنعاً. كان مقرّباً من واشنطن، واصطدم بالجنرال ديغول الذي قال إن إرهارد قد يكون خبيراً اقتصادياً عظيماً، لكنه بالتأكيد "ضيّق الأفق"! لكن الواقع يشهد له نجاح اختياره لليبيرالية الاقتصادية المستوحاة مباشرة من الممارسات والأفكار الإنكليزية في القرن التاسع عشر، والمخالفة للممارسات والأفكار الأميركية في القرن العشرين، الأمر الذي زعزع الالتصاق الأوروبي بالكينزية والتوجيه التضخمي.

في فرنسا، اتسمت القطيعة مع التوجيه التضخمي بالشواش وعدم الاستمرارية. فبعد محاولات رينيه مايير، كان أول تجلّ لهذه القطيعة في 23 كانون الأول/ ديسمبر 1958. قبل هذا التاريخ بيومين، انتخِب الجنرال ديغول رئيساً للجمهورية، ولم يكن قد تولى منصبه بعد، فجعل حكومته تتبنى خطة تقشف بوصفه آخر رئيس لمجلس الجمهورية الرابعة، وهي الخطة روف–بيناي. كان الجنرال ديغول، الذي عاد إلى السلطة في 1 حزيران/ يونيو 1958، قد عيّن أنطوان بيناي Antoine Pinay (1891–1994) وزيراً للاقتصاد والمالية، نظراً لاقتران اسمه بخطة استقرار اقتصادي نُفّذت في عام 1951. لكن جاك روف Jacques Rueff هو الشخصية الفعلية المحرّكة في القيادة الاقتصادية. كان من المنتظر أن يُركّز ديغول على حلّ الملف الجزائري، لكنه وضع لنفسه هدفين إضافيين: إصلاح المؤسسات التي أدت إلى قيام الجمهورية الخامسة، والنهوض بالاقتصاد. كان الهدف الثاني بالتحديد هدفاً ملحّاً. ففي عام 1958، عانت فرنسا من عجز خارجي كبير (غطت الصادرات 90 في المئة فقط من الواردات)، ومثّلت احتياطات النقد الأجنبي لمصرف

فرنسا شهراً واحداً فقط من الواردات. كان الوضع من الخطورة إلى الحد الذي بلغ فيه التضخم 15 في المئة في عام 1958، بعد أن جرى احتواؤه على نحو مصطنع في عامي 1956 و1957. من الواضح أن البلاد ستغرق بسرعة في استحالة تمويل عجز ميزان الحساب التجاري. من ناحية أخرى، بدأت فرنسا مفاوضات مع صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على قرض.

في 8 أيلول/ سبتمبر 1958، أنشأ ديغول لجنة غير رسمية من الخبراء – من "الأشخاص الملائمين" بحسب تعبيره – من أجل تصميم خطة انتعاش اقتصادي. وعهد تنشيطها إلى جاك روف. أصدرت اللجنة نصاً من جزأين أقره مجلس الوزراء في 23 كانون الأول/ ديسمبر. نصّ الأول على تخفيض قيمة الفرنك بنسبة 17.5 في المئة، والثاني على العودة إلى المالية العامة المتوازنة. في عام 1957، كان عجز الموازنة قد بلغ 650 مليار فرنك (المبالغ المعروضة بالفرنك القديم). في عام 1959، بلغ الفائض 60 ملياراً. وطبعاً، جرى التطرق إلى الضرائب. إذ ارتفع معدل الضريبة على الشركات من 46.5 في المئة إلى 50 في المئة، وهو ما يجلب 78 ملياراً. وجرى إشراك الأسر من خلال زيادة أسعار التبغ والكحول التي درّت 93 ملياراً. لكن الجهد الأساسي تركّز على الإنفاق. فبين عامي 1957 و1959، انخفض حجمه 14 في المئة. هذا الجهد المبهر في الإنفاق هو، قبلياً، الأصالة الرئيسية للخطة. والنتيجة البعدية هي التي تسوّغ هذه الأصالة: فحتى عام 1962، شهدت فرنسا نمواً مستداماً تميّز بفوائض في الميزانية (1.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 1960 و1961)، وغياب اختلال التوازن الخارجي.

دفع هذا النجاح المبهر روف للشروع في سياسة فعلية للتحرير الاقتصادي، مستوحياً ما فعله إرهارد في ألمانيا. فاقترح على ديغول الشروع في إصلاحات هيكلية في هذا الاتجاه. ولكن كما الحال منذ عام 1950، بلغ متوسط معدل النمو 9.4 في المئة، الأمر الذي لم يعط ديغول شعوراً بإلحاح هذه الإصلاحات. صدر مرسوم بتاريخ 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1959 بتشكيل لجنة برئاسة رئيس الوزراء ميشيل ديبري Michel Debré، وهي مسؤولة عن "فحص أوضاع واقع الحال أو الأوضاع القانونية التي تُشكل بلا مسوغ عقبة أمام توسّع الاقتصاد". ضمّت اللجنة نائبين للرئيس، جاك روف ولويس أرماند Louis Armand (1905–1971). وكان الأخير قد تخرّج، مثل روف، في كلية العلوم التقنية، مهندساً في قسم المناجم، وأمضى معظم حياته المهنية في مجال السكك الحديدية، ثمّ أصبح رئيساً للاتحاد الوطني للسكك الحديدية في عام 1955. إلى جانب النائبين، ضمت اللجنة 14 عضواً من كبار موظفي الخدمة المدنية، والنقابيين، ورؤساء شركات. في

تموز/ يوليو 1960، قدّم تقريراً مستوحى إلى حدّ كبير من الآراء الليبيرالية لروف. وتلخّص ثلاث جمل افتتاحية فلسفة النص تلخيصاً جيداً:

> من السهل أن نرصد أن بعض التشريعات واللوائح الاقتصادية في الواقع هي حالياً ذات مفعول أو هدف يتلخّص في حماية غير ضرورية لمصالح الشركات التي قد تتعارض مع مصلحة الجماعة، وبالتحديد، مع ضرورات التوسّع (...). ترى اللجنة أن فرض قيود صارمة على الأسعار، وتجميد الأجور، لا يمكن إلا أن يكون تدبيراً مخصصاً لا تسوّغه إلا حالات استثنائية للغاية (...). يشكل عدم تكيف الإدارة العمومية مع وظائفها المختلفة عائقاً أمام التوسع.

دُعِم هذا التشخيص لما يقف من عقبات أمام الاقتصاد الفرنسي بتحليلات متبصرة لبعض التحديات المستقبلية. على سبيل المثال، يُبدي التقرير قلقاً من تطور جودة التعليم، ثم يتساءل عن المعاشات الاقتصادية من منظور يُنذر بالخطر.

> تطرح الزيادة في نسبة كبار السن وعددهم مشكلة مهمة في صورة جديدة، وهي تتطلب فحصاً شاملاً لمفاهيم معينة بشأن شروط عملهم وتقاعدهم.

تنتظم توصيات تقرير روف–أرماند حول خمسة محاور:

> تقليص أشكال الجمود المؤثرة في الاقتصاد، والقضاء على ما ينال من مصداقية التكاليف والأسعار، وإزالة العقبات أمام النمو المتناغم، ومعالجة أوجه القصور في المعلومات والتعليم، وإصلاح الإدارة.

تعكس هذه المحاور إرادة اللجنة بتحرير الأسعار وتعزيز المنافسة. نجد أيضاً في التقرير مقترحات قوية مثل التخلي عن قانون عام 1948 بشأن تجميد الإيجار، إضافة إلى فحص مفصّل لبعض المهن مثل سيارات الأجرة الباريسية الشهيرة في ذلك الوقت. جاء هذا الفحص مفصلاً لدرجة الضياع في التفصيلات. ويوضح التقرير أن "اللجنة لاحظت ضرورة تعزيز التوسع في سوق عصائر الفاكهة، والمياه المعدنية، وخفض سعر بيع هذه المنتجات!". يُمثل هذا التقرير دعوة إلى الحرية الاقتصادية والمنافسة، وإن ظلّ إلى حدّ كبير حبراً على ورق. ذلك أن ضبط الأسعار، الذي

كان إلغاؤه مهمّاً في نظر روف، لم يختفِ حتّى كانون الأول/ ديسمبر 1986. وقد تبين أن خليفة الجنرال ديغول، جورج بومبيدو Georges Pompidou، كان من مناصري التوجيه التضخمي أكثر من كونه مصلحاً ليبيرالياً حقيقياً.

البطالة والتضخم

في 15 حزيران/ يونيو 1969، انتخِب بومبيدو رئيساً للجمهورية بنسبة 58 في المئة من الأصوات. وسمت فترة رئاسته آخر "الثلاثينيات المجيدة"، فتباطأت وتيرة التوسع، وزادت البطالة على أثر ذلك. بين عام انتخابه في 1969 وعام وفاته 1974، ارتفع معدل البطالة من 2.2 في المئة إلى 3.4 في المئة. أقلق هذا التطور بومبيدو، فاعتقد أن بإمكانه عكس هذا الاتجاه بقبول المزيد من التضخم. وكرّر أمام معاونيه عبارته الشهيرة: "التضخم خير من البطالة"، والتي استندت إلى تفسير مبسط لما يسميه الاقتصاديون مقايضة فيليبس، وهو الاقتصادي الذي درس الموضوع دراسة إحصائية. فوفق هذه المقايضة، أمام الحكومات خيار بين التضخم والبطالة. احتلت هذه المقايضة المرتبة العاشرة في مبادئ مانكيو.

استند بومبيدو إلى هذا المبدأ، وقبل ببعض الارتفاع في الأسعار. وبذلك ارتفع معدل التضخم في عهده من 6.5 في المئة إلى 13 في المئة. ومع ذلك، تدهور وضع التوظيف على الرغم من هذا التراخي النقدي. كانت سنوات السبعينيات موسومة بتعايش التضخم المرتفع من جهة، والارتفاع المطرد في معدل البطالة من جهة أخرى، في كلّ من فرنسا وأوروبا والولايات المتحدة. والنتيجة هي إعادة النظر في مقايضة فيليبس. وظهر مصطلح جديد لتمييز هذه السنوات: الركود المصحوب بالتضخم. ثم سمحت الثمانينيات بفهم سبب بقاء منحنى فيليبس سديداً، والعوامل التي تسببت بهذا الركود التضخمي. ذلك أنه في حين ينخفض التضخم انخفاضاً ملحوظاً، تزيد البطالة زيادة كبيرة. والحاصل الذي يفرض نفسه هو وجود صلة فعلية متمثِّلة في علاقة سببية بين البطالة والتضخم. إلا إن هذه العلاقة تنطلق من معدل البطالة إلى معدل التضخم. أي أن البطالة هي التي تُحدد التضخم تحديداً مسبقاً، وليس العكس. ولا يعني المزيد من التضخم بطالة أقل. هذا هو درس السبعينيات المستفاد. وقد عانى بومبيدو من كلا الأمرين، هو الذي ظنّ بأن مصلحته تكمن في التسبب بالتضخم بهدف احتواء البطالة. في المقابل، أثبتت الثمانينيات أن المزيد من البطالة يؤدي إلى تضخم أقل. لذا فإن أحد الجوانب المنغّصة في مقايضة فيليبس هو أن التضخم لا يسمح بالتخلص من البطالة، في

حين قد تكون البطالة وسيلة جيدة للتخلص من التضخم. غير أن المجتمع يقبل التضخم، بأسهل مما يقبل البطالة.

لم تتحقق القطيعة الحقة مع التوجيه التضخمي إلا في ثمانينيات القرن الماضي، ومن مفارقات الأمر أن الحكومة الاشتراكية هي التي بادرت بها. فبعد انتصار فرانسوا ميتران François Mitterrand (1916–1996) في أيار/ مايو 1981، وانتصار الاشتراكيين في الانتخابات التشريعية التي أعقبت ذلك، شرع اليسار في سياسة الإحياء الكينزي، على الرغم من إخفاق إحياء 1975. وكانت النتيجة مشابهة لنتيجة عام 1975: زيادة العجز الخارجي، وتشويه القيمة المضافة إلى حساب الشركات، وإذ ذلك إلى حساب الاستثمار، وارتفاع التضخم. يرتكز أحد أخطاء التشخيص الذي قدّمه الفريق الجديد للاقتصاد الفرنسي على المقايضة بين الاستهلاك والادخار. كانت نسبة العجز الخارجي لفرنسا في الثمانينيات 2.1 في المئة من ناتجها المحلي الإجمالي. ولنتذكّر أن معنى العجز الخارجي، على المستوى الاقتصادي، هو أن السكان لا يدخرون ما يكفي، أي يستهلكون أكثر من اللازم. أدى إحياء عام 1981 إلى تضخيم هذا الاستهلاك الزائد، ما أسفر عن وصول العجز الخارجي إلى 4 في المئة عام 1982. وقد أجبر هذا الوضع الحكومة على البدء في التراجع في ربيع عام 1982.

في 16 نيسان/ أبريل، استقبل رئيس الوزراء بيار موروي Pierre Mauroy (1928–2018) رئيس "المجلس الوطني لأرباب العمل الفرنسيين" إيفون غاتاز Yvon Gattaz، وأعلن له الحفاظ على جدول الاشتراكات الاجتماعية لمدة لا تقل عن سنة واحدة، وتخفيض الضريبة المهنية، والتوقف عند 39 ساعة من عملية تقليص وقت العمل. في 9 حزيران/ يونيو، أكّد فرانسوا ميتران أمام الصحافة ضرورة استيعاب الإصلاحات للوصول إلى استقرار في وضع الميزانية. في 11 و12 حزيران/ يونيو، أجرى الأوروبيون المجتمعون في بروكسيل إعادة تسوية للتكافؤات داخل "النظام النقدي الأوروبي"، الأمر الذي أدى إلى خفض قيمة الفرنك مقارنة مع المارك بنسبة 6.9 في المئة. أخيراً، في 13 حزيران/ يونيو، أضفى بيار موروي الطابع الرسمي على تجميد الأسعار والأجور لمدة أربعة أشهر. إلى جانب هذا التجميد، رفعت الحكومة مساهمة الموظفين ضد البطالة بمقدار 0.5 نقطة. وطُلب من الخدمة المدنية إنشاء ضريبة بنسبة 1 في المئة على الراتب لمصلحة "الاتحاد الوطني للعمالة في قطاعي الصناعة والتجارة"، وزيادة نقطة واحدة على مساهمتها في المعاش التقاعدي. هكذا، اختار اليسار "الصرامة"، التي ميّزها موروي عن التقشف قائلاً: "الصرامة تقشفٌ، مضاف إليه الأمل". أتت حصيلة التجميد مخيبة للآمال: فبمجرد صدوره في

شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، استأنفت الأسعار والأجور سباقها المحموم، فارتفعت الأجور بين كانون الثاني/ يناير 1982 وكانون الثاني/ يناير 1983 بنسبة 6.12 في المئة. وبات من الواضح أن الوضع لن يتوقف عند هذا الحد. يجب الاختيار بين اللجوء إلى أكثر الأدوات تقليدية لمحاربة التضخم، أي تقليص الإنفاق العمومي والسياسة النقدية المقيدة، أو قبول سلسلة من التضخم وخفض قيمة العملة، الأمر الذي سيُفضي إلى قطيعة مع أوروبا. في 24 آذار/ مارس 1983، وقع الاختيار على اصطفاف فرنسا مع الدول الأوروبية الأخرى. انتُخب ميتران عام 1981 على أساس خطاب ماركسي وبرنامج كينزي. إلا أنه أنهى ولايته، بحكم الضرورة، بالقطع مع التوجيه التضخّمي.

في المملكة المتحدة، اقترن التخلي عن التوجيه التضخمي بمارغريت تاتشر Margaret Thatcher (1925–2013). تُنطق كلمتا force [القوة] وforth [الرابع] بالإنكليزية بالطريقة نفسها، الأمر الذي سمح لناشطي الحزب المحافظ البريطاني بتحويل عبارة فيلم La Guerre des étoiles [حرب النجوم] القائلة: "لتكن القوة إلى جانبك" إلى "ليكن الرابع إلى جانبك"، والرابع هنا هو الموافق للرابع من أيار/ مايو 1979، أي التاريخ الذي أصبحت فيه تاتشر رئيسة وزراء المملكة المتحدة. وكانت حالة الاقتصاد البريطاني في أواخر السبعينيات أحد أسباب نجاحها الانتخابي.

ذلك أن بريطانيا العظمى خرجت من الحرب العالمية الثانية مستنزفة. في عام 1945، نال الناس ما وعدهم به تشرشل من "دماء ودموع"، فأرادوا أن يتنفسوا الصعداء. لذلك أرسلوا كليمنت آتلي Clement Attlee (1883–1967) إلى 10 داوينغ ستريت. آتلي شخصية مملة لكنها حازمة، ورث من الحرب دَيناً عمومياً قدره 259 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وزاده إلى 300 في المئة بعد تعويض المساهمين في الشركات التي أمّمها. في عام 1945، قدّمت الكينزية ما يُشبه الحل لهذه المديونية. ذلك أن آتلي حفّز الطلب بقوة، ما أدى إلى زيادة التضخم والناتج المحلي الإجمالي، وقلّل من أعباء الديون. خلال الفترة الممتدة من 1945 إلى 1976، انغمس المحافظون والعماليون في هذا التداوي الناعم الذي قدّمه التضخم.

لكن سرعان ما برز جانب سلبي جرى تجاهله حتى الآن. فالزيادة المنتظمة في الأسعار الإنكليزية أدت إلى خسارة الدولة حصتها في سوق التصدير. وفي حين كانت ألمانيا واليابان تعيدان بناء أنفسهما بعملة مقوّمة بأقل من قيمتها، جعل ارتفاع الأسعار الإنكليزية الجنيه الإسترليني عملة مقومة بأكثر من قيمتها. تمثّلت النتيجة في عجز خارجي وراء آخر. وبدأت المصارف المركزية حول العالم بكنز الجنيه الإسترليني. أدركت لندن المشكلة، فحاولت تقليل عجزها الخارجي من خلال

احتواء الطلب عبر سياسة الإقبال والإدبار: إحياء ثم كبح، زيادة في الطلب ثم زيادة في الضرائب بهدف احتوائه. وسمت هذه السياسة الاقتصاد البريطاني في فترة ما بعد الحرب. في عام 1967، قررت حكومة حزب العمل توطيد أرصدتها الخارجية بخفض قيمة العملة. إثر ذلك، رجعت جميع البلدان التي تمتلك الجنيه الإسترليني بخفي حنين، فهددت لندن بالمطالبة بالذهب مقابل الجنيه الذي في حوزتهم، للهرب من تبعات تخفيض العملة في المستقبل (لأن مَن خفّض قيمة عملته مرة، سيُعيد الكرة أكثر من مرّة...). في عام 1976، خلّص التضخم بريطانيا من ديونها العمومية المحلية، ولكن ليس من التزاماتها الخارجية. فطالبتها الدول التي اكتنزت الجنيه بالدولار، الذي لا يمكن إلا لصندوق النقد الدولي أن يوفّره لها، شرط إخضاعها للوصاية النسبية. نجم عن هذا الإذلال لبريطانيا تغيير لرئيس الوزراء، لتبدأ السياسة عملها.

جاء صندوق النقد الدولي ليُنهي فترة تدهور البلاد. كان متوسط النمو في بريطانيا منذ نهاية الحرب أقل من مثيله لدى منافسيها الأوروبيين. في عام 1973، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة في مستوى أقل من مثيله في فرنسا وألمانيا. وكان الاقتصاد البريطاني يُعاني من وجود قطاع عام متضخم وغير منتج. عندما استقبل جيمس كالاهان James Callaghan (1912–2005) من حزب العمال، السيدّة تاتشر ليسلّمها السلطة، أخبرها أن بريطانيا هي الدولة الوحيدة في العالم التي تخسر أموالاً من صناعة السيارات، فقط لأنها مؤممة. تصدّت تاتشر للمشكلة، وقررت الخروج من التقليد الكينزي، الذي أصبح في هذه الأثناء أميركياً. تمثلت أولى أولويات تاتشر في التخلص من التضخم، والتأكيد أنه ليس وسيلة فعالة للحدّ من البطالة في المدى الطويل. وبفضل السياسة النقدية المقيدة، انتقلت المملكة المتحدة من معدل تضخم مزدوج الرقم في عام 1979، إلى معدل تضخم بنسبة 5 في المئة في عام 1983. أما أولويتها الثانية، فهي موازنة المالية العمومية. ولتحقيق ذلك، نفذت برامج خصخصة واسعة النطاق، فاتحة الباب بذلك أمام إجراء تعمم على الكوكب بأسره. وآخر أولوياتها زيادة المنافسة، ومعالجة جمود سوق العمل على وجه الخصوص. هكذا، وضع قانون العمل لعام 1982 حدّاً لممارسة المحل المغلق التي كانت تعهد للنقابات إدارة التوظيف.

كانت الحصيلة غامضة في بادئ الأمر، فقد عرفت المملكة فترة كساد، ولا سيما بسبب الارتفاع السريع في قيمة الجنيه الإسترليني، الأمر الذي أدى إلى خسارة المنافذ الخارجية للبلاد. وكذلك ارتفع معدل البطالة ليصل إلى 12 في المئة في منتصف الثمانينيات. ولكن في نهاية سنوات تاتشر، استؤنف النمو من دون أن يرافقه ارتفاع في التضخم. يندرج هذا الفعل الاقتصادي الذي كان قاسياً

أحياناً ضمن منطق سياسي حازم هدفه استعادة الكرامة الوطنية. ولأن تاتشر وضعت حدّاً للإضرابات المتكررة التي أرهقت السكان، ورفضت الاستسلام للأرجنتينيين في جزر فوكلاند، فاز المحافظون بسهولة في كل الانتخابات المحلية التي كانت فيها زعيمة لهم.

الولايات المتحدة والعجز التوأمي

حتى الأميركيون، الذين ظلّوا كينزيين عبر اللجوء المنتظم إلى عجز الميزانية، أدركوا مخاطر التضخم ما لم يكن مضبوطاً. في عام 1979، أيدت الولايات المتحدة قرار مجموعة السبع في طوكيو التخلّص من التضخم. فنفّذ الاحتياطي الفيدرالي الأميركي تحت قيادة بول فولكر Paul Volcker (1927–2019) سياسة نقدانية تتسم بعنف كبير، إذ ارتفعت أسعار الفائدة قصيرة الأجل من 7.4 في المئة في عام 1978، وهو العام الذي سبق تعيين فولكر، إلى 14 في المئة في عام 1981. في تموز/ يوليو 1982، وبالنظر إلى هذه الزيادة في أسعار الفائدة، أعلن محتفظ مصرف المكسيك أن بلاده لم تعد قادرة على دفع أقساطها. ثمّ بدأ سقوط أحجار الدومينو، وأخذ معه في عام 1984 أحد المصارف الرئيسية في شيكاغو، وهو: Continental Illinois. كان يجب أن يعلن إفلاسه. استعد صندوق ضمان الودائع، الذي أنشئ مع روزفلت وغلاس، لجمع 5.4 مليار دولار في حين كانت التصفية قد بدأت. إلا أن الاحتياطي الفيدرالي تدخل. ووافق فولكر على إقراض شركة كونتيننتال مبلغاً يُعادل تقريباً التزاماته المكسيكية. ردّ فولكر على الساخطين على عدم ترك المصرف يُفلس حاله كحال أي مؤسسة تجارية تتكبد خسائر تتجاوز حقوق ملكيتها: "إنه أكبر من أن يُفلس". سينتشر هذا التعبير ويزدهر. لكنه قال في الوقت نفسه لمديري المصرف: "أنا أنقذ المصارف، لا المصرفيين". فلعالم الأعمال قواعده: مَن يُخطئ ويخفق، يُعلن إفلاسه ويفقد حقوقه المالية. ويظل المصرف شركة تجارية، وإن كانت أصلية، لذا فإنه لا يشذ عن القاعدة. إلا أنه قطاع حساس، وليس من غير المألوف أن تتدخل السلطات العمومية وتقرر تجنيبه العقوبات المعتادة على كل ما يُدار إدارة سيئة. لكن عليها في هذا الحالة إعادة تشكيل آلية لمعاقبة الأخطاء. حتى عندما تقدم الرأسمالية الأميركية الكينزية الجديدة منطقاً أكثر تنافسية كما في الثمانينيات، فإنها تظل بعيدة عن المنطق الليبيرالي الإنكليزي. وهنا يمكننا الحديث عن رأسمالية محسوبية (crony capitalism)، إذ تتولى الدولة والاحتكارات دفة القيادة.

والواقع أن الأميركيين لم يتخلّصوا بفضل بول فولكر من التضخم إلا ليستبدلوا به العجز الخارجي. ذلك أن الميزان التجاري للمدفوعات الجارية للولايات المتحدة، الذي كان لا يزال في حالة توازن في الربع الأول من عام 1982، أصبح خاسراً في العام نفسه، واستمر خاسراً حتى عام 2020 على الرغم من الصعود والهبوط والسجالات. وقد نجا من العجز عام 1991 فقط، لأسباب استثنائية تمثّلت في المدفوعات التي قدّمتها ممالك الخليج لتمويل الحرب الأولى ضد العراق. كيف نفسّر هذا الوضع؟ نستطيع الاستدلال انطلاقاً من انجراف الميزان التجاري، وهو أحد مكونات ميزان المدفوعات الجارية الذي يُضيف إلى المبادلات التجارية الصرف تحركات الأموال المرتبطة بمكافآت الاستثمارات في الخارج، أو السياحة، أو اغتراب جزء من السكان. والحال أن الميزان التجاري للولايات المتحدة يعاني من عجز منذ 1971، والذي بلغ 3 مليارات دولار. في عام 2007، وقبل الأزمة المالية مباشرة، وصل العجز 795 مليار دولار، منها 350 من فاتورة النفط. إذ أصبحت أميركا، التي تبتعد عن الصناعة ولا تستطيع أن تمسك نفسها عن طقس وفرة الطاقة، معتمدة اعتماداً كلياً في حياتها اليومية على منتجي النفط الآسيويين ومصانعهم.

غير أن هذه الرؤية للعلاقات الاقتصادية الدولية، الموروثة من بعيد عن الميركنتيليين الذين كانت لديهم أوهام بشأن الميزان التجاري، ويريدون بالوسائل كلها خفض الواردات، وتعزيز الصادرات؛ هي رؤية جزئية أو حتى متحيزة. كتب جاك روف، الذي كان مستشاراً لديغول في معركته ضد الهيمنة النقدية الأميركية، في معرض تحليله موازين المدفوعات: "ليست الدعوات إلى التصدير سوى غباء وأكاذيب. فهي تفترض عدم الإحاطة بلا جدوى أي تمييز بين التجارة الخارجية والتجارة الدولية". ذلك أن روف يرى في عجز المدفوعات الجارية نقصاً في المدخرات، وليس ضعفاً في الصادرات. تُكتب المعادلة على النحو الآتي:

$$(S - I) + (T - G) = X - M$$

حيث S هي المدخرات، I الاستثمار، T الضرائب، G الإنفاق الحكومي، فتكون $G - T$ هي عجز الميزانية، و$M - X$ عجز ميزان المدفوعات الجارية. هكذا فإن أميركا تعاني من عجز خارجي لأنها تخلّت عن المدخرات. وخاصة المدخرات العمومية.

دشّن عام 1982 "الاقتصادات الريغانية"، وهي نسخة محافظة جديدة عن الكينزية، يُدعم فيها النشاط والنمو من خلال عجز في الميزانية تُغذيه بصورة أساسية التخفيضات الضريبية والإنفاق العسكري، في حين تميل الكينزية اليسارية إلى زيادة الإنفاق الاجتماعي. على هذا النحو نشأ منطق

العجز التوأمي، وهي توأمة أسطورية لأنها قائمة بالأحرى على علاقة بين الأب – عجز الميزانية – والابن – العجز الخارجي. في عام 1982، ارتفع عجز الميزانية إلى 6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. لقد اعتادت أميركا على الاستهلاك غير المحدود، وعندما اختفى عجز الميزانية في نهاية التسعينيات، حافظت السياسة النقدية المتراخية للغاية – التي جعلت الادخار قليل الجاذبية، والائتمان الاستهلاكي منتشراً بكثرة – على اختلال التوازن الخارجي. أصبح أكبر اقتصاد في العالم عاجزاً عن الادخار في نهاية السبعينيات.

ومن الواجب القول أن لا شيء يشجعها على ذلك. فالدولة اعتادت على خفض ضرائبها باستمرار ودونما قلق بشأن تمويل نفقاتها، ويُغرق المصرف المركزي البلاد بالدولارات من دون التساؤل عن التبعات. كانت نتيجة ذلك على العالم هي أن النهم الاستهلاكي الأميركي نشر كتلة متزايدة من الدولارات على الكوكب. والواقع أن الولايات المتحدة يمكنها أن تسمح لنفسها عدم الادخار، وتالياً العيش بما يتجاوز إمكاناتها، لأنها تتمتع بهذا الامتياز الفادح الشهير والمتمثّل بسكّ العملة العالمية. إن الوجه الآخر للعجز الخارجي الأميركي هو فوائض بقية الكوكب، وخاصة الدول الآسيوية، ودول شمال أوروبا. هكذا فإن الدول ذات الفائض تكدّس الدولارات في خزائن مصرفها المركزي، مثل الصين أو حتى اليابان، أو في الصناديق السيادية مثل ممالك النفط، أو في منظومتها المالية مثل ألمانيا واليابان. وماذا يمكن أن ترجو في المقابل؟ في الماضي، كان بإمكانها الادعاء بمبادلتها بالذهب، وهو ما فعله ديغول على سبيل المثال في الستينيات بناءً على نصيحة جاك روف. لكن منذ عام 1971، وقرار الرئيس نيكسون فصل الدولار عن الذهب، فإن هذه المبادلة مستبعدة. لذلك فإنها تضع الدولارات في الاقتصاد الأميركي، وتتوقع بالمقابل ثمار العمل الأميركي. وهي ثمار شحيحة للغاية بالنظر إلى معدل العائد على الاستثمارات في الولايات المتحدة!

وها هي أميركا تستهلك من دون هاجس منذ أربعين عاماً، حتى إنها تدعي أنها بذلك تقدم خدمة كبيرة لبقية البشرية: فمن ذا الذي سيشتري إنتاج البلدان الناشئة، ويزودها بمعدلات نمو مذهلة، ما لم تكن هي موجودة؟ على التوسع العالمي أن يحمد الله أن الادخار لم يعد مصدر قلق في نيويورك أو كاليفورنيا! مع ذلك، لنراهن أن ذلك لن يدوم سوى وقت محدد. في 2008، هزت الأزمة الولايات المتحدة، وكان النظام المصرفي على وشك الانهيار، وبلغ عجز الميزانية 980 مليار دولار، والعجز الخارجي 710 مليار دولار. وفي عام 2009، تفاقمت الحالة، فبلغ عجز الموازنة 1520 مليار دولار. ومع ذلك، انخفض العجز الخارجي إلى 410 مليار دولار. أخافت الأزمة الجهات الفاعلة الخاصة، ودفعهم اتساع العجز العمومي إلى استعادة مستوى مدخراتها. وهذا ما يسميه

الاقتصاديون "التكافؤ الريكاردي". بعد ذلك، بدأ عجز الموازنة في الانخفاض عن معدله البالغ 11.3 من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2009. أما عجز ميزان المدفوعات الجارية، فقد انخفض من 6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006 إلى 2 في المئة في عام 2009. أعاد فيروس كورونا جنون الإنفاق الأميركي، فانفجر عجز الميزانية مرة أخرى، واتسع العجز الخارجي. وكذلك، تسارع تدهور الوضع الخارجي للبلاد، أي الفرق بين ما يمتلكه الأميركيون في الخارج، وما يمتلكه الأجانب في الولايات المتحدة. ومن المتوقع أن يتجاوز الرصيد السلبي لهذا الوضع، الذي يمثّل 47.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018، 60 في المئة بنهاية عام 2022. وقد بدأ بعض الأميركيين، مثل ألان غرينسبان، الرئيس السابق لمجلس الاحتياطي الفيدرالي، بالقلق حيال جميع هذه الدولارات المتداولة حول العالم، وبالتساؤل عن الحصة المتزايدة لليورو على الرغم من تقلباته في الاحتياطات النقدية العالمية، في حين ينخفض لأول مرة نصيب الدولار إلى أقل من 60 في المئة في عام 2020. لذا قد نفتح قريباً صفحة جديدة، ونطوي صفحة تهور الأميركيين الجامح. لكن هذا لا يعني الظنّ بأن التجاوزات السابقة ستؤدي إلى نهاية وشيكة للامتياز الفادح للدولار، التي لا تزال بعيدة.

فجر القرن الواحد والعشرين: انتقام دول "بريك"

على الرغم من ويلات الحربين العالميتين، فإن القرن العشرين تميّز بارتفاع معدل النمو في دول مجموعة السبع. فقد تضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 1900 و2000 بـ7.7 في فرنسا، و18.4 في الولايات المتحدة، و5.4 في المملكة المتحدة. ومن منظور معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فقد كان في المتوسط من عام 1893 – وهو عام نهاية الكساد الكبير في نهاية القرن التاسع عشر – إلى 2012 على النحو الآتي: 1.5 في المئة في المملكة المتحدة، 1.8 في المئة في فرنسا، 2 في المئة في الولايات المتحدة، 6,2 في المئة في اليابان[76]. أمّا من الناحية الديموغرافية، فإن نسبة سكان الغرب آخذة في الانخفاض: كانت أوروبا وأميركا (الشمالية والجنوبية) تمثلان 37 في المئة من سكان العالم في عام 1900، ثمّ انخفض هذا التمثيل إلى 27 في المئة في عام 2000. ومن المحتمل أن يدخل القرن العشرون إلى التاريخ بوصفه قرن التضخم الذي لم يكن موجوداً في عام 1900، واختفى عام 2000، لكنه انفجر بين عامي 1915 و1990. وبين عامي 1915 و2015، تضاعفت الأسعار في فرنسا بمقدار 2538...!

76 انظر في هذا الخصوص:

Antonin Bergeaud, Gilbert Cette, Rémy Lecat, “Le produit intérieur brut par habitant sur longue période en France et dans les pays avancés”, *Économie et statistiques*, 474, 2014, p. 5-34.

في المقابل، لا بد من أن يدخل القرن الواحد والعشرون إلى التاريخ بوصفه قرن الإقلاع الاقتصادي للبلدان الأخرى، وخاصة دول ”بريك“. يُشير هذا الاختصار إلى البرازيل وروسيا والهند والصين، وقد وضعه في عام 2001 خبير اقتصادي في مصرف Goldman Sachs. ثم في عام 2011، أكملت أفريقيا الجنوبية هذه المجموعة التي تسمى الآن ”بريكس“. مثّلت العودة القوية لدول ”بريك“، التي كانت أكثر ضحايا انحرافات الشيوعية والاستعمار، نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين. في عام 1989، وعندما دق سقوط جدار برلين ناقوس الموت للشيوعية اللينينية، كانت الصين قد بدأت بالفعل، خلال عشر سنوات، إصلاح نفسها وإعادة توجيه اقتصادها نحو السوق. شرع هذا البلد الذي كان يزن أقل من 4 في المئة من الاقتصاد العالمي، وعانى جيشه في مسعاه للسيطرة على جيش فيتنام في الحرب التي جمعتهما بين 17 شباط/ فبراير و16 آذار/ مارس 1979، في تحوّل اقتصادي مذهل يهدف إلى محو الإذلال السياسي والانتهاكات الاقتصادية التي ذاقها منذ عشرينيات القرن التاسع عشر.

في عام 1972، عندما استقبل ماو تسي تونغ الرئيس نيكسون، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين بالكاد ضعف نظيره في عام 1820، في حين تضاعف نصيب الفرد في أميركا بمقدار 12. بدأ دنغ شياو بينغ (1904–1997) Deng Xiaoping في عام 1979 سياسة لتحرير الاقتصاد، منظّراً لها بالحديث عن ”اشتراكية“ السوق، أو باللجوء إلى أمثال من التراث الصيني بهدف وصف تصرفاته، من قبيل: ”لا يهمّ لون القطّ ما دام يُمسك بالفئران“. وقطع مع الممارسات الجماعية والاستبدادية التي انتشرت في المرحلة الماوية. كان عدد السكان آنذاك 975 مليون نسمة، 80 في المئة منهم يعيشون في الريف. لذلك فإن الإصلاحات الأولى في مجال الزراعة تركّزت في تحرير الأسعار، الأمر الذي سمح للمزارعين بتوليد فوائض مالية، ثم الانتقال إلى الاستثمار. ثم بدأت عملية الهجرة الريفية والتصنيع، الأمر الذي أدى إلى دفع الاقتصاد الصيني ليتصدر قمة الاقتصاد العالمي، وأعطاه وزناً نسبياً ينسجم مع وزنه الديموغرافي. في البداية، اعتمد التصنيع على المناطق الحرة المعفاة من الضرائب، حيث جلب المستثمرون الأجانب رأس المال والمهارات، وجلبت الصين العمالة الرخيصة. وعلى نحو تدريجي، دخلت الصين في عملية التطور، وطبّعت وضعها الاقتصادي من أجل ضمان اندماجها الكامل في جوقة النشاط الاقتصادي. في عام

2001، وهو العام الذي بدأ فيه الحديث عن دول "بريك"، انضمت إلى "منظمة التجارة العالمية"، مؤكّدة أن اقتصادها قوي وقادر على منافسة الاقتصادات المتقدمة الأخرى.

كانت عودة مجموعة "بريك" قوية إلى درجة أنها في عام 2007، عشية الأزمة المالية، كانت الاقتصادات العشرة الرائدة في العالم هي دول مجموعة الدول السبع التاريخية، باستثناء كندا (أي الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا، والتي ستسمى بمجموعة الست) ودول "بريك". وبالارتقاء إلى مصاف "الدول العشر الأوائل" في الاقتصاد العالمي، أكدت دول "بريك" توقعات خبراء غولدمان ساكس بالحلول التدريجي محل البلدان الصناعية العجوز. ومن شأن التقويم السريع للسنوات الخمس عشرة التي تلت دخول مفهوم "بريك"، أن يقودنا إلى تأكيد حماسة عام 2001 بالنسبة إلى هذه البلدان، إذ تضاعف ناتجها المحلي الإجمالي بين عامي 2001 و2014 بمقدار 3.6، في حين زاد الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول الست بمقدار 7.1. وإذا ما بقيت مجموعة الدول الست تمثّل، في عام 2017، نسبة 48 في المئة من الاقتصاد العالمي، فإن دول "بريك" التي لم تكن تمثّل سوى 10 في المئة فقط في عام 2001، وصلت إلى نسبة تمثيل تبلغ 25 في المئة، مع توقعات من "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" أن تكون حصتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي 33 في المئة بحلول عام 2050 (21 في المئة للصين، و7 في المئة للهند، و3 في المئة لروسيا، و2 في المئة للبرازيل)، في حين ستكون حصة مجموعة الدول الست 30 في المئة (منها 16 في المئة للولايات المتحدة).

تشترك دول "بريك" الأربعة بأنها كانت، وبدرجات متفاوتة، ضحايا سجن سياسي فرضه الاستعمار، وسجن اقتصادي نتيجة التبني المستدام لأشكال متفاقمة من الحمائية. اتخذ هذا التبني منعطفاً ذهانياً في حالتي الصين وروسيا، مع إنشاء أنظمة الحكم الشيوعي. كان لكل بلد من هذه البلدان طريقته الخاصة للخروج من هذين السجنين، على الرغم من أن النمو لم يكن ممكناً في جميع الحالات إلا بفضل قبول اقتصاد السوق. خرجت البرازيل من خلال إنشاء نظام صناعي زراعي قائم جزئياً على الفساد، وروسيا من خلال إنشاء نظام ريعي لاستغلال مواردها الهيدروكربونية وقائم على الفساد على واسع النطاق، والصين من خلال إنشاء نظام صناعي للتصدير قائم بخبث على الفساد، والهند من خلال إنشاء نظام للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تطوير تقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة (Ntic)، وقائم على... الديموقراطية.

في عام 2010، بدأت فكرة "بريك" تنهار. إذ انقسمت دولها بفعل التباينات في الأداء الاقتصادي، والخيارات السياسية. فالهند دولة ديموقراطية، الأمر الذي جعلها أقرب إلى مجموعة الدول الست،

وميّزها بضمان الأمن للمستثمرين، خلافاً للبرازيل وروسيا والصين. وتفكك الاتساق الأولي لدول "بريك" لأن الولايات المتحدة التي جعلت في بداية الأمر من الصين ورشتها المورّدة المرجعية في السنوات 2010–2000، اتجهت إلى الهند، في انتظار صعود فيتنام وإندونيسيا. يُعد هذا الانعطاف الأحدث في مسيرة طويلة من الانعطافات شهدت تحوّل الولايات المتحدة إلى ألمانيا في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، واليابان في السبعينيات والثمانينيات، ثم كوريا والنمور الآسيوية في التسعينيات. ونتيجة لذلك، حُرمت الصين من أحد منافذها المميزة، فرأت نموها يتقلص بسرعة كبيرة. إذ انخفض هذا النمو، الذي كان 15 في المئة في أوائل الثمانينيات، إلى 6 في المئة في عام 2019، ويمكن أن يقتصر على 2 في المئة في سنوات ما بعد كوفيد.

الدورات الاقتصادية وتساؤلات حول الإنتاجية

وضعت الصدمات النفطية في 1973 و1979 حداً للثلاثينيات المجيدة التي استفادت منها مجموعة الدول السبع. ففي هذه البلدان، تراجع إجمالي الإنتاجية الكلية تراجعاً حاداً، فانخفض معدل زيادتها السنوية من 4 في المئة في المتوسط بين عامي 1950 و1973 إلى 2 في المئة بين عامي 1974 و2003. يُعزى هذا الانخفاض جزئياً إلى الصدمة النفطية في خريف 1973، ولكن أيضاً إلى انحسار مفعولات التقدم التقني، الذي بدأ منذ منتصف الستينيات واستمر حتى أوائل القرن الحادي والعشرين. بين عامي 2003 و2018، كان معدل نمو إجمالي الإنتاجية الكلية أقل من واحد في المئة، وبدأت الإنتاجية في الانخفاض في إيطاليا. وبمزيد من التفصيل، زاد إجمالي الإنتاجية الكلية وفقاً لأعمال مصرف فرنسا بين عامي 1951 و1960 بمعدل سنوي قدره 4.6 في المئة، و1.9 في الولايات المتحدة، و3.7 في الدول الثلاث القارية من مجموعة الدول السبع. وبين عامي 2011 و2010، انخفضت هذه الأرقام إلى 0.9% و0.45% و0.35% على التوالي.

ثم إن هذه الاقتصادات أصبحت دورية، بحسب ملاحظة كوزنتس Kuznets. وعلى الرغم من أن الجميع يُحلل السياسة الاقتصادية وفق مقاييس مسايرة أو معاكسة للدورة الاقتصادية، فإن كل انعكاس حاد في النمو يُثير تفسيرات مروّعة، كما لو أن الدورة الاقتصادية ليست موجودة، وأن حالات الركود غير متوقعة. كان هذا هو الحال في 2009–2008 حلى نحو خاص. والحال فإن اقتصادات مجموعة الدول السبع شهدت منذ بداية الستينيات سلسلة من الدورات الظرفية لفترة من سبع إلى تسع سنوات. كما أن كينز وصف بدقة هذا الصنف من الدورات في الفصل الثاني

والعشرين من كتابه *Théorie générale* [النظرية العامة]، ثم أعطاها الأنموذج المسمى بمذبذب هانسن وساموبلسون صيغته الصورية. وكذلك رصدها كوزنتس في أعماله التجريبية على النمو. وقد طور كينز وهانسن وساموبلسون نظرية لهذه الأزمات المتكررة، وعزوها إلى سلسلة من مراحل تصفية المخزون والاستثمار، تلتها مراحل الانتعاش المقترنة بإعادة التخزين ثم العودة إلى الاستثمار. استمرت هذه الدورات لمدة 50 عاماً، وهي تفسر سنوات التباطؤ والركود في 1975 و1982 و1993 و2001 و2009–2008، وسنوات الانتعاش البطيئة نوعاً ما التي تلتها.

ولئن كانت القدرات الإنتاجية غير المستخدمة في ربيع عام 2009، أي في ذروة الركود، أكبر ما كانت عليه في عام 1993، فإن التسلسل الاقتصادي للأزمة كان واحداً: أدى التراجع الحاد في المخزون الذي أعقبه الانكماش الحاد في الاستثمار إلى انخفاض الطلب، وركود اقتصادي. ما خصيصة انكماش عام 2009؟ لم تكن بدايته بداية انكماش 1975 – الصدمة النفطية – ولا بداية انكماش 1993 – تبعات نهاية الشيوعية وإعادة توحيد ألمانيا – إنما كانت البداية هذه المرة "نهاية الوفرة غير العقلانية للأسواق" وفقاً لوصف ألان غرينسبان، الرئيس السابق للاحتياطي الفيدرالي الأميركي. أصل أزمة 2009–2008 هي الأزمة المالية التي توضّحت مع إفلاس الرهونات العقارية، ونجمت أساساً عن خسارة مصرف Lehman Brothers. لكن الدورة تدور مثل سابقاتها.

طبعاً، أعلنت الخطابات الحازمة في نبرتها عن قرب نهاية الرأسمالية. وأكدت الحكومات أنه إذا كانت الصعوبات ناجمة عن الوفرة غير المنطقية للأسواق، فإن العودة إلى النمو ستعتمد على حكمة هذه الحكومات التنظيمية. غالباً ما تؤدي الأطوار المتنحية إلى وجود أماكن للمداولات. على هذا النحو تلتقي الحكومات في قمم مهيبة ما تلبث أن تتحول إلى قداسات كبيرة اقتصادية للحياة الدولية. هكذا أدى ركود عام 1975 إلى ظهور مجموعة الدول الصناعية السبع، وركود 2009–2008 إلى إبراز مجموعة العشرين في الواجهة. تضم مجموعة العشرين الدول السبع في مجموعة السبع، التي انضمت إليها روسيا في مجموعة الثماني، ثم الدول الصاعدة الإحدى عشرة الرئيسية. أي، طاولة من 19 دولة، يُضاف إليها الاتحاد الأوروبي. ولدت مجموعة العشرين عام 1999، بمبادرة من كندا، لتعلّم دروس الأزمة الآسيوية عام 1997. لكن حوادث عام 2008 هي التي رسّختها في مشهد اللقاءات الدولية بمناسبة قمتها في 14 و15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، إذ كانت الولايات المتحدة هي القوة التي دعت إليها، والتي صادف أنها تمرّ في مرحلة انتقالية. فالرئيس جورج دبليو بوش George W. Bush يُنهي ولايته الثانية، وانتخب الرئيس باراك أوباما Barack Obama .

أعطى كلاهما انطباعاً بقلة الاكتراث بالأزمة الاقتصادية التي بدأت. لذا فإن الأوروبيين هم الذين تولوا دفة القيادة. كانت فرنسا تترأس الاتحاد الأوروبي آنذاك، الأمر الذي جعل لقاء مجموعة العشرين هذا نقطة بارزة في الحياة السياسية لنيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy. وبدقة أكبر، كانت الخزانة البريطانية هي التي تتولى القيادة. ففرضت بلطف على قادة العالم خطة بسيطة تستند إلى دعم القطاع المصرفي دعماً قد يصل حتى تأميم مؤسسات معينة، وعلى إنعاش كلاسيكي للميزانية من أجل دعم النشاط الذي يتلاشى، وفقاً للتقليد الكينزي الذي كان وقتها سارياً في الولايات المتحدة. هذا ما أوجزه دومينيك ستروس كان Dominique Strauss–Kahn، مدير الصندوق الدولي المشارك في القمة، خلال المؤتمر الصحفي الذي اختتم الحدث في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر:

> أيدت غالبية المشاركين تقريباً اقتراح صندوق النقد الدولي باستخدام سلاح الميزانية، وتالياً إنعاش الميزانية المنسَّق من أجل تحقيق نتائج أكبر. هكذا، فإن الوضع الذي نعيشه هو بحق وضع تغيير.

تضخم الدين العمومي وتأجيل النهب الضريبي

لئن تغيّر الوضع، فذلك لأن أحداً ما عاد مهتماً بالدين العمومي. إن حصيلة مجموعة العشرين هي أيضاً بداية انفجار غير مسبوق للديون الخصوصية والعمومية، الأمر الذي أثار تساؤلات حول تكلفة هذا الإنقاذ، والوسائل التي سيستخدمها الاقتصاد العالمي لاستيعاب هذا التجلي النهائي لمذهب مراكمة الذهب الأميركي.

تهتز الأرض تحت أقدام العالم خارج مجموعة العشرين ببطء. في أيلول/ سبتمبر 2008، في حين كان التركيز ينحصر في إفلاس مصرف ليمان براذرز Lehman Brothers، وقع حدث نقدي ومالي آخر: فقد أعلن المصرف الاحتياطي في زيمبابوي – المصرف المركزي – تخليه عن متابعة الأسعار التي أصبحت تتضاعف كل 24 ساعة، الأمر الذي أسفر عن رقم قياسي للتضخم في وقت السلم يتجاوز التضخم المفرط لألمانيا في عام 1923، أو المجر في عام 1945، وينذر بحوادث فنزويلا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وقد أدرك حاكم المصرف الاحتياطي في زيمبابوي، جيديون غونو Gideon Gono، ذلك فقال: يتطلب تقويم الوضع حساب معدل التضخم كل ساعة، والإحصائيون المحليون عاجزون عن ذلك. وعلى الرغم من وجود إحصائيات

يومية، فإن غونو مدرك للواقع. فهو متخصص في اقتصادات التنمية، وقد خلص من مسيرته الجامعية بقناعة مفادها أن هدف السياسة النقدية تعزيز النمو من خلال توسيع الائتمان من دون الانشغال بالتضخم. فالتضخم، وفق تقديره، نتيجة حتمية للانطلاق الاقتصادي والتوظيف الكامل. وضع نظريته في الممارسة النقدية في مقابلة عام 2007 مع الصحيفة الأفريقية *New African*، فرأى أن الصعوبات التي تواجه بلاده ترجع إلى عداء الدول الأوروبية، والجفاف الذي يضرب كل عشر سنوات زيمبابوي التي لا تزال زراعية جداً، والدورة الاقتصادية المعتادة. وإن دوره في المصرف المركزي يتمثّل في التخفيف من سنوات الدورة الصعبة.

تسلّح غونو بهذه المبادئ، دافعاً المصرف الاحتياطي إلى مضاعفة الاعتمادات. لم تُخصَّص هذه الاعتمادات للدولة بنسبة قليلة، لأن الأخيرة كانت غير منظمة، وغير نشطة، وتعاني من عجز ضئيل (3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط). في المقابل، يُقرض المصرف الاحتياطي للشركات العمومية أو الخصوصية، ويحلّ بذلك محل النظام المصرفي والسياسات المالية. في عام 2003، كانت 9 في المئة من أصول المصرف الاحتياطي عبارة عن عملات أجنبية، و20 في المئة قروض غير آمنة. في عام 2008، خلا المصرف عملياً من العملات الأجنبية، وراح يحصل عليها من السوق السوداء، مثل معظم زيمبابوي. في المقابل، فإن ما يقرب من 90 في المئة من أصولها هي عبارة عن مطالبات على كيانات معسرة مثل شركات محتضرة مملوكة للدولة، أو حقوق مشوشة بشأن نتائج اقتصادية غير مؤكّدة، مثل حصاد التبغ. حافظ هذا الائتمان الجامح في اقتصاد لم يعد منتجاً – وصل معدل البطالة إلى 80 في المئة – على التضخم المفرط. كل شيء ناقص، حتى العملة التي إن كانت مرفوضة في كل مكان تقريباً فإنها تتراكم عشوائياً مع شكوك السكان بها.

أزمة زيمبابوي شبيهة بالمشكلات التي ابتليت بها اقتصادات العالم أجمع، وحلولها أيضاً شبيهة بالحلول التي قدّمتها هذه الأخيرة. في أيلول/ سبتمبر 2008، قدّم جيديون خطة إنعاش مؤلفة من إنشاء دولار زيمبابوي جديد، وتجميد الأسعار والأجور، وسياسة نقدية مقيدة بمعدل يومي 8500 في المئة. إذاً، عودة إلى التدابير الكلاسيكية، مع نتيجة مضمونة: نجحت زيمبابوي في احتواء تضخمها، ما يثبت أن الوقائع والضرورات الاقتصادية هي نفسها في كل مكان.

يشهد هذا التشوّه في الاقتصاد في أوقات السلم عودة مع الأزمة الصحية لعام 2020. فالدول العاجزة عن زيادة الضرائب خوفاً من ثورة ضريبية واسعة النطاق، والعاجزة عن خفض الإنفاق (مع استثناءات قليلة مثل السويد)، اعتادت على السماح للدين العمومي بالنمو. لا تثير هذه

التسهيلات مشكلات في المدى القصير، حتى لو صدمت السكان، وأثارت ردود فعل ادخارية في مواجهة مستقبل غير مؤكد بسبب هذا الدين. حتى إن الحلول تتكاثر. لهذا السبب يتحدث البعض عن إصدار ديون أبدية حتى لا يضطر إلى سدادها. نسي هؤلاء أن الدين العمومي أبدي بالعموم. فالدول تكتفي بدفع الفوائد، ولم تُدخل منذ القرن التاسع عشر أي ائتمان في ميزانيتها لسداد ديونها. وكذلك في الوقت الحاضر، إذ في كل مرة يحين فيها سداد القرض، يُستبدل بآخر على الفور. والحال، فإن المُعامِل الذي يمكن التدخل فيه ليس مقدار الدين، وإنما معدل الفائدة الذي يتحمّله. ويعود إلى فعل المصرف المركزي منع سعر الفائدة هذا من التحرك على نحو متقطع للغاية. إن النظام الأساسي لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي المعتمد في عام 1978 واضح في هذا الصدد. فمهمته بالنص الحرفي هي:

> المحافظة على متوسط نمو في المجاميع النقدية، وكمية ائتمان متوافقة مع إمكانات نمو الإنتاج، وذلك لتحقيق الأهداف الآتية: حد أقصى لمعدل التوظيف، وأسعار مستقرة، ومعدلات فائدة منخفضة طويلة الأجل.

على الرغم من استقلاليتها، حافظت المصارف المركزية على معدلات منخفضة للغاية منذ أزمة عام 2008، بهدف مفترض هو تقليل عبء الفائدة على الدول.

يذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك ويقترح، لزيادة تخفيف هذا العبء، إلغاء حصة الدين العمومي التي يحتفظ بها المصرف المركزي. إلا أن هذا الإلغاء سيكون عديم الفائدة من وجهة نظر مالية محض. ذلك أن المصرف المركزي يدفع للدولة الفوائد التي دفعتها له على ديونها. لذا، فإن البعض ممن هم أكثر راديكالية يدعون إلى إلغاء كلّ الديون المملوكة من السكان، أو جزء منها. في السابق، كان هذا يُسمى بالإفلاس، أما اليوم، فيدعى "خفض القيمة الضريبية"! بغض النظر عن المصطلح المستخدم، يظل الإفلاس "شنيعاً"، بحسب وصف ميرابو. وقد نصت المادة 14 في دستور الجمهورية الثانية، الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1848، والذي لا يستطيع أحد أن يطعن في طابعه الديموقراطي: "الدين العمومي مكفول. وكل نوع من الالتزام الذي تتعهد به الدولة مع دائنيها مصون".

في هذا المناخ من الجدل البيزنطي، يرى البعض أن الطريقة المثلى للتعامل مع مشكلة الدين العمومي هي تجاهلها... فالدين الأبدي فعلياً، ومعدلات الفائدة المنخفضة، وإعادة الشراء من طرف

المصرف المركزي؛ كلها تسمح بمحو صافي رسوم الفائدة، أي تلك التي تدفعها الدولة بالفعل، الأمر الذي يخوّلها الدخول في الدين بلا حدود. ويورد هؤلاء مثال حالة اليابان. إذ وفقاً لتعريف الديون الذي تستخدمه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، انخفضت نسبة الدين العمومي/ الناتج المحلي الإجمالي من 136 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2001 إلى 226 في المئة في عام 2019. وتخطط الحكومة اليابانية برويّة لتكون قادرة على الوصول إلى 600 في المئة في عام 2060. وترجع لامبالاتها إلى تخفيض صافي رسوم الفائدة إلى الصفر في عام 2019 بفضل السياسة النقدية التيسيرية للغاية، واحتفاظ المصرف المركزي بنسبة 40 في المئة من الدين العمومي.

تخفي جميع هذه المماحكات واقعاً يجب أن يكون واضحاً للجميع، وهو أن الدين غير المحدود مستحيل. لفهم هذا الأمر، لا بد من البدء بإبعاد الكليشيهات الخاطئة. والأكثر شيوعاً من بينها تأكيد أن الندرة التدريجية للمقرضين هي التي تثبّت حداً لا تستطيع الدول تخطيه. وأولئك الذين يظنون بأن الدول مضطرة إلى ضرورة إقناع "الأسواق" بتمويلها، ينسون أنه بما أن المصرف المركزي يعمل عمل المقرِض الأخير، فإن المصارف تشتري وستشتري من دون أي مشكلة ديوناً تستطيع إن أرادت التخلص منها بإعادة بيعها. لكن المحدودية في مكان آخر. فالدين العمومي هو مجموع العجز المتراكم، أي النفقات غير الممولة من الضرائب. لذا فإن السؤال الأساسي هو ما إذا كانت الدولة تستطيع العيش على نحو مستدام من خلال إنفاق أكثر مما تُحصِّل.

تكمن الإجابة أولاً في المبدأ المؤسس لعلم الاقتصاد، وهو مبدأ التساوي بين العرض والطلب. فأي إنفاق عمومي لا يُموّل بضريبة على الإنفاق الخصوصي يزيد الطلب على الاقتراض. وإذا استمرت هذه الزيادة، فإنها ستؤدي إما إلى تدفق العرض الخارجي، أي توسيع العجز التجاري، وإمّا إلى إتاحة الفرصة لمنظومة الإنتاج لزيادة أسعارها، أي انتعاش التضخم. وتكمن الإجابة ثانياً في واقع أن الزيادة في الدين العمومي تثير توقعات سلبية لدى الفاعلين من القطاع الخصوصي. في بداية الأمر، فإن منعكس الادخار لمواجهة مستقبل ضريبي غير مؤكد بسبب تراكم الديون يؤدي إلى زيادة في أسعار الأصول، والفقاعات العقارية في هذا السياق خير مثال على ذلك. هذا ما يسميه الاقتصاديون بالتكافؤ الريكاردي. بعد ذلك، تقوّض التوقعات السلبية مصداقية العملة. نادرة هي البلدان، مثل لبنان، التي شهدت اختفاء عملتها لمصلحة الدولار بسبب جموح الدين العمومي. إلا أننا نشهد عودة قوية للذهب الذي يظلّ في اللاوعي الجماعي الملاذ النقدي النهائي، وهي عودة قوية أكدّها ارتفاع أسعاره. أخيراً، تكمن الإجابة في واقع أن المحافظة على أسعار فائدة منخفضة تقود في

نهاية المطاف إلى إعاقة النمو. إحدى قواعد النمو الذهبية هي أن معدل الفائدة يجب أن يكون مساوياً لمعدل النمو[77]. ما تظهره بعض الأعمال التي قام بها الاقتصاديون هو أن إبقاء أسعار الفائدة عند مستويات منخفضة للغاية، يؤدي في النهاية إلى وصول معدل النمو إليها. فالدين العمومي يتسبب بهبوط النمو المحتمل عندما يفرض أسعار فائدة منخفضة.

77 وهي الفكرة الأساسية لكتاب توما بيكتي Tohmas Piketty:

Thomas Piketty, *Le Capital au xxie siècle*, Paris, Seuil, 2013.

يرى المؤلف أن الرأسمالية تميل إلى الحفاظ على معدلات فائدة أعلى من معدل النمو، واشتهر الكتاب جزئياً بالصيغة الرياضية التي وضعها بيكتي لشرح هذا الميل، أي الصيغة: r> g، حيث r هي معدل الفائدة، وg معدل النمو. والحال فإن الارتفاع المفاجئ في الدين العمومي يؤدي إلى قرارات معاكسة في السياسة الاقتصادية، وتؤسس لوضع صيغته: r <g، وهو وضع غير صحي تماماً، مثل وضع r> g.

من الكهرباء إلى مفارقة سولو، أو المغامرات الفاشلة للإنتاجية

واليابان خير مثال على هذه الظاهرة، إذ وصلت ديونها إلى مستويات غير مسبوقة، وانخفض نموها المحتمل إلى أقل من واحد في المئة. وستقدّم إجابة عن أحد الأسئلة المزعجة التي بات يطرحها الاقتصاديون، والتي تتعلق بانخفاض تطور إجمالي الإنتاجية الكلية. إن هذا الانخفاض، الذي من شأنه أن يحافظ على انخفاض النمو، سيكون نتيجة غير مباشرة لتراكم الدين العمومي، حتى مع تتالي زخم الاكتشافات العلمية واستمراره.

فالاكتشافات العلمية التي ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر غذّت ابتكارات القرن العشرين. على سبيل المثال، وجدت تجربة هيرتز التي برهنت على وجود الموجات الكهرومغناطيسية في آذار/ مارس 1888، ذروتها في تجربة رينيه بارتيليمي René Barthélemy (1889–1954) في 14 نيسان/ أبريل 1931، وذلك في أحد مدرجات المدرسة العليا للكهرباء في باريس، في ضاحية بورت دو فاف porte de Vanves على مقربة من مدينة مالاكوف. ففي ذلك اليوم، تحدثت سوزان بريدو Suzanne Bridoux، سكرتيرة بارتيليمي، من برج إيفل إلى 800 شخص تجمّعوا في هذا المدرج، وبذلك أصبحت أول مذيعة في تاريخ التلفزيون. سبق أن جرت تجارب أخرى أكثر سرية لنقل الصور إلى مسافات طويلة، ولا سيما في المملكة المتحدة. لكن في هذا الشهر من نيسان/ أبريل 1931، أطلق نجاح العملية التي نظمها بارتيليمي، ما سيصبح أحد العناصر المحدّدة للحياة في القرن العشرين.

في 5 آب/ أغسطس من العام نفسه – 1888 – غادرت بيرثا بنز Bertha Benz في الصباح الباكر على آلة تعمل بمحرك احتراق داخلي من تصميم زوجها كارل Carl. وقد سافرت مع أطفالها في ظروف أسطورية على طول مسافة 104 كم، من منزلها في مانهايم إلى منزل والديها، بمتوسط سرعة 15 كم في الساعة. وبذلك دشّنت مغامرة السيارات التي ستكتسح القرن العشرين. وبعد عبور لويس بليريو Louis Blériot لقناة المانش لأول مرة في 25 تموز/ يوليو 1909، أعطت حرب 1914–1918 بعداً جديداً لصناعة الطيران. في حين سرّعت الحرب العالمية الثانية من خطوات تطوّر الطاقة النووية.

ترك القرن العشرون بدوره إرثاً علمياً كبيراً للقرن الواحد والعشرين. وفي حين نتحدث عن قطيعة أو اختلال تكنولوجي، من الواضح أن الطفرة الكبيرة الحاصلة هي الطفرة التي ولدت من تطور تكنولوجيا المعلومات. وظهرت الحواسيب الفائقة القوة – أجهزة الكمبيوتر – في عام 1937، والتي تُعزى إلى أعمال الرياضي الإنكليزي تشارلز باباج (1791–1871) Charles Babbage، وأفكار أدا لوفليس (1815–1852) Ada Lovelace، الابنة المتمردة للورد بايرون. وفي عام 1975، جرى تقديم أول كمبيوتر محمول للجمهور، وفي عام 1994، الأنموذج الأولي للهاتف الذكي. أثارت هذه المجموعة من الأدوات الجديدة التي يستخدمها المستهلكون والمنتجون على نطاق واسع، ملاحظة محبطة عام 1987 من الاقتصادي الحائز جائزة نوبل والمتخصص في النمو، روبرت سولو Robert Solow، والتي عرفت لدى الاقتصاديين بمفارقة سولو: "تستطيعون رؤية أجهزة الكمبيوتر في كل مكان، باستثناء إحصاءات الإنتاجية".

يتمثل رهان القرن الحادي والعشرين في تجاوز مفارقة سولو بفضل الإرث العلمي للقرن العشرين، والذي لم يُستغل بعد كما يجب، بهدف إعادة اكتشاف ديناميكية مكاسب الإنتاجية المتزايدة. يرى المستشرفون طريقين مشرعين: طريق التقانات الحيوية، وطريق ميكانيكا الكم في الفيزياء. بدأت ميكانيكا الكم بأعمال لويس دي برولي (1892–1897) Louis de Broglie حول الطبيعة الموجية للإلكترونات – التي نال إثرها جائزة نوبل في الفيزياء عام 1929 – وبنشر إروين شرودنغر (1887–1961) Erwin Schrödinger معادلاته، وأصبحت المحور المركزي في تفكير علماء الفيزياء في القرن العشرين. وبسبب تعقيدها الصوري، ونتائجها غير البدهية في بعض الأحيان، سادت فكرة مفادها أنها ستظلّ حالة من التأمّل الفكري. لكن الإعلان عن بناء كمبيوترات كمومية أعطى مصداقية لموجة جديدة من الابتكارات القائمة على ميكانيكا الكم. أما الطب فقد أحرز تقدّماً هائلاً في القرن العشرين، ولا سيما مع تعميم المضادات الحيوية انطلاقاً من اكتشاف البنسلين

على يد البريطاني ألكسندر فليمنغ (1881–1955) Alexander Fleming عام 1945. ارتفع متوسط العمر المتوقع في فرنسا من 48 إلى 79 سنة بين عامي 1900 و2000. ليس هذا الارتفاع ميزة حصرية للطب، لكن هذا الأخير أسهم فيه. وثمة تطورات جديدة في التقنيات الطبية من شأنها أن تجعلنا نتوقع المزيد من إطالة الحياة. لكن، من الواضح أن تراكم الدين العمومي، من خلال تعطيل حسابات ربحية الاستثمارات، لن يؤدي إلا إلى مفاقمة مفارقة سولو.

الخاتمة

قال الحائز جائزةَ نوبل في الاقتصاد لعام 2015، الفرنسي جان تيرول Jean Tirole، في خطاب قبول الجائزة:

> إن إخفاقنا في توقع الأزمة المالية لعام 2009، أو منعها، هو تذكير مؤلم بمخاطر الغطرسة. صحيح أننا أسهمنا في صنع معظم مكوناتها، لكنّ أخطاراً جديدة ظهرت مثل فيروس يتحوّل باستمرار، في اللحظة التي اعتقدنا فيها أننا فهمنا المخاطر الموجودة وتجنبناها.

ومن دون غطرسة، نستطيع بدورنا أن نحاول في نهاية هذه الرحلة الزمانية والمكانية تحديد بعض القوانين الاقتصادية الرئيسية التي من شأنها أن تسمح لنا بتنحية بعض اللايقينيات بشأن النمو المستقبلي. صيغتان ومعاينة دعمت رحلتنا. الصيغة الأولى لكيسناي، المرجعية الفكرية للمدرسة الاقتصادية الأولى، أي مدرسة الفيزيوقراطيين، وتقول: "فلاحون فقراء، مملكة فقيرة. مملكة فقيرة، ملك فقير". الصيغة الثانية لفاغنر، الاقتصادي الألماني في نهاية القرن التاسع عشر، والمغيّب اليوم إلى حدّ كبير، والقائلة: "كلمّا أصبح المجتمع أكثر تحضراً، غدت الدولة أشد إنفاقاً". والمعاينة هي استطالة لملاحظة فاغنر، وهي المعركة الدائمة التي يقودها خالق الثروة – البارحة، هو الفلاح الذي وفّر وسائل عيش المملكة، واليوم رب العمل الذي تجلب ابتكاراته النمو – ضد البيروقراطية السياسية والدينية. وهي المعركة التي تحدّث عنها فولتير بين الجبّة والمحراث. وقد أعطى عام 2020، الموسوم بالأزمة الصحية العائدة إلى كوفيد، هذه المعركة بعداً وشكلاً جديدين.

ينتج تطور الاقتصاد ونموّه من مكونين. فهو ينتج من ناحية أولى من ديناميكيات خاضعة للعمل المعتاد لقوى السوق. وينتج من ناحية أخرى، من الحوادث الاستثنائية التي يمكن أن تكسر هذه الديناميكيات. يدعى المكون الأول بالمكون الداخلي المنشأ، وينقسم بدوره إلى نمو طويل الأجل، ويُعرف بالنمو المحتمل، ويستند إلى التقدم التقني والابتكار؛ وإلى دورة اقتصادية، كان من شأنها أنها أغرقت البلدان المتقدمة في ركود 1975 و1993 و2009. أمّا المكوّن الثاني فهو خارجي المنشأ، ويعتمد اعتماداً أساسياً على الحروب أو الحوادث الطبيعية العنيفة، مثل الأوبئة الكبرى، أو انفجار البركان الإندونيسي تامبورا في عام 1815، والتي تتسبب بمجاعة عالمية. فالركود العالمي

الذي وسم عام 2020 (تقلّص النشاط الاقتصادي بنسبة 4.2 في المئة في جميع أنحاء العالم، مع انكماش بنسبة 13 في المئة في الأرجنتين، أو 11.2 في المئة في المملكة المتحدة)، كان داخلي المنشأ بقدر ضئيل جداً. يرجع الانخفاض بالنشاط حصرياً إلى الصدمة الخارجية – الوباء – التي تفاقمت تبعاتها الاقتصادية السلبية بسبب حجر السكان. لم يكن الخطاب المعتاد حول النهاية الحتمية والمرغوبة للعولمة والرأسمالية على مستوى حجم الحدث. ذلك أن التخلي عن العولمة الرأسمالية والتبادل الحر بذريعة الوباء، يعني التخلي عن آلية أثبتت نفسها منذ منتصف القرن الثامن عشر. والحال، على الرغم من أن ركود عام 2020 خارجي المنشأ، غير أنه كان فرصة للدولة الكينزية بأنموذجها الأميركي لتوطيد رغبتها في القوة الشاملة، وتوجهها التدخلي غير المحدود في الحياة الاقتصادية. وهي سياسة متناقضة في مبدئها، ولا سيما أن الدول لا يبدو أنها احتفظت بالوسائل لتنفيذها. فبعد إغلاق الاقتصاد لمنع انتشار كوفيد 19، وعلى الرغم من تخمينات الخبراء وعدم اتساق آرائهم، بدا أن قادة معظم بلدان العالم، السياسيين والفكريين على السواء، لم يكن في متاحهم إلا استراتيجية واحدة تبسيطية، وهي: زيادة الدين العمومي بلا حدود. وإلى جانب ذلك، اختاروا تمويل هذه الزيادة بإصدار الأموال. عملياً، واجهت الدول الأزمة الصحية بالاستعاضة عن الدين بالعمل.

لم تخل هذه المديونية من عواقب وخيمة. يظهر أولها فور قراءة المبادئ العشرة لنيكولاس غريغوري مانكيو. ينص المبدأ 9 على: "ترتفع الأسعار عندما تطبع الحكومات كثيراً من الأموال". الأمر الذي يعني أن سكان العالم مهددون بالفقر بسبب التوزيع غير المضبوط للأموال، والذي قد يتسبب بعودة ارتفاع قوي للأسعار. وثاني هذه التبعات تشويش توزيع الدخل لجيل المستقبل المسؤول عن إدارة الدين العمومي المتراكم. ففي حين تتظاهر الدولة بأنها المدافع عن المستقبل بالتصدي لعمى السوق، فإنها تقوّض أسس هذا المستقبل باندفاعها المتهور نحو الديون.

داخل هذا السياق للأزمة الصحية الخاصة جداً، سيكون عام 2020 قد أسهم في تشويه سمعة الدولة الكينزية بأنموذجها الأميركي. اصطدمت القيود المفروضة على السكان في شكل الحجر بحركات مقاومة عنيفة في كل مكان. وكذلك أدى القلق العام من السياسات الاقتصادية التي تركزت حصراً على رفع الدين العمومي إلى انتشار سلوكات ادخارية، وارتفاع أسعار ما ظلّ في نظر البشرية العملة الأصلية، أي: الذهب. كانت أوقية الذهب تساوي 35 دولاراً عندما قررت الولايات المتحدة استبعاد المعدن الثمين التاريخي من المنظومة. أمّا سعره اليوم فيحوم حول 2000 دولار. لكن هذه السيرورة ليست جديدة. فبعد انطلاق الاقتصاد العالمي في القرن التاسع عشر، وبعد أدائه

المذهل الذي شهده في القرن العشرين، عانى في أوائل القرن الحادي والعشرين، قبل عام 2020، من الفتور، على الرغم من الاستدراك الحالي لدول "بريكس"، والاستدراك المقبل لأفريقيا والعالم الأنديزي. وفي حين يشقّ على "الفلاح" الثراء، كانت الدولة تزداد "إنفاقاً"، في محاولة منها لتمويه نهبها من خلال مراكمة الديون. يجد هذا الفتور منشأه المحتمل في التداوي السيئ الناجم عن تشخيص خاطئ للتحولات الجارية. فحتى قبل اعوجاجات عام 2020، أخذت الاستجابة على ركود عام 2009 شكلاً مزدوجاً، تمثّل في تدخل واسع النطاق من جانب السلطات العمومية في إدارة القطاع المالي، وتوسيع غير منطقي لدور المصارف المركزية في سياق المحافظة على رؤية للاقتصاد مستندة إلى مراكمة الذهب. هكذا، يُجسّد "المستهلك الخيميائي" اليوم أكثر من أي وقت مضى، الأفق الذي لا يمكن مجاوزته للممارسات والنظرية الاقتصادية الحالية.

نشأ تاريخياً توازن طبيعي بين مكونات النمو المختلفة. فالسوق اللامركزية المترحّلة حفّزت النمو الاستثنائي للاقتصاد بين عامي 1750 و2009، قبل أن تتراجع الإنتاجية. ووجدت الدولة التي عرفت كيف تبتعد عن الأضواء في القرن التاسع عشر حتى لا تضطر إلى مواجهة الثورات الضريبية، والتي أظهرت الثورة الفرنسية عنفها المحتمل، مكانها بتحويل نفسها إلى مدير للدورة مع المحافظة على ميلها للنهب لصالح القاعدين عن العمل. أمّا الصدمات الخارجية المنشأ، فمنذ صرخة فولتير على الظلم الذي خلّفه زلزال لشبونة عام 1755، بات الكهنة عاجزين عن مواجهتها بعد أن كانت مجالهم المفضّل، فانسحبوا تاركين للدولة الفرصة للتسلل من جديد إلى الاقتصاد. لكن بعد ذلك، بدا أن التباطؤ في النمو الذي رُصد منذ بداية القرن الحادي والعشرين أمر محتوم. فالصدمة الخارجية المنشأ المميتة والمتمثّلة في وباء فيروس كورونا لعام 2020، أدت إلى تفاقم هذا الإخفاق البيّن تفاقماً دراماتيكياً. ذلك أن الاستجابة الاقتصادية لهذه الصدمة تعاني من التركيز على سياسة نقدية خيميائية تقوم على التيسير الكمي، وعلى سياسة الميزانية الكينزية للمديونية غير المحدودة، وعلى ضبط معزز قائم على عدم الثقة في المنافسة. والنتائج هي: ركود النمو المحتمل، ووضع اقتصادي مضبوط على إيقاع الدورة، وعلاقات مع الطبيعة – سواء تطور المناخ أم تطوّر الأوبئة – تأخذ منعطفاً دراماتيكياً.

والحال، لم يكن الاقتصاد في وضع أفضل مما كانت عليه الحال عندما تركته الدولة يعيش، عندما فهم الملك أنه سيظل فقيراً إذا كانت مملكته فقيرة. في درسه الافتتاحي في Collège de France عام 1849، استخلص ميشيل شوفالييه Michel Chevalier الحصيلة الاقتصادية لثورات عام 1848، معلناً أن الخيميائي هو عدو الاقتصاد. ثمّ أكد هو نفسه، لدى حديثه مرة أخرى في

Collège de France في تموز/ يوليو 1871، بعد نهاية "العام الفظيع" الذي مرت به فرنسا، أن البلاد قد تستعيد ازدهارها إن اعتمدت بعض القواعد البسيطة، والتي يمكن تلخيصها كالآتي: العمل، والادخار، والتعليم، والحرية؛ موضّحاً أن "الحرية" في الاقتصاد تعني "المنافسة".

في كانون الأول/ ديسمبر 1944، وهو العام الذي يُضاهي 1071 بفظاعته، تبنى "الاتحاد العام للعمل" جملة الزعيم الشيوعي – موريس ثوريز Maurice Thorez – في ذلك الوقت شعاراً له: "أنتج ثم طالب". ذلك أن البشرية، منذ أن نصح هيزيود شقيقه في القرن الثامن بالعمل لضمان رفاهيته، لم تجد أي حلّ آخر لإثراء نفسها سوى العمل، والسعي في الوقت نفسه لتحسين كفاءة هذا العمل من خلال التقدم التقني. هذه فحوى رسالة شخصيات مثل ميشيل شوفالييه أو موريس ثوريز، كلّ على طريقته الخاصة. وهذا أيضاً ما يُعلمنا إياه التاريخ، الذي يُبرهن على أن النمو لم يكن قوياً إلا في المجتمعات البونوقراطية، أي تلك التي تحترم العمل، وتحترم العيش بحسب الكلمات الأربع لميشيل شوفالييه.

وكما أكدّنا في المقدمة، فإن رائد الأعمال هو الشخصية المركزية للنمو، وعنصر التعبئة بامتياز للعمل. لكنه لا حيلة له إن خنقه المخطِّط. أمّا المستهلك، فهو الشخصية المركزية للاقتصاد، لأنه وجهة النمو، ولا يحصل على أفضل ما يمكن إلا إذا أجبرت المنافسة رائد الأعمال على احترامه. لا مراء في أنه لا يمكن تجاهل الدولة. ولأنها حامي حق الملكية، لا شكّ في ضرورة الدولة ذات السيادة. وبوصفها مديرة القاعدين عن العمل، فإن دولة فاغنر مفيدة لكنها تقوم بعمل حساس. وبعد أن اتخذت بعداً متزايد الأهمية في القرن العشرين، انتهى بها الأمر إلى أن تصبح ناهبة لا حامية، وإلى التهديد بهلاك جهود رائد الأعمال إهلاكاً كلياً. علاوة على ذلك، في كل مرة غادرت مجال فعلها وتدخلت برغبة منها في أن تصبح رائد أعمال، فإنها، إذ تظن بأنها تخلق وظائف، تأتي أولاً بإيرادات، وتعطّل سوق العمل، ثم تنتهي بخفض الإنتاجية. لقد دمرت الدولة الرومانية اقتصادها بالتدخل في تنظيم العمل من خلال مضاعفة عدد العبيد. وفعلت إسبانيا المراكِمة للذهب الأمر نفسه، فأصرت على الجري وراء سبائك الذهب بدلاً من التشديد على الابتكار والعمل. وظنت الدولة الكولبيرية أنها قادرة على نتف الإوز الذي منعته من النمو، فكان عليها أن تواجه ثورات ضريبية متكررة. وراكمت الدولة الصينية القديمة الإيرادات لمتعلميها، هؤلاء القاعدين عن العمل، المترفين، الذين سرعان ما أصبح ضررهم واضحاً، لدرجة هيأ البلاد للغزو المغولي، ثم التدخل الإنكليزي.

في المقابل، فإن دولة الحد الأدنى الغلادستونية التي باشرت فترة النمو القوي في الغرب من خلال تقييد الضرائب والحد من طموحاتها، أعطت المملكة المتحدة، هذا البلد الصغير جغرافياً، بُعداً

هائلاً على الصعيد الاقتصادي، وتالياً السياسي. لقد عرفت هذه الدولة كيف ترسّخ الاحترام المستحق للتاجر، والمعلن عنه منذ "الميثاق العظيم" الذي أقرّه جان سانتير في القرن الثالث عشر، من خلال تعزيز منتظم للتجارة الحرة، والسعي الدائم لتحقيق الاستقرار النقدي. وبذلك تركت الشبكة من دون تدخل، ولم تحاول السيطرة على البرج في المصانع التي تتطلب فيها خطورة وتعقيد عملية الإنتاج سلطة المهندس. ترك هذا الأنموذج الإنكليزي مكانه بعد عام 1945 للأنموذج الأميركي الذي أنجب تارةً دولة كينزية ديموقراطية اجتماعية في عهد كينيدي وأوباما، وطوراً دولة شعبوية في عهد ريغان وترامب. وتأسست هذه الدولة على إعادة إدخال عقيدة مراكمة الذهب. في البداية، استطاع هذه الأنموذج الأميركي التباهي بقدر من النجاح في ضوء النمو الحاصل في الثلاثينيات المجيدة. لكن سرعان ما عكر صفو هذا النجاح عدم اتساق هذا الأنموذج، واندفاعاته المتهورة. كان عليه أن يواجه التضخم، ثم البطالة، وشدّد من قبضته في وقتٍ تظاهرَ فيه بالعودة إلى الليبيرالية السابقة. والنتيجة أن الحوادث الاقتصادية الأخيرة تشير بالحري إلى عودة المشكلات التي كانت دولة الحد الأدنى الغلادستونية قد حلّتها. فعادت الثورات الضريبية مرة أخرى، إلى جانب مشكلة الدين العمومي التي سممت العالم بين القرنين السادس عشر والثامن عشر.

أعادت الأزمة الصحية لعام 2020 مسائل الضرائب والدين العمومي إلى ذروتها مرة أخرى. وقد سبق أن أعطى اقتصاديو القرن الثامن عشر هذه المسائل مكانتها اللائقة بها، وطوروا علمها، مثبتين أن العمل والاستخدام الذكي للطاقة يضمنان النمو الذي لا يسمح فحسب بتسديد الميزانيات العمومية من دون الاضطرار إلى تقييد دافعي الضرائب على نحو غير عقلاني، بل يضمن لسكان العالم أجمع إمكان الهروب من عيش "الهرب الكبير" الذي تحدّث عنه أنغوس ديتون. واليوم، في حين تسهب الكينزية الشعبوية الأميركية في التدمير المقنّع للمال، وفي انخفاض غير متوقع في الإنتاجية، فإن العودة إلى دولة الحد الأدنى الغلادستونية، أو حتى إلى مبادئ ميشيل شوفالييه، تبدو ضرورية أكثر من أي وقت مضى. تجري هذه العودة بتعزيز البونوقراطية التي تعلمت، في هذه الفترة التي تطلب فيها الطبيعة الرحمة وفي الوقت نفسه تتوّعد بالتهديد، دروس فيزيوقراطية القرن الثامن عشر، تلك الدروس التي سرعان ما نُسيت بسبب هزيمتها المؤسفة أمام عنف اليعاقبة في عام 1793.

بمفردات ملموسة، فإن ما نحتاج إليه أولاً، هو عودة الاستقرار النقدي الدائم للبيزنط الذي أعطى القسطنطينية قوتها ومناعتها، ولفرنك أوريسم الذي أنقذ النظام الملكي الفرنسي الذي مزقته الهزائم العسكرية في بدايات حرب المئة عام، وللجنيه الإسترليني لغلادستون الذي سمح للعالم أجمع بالشراء والبيع من دون الحاجة إلى القلق بشأن تخفيض قيمة مدخراته. في مقابلة في شباط/ فبراير

2017، عاد ألان غرينسبان إلى ركود عام 2009 وأسبابه المالية، مدافعاً عن عودة معيار الذهب، ومختتماً كلامه الذي كان موضوعه الأساسي الحاجة إلى سياسات نقدية أكثر هيكلية وأقل دورية، بالقول: "لو كنا في ظل نظام المعيار الذهبي، لما وجدنا أنفسنا في الوضع الذي نحن عليه اليوم". وصف كينز الذهب بأنه بقايا بربرية، ورمى به لينين إلى مزبلة التاريخ وأراد أن يصنع به المباول، واستبعده الكينزيون الأميركيون بوحشية من الدائرة النقدية، لكنه ظلّ رمزاً لحكمة نقدية معينة، فارضاً على عالم التمويل قيوداً أكثر نجاعة وأقل تعسفية من المطالب المتعددة لمنظمي الدولة الذين يراوحون بين التواطؤ وعدم الكفاءة.

ما نحتاج إليه بعد ذلك هو أن يجد الاقتصاد توازناً مستقراً بين القاعدين عن العمل والمنتجين، وتوازناً آخر لدى المنتجين بين الرحّل والقارين. ماتت إمبراطورية سونغ من زيادة عدد موظفيها من 30.000 إلى 400.000، في حين كان عدد السكان يتضاعف. يتهدد المشروع الأميركي القائم على عقيدة مراكمة الذهب، من ناحية، انتشار الوظائف غير المنتجة – والموجّهة غالباً نحو الخديعة – والقارة تماماً، ومن ناحية أخرى، تعميم البيروقراطية العمومية أو الخصوصية التي تشغل ما يسميه ديفيد غريبر David Graeber بوظائف الهراء. إن العجز التوأمي الذي يغمر الكوكب بالدولارات التي تنخفض قيمتها بصورة متزايدة، يمول في نهاية المطاف هذه البيروقراطية. ذلك أن القادة، بالنظر إلى الثورات الضريبية الكامنة، جعلوا من خفض الضرائب ألف باء سياستهم الاقتصادية. والحال أن التوازن المأمول بين القاعدين عن العمل والعاملين المنتجين لن يتحقق ما لم يصبح توازن الميزانية هو المعيار من جديد. وليترك أمر دعم هذا التوازن لممثلي دافعي الضرائب مرة أخرى، من خلال التصويت على الضريبة، ليس بالشكل فحسب، ولكن أيضاً بالعمق، على أن يكون العجز القصير الأجل هو الوحيد المقبول.

ما نحتاج إليه أخيراً هو المعرفة العلمية، وأن تتطور بحرية، وأن تحميها السرنديبية التي مكّنت جيمس ماكسويل James Maxwell، على سبيل المثال لا الحصر، من إحداث ثورة في الكهرباء، وأن يحفّزها الوعي بأن الاكتشاف العلمي ليس ناجعاً من دون منافسة. كتب الاقتصادي والأستاذ في Collège de France فرانسوا بيرو[78])، في خاتمة مشاركته في سلسلة *Que sais–je* [ماذا أعرف؟] بعنوان "الرأسمالية":

78 انظر المسرد التعريفي، ص. 316.

ليس باستطاعة التصريحات السياسة أن تغيّر شيئاً من واقع الأمر. يعتمد الازدهار، شرط الكرامة، بالنسبة إلى إنسان القرن العشرين على رأسمالية "تعمل بصورة جيدة".

إليكم حقيقة عامة تفرض نفسها بصورة طبيعية، منذ الإرهاصات الأولى للتاريخ حتى المنظورات الحالية: الرأسمالية التي "تعمل بصورة جيدة" هي رأسمالية تنافسية وبونوقراطية، أي قائمة على العمل، ولا حاجة بها إلى اللجوء إلى الوهم النقدي الذي تروّج له الدول.

مسرد تعريفي[79]

79 تعريف الكلمات المتبوعة بعلامة * موجود في المسرد التعريفي.

أنسيلون (فريدريك)

في عام 1832، نُشر كتاب بعنوان *Essais de philosophie, de politique et de littérature* [مقالات في الفلسفة والسياسة والأدب] في باريس وبرلين بقلم فريدريك أنسيلون الذي يتحدّر من عائلة هوغونوتية من مدينة ميتز، استقرّت في برلين في نهاية القرن السابع عشر. شغل أنسيلون منصب وزير الشؤون الخارجية البروسي. وهو أحد أكثر المؤرخين شهرة في عصره. عرّف في أعماله ثلاثة أشكال تنظيمية للاقتصاد: اتجاه مراكمة الذهب*، والبونوقراطية*، والفيزيوقراطية*.

اتجاه مراكمة الذهب

شكل من أشكال تنظيم الاقتصاد، ووصفه فريدريك أنسيلون*. بحسب هذا الاتجاه فإن قادة البلاد يفعلون ما بوسعهم لمراكمة الذهب. وقد كان القرن السابع عشر، في نظر أنسيلون، يميل إلى هذا الاتجاه بسبب الافتتان الفكري لما آلت إليه إسبانيا في القرن السادس عشر. منذ ذلك الحين، صار الحديث يدور حول "الميركنتيلية". لم تظهر الكلمة الأخيرة إلا في القرن العشرين مع كتاب معتبر للاقتصادي السويدي إيلي هيكشر Eli Heckscher. يرى أنصار الميركنتيلية – الميركنتيليون – أن الاقتصاد لا يمكن أن يعرف النمو إلا إذا زادت كمية الأموال المتداولة.

فوراستييه (جان)

كان أول اقتصادي عاين الإنتاجية وحللها تحليلاً منتظماً، واقترن اسمه بمفهوم الإنتاجية، هو فرنسي. وهو جان فوراستييه (1907–1990) الذي اشتهر اليوم على نحو خاص بكونه مخترع تعبير "الثلاثينيات المجيدة"، الذي يُستخدم في وصف نمو ما بعد الحرب. بحسب جان فوراستييه: "تأتي الإنتاجية من التأمل، وأبحاث المهندسين (...)، والاقتصاديين، والسوسيولوجيين (...). يمكن مقارنة الإنتاجية مع ميدان التايمز، أو بالأحرى مع ساحة الكونكورد، بالنظر إلى المتاهة الشاسعة من الشوارع والطرق، والممثّلة في الفروع التي لا تُحصى من العلوم الفيزيائية والإنسانية". يرى فوراستييه أن الإنتاجية هي حصيلة كلّ ساعة من العمل. والإنتاج نفسه هو حاصل الأشياء المنتجة،

أو قيمة السلع المنتجة. وبالنسبة إليه – وإلى كوزنتس* –: "سبب نمو الإنتاجية، وتالياً وسيلته، هو دائماً تطبيق التقدّم التقني".

عوامل الإنتاج هي الأرض (أو المواد الخام عموماً)، ورأس المال المادي – أي الآلات –، والعمل – أو رأس المال البشري. كان يُطلق على إنتاجية الأرض سابقاً، في زمن سينيور Senior*، اسم "محصولها". أي إنها الإنتاج لكل هكتار مزروع. وتُقاس إنتاجية رأس المال المادي من خلال الإنتاج بالساعة لكلّ آلة، ورأس المال البشري من خلال الإنتاج بالساعة لكل عامل. وتؤدي أدوات الإنتاج التي توفّرها الطاقة دوراً رئيسياً من بين جميع الأدوات الأخرى. وجد الإنسان هذه الطاقة في داخله أولاً، ثم لجأ إلى الحيوانات الأليفة، ولا سيما الحصان، إلى درجة جعل منه معياراً لقياس الطاقة[80]. وأخيراً، سعى إلى استخدام النجم الذي يجلب الطاقة للأرض، أي: الشمس. فعل ذلك على نحو غير مباشر في بادئ الأمر، عندما حاول الاستفادة على نحو أفضل من تحركات المياه عبر الاستقرار على ضفاف الأنهار التي بنى عليها الطواحين، والاستفادة من الهواء عن طريق بناء طواحين الهواء. القصّة أن هذه التحرّكات تنتج من تأثير الشمس. واستمر الإنسان في استخدامه الشمس باستخدام شمس الأمس التي نفثت الحياة في الأشجار فتحوّلت إلى حطب، وشمس أول أمس التي نفثت الحياة في النباتات فأصبحت على مدى العصور الجيولوجية فحماً ونفطاً. وفعل ذلك أخيراً بأن فهم فيزياء الشمس وكيميائها بهدف تهيئة الظروف لاستخدام الكهرباء. لذا فإن كتابة التاريخ إنما تعني أيضاً الانتقال من الركض في الغابات إلى ركوب الخيل، ومن الرياح إلى البخار، إلى الدينامو.

80 الجدير بالذكر أن القرن التاسع عشر كان يقيس استطاعة الآلات الجديدة، التي كانت تحدث ثورة في الإنتاج، بالقوة الحصانية. تساوي القوة الحصانية 735.5 واط.

جيرو (بيار نويل)

طوّر الاقتصادي بيار نويل جيرو أطروحات مشابهة لتلك التي قدّمها غودهارت Goodhart في كتابه الموسوم *L'Inégalité du monde* [عدم مساواة العالم][81]. ويميّز داخل السكان والنشاط الإنتاجي بين "الرحّل" و"القارين". يتكيّف الأول باستمرار، عفو الخاطر أو بالقوة، مع العولمة والتخصصات الصناعية التي تفرضها العولمة. ويعيش القارون داخل قطاعات محمية، حيث الوظائف دائمة، ولكن مكاسب الإنتاجية منخفضة، ما يؤدي إلى زيادات تضخمية بسبب ارتفاعات الأجور. هل هناك دول مدفوعة في ديناميكية نموها بروح الترحال، والتي يمكننا وصفها أيضاً بالدول التجّار، وأخرى مهيكلة بروح الاستقرار، والتي يمكن وصفها بالدول الفلاحية/

البيروقراطية؟ في بداية القرن الثامن عشر، أكد فولتير – مرة أخرى – في رسالته الإنكليزية العاشرة[82]، أي تلك المتعلقة بالتجارة، أن قوة الإنكليز تكمن في أنهم رحّل في أذهانهم، وأن ضعف الفرنسيين يكمن في أن عقولهم ظلّت قارّة.

81 Paris, Gallimard, “Folio”, 2019.

82 نجدها في *Lettres anglaises* [الرسائل الإنكليزية]، أو التي يُطلق عليها أيضاً عنوان *Lettres philosophiques* [الرسائل الفلسفية]:

Paris, Garnier–Flammarion, 2019

غلادستون (ويليام إيوارات)

تجسدت التجارة الحرة الإنكليزية في عمل روبرت بيل وويليام غلادستون. كان غلادستون الوزير الرئيسي في حكومة روبرت بيل، التي أطلقت التجارة الحرة في عام 1842. ونادى بـ”دولة الحد الأدنى“، للتقليل من النهب الضريبي والإنفاق العمومي إلى الحد الأعلى. شغل غلادستون منصب رئيس الوزراء أكثر من مرة، ولما يقرب من اثني عشر عاماً بين عامي 1868 و1894.

غودهارت (ديفيد)

ديفيد غودهارت من زمرة ماكس فيبر* والمفكرين الذين يُصرون على أهمية عقلية السكان في النمو الاقتصادي. يُؤكد هذا الصحافي في *Financial Times* أهمية الفروقات الثقافية في تصوّر النمو الاقتصادي. وفي كتابه المنشور عام 2019، عارض بين المتنقّلين والثابتين. يشعر المتنقّلون بأنهم في وطنهم أينما حلّوا، ويطورون رؤية للحياة منفتحة على العالم بأسره، والتي تأخذ ترجمتها الاقتصادية في قبول العولمة والدفاع عن التجارة الحرة. في المقابل، يتعلق الثابتون ثقافياً واقتصادياً بإقليم معين، ويبدون الحيطة والحذر حيال من يعدّونهم غرباء. أمّا الترجمة الاقتصادية لهذا الموقف فتتجلى في رفض تعميم المنافسة، والدفاع عن الحمائية.

كروغمان (بول)

وُلد بول كروغمان في 28 شباط/ فبراير 1935 في لونغ أيلاند بنيويورك، ونال جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2009. يُصر كروغمان على أهمية عامل ”العمل“، ويعتقد بأن العمل إذ يزداد إنتاجية، يُغذي النمو في المدى الطويل. وتؤدي السياسة الاقتصادية دوراً في المدى القصير، وليست الأساس الأول للنمو. وعلى الرغم من شهرته لقربه من الأطروحات التي تعطي الدولة قوة كبيرة في

الشؤون الاقتصادية، وضّح في كتابه *La Mondialisation n'est pas coupable* [ليست العولمة مذنبة]:

> ليست الإنتاجية كل شيء، لكنها كذلك في المدى الطويل. تعتمد قدرة أي بلد على تحسين معيشته في المدى الطويل اعتماداً شبه كامل على قدرته على زيادة إنتاجه لكل عامل واحد من العمال[83].

83 *La Mondialisation n'est pas coupable. Vertus et limites du libre échange*, Paris, La Découverte, 2000.

كوزنتس (سيمون)

ما يُثير الدهشة هو أن جائزتي نوبل في الاقتصاد مُنحتا لأعمال في مجال النمو. وإحدى هاتين الجائزتين مُنحت لعملٍ درس هذه الظاهرة تجريبياً وتاريخياً. صاحب هذا العمل هو الأميركي سيمون كوزنتس، الحائز على نوبل عام 1961[84]. كان كوزنتس حذراً من الأفكار المسبقة، فعدّ أن التحليل الدقيق والكمي للواقع هو الشرط الأساسي المسبق لأي نظرية. لذلك ركّزت إسهاماته الأولى في العلوم الاقتصادية على الإحصاء. وشارك في تعريف مفاهيم المحاسبة الوطنية، وأعدّ سلسلة مرقّمة حول الاقتصادات الرئيسية. واستخلص من هذه المقاربة وصفاً للنمو منذ بداية الثورة الصناعية. وهو وصف يمكن تلخيصه في أربع معاينات.

84 والثاني هو روبرت سولو، الذي نشر نماذج نظرية تهدف إلى صورنة عملية النمو رياضياً. حاز جائزة نوبل عام 1987.

المعاينة الأولى، والجوهرية، هي أن النمو يجب أن يقوم على نشر التقدم العلمي. يتطلّب هذا النشر وجود استثمارات – وهنا نعود إلى بديهية سينيور* الثالثة – من شأنها أن تعمل على تحسين العائد، أو بالأحرى "الإنتاجية"، وفق مصطلح الاقتصاديين. المعاينة الثانية هي أن نمو الاقتصادات الحديثة نمو دوري في المدى القصير، ويتتابع فيها الركود والإحماء المفرط، والانكماش والتضخم. وتفترض المعاينة الثالثة تغييرات عميقة في المجتمع، مثل تركّز اليد العاملة في المدن، وقبول الحركية المهنية، ومحو الأمية، وتعميم التعليم، والتصنيع، ووجود قطاع طاقة فعّال. أمّا المعاينة الأخيرة، فتقول بأن النمو حالة ذهنية. فهي ليست ممكنة إلا في بيئة ثقافية مؤاتية، والتي تشجع على المخاطرة، وتعترف بوظائف ريادة الأعمال اعترافها بالوظائف العمومية أو الفنية.

ماديسون (أنغوس)

أنغوس ماديسون اقتصادي إنكليزي سار على نهج كوزنتس*، وكرّس حياته البحثية لإعادة بناء حسابات الاقتصادات الرئيسية منذ ولادة المسيح، مقدماً عملاً لافتاً من جميع النواحي. في عام 1992، كتب مقالة[85] لخّص فيها النتائج الرئيسية لأبحاثه، وكتب أن "التقدم التقني هو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي. ولو لم يكن موجوداً، لكانت سيرورة تراكم رأس المال أكثر تواضعاً". ومثل كوزنتس*، اعترف ماديسون أن النمو حالة ذهنية، على الأقل من خلال "القدرة البشرية على تحويل قوى الطبيعة باستخدام المنهج العلمي العقلاني والتجريب". فبفضل هذه القدرة، "هجرت النخب الغربية منذ القرن السابع عشر الخرافات والسحر والإذعان للسلطة الدينية".

85 "La croissance économique mondiale. Les leçons du long terme", art. cit.

مانكيو (نيكولاس غريغوري)

خبيرٌ أميركي في الاقتصاد الكلي، وقريب من الأطروحات الكينزية الجديدة. ولد في 3 شباط/ فبراير 1958 في نيو جرسي، وهو الوريث البعيد لسينيور. درّس في كامبريدج بالولايات المتحدة، وفي ضواحي بوسطن، وفي هارفارد. كتب كرّاساً في العلوم الاقتصادية يُعدّ مرجعاً عالمياً. وضع محل بديهيات سينيور* الأربع عشرة، مبادئ يمكن أن نسميها "الوصايا العشر للاقتصاد".

1. يتعيّن على الأفراد القيام بمقايضات.
2. تقابل تكلفة شيء ما، ما يجب التخلي عنه للحصول عليه.
3. يُفكر العقلانيون على الهامش.
4. ينتقل الأفراد إلى الفعل إذا طُلب منهم ذلك.
5. يمكن للتجارة أن تجعل الجميع أفضل حالاً.
6. تُعدّ الأسواق في الوضعية التنافسية آلية جيدة لتنظيم النشاط الاقتصادي.
7. قد يكون فعل الدولة ذا فائدة في ظروف معينة.
8. تعتمد القدرة الشرائية لأي بلد على قدرته على إنتاج السلع والخدمات.
9. ترتفع الأسعار عندما تطبع الحكومات كثيراً من الأموال.
10. في المدى القصير، يجب المقايضة بين التضخم والبطالة.[86]

86 بالإنكليزية في النسخة الأصلية:

1. People face trade–offs
2. The cost of something is what you give up to get it
3. Rational people think at the margin

4. People respond to incentives

5. Trade can make everyone better off

6. Markets are usually a good way to organize economic activity

7. Governments can sometimes improve market outcomes

8. A country's standard of living depends on its ability to produce goods and services

9. Prices rise when the government prints too much money

10. Society faces a short–run tradeoff between Inflation and unemployment.

تُسمى هذه المقايضة أيضاً "مقايضة فيليبس". ألبان فيليبس Alban Phillips نيوزيلندي، وأحد أشهر الشخصيات في الاقتصاد، وأكثرها سوء فهم. كان عاملاً في مناجم الفحم، ثم أصبح أستاذاً للإحصاء في كلية لندن للاقتصاد في الخمسينيات من القرن الماضي. في عام 1958، دفع طلبته إلى دراسة تأثير البطالة على تجديد الأجور على مر التاريخ الإنكليزي. من الناحية النظرية، يتوافق الأجر مع كفاءة الموظف، وهي كفاءة خاصة به ومستقلة عن حالة سوق العمل. مع ذلك، لديه إحساس تلقائي وحدس بأن البطالة، التي تولد القلق والتثبيط بين العاملين بأجر، تدفعهم إلى قبول أجور منخفضة في حالة العمالة الناقصة المعممة. ربط فيليبس وطلبته تطور الأجور في المملكة المتحدة ومعدل البطالة من عام 1867 إلى عام 1957، وتوصلوا إلى استنتاج مفاده أن البطالة تؤدي بالفعل إلى إبطاء تطور الأجور. استخدِم هذا العمل لاحقاً للتأكيد أن معدل التضخم، أي تطور جميع الأسعار وليس تكلفة العمل فحسب، يتناسب عكسياً مع تطور البطالة. أدى ذلك إلى تعزيز فكرة أن المسؤولين عن السياسة الاقتصادية سيكون أمامهم المقايضة بين البطالة والتضخم، مع ضمان أنه بعد عتبة معينة من البطالة، لن يكون هناك مزيد من التضخم، وأنه بعد عتبة معينة من التضخم، لن يكون هناك مزيد من البطالة. إن وجود هذا الاختيار بين البطالة والتضخم هو ما يُشكل "مقايضة" فيليبس، أو حتى "معضلة"، والتي تطرّق إليها مانكيو في النقطة 10.

هكذا، فإن التاريخ الاقتصادي هو حلبة سباق، بحسب سينيور*، بين تناقص العائدات الذي، إذ يُقلل من جودة العمل، ينتهي به المطاف إلى جعله عبثاً ومن دون فائدة، والتقدم التقني الذي يُحسن أداء العمل باستمرار، ويوازن الآثار الضارة لتناقص العائدات. وبالنسبة إلى مانكيو، يجب استكمال تحليل هذه الحلبة، علماً بأن المنافسة تسهم في زيادة الإنتاج. ووفقاً للمبدأ السابع، فإن الدولة تؤدي دوراً معيناً، الدور الذي من الواضح أنه يحتاج إلى توضيح.

دليل أوسلو

في عام 1992، نشرت "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" وثيقة تعرف باسم دليل أوسلو، والهدف منها تقديم تحليلٍ كامل قدر الإمكان لعملية الابتكار. فحددت أربع فئات للابتكار: ابتكارات المنتج (السلع أو تقديم الخدمات)، وابتكارات المعاملات، والابتكارات التنظيمية، والابتكارات التسويقية القائمة على وضع طريقة تسويق جديدة تنطوي على تغييرات كبيرة في التصميم، أو التغليف، أو التنسيب، أو الترويج، أو تسعير منتج.

الميركنتيلية

انظر اتجاه مراكمة الذهب*

بيرو (فرانسوا)

في سلسلة Que sais-je? حول الرأسمالية[87]، الذي لا يزال حتى يومنا هذا أحد أبرز النصوص المكتوبة عن التنمية الاقتصادية وظروف النمو، يصر الخبير الاقتصادي والأستاذ في Collège de France فرانسوا بيرو، أحد مقدّمي فكر شومبيتر* في فرنسا، على حقيقة أنه ليس كل رئيس مشروع بالضرورة رائد الأعمال.

87 *Le Capitalisme*, Paris, PUF, "Que sais–je?", 1948.

> لم يكن هنري فورد رائد أعمال ديناميكيّاً عندما أصبح في عام 1906 رئيس شركة مستقلة، ولكن عندما أطلق في عام 1909 سيارة جديدة، طراز T. كما لم يكن أ. كراب A. Krupp رائد أعمال ديناميكيّاً عندما استثمر نيابة عن عائلته المصهر المتواضع الذي تركه له والده، ولا حتى عندما أصبح في عام 1848، مع شريكه سولينغ Soelling، المالك النهائي للمصنع؛ أصبح كذلك عندما صنع لأول مرة جنوط عجلات غير ملحومة.

فرائد الأعمال في نظر بيرو إنسان مبتكر بالضرورة.

رائد الأعمال الديناميكي يبتكر اقتصادياً من خلال إدخال الابتكار التقني إلى واقع السوق.

الفيزيوقراطية

مدرسة فكرية فرنسية نشأت في القرن الثامن عشر على يد فرانسوا كيسناي François Quesnay، ومبدؤها: "فلاحون فقراء، مملكة فقيرة. مملكة فقيرة، ملك فقير". وتعدّ أن الزراعة قبل كل شيء، ومن ثم الفحم، هما مصدرا الثروة. فالزراعة شمس الغد، والفحم شمس الأمس. لذلك، فإن الشمس هي التي على المحك. إلا أن الفيزيوقراطيين لا يستطيعون أن يقولوا ذلك صراحةً، لأن ذلك من شأنه أن يضعهم تحت تهديد الاتهام بالوثنية، فالشمس تاريخياً هي واحدة من أخطر المنافسين لإله المسيحيين.

البونوقراطية

شكل من أشكال تنظيم الاقتصاد، وصفه فريدريك أنسيلون*، والذي بموجبه يُقدّر قادة الدولة أن الثروة تأتي من العمل (ponos تعني العمل باللغة اليونانية)، ويشجعون عليه.

إجمالي الإنتاجية الكلية

انظر فوراستييه*

تناقص العائدات

دافيد ريكاردو أول من وضع مبدأ تناقص العائدات الذي لا يزال مستخدماً حتى اليوم من طرف الاقتصاديين. في الزراعة، العائد هو إنتاج هكتار واحد خلال فترة معينة والتي تكون السنة عادةً. عائد الآلة هو إنتاج هذه الآلة خلال فترة معينة، عموماً ساعة واحدة (نتحدث عن العائد كل ساعة). عائد الإنسان هو ثمرة عمله على مدى ساعة، أو أسبوع، أو شهر، أو سنة، أو مدى الحياة... ما تقوله بديهية تناقص العائدات هو أنه عندما نزيد الكمية المستخدمة من عامل الإنتاج (هكتار واحد من الأرض، وساعة عمل واحدة، وما إلى ذلك)، فإن عائد هذه الكميات الإضافية المستخدمة يكون أقل من عائد الكميات المستخدمة سابقاً. في مثال الزراعة، فإن الهكتار الأول المزروع أكثر خصوبة من الثاني، والثاني أكثر خصوبة من الثالث، وهكذا. الشيء نفسه ينطبق على الصناعة. بالطبع، في العمليات الصناعية نستخدم الآلات لساعات، والتي لئن كان من الممكن أن تزداد سخونتها وتتآكل، فإنها تظل منتجة. لكن لتشغيل هذه الآلات، أنت في حاجة إلى أشخاص. كانت هناك حاجة إلى كثيرٍ من الأشخاص في فجر الثورة الصناعية. والحال فإن عدد السكان النشطين الذين من المحتمل أن يعملوا في إقليم معين محدود. أول فرد تُعيّنه الشركة هو الأكثر فاعلية. والثاني أقل كفاءة من الأول، وإلا لكان قد عُيّن قبله، وهلمّ جرّاً للثالث والرابع...

شومبيتر (جوزيف)

يرى جوزيف شومبيتر، الاقتصادي المشهور عالمياً، وصاحب فكرة "التدمير الإبداعي"، أن رائد الأعمال هو اللاعب الأساسي في عملية النمو الاقتصادي. فهو الذي يحول التقدم التقني إلى ابتكار. والحال فإن رائد الأعمال نادر بطبيعته. يميز شومبيتر أيضاً خمسة ضروب من الابتكار: إنتاج سلعة جديدة، وتطوير عملية تصنيع جديدة (الابتكار التكنولوجي)، وفتح أسواق جديدة، والاستيلاء على مصادر جديدة للمواد الخام، والابتكارات التنظيمية.

سينيور (وليام ناسو)

في عام 1825، وقع على وليام ناسو سينيور اختيار تدريس علم الاقتصاد لأول مرة في جامعة عامة، جامعة أكسفورد. كان سينيور قد قدم سابقاً إلى السلطات الأكاديمية البريطانية مذكرة حول تعليمه المستقبلي، موضِحاً أن طرائقه ستكون مماثلة لتلك الخاصة بالعلوم الدقيقة. فكل مسألة فكرية

تندرج في إطار الدعاية، أو المصادرة على المطلوب، أو التأكيد الحزبي، لا مكان لها، بحسب قوله، في الجامعة. وهو إذا كان قد وافق على تدريس الاقتصاد، فذلك لأنه يعدّ هذا التخصص علمياً بالمعنى الدقيق للكلمة. ولترسيخ هذه الفكرة، أسس سينيور التفكير الاقتصادي على البديهيات، مثل التفكير الرياضي. إن من شأن هذه البديهيات الأربع، أن تؤسس إطاراً يزيد فيه الإنسان – الذي يتسم في طبيعته العميقة بالاهتمام بالنفع – هذه الثروة من خلال العمل والاستثمار، وتالياً مراكمة رأس المال الذي يصبح أكثر فاعلية من خلال دمج التقدم التقني. ولكن سينيور، على خطى أعمال ريكاردو حول تناقص العائدات*، يؤكد أن النمو يتسبب في آخر المطاف بظواهر الإرهاق[88].

88 نستطيع أن نلخص هذه البدهيات الأربع على النحو الآتي:

1. كلّ يسعى إلى إرضاء مصلحته بأقل تكلفة.
2. لا وجود لاكتظاظ سكاني.
3. يمكننا زيادة الإنتاج عن طريق زيادة مخزون رأس المال.
4. هناك تناقص في العائدات.

البدهيات الأربع بالإنكليزية في الأصل كالآتي:

1. That every man desires to obtain additional wealth with as little sacrifice as possible.
2. That the population of the world, or, in other words, the number of persons inhabiting it, is limited only by moral or physical evil, or by fear of a deficiency of those articles of wealth which the habits of the individuals of each class of its inhabitants lead them to require.
3. That the powers of Labour, and of the other instruments which produce wealth, may be indefinitely increased by using their products as the means of further Production.
4. That agricultural skill remaining the same, additional Labour employed on the land within a given district produces in general a less proportionate return, or, in other words, that though, with every increase of the labour bestowed, the aggregate return is increased, the increase of the return is not in proportion to the increase of the Labour.

اشتراكيو المنبر

في وقت مبكر من سبعينيات القرن التاسع عشر، تصدّى بعض الاقتصاديين الألمان لوجهة النظر الماركسية، فأعلنوا أن الزيادة في القاعدة الضريبية المرتبطة بالازدهار الاقتصادي لا تُفضي إلى تهدئة الدول، بل ستقودهم على العكس إلى جشع أكبر. وسّع هؤلاء الاقتصاديون، المعروفون أيضاً باسم "اشتراكيي المنبر"، الدور الاقتصادي للدولة لجهة الأمن. فهم يرون أن الأمن الاقتصادي يتطلب من الدولة ضمان المنافذ للشركات، ويجب أن يُنظر إليها على نحو مباشر أو غير مباشر بوصفها "مستهلك الملاذ الأخير" القادر على توفير طلب من شأنه أن يستوعب العرض، عن طريق زيادة نفقاتها إذا لزم الأمر. ويدافع اشتراكيو المنبر عن حق القعود عن العمل الذي يمنحه

المجتمع لجزء من السكان بسبب سنهم أو حالتهم الصحية. وبذلك فإنهم يسعون إلى إنشاء دولة الرفاهية. أدى الدور المزدوج للدولة – مستهلك الملاذ الأخير، ومدير القعود عن العمل – إلى صياغة قانون فاغنر، الذي سمي على اسم مؤلفه: أدولف فاغنر*.

العمل

العمل عامل الإنتاج بامتياز، والمصدر الأولي والأساسي للنمو. يعيب فولتير على رجال الدين في **الرجل ذو الأربعين ريالاً** أنهم لا يعملون. وهناك إجماع واسع على ضرورة العمل، بما في ذلك من طرف رجال الدين، مهما كان رأي فولتير. ذلك أن شعار رهبنة البينديكتين هو: "صلِّ ثم اعمل"، وهو الشعار الذي لم يُعتمد في واقع الأمر من طرف هذه الرهبنة إلا في القرن التاسع عشر.

فاغنر (أدولف) وقانونه

أدولف فاغنر هو الشخصية البارزة والمؤسسة لاشتراكي المنبر*. عرض أفكاره في كتابه *Fondements de l'économie politique*، الذي نُشر عام 1876. ويظهر فيه قانون فاغنر الشهير على النحو الآتي: كلمّا أصبح المجتمع أكثر تحضراً، غدت الدولة أشد إنفاقاً.

فيبر (ماكس)

شكّل الاختلاف في العقلية، في علاقة الشعوب والأفراد بالنمو، مصدر أدبيات غزيرة. حلّل الاقتصادي والسوسيولوجي الألماني ماكس فيبر الدور الذي أدته الديانة البروتستانتية في ظهور الرأسمالية الأنكلوسكسونية وانتشارها في العالم. يرى فيبر أن لكل دين علاقة مختلفة بالوقت، وتالياً علاقة مختلفة بالادخار والاستثمار. درس مفكرون آخرون أهمية العلاقة بالعلم ونتائجه التكنولوجية، مثل الفيلسوف الاشتراكي الأولي لويس دي روفروي دي سان سيمون Louis de Rouvroy de Saint–Simon (1760–1825)، أو المنظر الوضعي أوغست كونت Auguste Comte (1798–1857)، اللذين أكّدا أن المجتمعات التي تضع المهندس في مركز النشاط الاجتماعي تفرض نفسها ضد المجتمعات المنتظمة حول الفلاسفة والمتدينين. ووفقاً لهما، فإن قوة أوروبا مقارنة مع آسيا ترجع إلى الاختلاف بين أول مفكريهما المرجعيين. فعندما كان كونفوشيوس Confucius (551 قبل الميلاد –479 قبل الميلاد) يُعلّم الصينيين فنّ العيش، كان فيثاغورس Pythagore (580 قبل الميلاد –495 قبل الميلاد) يحمل اليونانيين على اكتشاف فوائد الرياضيات وعلم المثلثات.

التسلسل الزمني للحوادث

٥٥٠٠٠٠ ق.م	اختراع النار
٣٠٠٠ ق.م	بدايات الزراعة
٦٨٧ ق.م	بدايات العملة. والذهب يبدأ مسيرته التي ستنتهي عام ١٩٧٦.
القرن السادس قبل الميلاد	حياة كونفوشيوس في الصين، وفيثاغورس في اليونان.
٤٤٩ ق. م	الألواح الاثنا عشر في روما، وهي مدونة قانونية تتناول حقوق الديون والملكية.
٢٨٧ ق. م – ٢١٢ ق. م	عاش أرخميدس، أو قوة العلم اليوناني.
٠ – ٤٧٦	روما
١٤	الإمبراطور تيبيريوس
القرن الثاني	أوج الإمبراطورية الرومانية.
القرن الثالث	انتصار المسيحية في الإمبراطورية الرومانية؛ اختفاء إمبراطورية الكوشان الهندية.
٣١٨	استحداث منصب وزير المالية في روما. تعميم عملة السوليدوس الذهبية التي تزن ٤.٥ غرام، وسُكت لأول مرة على يد قسطنطين عام ٣١٠ في تريير.
٣٣٩	إنشاء القسطنطينية
آب/ أغسطس ٤٧٦	نهاية الإمبراطورية الرومانية الغربية.
٤٧٦–١٤٥٣	العصور الوسطى
٥٢٧–٥٦٥	الإمبراطور البيزنطي جستنيان يحكم القسطنطينية. في عام ٥٢٩، في إيطاليا التي سيطر عليها القوط الشرقيون، أسس القديس بنديكت النيرسي Benoît de Nursie دير مونتكاسينو. سرعان ما أصبح البينديكتين جزءاً أساسياً من المجتمع والاقتصاد في العصور الوسطى. قسموا حياتهم بين

	الصلاة والعمل اليدوي، وهو التقسيم الذي ضمن تنظيم دورة العمل في أوروبا الغربية. في عام ٥٤١، فتك الطاعون بالإمبراطورية البيزنطية. وتراجع عدد سكان القسطنطينية من ٥٠٠.٠٠٠ إلى ١٥٠.٠٠٠ نسمة. في عام ٥٥٢، سرق البيزنطيون ديدان القز من الصينيين، وبدؤوا تربية دودة القز في أوروبا.
القرن السابع الميلادي	ولادة الإسلام وانتشاره: – ٦٣٢ م موت النبي محمد. – ٦٣٦ م معركة اليرموك بين البيزنطيين والعرب المسلمين، وانتصار كبير للأخيرين، وبداية فتوحاتهم. – ٦٨٢: المهندس البيزنطي كالينيكوس Callinicus يطور "النار الإغريقية". – ٧١١: المسلمون يستولون على السند في الهند. – ٧١٧–٧١٨: إخفاق العرب أمام القسطنطينية؛ نهاية الفتح الإسلامي في البحر الأبيض المتوسط. – ٧٥١: القوات الإسلامية تهزم جيوش الإمبراطور شوان زونغ Xuan Zong الصينية، وتؤسس الإسلام في آسيا الوسطى.
القرن الثامن عشر	القوافل الأولى تعبر الصحراء الكبرى.
٧٢٦	انتخاب أول دوق في البندقية.
٧٧١–٨١٤	عهد شارلمان، والذي توج إمبراطوراً رومانياً على الغرب في عام ٨٠٠. في آذار/ مارس ٧٨٩، أصدر التحذير العام Admonitio generalis، الذي أنشأ بموجبه نظاماً مدرسياً جنينياً في الغرب. قُسّمت إمبراطوريته إلى ثلاثة من أحفاده في معاهدة فردان عام ٨٤٣
القرن العاشر	اختراع البارود في الصين.
٩٣٧	بلغ سكان بغداد أكثر من ٢ مليون نسمة، وروما أقل من ٠٠٠.١٠ نسمة. في عام ٩٦٩، أسس الخليفة الفاطمي مدينة جديدة في مصر لمنافسة بغداد، وأطلق عليها اسم "المنتصرة"، أو القاهرة، Le Caire بالفرنسية.
القرن الحادي عشر	نهاية الحنين إلى الإمبراطورية الرومانية. في آب/ أغسطس ١٠٧١، هَزم الأتراك البيزنطيين في ملاذكرد. في كانون الثاني/ يناير ١٠٧٧، الإمبراطور الروماني المقدس هنري الرابع يجثو أمام البابا في كانوسا.

١٠٧٠	إنشاء أول شركة محدودة في تولوز: ولادة الرأسمالية.
١٠٩٩	الحملة الصليبية الأولى.
القرن الثاني عشر	المجد الأوروبي لعائلة بلانتاجانت Plantagenêts: هنري الثاني دوق نورماندي عام ١١٥١، ودوق آكيتاين عام ١١٥٢، وملك إنكلترا عام ١١٥٤. وتوفي عام ١١٨٩.
١١٧١	إنشاء أول بنك في التاريخ في البندقية.
القرن الثالث عشر	قرن القديس توما: بتفريقه بين الإقراض الربوي والإقراض بالفائدة، حرّر قوى الائتمان، وتمويل النمو.
١٢١٥	جان سانتير، أحد أبناء هنري الثاني بلانتاجانت، يمنح "الميثاق العظيم" إلى طبقة النبلاء الإنكليزية: بدايات "الأمر بالمثول أمام القضاء"، والإجراءات البرلمانية للميزانية، والتجارة الحرة.
حوالي ١٢٧٠	ماركو بولو في الصين. غزو المغول للصين من ١٢٠٦ إلى ١٢٧٩.
١٢٥٢	صنع الغيلدر الذهبي في فلورنسا، والذي أصبح العملة المرجعية العالمية، لتحل محل سوليدوس قسنطينة، والذي أصبح منذ ذلك الحين هرقلي القسطنطينية.
١٢٨٢	صلوات الغروب الصقلية في مملكة نابولي: الثورة الضريبية تثبت وطنيتها.
القرن الرابع عشر	عودة الطاعون إلى أوروبا انطلاقاً من ١٣٤٨. وانخفاض عدد سكان فرنسا من ١٧ مليون عام ١٣٤٠ إلى ١٠ ملايين عام ١٤٤٠.
١٣٦٠	أحدث نيكولا أوريسم، أول منظّر للاتجاه النقداني، الفرنك، عملة مملكة فرنسا، التي "لا تكذب". يزن ٣.٨٧٧ غرام، وينقسم إلى ٢٠ سنتاً.
١٣٦٨	سلالة مينغ تتولى السلطة في الصين.
القرن الخامس عشر	إرهاصات الإقلاع الاقتصادي: اختراع الطابعة عام ١٤٥٠.
١٤٥٣	سقوط القسطنطينية، وانتهاء حرب المئة عام بين فرنسا وإنكلترا.
١٤٥٣_ ١٦٥٩	الشمس لا تغرب أبداً في الإمبراطورية الإسبانية.
١٤٦٤	نشر أول أطروحة في علم المثلثات في كونيسبيرغ في أوروبا منذ العصور القديمة.
١٤٦٦	تركيب أول نول حرير في ليون.
١٤٩٢	كريستوفر كولومبوس في أميركا.

١٥١٧	بدايات البروتستانتية.
١٥٢٠– ١٥٥٦	شارل الخامس إمبراطور روماني مقدس، وفي الوقت نفسه ملك إسبانيا باسم تشارلز الأول. دمر الغزاة الأسبان إمبراطوريتي الأزتك والإنكا في أميركا. تسبب تدفق المعادن الثمينة بزيادة التضخم، وهو أول تضخم مهم منذ دقلديانوس ونهاية القرن الثالث. في قرن واحد، ارتفعت الأسعار في أوروبا بنسبة ٣٠٠٪.
١٥٢٢	أكمل خوان س. إلكانو Elcano .Juan S أول إبحار حول الكرة الأرضية باستخدام القوارب، والذي بدأ عام ١٥١٩ بأمر من ماجلان.
١٥٥٧	فيليب الثاني ملك إسبانيا يُعلن الإفلاس. وهو الإفلاس الأول في العصر الحديث، ولكنه ليس الأخير...
١٥٦٢– ١٥٩٨	الحروب الدينية في فرنسا.
آذار/ مارس ١٥٩١	هزيمة قوات إمبراطورية سونغاي في تونديبي بمالي على يد القوات المغربية، والتي دمرت البنى السياسية في غرب أفريقيا، ومهدت الطريق أمام التجارة الأوروبية للعبيد الأفارقة صوب أميركا.
١٦١٨	إلقاء من النافذة في براغ، وحرب الثلاثين عاماً التي تلته ودمّرت ألمانيا. انتهاء الحرب الفرنسية الإسبانية التي انضمت إلى تلك المواجهات عام ١٦٥٩ بمعاهدة البيرينيه. فرنسا تُصبح القوة الأولى في أوروبا، وعلى المستوى العالمي.
١٦٣٨	سولي، الوزير الأول لملك فرنسا هنري الرابع، يدافع عن الزراعة، ويرى خلاص البلاد في ''الرعي والحرث''، اللذين يعرّفهما بـ''ثديَي فرنسا''.
١٦٥٩– ١٧٦٣	من حرب الثلاثين عاماً إلى حرب السبع سنوات: فرنسا ملك الشمس في إشراق.
١٦١٩– ١٦٨٣	حياة كولبير الذي أعطى اسمه للكولبيرية، وهي سياسة ميركنتيلية تجمع بين الحمائية والإرادوية الصناعية. واجهت الكولبيرية عدداً من الثورات الضريبية، بما في ذلك الطاقيات الحمراء عام ١٦٧٥.
١٦٣٦– ١٦٣٧	هوس التوليب: تكهنات في هولندا حول بصيلات التوليب. أول ''هستيريا مضاربات'' في التاريخ.
١٦٤٤	سلالة حاكمة جديدة في الصين؛ البلاد تغرق في ركود بيروقراطي.
١٦٩٤	إنشاء مصرف إنكلترا، وهو أول مصرف مركزي جدير بهذا الاسم، على الرغم من أن المصرف المركزي الجنيني كان موجوداً في السويد منذ عام ١٦٦٨.

١٧٠٤	فرض القيصر الروسي بطرس الأول ضريبة على اللحى، وهي طريقة غير مباشرة لجعل رجال الدين الأرثوذكس يدفعون الضرائب.
١٧١٥	وفاة ملك فرنسا لويس الرابع عشر. في عام ١٧٠٧، نشر فوبان Vauban، أحد أرقى جنود المملكة، *Dîme royale* [العشور الملكية]، وصفاً لفرنسا التي دمرتها الضرائب المصادرة وغير العادلة. في عام ١٦٨٥، ألغى لويس الرابع عشر مرسوم نانت الذي حدد شروط ممارسة الديانة البروتستانتية في فرنسا. نخبة اقتصادية تضطر لمغادرة البلاد، الأمر الذي يعيق تطورها.
١٧٢٠	قانون الفقاعة في لندن: أول آلية لتنظيم الأسواق المالية بعد هستيريا مضاربة جديدة، وهي هستيرية شركة Mers du Sud. في فرنسا، أُجبر جون لو على الفرار بعد هستيريا المضاربة المرتبطة بمحاولته تسييل الدين العمومي.
١٦٤٣–١٧٢٧	حياة إسحق نيوتن، العبقري الرياضي الذي اخترع الفيزياء الحديثة.
١٧٥٦–١٧٦٣	حرب السبع سنوات. أدت هزيمة فرنسا أمام المملكة المتحدة وبروسيا إلى بدء الهيمنة المستقبلية لهاتين القوتين.
١٧٦٣–١٩٣١	الثورة الصناعية؛ العالم الإنكليزي: التجارة الحرة، والمعيار الذهبي، و"دولة الحد الأدنى".
١٧٧٤	وفاة ملك فرنسا لويس الخامس عشر. عهد لويس السادس عشر إلى تورغو بمهمة إصلاح البلاد. اصطدمت سياسة التحرر التي انتهجها تورغو بالنزعة المحافظة لدى النخب القائمة. استقال تورغو عام ١٧٧٦.
١٧٧٦	استقلال الولايات المتحدة. آدم سميث ينشر **ثروة الأمم**.
١٧٨٩	بداية الثورة الفرنسية. في أيلول/ سبتمبر، ندد ميرابو بالإفلاس الذي وصفه بأنه "شنيع".
١٧٩٢	إنشاء الدولار؛ إنشاء بورصة نيويورك. وزير الخزانة ألكسندر هاملتون Alexander Hamilton يؤسس الاقتصاد الأميركي. ويشرف على إنشاء المصرف المركزي في عام ١٧٩١.
١٧٩٧	في فرنسا، انقلاب ١٨ فروكتيدور، تلاه إلغاء ثلثي الدين العمومي. آخر إفلاس رسمي في فرنسا.
١٧٩٩–١٨١٤	القنصلية ثم الإمبراطورية في فرنسا: الاتجاه التدخلي واقتصاد الحرب. إنشاء مصرف فرنسا في كانون الثاني/ يناير ١٨٠٠. نفي نابليون عام ١٨١٥، وتوفي عام ١٨٢١.

١٨١٧	نشر دافيد ريكاردو كتاب [مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب]، والذي كان بمنزلة كرّاس مقدّس عن الليبرالية.
١٧٣٦– ١٨١٩	أحدث جيمس وات ثورة في استخدام البخار، وسمح بحدوث الثورة الصناعية.
١٨٢٥	دخول قاطرة ستيفنسون الخدمة
١٨٠٩– ١٨٩٨	ويليام غلادستون، وزير الخزانة ثم رئيس الوزراء الليبرالي، يهيمن على الحياة السياسية الإنكليزية في القرن التاسع عشر. ويعزّز سياسة اقتصادية قائمة على التجارة الحرة، والاستقرار النقدي، بسبب معيار الذهب والميزانيات المتوازنة. تأسست التجارة الحرة في المملكة المتحدة بين عامَي ١٨٤٢ و١٨٤٧.
١٨٣٩– ١٨٤٢	حرب الأفيون: بداية انحدار الصين إلى القاع.
١٨٤٢	قانون السكك الحديدية في فرنسا (”نجمة لوغران“).
١٨٤٨	الثورات والثورات المضادة في أوروبا.
١٨٥٣	زرع الإنكليز الشاي في الهند.
١٨٦٠	معاهدة التجارة الحرة الفرنسية البريطانية.
١٨٦٨	بداية عصر ميجي في اليابان. هذا البلد يتغير وينضم إلى بلاط ”الكبار“. في أيار/ مايو ١٨٧١، إنشاء الين ودمجه في نظام المعيار الذهبي في عام ١٨٩٧.
١٨٧٣	انهيار سوق الأسهم في فيينا والكساد العظيم. النمو راكد لمدة عشرين عاماً. يعيد الكساد العظيم توزيع الأوراق: ينخفض نصيب المملكة المتحدة من الإنتاج العالمي من ٣٥ في المئة إلى ٢٠ في المئة.
١٨٨٤	مؤتمر برلين: التقسيم الاستعماري لأفريقيا.
١٨٨٨	يؤكد هيرتز الألماني تجريبياً النتائج النظرية التي وضعها البريطاني ماكسويل على الكهرباء: تبدأ الثورة التكنولوجية...
١٩١٤– ١٩١٨	الحرب العالمية الأولى. تتولى الدولة السلطة على الاقتصاد وتعتزم الحفاظ عليها. أصبح الاتجاه التوجيهي في أشده مع ظهور الشيوعية في روسيا عام ١٩١٧.
١٩١٩	قام لوسيان بوسوترو Lucien Bossoutrot بقيادة أول رحلة تجارية بين باريس ولندن. صعد اثنا عشر راكباً.
٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٩	الخميس الأسود في بورصة نيويورك: بداية أزمة عام ١٩٢٩.

١٩٣١–٢٠٢١	العالم الأميركي: انتصار المستهلك الخيميائي.
١٩٣١	علقت المملكة المتحدة معيار الذهب، وتخلت على أثر ذلك عن التجارة الحرة: أفسح العالم الإنجليزي الطريق أمام الولايات المتحدة.
١٩٣٣	هتلر، المستشار الألماني: الاقتصاد التوجيهي في خدمة الشمولية؛ روزفلت رئيس الولايات المتحدة: الاقتصاد المنظم في خدمة حماية الديموقراطية.
١٩٣٦	نشر جون إم كينز كتابه [النظرية العامة]. ووضع الأساس الأيديولوجي لتدخل الدولة في اقتصاد يحترم الحريات العامة. في فرنسا، انتصار انتخابي للجبهة الشعبية. وعلى الرغم من شعار "لا للانكماش أو لتخفيض قيمة العملة"، بدأت الحكومة سلسلة من السياسات الاقتصادية القائمة على تخفيض قيمة العملة والتضخم.
١٩٣٩–١٩٤٥	الحرب العالمية الثانية. في نهاية الصراع، مثلت الولايات المتحدة ٥٠٪ من الإنتاج العالمي. التضخم عام على سطح الكوكب. والنقد يختفي في ألمانيا والمجر.
١٩٤٤	اتفاقيات بريتون وودز النقدية: الذهب خارج اللعبة. إنشاء صندوق النقد الدولي الذي يتمثل دوره في الإشراف على عودة التوازن الخارجي للدول المثقلة بالديون. خطاب الجنرال ديغول في برازافيل: العالم على طريق إنهاء الاستعمار.
١٩٤٨	تخفيض قيمة الفرنك. يصف رينيه ماير، وزير الاقتصاد والمالية الفرنسي، السياسة الاقتصادية التي توضع في أوروبا، وخاصة في فرنسا، بأنها تميل إلى "التوجيه التضخمي".
١٩٤٦–١٩٤٩	تبدأ الحرب الباردة: – ١٩٤٦: ألقى تشرشل، رمز المقاومة الإنكليزية لهتلر، خطاباً أمام فولتون في الولايات المتحدة، وتحدث عن "ستار حديدي" بخصوص التطورات السياسية في أوروبا الشرقية. – ١٩٤٧: أطلقت الولايات المتحدة خطة مارشال لمساعدة البلدان التي تواجه صعوبات اقتصادية، ومهددة بالتوسع السوفييتي. – ١٩٤٨: استيلاء الشيوعيين على السلطة في براغ. – ١٩٤٩: انتصار الشيوعية في الصين.
كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١	تزويد جزء من ولاية أيداهو بالولايات المتحدة الأميركية بالطاقة النووية. افتتاح أول محطة للطاقة النووية تعمل على نحو مستدام في الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٥٤.

١٩٥٨ في فرنسا	عودة الجنرال ديغول إلى العمل. كانت ميزانية عام ١٩٥٩ هي الأولى التي تمت موازنتها لمدة خمسة وعشرين عاماً.
١٩٦٠	استقلالات في أفريقيا.
١٩٦٨	ثورات طلابية، من باريس إلى طوكيو، ومن مكسيكو سيتي إلى وارسو... ربيع براغ: الدولانية الشيوعية ترفض الإصلاح، وتدين نفسها.
١٩٦٩	أول إنسان على سطح القمر.
١٩٧١– ١٩٧٦	الولايات المتحدة تقصي الذهب من النظام النقدي الدولي. ويصبح الدولار العملة العالمية: إنه الامتياز الفادح للقوة الاقتصادية الأولى على هذا الكوكب. في الوقت نفسه، يفسح نظام سعر الصرف الثابت المجال لتعويم أسعار الصرف.
١٩٧٦	اضطرت المملكة المتحدة إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي: انتهت اللعبة بالنسبة إلى القوة المهيمنة السابقة.
١٩٧٩	العالم الغربي يقرر التخلص من التضخم.
١٩٧٣ و١٩٧٩	الصدمتان النفطيتان.
١٩٧٩	الاقتصادي الفرنسي جان فورستي ينشر كتاب Les Trente Glorieuses [الثلاثينيات المجيدة]، وهو كتاب يحلل النمو الاقتصادي القوي في الأعوام ١٩٤٥–١٩٧٥. يصبح التعبير الإنكليزي the thirty glorious مرجعاً. بدأت الصين إصلاحاتها نحو المزيد من الليبرالية الاقتصادية. مارغريت تاتشر تصبح رئيسة وزراء المملكة المتحدة.
١٩٨٦	كارثة تشيرنوبيل النووية في الاتحاد السوفييتي.
١٩٨٩	سقوط جدار برلين؛ نهاية الشيوعية في أوروبا.
١٩٩١	التوقيع على معاهدة ماستريخت: أوروبا تشرع في عملية إنشاء عملة موحدة: اليورو. انفجار الاتحاد السوفييتي.
١٩٩٣	بدايات الإنترنت.
١٩٩٤	أول هاتف يشبه الهاتف الذكي. يعود تاريخ أول جهاز كمبيوتر إلى عام ١٩٣٧؛ أول كمبيوتر محمول عام ١٩٧٥. إنشاء أمازون.
١٩٩٩	بدايات منطقة اليورو.
٢٠٠١	انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية، واندمجت في التجارة الدولية التي تهيمن عليها الولايات المتحدة وأوروبا واليابان. ظهور الاختصار "بريك"

للإشارة إلى البلدان في طور الإقلاع الاقتصادي. وهي البرازيل وروسيا والهند والصين. في عام ٢٠١١، تم إضافة جنوب أفريقيا إلى هذه المجموعة.	
إغلاق آخر منجم للفحم في فرنسا.	٢٠٠٤
الركود العالمي؛ أزمة مالية. تضخم كبير في الدين العمومي للدول المتقدمة. الاعتماد التدريجي من قبل المصارف المركزية للسياسات النقدية التوسعية المعروفة باسم التيسير الكمي.	٢٠٠٨– ٢٠٠٩
أزمة اليورو.	٢٠١٠– ٢٠١٥
انتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة.	٢٠١٦
خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي. جائحة عالمية. ركود. يصل الدين العمومي العالمي إلى ١٠٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.	٢٠٢٠– ٢٠٢١

ببليوغرافيا

Bairoch Paul, *Victoire et déboires. Histoire économique du monde du xvie siècle à nos jours*, 2 tomes, Paris, Gallimard, “Folio histoire”, 1997.

Bairoch Paul, *Mythes et paradoxes de l’histoire économique*, Paris, La Découverte, 2005.

Blanqui Adolphe, *Histoire de l’économie politique en Europe, depuis les Anciens jusqu’à nos jours*, texte de 1842 consultable sur Gallica.

Brasseul Jacques, *Histoire des faits économiques et sociaux*, 2 vol., Paris, Armand Colin, 2004.

Brasseul Jacques, *Histoire économique de l’Afrique tropicale*, Paris, Armand Colin, 2016.

Braudel Fernand, *Civilisation, économie et capitalisme*, 3 vol., Paris, “Le Livre de poche”, 1993.

Caron François, *Histoire des chemins de fer en France*, 2 vol., Paris, Fayard, 1997.

Caron François, *La Dynamique de l’innovation*, Paris, Gallimard, 2010.

Chaptal Jean–Antoine, *Mes souvenirs sur Napoléon*, Paris, Mercure de France, 2011.

Condorcet Jean–Antoine Nicolas, *Vie de monsieur Turgot*, consultable sur Gallica.

Cottret Bernard, *Histoire de l’Angleterre*, Paris, Tallandier, 2011; “Texto”, 2019.

Crouzet François, *La Grande Inflation. La monnaie en France de Louis XVI à Napoléon*, Paris, Fayard, 1993.

Crozet Yves, Niveau Maurice, *Histoire des fait économiques contemporains*, Paris, PUF, 2016.

Deaton Angus, *La "Grande Évasion". Santé, richesse et origine des inégalités*, Paris, PUF, 2019.

Duché Jean, *Histoire du monde*, 5 vol., Paris, Flammarion.

Fairbank John K., Goldman Merle, *Histoire de la Chine. Des origines à nos jours*, Paris, Tallandier, 2010; "Texto", 2019.

Faure Edgar, *La Banqueroute de Law*, Paris, Gallimard, 1978.

Favier Jean, *Les Plantagenêts. Origine et destin d'un empire*, Paris, Fayard, 2004.

Favier Jean, *Philippe le Bel,* Paris, Tallandier, 2013; "Texto", 2020.

Fejtö François, *Histoire des démocraties populaires*, 2 vol., Paris, Seuil, 1992.

Ferguson Niall, *Civilisations*, Paris, Saint–Simon, 2014.

Ferguson Niall, *La Place et la Tour. Réseaux, hiérarchie et lutte pour le pouvoir*, Paris, Odile Jacob, 2019.

Fouquet Victor, Noé Jean–Baptiste, *La Révolte fiscale. Histoire, théorie et avatars*, Paris, Calmann–Lévy, 2019.

Fourastié Jean, *Les Trente Glorieuses*, Paris, Fayard, "Pluriel", 2011.

Giraud Pierre–Noël, *L'Inégalité du monde. Économie du monde contemporain,* Paris, Gallimard, "Folio", 2019.

Goodhart David, *Les Deux Clans. La nouvelle fracture mondiale*, Paris, Les Arènes, 2019.

Graeber David, *Dette. 5 000 ans d'histoire*, Arles, Actes Sud, "Babel", 2016.

Harper Kyle, *Comment l'Empire romain s'est effondré*, Paris, La Découverte, 2019.

Hésiode, *Les Travaux et les Jours*, Paris, "Le Livre de poche", 1999.

Jenkins Roy, *Gladstone*, Londres, Pan Macmillan, 1995 (non traduit).

Keynes John Maynard, *Les Conséquences économiques de la paix*, Paris, Gallimard, 2002.

Kindleberger Charles, *Histoire mondiale de la spéculation*, Paris, Valor, 2005.

Maddison Angus, *L'Économie mondiale. Une perspective millénaire*, Paris, OCDE, 2001.

Mankiw Nicholas Gregory, *Principes de l'économie,* Bruxelles, De Boeck, 2015.

Marco Polo, *Le Devisement du monde*, Paris, La Découverte, 2011.

Maurois André, *Histoire des États–Unis*, Paris, Albin Michel, 1967.

Michelet Jules, *Le Moyen Âge*, Paris, Robert Laffont, 1998.

Mumford Lewis, *Technique et civilisation*, Paris, Parallèles, 2016.

Ocde, *Note à l'occasion des 50 ans. Changements de paradigme dans la conduite de la politique économique*, consultable sur le site de l'OCDE.

Oresme Nicolas, *Traité des monnaies*, Paris, La Manufacture, 1991.

Ostrogorski Georgije, *Histoire de l'État byzantin*, Paris, Payot, 2007.

Ricardo David, *Principes de l'économie politique et de l'impôt*, Paris, Flammarion, 1999.

Rousseau Jean–Jacques, *Discours sur l'économie politique*, Paris, Flammarion, 2011.

Sauvy Alfred, *Histoire économique de la France entre les deux guerres*, 2 vol., Paris, Economica, 1984.

Schumpeter Joseph Aloïs, *Capitalisme, socialisme et démocratie*, Paris, Payot, 1990.

Schumpeter Joseph Aloïs, *Histoire de l'analyse économique*, 3 vol., Paris, Gallimard, 2004.

Siary Gérard, *Histoire du Japon. Des origines à nos jours*, Paris, Tallandier, 2020.

Singaravélou Pierre, *Venayre Sylvain, Histoire du monde au xixe siècle*, Paris, Fayard, "Pluriel", 2019.

Smith Adam, *La Richesse des nations*, Paris, Flammarion, 1999.

Spengler Oswald, *L'Homme et la Technique*, Paris, Gallimard,

1969.

Spengler Oswald, *Prussianité et socialisme*, Arles, Actes Sud, 1986.

Stanley Henry Morton, *À la recherche de Livingstone*, Paris, Seuil, "Points", 2015.

Suétone, *Vie des douze Césars*, Paris, Gallimard, "Folio", 1975.

Verley Patrick, *La Révolution industrielle*, Paris, Gallimard, coll. "Folio", 1997.

Voltaire, *Dictionnaire philosophique*, Paris, Gallimard, "Folio", 1994.

Voltaire, *Histoire du siècle de Louis XIV*, Paris, Gallimard, "Folio", 2015.

Voltaire, *Lettres anglaises*, Paris, Gallimard, "Folio", 1986.

Voltaire, *L'Homme aux quarante écus, dans Romans et contes*, Paris, "Le Livre de poche", 1994.

Wagner Adolph, *Fondements de l'économie politique,* Paris, Giard et Brière, 1904, consultable sur Gallica.

Weber Max, *Histoire économique générale. Esquisse d'une histoire universelle de l'économie et de la société*, Paris, Gallimard, 1992.

Wolton Thierry, *Histoire mondiale du communisme*, 3 vol., Paris, Grasset, 2015.

حول الكتاب

نبذة

روايةٌ للتّاريخ الاقتصادي للعالم وفكّ رموزه، في نظرة شاملة وكاملة منذ أصل الحضارات حتى العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين، تغطّي المساحة الممتدّة من الصين إلى أوروبا مروراً بأفريقيا وأميركا.

هذا هو التحدّي الذي يمثّله هذا الكتاب للخبير الاقتصادي جان مارك دانيال الذي يحطّم عدداً من الأفكار الراسخة عبر تحليلٍ لتطوّر النظريات والسياسات الاقتصادية العالمية. وبينما لا يعارض المؤلف بين العمل ورأس المال، يستعرض العواقب الناجمة عن الأفعال المضلّلة للبيروقراطيين والتكنوقراطيين ممن يعملون على حساب القيمة التي يخلقها «المنتجون» من عمال ومزارعين ومقاولين ومبتكرين.

بانوراما شاملة وموجزة ومثيرة لاقتصاد يعرف من أزمة إلى أخرى كيف يولّد نماذج جديدة.

قيل في الكتاب

«بوصلة» Melchior

عن المؤلف

جان مارك دانيال أستاذ الاقتصاد في المدرسة الأوروبية لإدارة الأعمال (ESCP)، وكاتب عمود سابق في Le Monde وLes Echos. صدر له عدد من المؤلّفات الاقتصادية.